دراسات سياسية للنخبة العراقية

ملـفّـات عـراقـيـة

بقلم أكرم الحكيم

بغداد – أوائل آذار 2013

الأهداء الأول

الى أرواح ضحايا النظام البعثي البائد مهما أختلفت أنتماءاتهم

السياسية والدينية والقومية والمذهبية ... وفي مقدّمتهم

الفقيه والمفكّر الشهيد السيد محمد باقر الصدر (رض)،

والى عوائلهم الشريفة الصابرة...

والى كل من يعمل من أجل عراق حُر ومُستقل ومُزدهر

ومن أجل شعب عراقي آمن وعزيز ومُتعلّم وسعيد...

والأهداء الثاني

الى زوجتي العلوية الصابرة السيدة هـ. العلوي

والى أولادي أسراء ومحمّد ومهدي وفاطمة وبتول

والى أحفادي يوسف وسارة ويونس وزينة وزيد

سلوتي في حياة صعبة حُفّت بالأبتلاءات...

نسأل الله الثبات وحُسن العاقبة وسعادة الدارين

أكـرم

عنـــوان الكتـــاب: ملفّات عراقيـة

أســـم المـــؤلـــف: أكرم الحكيم (مدرس سابق في جامعة بغداد ووزير عراقي سابق)

دار النشـــــــــر:

تاريخ الطبعة الأولـى: آذار 2013 م

Title: Mesopotamia Files

Author: Akram M. H. Al-Hakim (former Iraqi Minister)

Published by:

ISBN:

رؤية في منهجية التعامل مع ملفّات الحكومة 1

جذور الأزمة في العراق 2

البعد الدولي في الأزمة العراقية 5

الملف الأول: المنطلقات والتحالفات 10

البرنامج الأنتخابي 19

نقاط مُقترحة لبرنامج أنتخابي 19

رؤيتنا لمعالجة الملف الأمني 21

رؤيتنا لمعالجة الفساد الاداري واصلاح اجهزة الدولة 21

رؤيتنا لملف الخدمات والملف الاقتصادي 22

رؤيتنا لملف السياسة الخارجية 23

ملف المهجرين والمغتربين 24

ملف المصالحة الوطنية 25

ملف البعثيين السابقين 25

ملف المجموعات المسلحة 25

الملف الثاني: ملف السيادة الوطنية 28

الملف الثالث: الملف الأمني 48

حقائق هامة 48

المحور الحقيقي للصراع 50

أهدافنا في الملف الأمني 51

حاضنات (بيئات) مكمّلة لدور الأجهزة 52

اولاً: البيئة السياسية المناسبة 52

ثانياً: البيئة القضائية المناسبة 55

ثالثاً: البيئة الأجتماعية والثقافية المناسبة 56

رابعاً: البيئة الأقتصادية المناسبة 58

حول الأستراتيجية الأمنية 60

الخطوط العامة للأستراتيجية الأمنية الوطنية 70

الملف الرابع: ملف الخطاب السياسي – الثقافي 78

جذور الخطاب السياسي الثقافي العراقي المعاصر 78

الخطاب الثقافي 78

الخطاب الثقافي المطلوب 80

الملف الخامس: ملف الحوار الوطني 81

رؤية لمشروع الوفاق الوطني أو المصالحة الوطنية في العراق 81

الخطوط العامة لمشروع المصالحة الوطنية..... 82
دراسة عن الموقف من البعث والبعثيين 86
أستعراض عام موجز لتاريخ حزب البعث في العراق 86
مناقشة واقتراحات 88
الخطوط العامة للمقترحات..... 95
ملف المشكلة الطائفية..... 96
عمق المشكلة الطائفية في العراق خلال الفترة 1920 وحتى 2003 102
سُبل مواجهة الفتنة المذهبية في العراق..... 112
ملف كردستان العراق 120

رؤى أمريكية في القضية العراقية..... 125

نصوص يُمكن أعتمادها معياراً 166

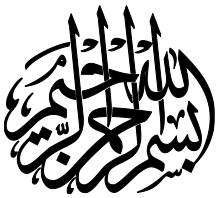

رؤية في منهجية التعامل مع ملفّات الحكومة

يفترض البعض بأن الجزء الأكبر من المشكلات والأزمات التي نمرّبها في العراق، يعود فقط الى أسباب شخصية أوفئوية، بمعنى أنه أذا تغيّر شخص المسؤول أو تغيّرت هوية الحاكم الحزبية أو الأيدولوجية، سوف يتم حل المشكلات والتغلّب على التحدّيات بسرعة.ويفترض آخرون بأن حجم الميزانية المخصّصة أو سرعة الوصول للنتائج هو المعيار الأساسي لأختيار أحد الحلول المطروحة لمعالجة أزمة أومشكلة يعانيها الشعب أوتعانيها الحكومة أوالدولة، وفي قناعتنا أن كلا الفرضيتين غير صحيحة لأنها غير قائمة على تشخيص الجذور الحقيقية لتلك الأزمة ودون ضمان توفّر البنى التحتية التي يعتمد عليها الحل أو العلاج ... نعم ربما يكون تغيير المسؤولين ضرورياً (بالطبع حسب الآليات الدستورية) أحياناً ولكن المهم تغيير منهج التعاطي مع المشكلات والأزمات والأبتعاد عن منهج أفتراض العامل الواحد عند تشخيص أسباب المشكلة المعقدة.

أتذكّر مرّة في أحدى أجتماعات مجلس الوزراء أوائل عام 2010 وكان الموضوع المطروح للنقاش هو مشروع بناء مليون وحدة سكنية، طرحنا فكرة مفادها بأن هناك الآن في العالم أتجاه جديد في البناء تعتمده بعض الشركات الأوربية وحتى الشركات الآسيوية المتقدمة، يقوم على أساس الأستفادة من بعض المواد الأنشائية الصديقة للبيئة وأنظمة بناء متطورة تقلّل حاجة الوحدات السكنية الجديدة الى أستهلاك مصادر الطاقة التقليدية (نفط، غاز، فحم حجري، كهرباء ...الخ) لتبريد المسكن في الصيف أو المحافظة على دفئه وحرارته في الشتاء، أضافة الى رخص قيمة تلك الوحدات السكنية الجديدة! لازلت أتذكّر جواب المسؤول التنفيذي الكبير المحترم لي، ومفاده:

"أنتم الذين عشتم في الخارج لسنوات أصبح عندكم الحالة المثالية في المناقشة والأقتراح، بينما نحن على عجلة من أمرنا ونريد توفير مساكن بسرعة للمواطنين!؟!"

وحسب معلوماتي (وأنا متابع دقيق) أنه لحد الآن لم يتم تنفيذ ولو جزء بسيط من مشروع المليون وحدة سكنية، لأن هناك خلل في طريقة التفكير ومنهجية العمل الحكومي ولاعلاقة له بمن عاش في الخارج أوالداخل!

نعود فنقول، هناك أسباب رئيسية تقف وراء الكثير من المشكلات والأزمات الحاصلة ضمن الملفّات الأساسية للحكومة (وأهمها في هذه المرحلة: الملف السياسي وبضمنه ملف المصالحة الوطنية والسلم الأهلي وحلّ الأزمات بين القوى السياسية المشاركة في السلطة، والملف الأمني، وملف الجهاز الأداري للدولة والتنمية البشرية النوعية، وملف توفير الخدمات الضرورية والأمن الغذائي للمواطنين، وملف التنمية الزراعية والصناعية والملف الأقتصادي، وملف السياسة الخارجية، وملف المهجّرين والمغتربين (قبل وبعد 2003 وداخل وخارج الوطن)، وملف الثقافة والفنون والسياحة الدينية والتاريخية). الأسباب متنوعة، منها ماهو داخلي ومنها ماهو خارجي مثل الظروف غير الطبيعية التي تعيشها المنطقة ويعيشها العالم وتأمر بعض الدوائر الدولية والأقليمية، وفي مقدمة الأسباب الداخلية تلك التي لها علاقة بالمنهجية التي يتعامل بها المسؤولين مع مفردات تلك الملفّات.

أولها علاقة بقلة الخبرات وأحياناً أنعدامها لديهم أضافة الى دور الفساد الأداري وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وضعف أو أنعدام التطبيق الحازم لمنظومة قواعد الحساب والعقاب للفاشلين والفاسدين.

بالرغم من سعينا لمراعاة الخط العام للنشر في وسائل الإعلام العامة، الاّ أننا قد نضطر لتناول بعض التفاصيل السياسية للتوضيح، ويبقى هدفنا هو تشخيص نقاط الخلل في منهجية التعاطي مع بعض الملفات، وليس تقييم أداء المسؤولين وتشخيص هوية المقصّرين

... الخ، لأننا نعتقد أن جوهر المشكلة يتمثّل في عدم أعتماد المنهجية العلمية وقلة أو أنعدام الخبرات وعدم دراسة التجارب السابقة وغياب منظومة القيم الأخلاقية الضرورية واللازمة لأي فرد يتبوّأ موقع المسؤولية العامة في الدولة.

جذور الأزمة في العراق

لانحتاج الى جُهد كبير لأثبات وجود أزمة (سياسية على الأقل) في العراق، وربما يمكن وصفها بالأزمة المزمنة، وللأسف الشديد لازال بعض المسؤولين والمتصدّين يتعاملون معها ومع باقي مشكلات الوطن والنظام وفق سياسة أرتجالية ومنهج رد الفعل المحكوم في الغالب بشعارات عامة وأمزجة غير مستقرة ورؤى قصيرة النظر... وما هو أخطر من التظاهرات الغاضبة لبعض مناطق الوطن، هو أن عامل الزمن أصبح لا يعني شيئاً في مجال التنمية وخاصة التنمية البشرية وفي مجال الأمن ومكافحة الفساد وأستثمار الثروات الوطنية، لأننا كمراقبين جادين (وربما نكون قاصرين في جمع المعلومات عن الواقع) لا نلمس ولا نشعر بوجود خطط وسياسات متوسطة وبعيدة المدى تسعى لتحقيق أهداف أستراتيجية من قبيل:

- بناء الكتلة الصلبة المنسجمة فكرياً وسياسياً وأجتماعياً التي تدعم النظام السياسي الجديد، ولاتزال التحالفات والصفقات الهشّة هي التي يتم وفقها تشكيل الحكومة وأدارة الدولة
- توفير البنى التحتية (السياسية والقضائية والثقافية والأقتصادية والأجتماعية) اللازمة لتحقيق الأمن والأمان للمواطن والمجتمع والنظام
- بناء الكادر الشبابي المؤهل علمياً وأخلاقياً والمخلص لعقيدة وأهداف النظام السياسي الجديد، لأدارة مرافق الدولة ومسك مفاصلها الحيوية
- توفير مقومات وضوابط توجيه ثروات البلد الهائلة نحو المشاريع الكفيلة بالمعالجة الجذرية لأهم مشكلات المواطن، خاصة في مجالات التعليم والسكن والكهرباء والماء والصحة والبيئة وأنتاج الغذاء وتوفير فرص العمل والحاجات الضرورية الأخرى

أذا كانت الغالبية من السياسيين العراقيين مشغولة بالجانب الظاهر من النقاط المتعلّقة بتلك الأزمة (مثل مناقشة مدى سلامة الأجراءات القضائية في ملف بعض المسؤولين المتهمين بالأرهاب أومدى صحة ردود فعل رئاسة الوزراء على تصريحات ومواقف أحد نوّابه أو معالجة تداعيات أنسحاب (وعودة) أعضاء احدى الكتل البرلمانية من جلسات مجلس النواب ومجلس الوزراء أو تأثير عدم تنفيذ بعض بنود أتفاقيات أربيل وتفاقم الخلاف بين رئاسة أقليم كردستان العراق ورئاسة الوزراء أو مدى ألتزام كتلة دولة القانون ورئاسة الوزراء بمبدأ المشاركة وزعم سعيها لأحتكار مراكز القوى في النظام القائم وعدم جدية التحضير للمؤتمر الوطني المزمع عقده أو عدم مشاركة بعض القادة فيه ... الخ)، فليسمحوا لنا بألقاء الضوء على بعض جذورها، وربما سوف نكتشف الأهمية الكبيرة لذلك، ونرجو أن لايكون ذلك متأخّرا.

أن أسباب مهمة تدعو القادة الوطنيين في العراق الى أنهاء منهج المرحلة الأنتقالية في التعامل مع الأحداث..ونقصد بمنهج المرحلة الأنتقالية:

{ الأهتمام بقضاء حاجات أوحل مشكلات اليوم وغداً وعدم الأهتمام بالتداعيات والمضاعفات المتوسطة والبعيدة المدى...

بمعنى تفضيل فوائد تكتيكية أو آنية على أضرار أستراتيجية وبعيدة المدى...

وبمعنى ميل القادة (بعض قادة الدولة) الى ربط الحلول بأشخاصهم ومبادراتهم وبقناعاتهم وردود أفعالهم وأنفعالاتهم المباشرة على مشكلات وتحديات مفاجئة أوقديمة، وليس بالقناعات المستقرة للغالبية من أبناء الشعب (تلك الغالبية التي تمثّل القاعدة الأنتخابية للبرلمان والحكومة وللنظام السياسي الجديد)، وبالمؤسّسات وباللجان المختصة وبالمعلومات والدراسات والخطط والسياسات ذات العلاقة...

وبمعنى أعتماد سياسة عقد الصفقات التي تسعى لأرضاء أطراف وأحياناً على حساب المباديء والدستور والقوانين والثوابت الوطنية والأهداف والمصالح العليا للنظام السياسي الجديد ولعموم جماهير الشعب وجعل قرارات ودور أهم المؤسّسات الدستورية (مجلس النواب ومجلس الوزراء ومجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة) رهينة تلك الصفقات...

وبمعنى بقاء التداخل (ولو بالسر) بين مساحات القرار الوطني العراقي وبين مساحات النفوذ والتدخل الأمريكي المناقض حتى لنصوص وروح الأتفاقيات المعلنة الموقعة بين الطرفين، وتعوّد بعض المسؤولين على منهج رفع الشعارات الوطنية الخاصة بالسيادة (وربما بعضهم صادق في الأيمان بها ويقوم بخطوات أيجابية ومفيدة في هذا المجال)، الاّ أنهم وللأسف الشديد ولحسابات سياسية ضيقة يغضّون النظر (وأحيانا يعقدون صفقات سرية) عن أنتهاكات فظّة وصارخة للسيادة والمصالح الوطنية، يقوم بها الطرف الأجنبي.

هذه هي بعض مصاديق منهج المرحلة الأنتقالية، المستمرة وللأسف الشديد منذ تشكيل الحكومة المؤقتة عام 2004م ولغاية يومنا الراهن }.

اذا كانت أسباب من قبيل: طبيعة الظروف التي تسود في السنوات الأولى التي تعقب سقوط أي نظام دكتاتوري شمولي قمعي حكم لعدة عقود من الزمن، وتداعيات الأحتلال العسكري الأجنبي، وقلة خبرة القوى الوطنية في مجال أدارة الحكم وأدارة العلاقات الأقليمية والدولية وحتى في مجال أدارة تنافساتها وصراعاتها على النفوذ ومكاسب السلطة، أذا كان كل ذلك يبرر نشوء و شيوع منهج المرحلة الأنتقالية في وسط رجال الدولة والسياسة، الاّ أن أنقضاء أكثر من تسعة سنوات على التغيير وتخلّص الوطن من وجود قوات الأحتلال ومن الجزء الأكبر من نفوذها وتغير سياسات الأدارة الأمريكية الديمقراطية في واشنطن تجاه العراق والتدهور الكبير في أوضاع أنظمة الحكم في العديد من الدول العربية التي كانت لها أدوار سلبية مؤثّرة في الداخل العراقي وأنكشاف طابورها الخامس... وتزايد نضج وخبرة القوى الوطنية خاصة الحاكمة منها ورسوخ المؤسّسات الدستورية، وبروز أرهاصات ومقدمات حقيقية تشير الى دور أقليمي محوري وهام للعراق في المستقبل المتوسط والبعيد (أن أحسن حكّامه وقادته التصرّف) فضلا عن توقّع أبناء شعبنا وبعد أنقضاء السنوات العجاف، لخدمات وظروف معيشة أفضل تتناسب وثرواتهم الوطنية بل تتناسب وصبرهم الجميل والطويل وتضحياتهم الكبيرة ودعمهم اللامشروط للنظام السياسي الجديد وللحكومتين الدستوريتين السابقة واللاحقة.

كل ذلك يستدعي تغيير ذلك المنهج من خلال تقليص دور أجتهاد الأفراد وتنمية دور المؤسّسات المنتخبة وتقليص مساحة الأنفعال وردود الأفعال وزيادة مساحة الفعل المدروس المبني على التخطيط العلمي السليم والبعيد المدى، ويستدعي مكافحة الفساد ونبذ منهج الصفقات (شيلني وأشيلك) وخاصة الصفقات غير المعلنة والألتزام التام والجاد والدائم بالدستور والقوانين والقيم. وعودة الى الجذور. نحن نعتقد بأن العناوين العامة لجذور الأزمة في العراق هي:

1. النفوذ والتآمر الدولي والأقليمي
2. الصراعات والحسّاسيات والمخاوف المذهبية والعنصرية والحزبية العميقة الجذور
3. عدم أهلية القسم الأكبر من أجهزة الدولة وموظّفيها، للنهوض بأهداف ومهام وسياسات وبرامج النظام السياسي الجديد، بسبب الفساد المالي والأداري وضعف الشعور بالمسؤولية وضعف هيبة الدولة والصراعات الطائفية والحزبية وعدم معاقبة المفسدين والفاشلين
4. أفتقاد العديد من رجال الدولة الى الكثير من الخبرات والمهارات والعلوم، ذات الأهمية الكبيرة في مجال أدارة الدولة المعاصرة وأدارة الأزمات الداخلية وأدارة العلاقات الخارجية
5. ثغرات ونواقص وأخطاء لازالت قائمة في الدستور والقوانين والمقررات، بعضها من مخلّفات النظام البعثي البائد وأخرى من مخلّفات فترة الأحتلال (بريمر) والبعض الآخر نتيجة عدم تناسب التشريع مع الواقع القائم وحاجة الواقع الى التطوير والتأهيل ليصل الى مستوى التشريع

6. تراجع مكانة المباديء والقيم الدينية والأنسانية الخيّرة في نفوس بعض رجال الدولة (قياساً بما كانت عليه في نفوسهم في مرحلة المعارضة)، وتراجعها في نفوس الكثير من أبناء الشعب
7. عدم بناء الكتلة الصلبة اللازمة لأستقرار النظام السياسي الجديد وعدم حسم طبيعة هويتها السياسية والثقافية والأجتماعية ومنظومة مصالحها الحيوية والتحالفات التي تقوم عليها (وهي الكتلة التي لاتتغير بتغير الحكومات والوزارات، بل يمتد عمرها لعقود من الزمن وتتغير فقط عند تغيّر طبيعة النظام السياسي وهويته السياسية والفكرية والأجتماعية)
8. عدم أتفاق القوى السياسية المشاركة في السلطة على رؤى ومفاهيم أساسية مثل تشخيص هوية أعداء النظام السياسي القائم وهوية أصدقائه وحلفائه، وعدم توحيد فهمها لمصطلحات أساسية متداولة (المشاركة السياسية، المصالحة الوطنية، الأرهاب والأرهابيين... الخ) ومن هنا وجدنا داخل النظام من يعتبر الأرهابي مجاهداً والعدو صديقاً وحليفاً والحليف عدواً، ووجدنا من يستغل موقعه الوظيفي الكبير لتبرئة مجرمين والتواطؤ لأطلاق سراحهم أو منع أعدامهم.

هذه في تقديرنا أهم جذور الأزمة الراهنة في العراق... بالطبع يجب أن لا نستنتج خطأ عدم أهمية الجهود التي تبذلها شخصيات وقوى سياسية من داخل الحكومة ومن خارجها لحل الأزمة، ففي العراق ولطبيعة المرحلة الراهنة وخطورة التحديات القائمة وهشاشة بعض التحالفات الداعمة للحكومة، تكون مثل تلك الجهود مطلوبة لأطفاء كل حريق وتطويق أية مشكلة مهما كان حجمها لأيقاف المضاعفات والتداعيات التي قد تؤدي الى تعريض كل العملية السياسية للخطر! من هنا على كل القوى الوطنية العراقية دعم الجهود المخلصة لعقد اللقاء الوطني العام، وعلى بعض القيادات عدم أعتبارها فرصة مناسبة لأبتزاز الحكومة أو العكس فرصة لتبرير بعض أخطائها وبرأينا المتواضع أن ما يساعد على نجاح ذلك اللقاء المرتقب هو تجنّب فرضية العصا السحرية القادرة على حل كل المشكلات وتلبية كل الطموحات، بل يجب تحديد سقف واقعي له يتناسب وأولويات المرحلة وأن يختص اللقاء الوطني ببحث ما لايمكن بحثه وأقراره في مجلس النواب ومجلس الوزراء ومجلس القضاء الأعلى أو في لقاء الرؤساء الثلاث.

لقد أتاحت لنا مسؤوليتنا عن الجانب السياسي من مشروع المصالحة الوطنية في الحكومة الدستورية الأولى (أيار 2006 نهاية عام 2010 م/ أي مسؤوليتنا عن وزارة الحوار الوطني ورئاسة اللجنة العليا للمصالحة الوطنية)، فرصة عقد مؤتمرين عامين للقوى السياسية العراقية (بما فيها القوى السياسية غير المشتركة في السلطة وبعضها معارض للنظام السياسي القائم)، وتمت دعوة مئات الشخصيات من الأحزاب والحركات ومنظمات المجتمع المدني والمستقلين ليس على أساس التمثيل الرسمي لها بل بوصفها الشريحة السياسية ذات الأحتكاك اليومي بالمواطنين وبأوساطها السياسية والحزبية. كما دعونا كبار رجال السلطة والمسؤولين في أجهزة الدولة ذات العلاقة، وقمنا وأضافة للكلمات والبيانات الرسمية بأيجاد ورش عمل متخصصة يشارك فيها مسؤولين في الحكومة جنبا الى جنب قادة وكوادر قوى سياسية معارضة، ونشرنا فيما بعد وفي العلن كل المناقشات والمداخلات التي جرت في ورش العمل تلك أضافة الى المقررات التي حازت على قبول أغلبية أعضاء الورشة... وهي ممارسة قلّما نجدها في أي بلد عربي، وكان الهدف بلورة رؤى مشتركة تجاه ملفات هامة ذات أولوية ورفعها للجهات ذات العلاقة وأيجاد آلية لمتابعة التنفيذ أضافة الى هدف بناء جسور من الثقة والتفاهم بين مختلف القوى الوطنية العراقية وبين الحكومة، وأيجاد آليات تضمن التواصل البنّاء فيما بينها.

وأزعم أننا نجحنا في ذلك بدرجة لابأس بها وهو ما كشفته لاحقاً طبيعة التحالفات الوطنية التي دخلت القوى الوطنية العراقية بواسطتها آخر انتخابات لمجلس النوّاب أضافة الى الطيف الواسع من القوى السياسية الذي أستوعبته الحكومة العراقية الأخيرة... نذكر هذه التجربة للتأكيد على قدرة الحوار الوطني على حل الكثير من مشكلات العملية السياسية، أذا كان هدف القوى المشتركة فيه هو المصالح العليا للعراق والعراقيين.

مع كل تمنياتنا لأي لقاء أو مؤتمر وطني بالتوفيق والنجاح، وتأكيدنا على كل الفرقاء المختلفين التخلّي عن منهج تقديم المصالح الحزبية والقومية والمذهبية والشخصية على مصالح الوطن والمواطنين، وضرورة توفير باقي شروط النجاح للّقاء وأهمها أبعاد العناصر المتشنّجة والأتفاق على منهج الأجتماع وضوابطه قبل الدخول اليه، والتركيز على المشتركات الوطنية الكثيرة وضمان الألتزام بالآليات العلمية والسلمية في حسم المسائل المختلف عليها. نقول مع كل تلك التمنيات، الاّ أننا نلفت أنتباه المهتمين وأبناء شعبنا الى خطأ

المبالغة في التوقّعات والآمال التي يعلّقها البعض على اللقاء المرتقب لأنه لم تحصل تغيرات حقيقية في عقلية وطريقة تفكير الكثير من الشخصيات ذات العلاقة بالمشكلة ولازالت وللأسف الشديد سياسة عقد الصفقات وترحيل المشاكل هي السائدة ونرجو أن نكون مخطئين في هذا التشخيص!!!

على القيادات الوطنية العراقية والحكومة والبرلمان والسلطة القضائية البدء بخطوات تضمن معالجة كل النواقص والأخطاء وعمليات التلاعب التي حدثت في أنتخابات مجلس النواب الأخيرة والتي أنتجت معادلة شاذة غير واقعية في تقسيم القوى داخل البرلمان، وهو السبب الجذري للكثير من الصراعات داخل معادلة النظام (ساهمت دوائر في السفارة ..... في بغداد وبعض من يعمل تحت لافتة ممثلية الأمم المتحدة وأموال خليجية طائلة وصلت الى بعض الشخصيات التي هي الآن طرف مهم في المشكلة ودوائر أمنية في دول عربية أضافة الى برنامج كمبيوتري مشكوك فيه ومريب تعتمده مفوضية الأنتخابات عند أدخال المعلومات... ساهمت كل تلك العوامل في عملية التلاعب بنتائج الأنتخابات)... أن معالجة تلك الظاهرة الخطيرة وأصلاح النظام الأنتخابي هي المقدمة الطبيعية لمنهج أعتماد الأغلبية السياسية في تشكيل الحكومة القادمة التي يبشّر بها البعض في الحكومة كحل جذري للأزمة القائمة، عندما عجزت بعض الدوائر الأمريكية في 2003 و2004 عن أقناع قادة القوى الوطنية العراقية بمقترح تأجيل الأنتخابات لعدة سنوات وعندما عجزت عن أقناعها بمقترح كتابة الدستور من قبل لجنة يتم تعيين أعضائها (و كان للمرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف الرأي الحاسم في هذا المجال)، وعندما فشلت في ذلك توجّهت وبقوة وتخطيط شامل نحو منع بناء الكتلة البرلمانية الكبرى في البرلمان، الكتلة المنسجمة سياسياً وثقافياً وأجتماعياً والتي كانت ستكون الركيزة الحقيقية للعملية الديمقراطية السليمة والبنّاءة... التي تتمكّن من أدارة البلد ومعالجة أزمات الوطن... وكانت ستؤدي الى وضع المعارضة البرلمانية في مكانها ودورها الصحيح... وأستخدمت تلك الدوئر الحساسيات الطائفية وحداثة تجربة القوى الوطنية وضغوط أخرى لجعل نتائج الأنتخابات دائماً تقود الى معادلات ليست في صالح كتلة برلمانية مريحة بينما الواقع السياسي والأجتماعي الشعبي يدل على غير ذلك... وهذه الحالة تلغي جوهر العملية الأنتخابية، وتصنع أقليات سياسية غير حقيقية (يتم أدارتها من خارج الساحة الوطنية) قادرة على عرقلة وأبتزاز الأكثرية السياسية المنسجمة التي بدونها لايمكن أدارة بلد وخدمة شعب ...هذه هي أهم جذور الأزمة العراقية.

البعد الدولي في الأزمـة العراقية

يخطأ من يقلّل من دور العوامل الخارجية في أثارة وتأجيج وأدامة الأزمة السياسية الراهنة في العراق، لأن البلدان التي لم تتمكّن لحد الآن من أستكمال مقوّمات وعناصر أستقلالها الوطني وسيادتها التامة، ولم تتمكّن مؤسّساتها الدستورية الوطنية من ممارسة دورها الحقيقي ولاضمان أستقلالية أحزابها السياسية وأستقرار العلاقات الأجتماعية والسياسية بين مكوّناتها المجتمعية وتكوين رأي عام وطني موحد في رؤيته للثوابت والمصالح الوطنية العليا... مثل تلك البلدان تزداد فيها التدخّلات الخارجية السلبية سواء بمستواها الدولي أو الأقليمي، ليس فقط لوجود دول ذات أطماع ومصالح غير مشروعة وأنما لوجود الأرضية المحلية الخصبة المشجّعة للتدخّلات وتوفر الأدوات المحلية المتحمّسة (وبدوافع متنوّعة) لخدمة تلك التدخّلات حتى وأن كانت بالضد من المصالح الوطنية العليا. وتزداد تلك التدخّلات السلبية عندما يكون هناك مشروع أستعماري تآمري كبير يجري تنفيذه في المنطقة وهو مانعتقد بوجوده في هذه المرحلة الخطيرة من عمر العالم العربي وحتى العالم الأسلامي!؟! الذي يريد وضع الصراع القائم في العراق هذه الأيام في أطاره الصحيح، لابد أن يبدأ من بلورة رؤيته وموقفه من الصراع الدائر في هذه المرحلة بين القوى الخارجية الكبرى والكيان الصهيوني من جهة وبين شعوب المنطقة وطليعتها المتمثلة بالقوى الوطنية العربية والأسلامية المستقلة من جهة أخرى، بالطبع دون ألغاء دور العوامل المحلية وتأثيراتها الميدانية كما سنأتي على ذلك لاحقاً، ولكن يبقى محور الصراع الحقيقي والأساس هو ذلك الصراع بين القوى الدولية التي لها مشاريع للهيمنة ومن يسير في فلكها وبين الشعوب المحرومة المستضعفة وقياداتها الوطنية.

حسب رؤيتنا أبرز الأحداث التي وقعت في العقد الأخير في المنطقة والتي لعبت دوراً كبيرا في صياغة الخطط السياسية والأمنية وحتى الأقتصادية للقوى الكبرى ذات المشاريع الأستعمارية، هي:

سقوط النظام البعثي السابق في العراق وزوال العقبة الكؤودة من أمام القوى الشعبية وعلى رأسها القيادة الأسلامية المتمثلة بالمرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف (وقاعدتها الشعبية المليونية ذات الركام الهائل من أرث المظلومية والأقصاء والتضحيات التي لامثيل لها)، وهي القيادة التاريخية القادرة على لعب دور حضاري وتغييري جذري في العراق وفي العالمين العربي والأسلامي، ومن أمام القوى الوطنية العراقية العريقة الزاخرة بالقدرات القيادية المتميّزة.

والحدث الثاني بروز المقاومة الأسلامية اللبنانية بوصفها التهديد الجدي والمتنامي للكيان الصهيوني ومايمثّله في المنطقة، وبوصفها النموذج العربي الشعبي المقاوم القابل للأستنساخ والأقتداء من قبل شعوب المنطقة المظلومة كما كان النموذج الناصري في الستينات ونموذج الحركات الفدائية الفلسطينية وخاصة (فتح) في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي. بل وأفضل من هذين النموذجين للهوية الدينية الأسلامية للمقاومة اللبنانية وطابعها الشعبي ولتأثّر النموذجين الناصري والفلسطيني بسياسات المساومة والصفقات السياسية مع العدو أو مع من يدعمه!

أما الحدث الثالث فهو تطور القدرات الأقتصادية والعلمية والنووية لأيران الأسلامية وأزدياد وتقدم دورها الأقليمي والعالمي (وان لم تخلو من تحديات داخلية حقيقية أهمها صراع الخطوط داخل النظام وعدم أستيعابه لقوى ثورية حقيقية وطنية أسلامية مخلصة ساهمت في صناعة التجربة، ولكنها تختلف مع الحكومة القائمة في بعض سياساتها وشخوصها!).

بالطبع لم تعجز القوى الدولية عن وضع الخطط والسياسات القادرة حسب تصوّرها على أحتواء المخاطر التي سبّبتها تلك الأحداث والتي تهدّد مصالحها غير المشروعة والمعادلات التي رسمتها للمنطقة... مثلا ما قامت به الدوائر الأجنبية في الساحة العراقية لأحتواء المخاطر التي تهدد مصالحها مايلي:

السعي لموازنة دور وتأثيرات القوى الوطنية الأسلامية من خلال تحشيد بقايا النظام البعثي السابق والسعي لفرض دور لها بزعم تمثيلها لمكوّن عراقي والتمهيد لهيمنتها على الأجهزة العسكرية والأمنية، والتخلّص من العناصر القيادية الوطنية غير القابلة للأحتواء والتفاهم وأثارة الخلافات المذهبية وتأجيج كل الصراعات الجانبية الممكنة (لتضليل الجماهير عن محور الصراع الحقيقي)، ومن خلال تزوير الأنتخابات بعد فشل مخططات تأجيلها والسعي دوماً لمنع تمكّن القوى الوطنية من بناء الكتلة البرلمانية الكبرى المعبّرة عن الواقع السياسي والأجتماعي للشعب العراقي ومن خلال تشجيع بروز عناوين برلمانية مزيفة وملفّقة لا تعبّر عن أي واقع سياسي وأجتماعي حقيقي لأية شريحة من شرائح ومكوّنات المجتمع العراقي (بقوة المال الخليجي الحرام وتوظيف العصبيات الطائفية ببعدها السلبي وتوظيف نقاط ضعف وأخطاء القوى الوطنية)، وبالتالي منع القوى الوطنية من بناء حكومة أغلبية سياسية مريحة قادرة على أدارة الدولة والبناء (كما هو الحال في الدول المتقدمة) ومنعها من صياغة القرار الوطني خاصة القرار السياسي والأمني للدولة العراقية (للمرة الأولى ومنذ ما يسمّى بتاريخ الأستقلال أي قبل أكثر من تسعين عام، تتمكّن قوى عراقية وطنية من الوصول الى مفاصل هامة في النظام السياسي القائم في أرض الرافدين حيث كانت السلطة حكراً على الشخصيات والجهات المقبولة أو المرتبطة خفية بالدوائر الأمنية والسياسية الغربية، من قبيل المنظومات العسكرية والمدنية والعائلية التي حكمت في العهد الملكي (1920 – 1958) والمنظومة البعثية والعشائرية التي حكمت في الفترة 1963 – 1964 والفترة 1968 – 2003).

نقول لم تعجز القوى الكبرى (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) وحليفتها أسرائيل عن أستيعاب تلك المخاطر ضمن مستوياتها المقبولة، حتى برزت في السنتين الأخيرتين ثلاث مستجّدات هامة هي أضطرار القوات الأمريكية الى الأنسحاب شبه الكامل من العراق (وأن أبقت على أجهزة أمنية سرية فاعلة، وهناك أخبار غير موثّقة لدينا بعودة الآلاف من القوات الأمريكية الى قواعد في غرب العراق، ويفترض البعض أنها لها علاقة بالتطورات المحتملة في سورية والعراق)، وسعي القوى الوطنية العراقية الى بناء أجهزة أمنية وعسكرية غير خاضعة لأملاءات الدوائر الأمنية الأجنبية وتمكّن هذه الأجهزة من توجيه ضربات قاصمة للكثير من الخلايا

الأرهابية التي كانت تتحرك كطابور خامس لدوائر أمنية أقليمية وغربية، وبروز أرقام جديدة وموثّقة عن مستوى التسليح والجاهزية التي وصلت اليها المقاومة اللبنانية الأسلامية والتي تهدد مستقبل الدور الأمني والأستراتيجي للكيان الصهيوني في المنطقة بشكل جاد وكبير! وأخيراً وهو المستجد الأهم والأخطر، أندلاع ثورات الربيع العربي وحصول التغيير الذي لامفرّ منه خاصة في مصر واليمن والوضع المقلق للمملكة السعودية، أضافة الى شمال أفريقيا.

في تقديرنا هذه المستجدّات الثلاث دفعت الدوائر السياسية والأمنية الأمريكية والأوروبية والأسرائيلية الى أجراء تغييرات سريعة وكبيرة على خططها وسياساتها في المنطقة أستعداداً لما هو قادم!!! ووضع أهداف جديدة لتلك الخطط وأهمها: تكثيف الضغوط الأقتصادية والسياسية والأمنية على أيران من خلال توظيف أزمة ملفّها النووي، لشلّ قدراتها على التحرك في هذه المرحلة، لكونها الدولة الأكثر أهلية وأستعداداً لتوظيف المتغيرات الناتجة عن ثورات الربيع العربي لصالح أستراتيجيتها وسياساتها ولصالح شعوب المنطقة والقوى الوطنية الأسلامية وقطع روافد الدعم المادي والسياسي واللوجستي عن المقاومة اللبنانية، وفي مقدمتها الظهير الأيراني السوري ومهما كان الثمن والمضاعفات! وأخيراً السعي مجدداً لمسك القرار الأمني للنظام السياسي القائم في العراق، وأخراجه من يد القوى الوطنية الأسلامية المستقلة، ووضع هذه القوى تحت تأثير ضغوط سياسية وأمنية وأزمات داخلية وخارجية متلاحقة، حتى لوأدى ذلك الى أشاعة الفوضى المؤقتة، لمنعها من أستكمال مقوّمات السيادة الوطنية وبناء نظام ديمقراطي حقيقي، ومنعها من الأستفادة من نتائج ثورات الربيع العربي التي يمكن أن تصنع من العراق محوراً قيادياً مؤثّراً (في العالم العربي والمنطقة) قادراً على أستقطاب الحكومات والشعوب التي تتطلّع الى الحرية والأستقلال والسيادة الوطنية والى التنمية والتقدم الأقتصادي، خاصة اذا عرفت القيادة العراقية كيفية توظيف الثروة العراقية وباقي عناصر قوتها في هذا الأتّجاه.

أذن لكي نفهم الصورة الكاملة للصراع الدائر والأزمة المتصاعدة في العراق، لابد من أستحضار رؤيتنا لطبيعة الصراع الدائر في المنطقة وخاصة في دول الجوار العربي والأسلامي، لكي لا نقع في فخ تبسيط وتسطيح الوعي وهي من علامات عجزالهمّة، من جهة أخرى وللأسف الشديد تقوم قوى وطنية معروفة موجودة في قلب السلطة أو في صلب العملية السياسية، وربما دون أن تتعمّد ذلك، تقوم بدور العوامل المساعدة لنجاح تلك الخطط والسياسات الخارجية من خلال الأخطاء المتلاحقة في أدارة العملية السياسية أو أدارة الحكم، بسبب تدنّي الوعي السياسي وغياب الرؤية الأستراتيجية لمستقبل الدولة والأمة في العراق، أو تفضيل المصالح الحزبية أو الشخصية على المصلحة الوطنية أو التأثّر بالأنفعالات النفسية الآنية عند أتخاذ القرارات المهمّة أوالخضوع لضغوط ومساومات خارجية أوضعف أو أنعدام تأثير القيم الأخلاقية على الأداءالسياسي!

ولنستعرض بعض أهم تلك الأخطاء وبالعناوين العامة:

- المساهمة في أو السكوت عن تزوير الأنتخابات
- نقض المواثيق والعهود بعد أبرامها عند تعارضها لاحقاً مع القناعات أو المصالح الحزبية أو الشخصية
- تناقض خطاب بعض القيادات أو أزدواجيته بين أوساطها الخاصة وأوساط الرأي العام
- أستغلال أمكانات وصلاحيات السلطة لأهداف ورؤى ومصالح حزبية أو شخصية
- المساهمة في أو السكوت عن الفساد المريع المستشري في مرافق الدولة وفي معاملاتها
- أبتزاز الشخصيات والأحزاب المعارضة من خلال التهديد بالتشهير بها من خلال ملفات الفساد والأرهاب
- عدم أمتلاك رؤى وخطط وسياسات أستراتيجية قادرة على حلّ ومعالجة أزمات السياسة والأمن والأقتصاد والخدمات والعجز حتى عن الأستفادة من الكفاءات المخلصة لتوفيرها أما بسبب الجهل المركّب أو بسبب العصبيات والمصالح الحزبية والشخصية
- الأستقواء بالقوى الخارجية لموازنة الضعف الداخلي (مهما كانت المشتركات مع تلك القوى)
- فرض القناعات الشخصية أو الحزبية على الدستور والقوانين والقضاء والأنتقاء أو التفسير حسب تلك القناعات، علما بأن الدستور لم يكتب وفق قناعات أتجاه أو ذوق قومي أو ديني أو مذهبي أو حزبي واحد، بل كان حصيلة كل الأذواق المكوّنة

للشعب العراقي والتي شاركت بشكل أو بآخر في كتابة وصياغة الدستور في تلك المرحلة، فضلا عن تصدي المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف بشكل مباشر لضمان حقوق كل العراقيين مهما كانت أنتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية. بالتأكيد الدستور الذي تم أقراره لم يلبّي كل طموحات كل مكوّن أو كل أتجاه أو ذوق سياسي، الاّ أن الصيغة النهائية عبّرت عن المقدار المشترك بين كل تلك المكوّنات والأتّجاهات

- حُسن الظن المبالغ به بالذات وأساءة الظن بالآخرين
- عدم الأهتمام بالدرجة المطلوبة (وبالرغم من مرور تسعة سنوات على التغيير) بموضوع بناء النخب الشبابية الأمنية والأدارية المخلصة لمصالح الملايين من ضحايا النظام البعثي البائد، وبالتالي الأعتماد على النخب الأمنية والأدارية الفاسدة وغير المخلصة للنظام الجديد من بقايا النظام السابق
- نصرة الحواشي والشلل والأتباع ظالمين كانوا أم مظلومين
- أعتماد منهج عقد الصفقات المناقضة للدستور والقوانين ومصالح الشعب والوطن والقيم الأخلاقية لتأمين الكتلة المساندة للسلطة وهي تحالفات هشّة غير مستقرّة، بدلا من أعتماد الثوابت الوطنية والدستورية والقانونية والمعايير الأخلاقية والدينية والمصالح العليا للوطن لبناء الكتلة الصلبة التي يعتمد عليها أستقرار النظام والدولة...

أن من أكبر الأخطاء التي يمكن أن تقع فيها القوى السياسية سواء كانت في قلب السلطة أو خارجها، هو تفريطها بالتحالفات وبالقوى المتحالفة معها بمجرّد التمكّن من مفاصل السلطة ومراكز قواها أوكسب مواقع هامة في الواقع السياسي والأجتماعي الشعبي! وهذا ما حصل ولعدة مرات حتى داخل الكتلة البرلمانية الواحدة. لقد عشنا وشاهدنا عجباً ومنذ أنتخابات الجمعية الوطنية الأنتقالية (2005م) والأنتخابات التي بعدها، حيث تجتمع الشخصيات والقوى وتتّفق وتتحرك بأنسجام وتكتب الأتفاقات وتوقع العهود والمواثيق فيما بينها وتتحرك أمام الآخرين وكأنها بنيان مرصوص ولكن ما أن تنتهي الأنتخابات ويتم أعلان النتائج ويبدأ التفكير والأعداد لتشخيص المرشحين للمناصب العليا حتى تبدأ الصراعات وحملات التحريض والقذف وحتى التهديد والوعيد ناهيك عن الأغراء بأمتيازات السلطة لذوي النفوس الضعيفة والمتهالكين على الدنيا... وكأن لا وجود لمعايير وقيم ورؤى ومواقف وثوابت ومظلومية طويلة ومصالح مشتركة!؟!

التحالفات الأساسية بين القوى الوطنية العراقية بأختلاف أنتماءاتها القومية والدينية والمذهبية والسياسية، هي تحالفات مرحلة تأريخية وليست تحالفات أنتخابات واحدة وتحالفات تشكيل حكومة فقط، لأنها أنبثقت من معاناة مشتركة في مظلومية أمتدّت لعقود من الزمن ثم ساهمت في صنع أهداف مشتركة تمتد لعقود قادمة، وبدون تلك التحالفات لم يكن بالأمكان بناء الأطار السياسي الوطني بعد التغيير ولم يكن بالأمكان تجاوز تحديات خطيرة لازالت بعضها قائمة في المرحلة الراهنة، من قبيل تحدي التآمر الدولي والأقليمي وتحدي بقايا النظام البعثي السابق والمجموعات الأرهابية المتحالفة معها وتحدي بناء النظام السياسي الجديد والدولة العراقية المعاصرة بعد عقود من الحروب والدمار والحكم الشمولي القمعي والعزلة الأقليمية والدولية!

يجب عدم السماح لخطأ أو تجاوز هنا أوهناك من قبل هذه القوة الوطنية أم تلك، أوالسماح لتنافس على بعض المكاسب السلطوية أو لوشايات من مصادر غير أمينة وربما مغرضة وربما بعضها مرتبطة بدوائر أجنبية ولا لحالات غضب وأنفعال آنية ولا لتصريحات أعلامية أستفزازية لعناصر لا تقدّر المسؤولية ولا القيمة العالية للوحدة الوطنية وفي هذه المرحلة بالذات، يجب عدم السماح لكل ذلك بأن تدمّر تحالفات أستراتيجية لايمكن الأستغناء عنها لمديات متوسطة وربما بعيدة. بالتأكيد لا يعترض أحد على أي مسعى لتطويق وتجميد الخلافات والحملات الأعلامية بين الفرقاء المتخاصمين، ونتمنّى صادقين نجاح مقترح الأجتماع الوطني لكل أطراف العملية السياسية. ولا أعتراض من الناحية المبدئية حتى على أية مبادرة لأستجواب وسحب الثقة من أي مسؤول بشرط توفر الشروط الدستورية والقانونية وأنعدام الخيارات الأخرى للأصلاح ولكن الحذر كل الحذر من أستغلال هذه الممارسات القانونية بصورة متعسّفة لتنفيذ أجندات خارجية أو لتصفية حسابات شخصية أو حزبية أوعرقية أو مذهبية!!!

نعود ونؤكد أن تكرار نفس المنهج السابق في التفاهمات، أي منهج الصفقات (شيلني وأشيلك) لخلق قاعدة الحكومة، هو منهج خاطيء وفاشل ولايؤدي سوى الى تأجيل تفجير الألغام والى تمادي البعض في مطاليبه غير الدستورية، وكذلك الى تمادي البعض الآخر في منهج المبالغة في الوعود عند الحاجة وعند الأزمات والتنصّل منها أو أنكارها عند التمكّن وبلوغ الهدف.

أن التحليل المعمّق لأسباب الأزمة الراهنة في العراق تشير الى نقاط خلل أساسية في العملية السياسية وفي بنية الكثير من القوى السياسية العراقية وكذلك درجة جاهزية القواعد الشعبية للنظام السياسي الجديد في التعاطي مع آليات النظام الديمقراطي وربما تشير أيضا الى جملة تغييرات عاجلة مطلوبة في قانون الأنتخابات وجملة نقاط فراغ في القواعد والقوانين التي تحكم مجلس النواب ورئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية ومجلس القضاء الأعلى والمفوضية المستقلة للأنتخابات وهيئة الأعلام.

مهما كانت نتائج المحاولات العديدة لتطويق الأزمة الراهنة، الاّ أن على القيادات الوطنية المستقلة الحريصة على بناء نظام سياسي ديمقراطي مستقل ومستقر وذو سيادة أن يبدأو ومن الآن بخطوات عاجلة وجادة:

1. لأعادة تقييم وبناء منظومة الأنتخابات، ومعالجة كل نقاط الخلل القائمة التي تؤدي الى عدم تمثيل النتائج لواقع الساحة العراقية، وأن كانت بعض الأخبار الأخيرة تجعلنا غير متفائلين تجاه هذا المسعى المقترح (تشير بعض الأخبار الى دور مسؤول أممي فاسد في بغداد في عملية تلاعب في أختيار المرشحين لعضوية المفوضية الجديدة للأنتخابات)
2. أعادة بناء التحالفات الوطنية الحقيقية وفق معايير الثوابت الوطنية والمصالح العليا للعراق ووفق وحدة الأنتماء للهوية العقائدية الحضارية للشعب وخدمة مصالح الملايين من ضحايا النظام البعثي السابق ومتطلّبات أستقرار النظام السياسي الجديد ووفق برنامج عملي واضح
3. التباني على جملة ضمانات صارمة تحول دون تفرّد شخص أو حزب بالسلطة ومهما كانت درجة كفاءته وأخلاصه ومنجزاته وتكفل ممارسة المؤسّسات الدستورية لكامل مهماتها، وتضمن فصل السلطات ومنع تحكم أية سلطة (تنفيذية أو تشريعية) بالأخرى الاّ في حدود الدستور والقانون
4. فتح كل ملفّات الفساد ومهما كانت الشخصيات والجهات المتورّطة فيها، وأنزال القصاص العادل تجاهها وحماية الدوائر والمسؤولين المتصدّين لهذه المهمة، ويجب الأعتراف بوجود الفاسدين في كل الكتل السياسية المعروفة، وبدون هذه الخطوة سوف يفقد الحكام ثقة شعبهم بهم
5. أجراء التعديلات الدستورية الضرورية وخاصة فيما يتعلق بشكل النظام المناسب للعراق في هذه المرحلة وملف الأقاليم والمحافظات وصلاحيات السلطة الأتحادية والتعامل مع الثروة الوطنية، على أن يتم كل ذلك وفق الآليات التي حدّدها نفس الدستور
6. وضع ضمانات وأجراءات صارمة لمعاقبة الأرهابيين والجهات التي تتبنّى تكفير أو تخوين أي مكوّن عراقي، ومعاقبة العناصر التي تعمل كطابور خامس لصالح الدوائر الأمنية الأجنبية المعادية للعراق ولشعبه، أو تعمل لأعادة النظام البعثي السابق الى السلطة مجدّدا
7. وضع وتنفيذ برامج شاملة لتوعية العراقيين بمتطلبات بناء الآليات الديمقراطية في الحكم ومتطلّبات ممارسة الشعب لدوره في الأنتخابات والمشاركة السياسية والرقابة على الحكام ومؤسّسات الدولة

الملف الأول: المنطلقات والتحالفات

من الأخطاء الكبيرة التي غالباً ما يقع فيها البعض من اخوتنا العاملين، خطأ التعامل مع الأحداث الجارية وفق منهج التبسيط والتسطيح وقصر النظر والانجرار إلى ردود الأفعال تجاه الأفعال التي تُصنع من قبل الأعداء أو أدواتهم المحلية. محور الصراع الرئيسي (كما نفهم) في العراق هو بين: شعب يسعى من اجل استكمال عناصر حريته واستقلاله وسيادته وبناء مؤسسات دولته الدستورية المعبّرة بصدق عن إرادته وخياراته، ويسعى للالتزام بهويته الحضارية والعقائدية فضلاً عن استثمار ثرواته لتحقيق الرخاء والازدهار، وبالتالي أداء دوره المنتظر في المنطقة والعالم وبين قوى معادية (دولية وإقليمية ومحلية) تسعى بعكس اتجاه ما يريده الشعب العراقي، قوى تعرف عناصر قوة هذا الشعب جيداً، ولذا فهي تسعى من اجل تدمير مقومات عيشه لحريته واستقلاله وسيادته وسرقة ثرواته وإعاقة بناء الوطن وإعماره، وكذلك تدمير منظومته العقائدية والحضارية ومنع الملتزمين بأخلاص بتلك المنظومة من مسك قرارات الحكومة ومفاصلها الحيوية وبالتالي منعه من أداء دوره الطبيعي. وأوضح صورة لما يقوم به الأعداء هو ما قام به النظام البعثي البائد وما تقوم به دوائر أمنية وسياسية غربية وصهيونية وعربية في هذه المرحلة من دعم للإرهابيين القتلة وتآمر مفضوح على الأغلبية الشعبية السياسية (وليست المذهبية) ودورها.

من المفترض ان تكون القوى الوطنية العراقية المخلصة وبضمنها القوى الأسلامية، هي الكتلة الصلبة أو البنيان المرصوص التي تنطلق منها حركة الشعب باتجاه تلك الأهداف الخيّرة، وان تكون تلك الملايين من العراقيين المتضرّرين من حقبة النظام البعثي البائد وأنصار النظام السياسي الجديد الذين نراهم في صبيحة كل أنتخابات (رغم التهديدات والتفجيرات)، وتلك الملايين الذين نراهم مرات عديدة في السنة سائرين باتجاه رموز مقدساتهم وعقائدهم، هي القاعدة الشعبية الحقيقية لتلك الحركة ولقيادتها وهي المعين الذي لاينضب الذي يزوّدها بعناصر الفعل والحركة والإدارة والدفاع. ليس مبالغةً أو تهويلاً إذا قُلنا بان الدوائر الأمنية والسياسية الدولية المعادية (وللأسف الشديد) تعلم اكثر من الكثيرين منا، تفاصيل الحركة والصراع والأحداث في بلادنا، وتتحرك بأساليب وسياسات متقدمة معقدة قد تضلّل بعض القوى السياسية فضلاً عن بعض أوساط الرأي العام العراقي، وتسبقنا في رسم السيناريوهات والاحتمالات المستقبلية للأحداث. لا نقول هذا جزافاً بل تقوله العشرات من الدراسات والتقارير والكتب الغربية التي يُمكن الاطلاع عليها. ومن هنا نفهم أسباب التحركات السياسية والاعلامية المريبة (محلية ودولية) التي سعت لتوظيف قراءات خاطئة لنتائج انتخابات مجالس المحافظات في بناء تحالفات هشّة ومفبركة وتفتقد لوحدة المبادئ (وحتى لوحدة المصالح الأستراتيجية) لانتخابات مجلس النواب الحالي، وكذلك تحركات شخصيات عراقية مقيمة في الخارج معروفة بارتباطاتها القديمة بدوائر أمنية دولية ومجيئها إلى بغداد في الأشهر الأخيرة التي سبقت أنتخابات مجلس النواب الأخيرة، للترويج لما تسمّه بـ (التحالف الوطني البعيد عن الطائفية والمحاصصة... الخ) وتشجيع بعض الفائزين في انتخابات مجالس المحافظات على عدم إعادة تشكيل التحالفات والائتلافات (الطائفية) السابقة كما يسمونها والمقصود بها (الائتلاف العراقي الموحد).

كان الإيعاز من قبل المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف بتشكيل (الائتلاف العراقي الموحد) قبل اكثر من سبعة سنوات، بمثابة الفعل الاستراتيجي الهام الذي تحتاجه الساحة العراقية ولربما لمرحلة طويلة، وبدون انبثاق ذلك الائتلاف الموحّد وبدون تحالفه الأستراتيجي مع الأخوة الكرد (شركاؤنا في المظلومية لعقود)، ما كان يُمكن تحقيق أية واحدة من المنجزات الأساسية التي تحققت منذ سقوط النظام البعثي ولحد الآن وفي مقدمتها تحقيق تصحيح (بدرجة لا بأس بها) في المعادلة السياسية والاجتماعية الظالمة التي حكمت العراق منذ ما يُسمى بالاستقلال أي منذ اكثر من ثمانين عاماً (وهي معادلة حكم الأوساط الأنعزالية غير القادرة على التعبير عن آمال ومصالح الأغلبية الشعبية في البلاد). بل ويُمكن اعتبار موجة الإرهاب والقتل الجماعي الوحشي والجرائم النوعية الكبرى (مثل تفجير العتبات المقدسة وقتل الزوار ومجزرة يوم عاشوراء في كربلاء والكاظمية وغيرها) التي تم تنفيذها بحق اتباع أهل البيت في الفترة 2005 – إلى أواسط 2008، وتصاعد مستويات التآمر العربي والدولي على الائتلاف العراقي الموحد وعلى قواه الأساسية، يُمكن اعتبارها مرآة تعكس عمق الأحساس بالخوف من انبثاق الائتلاف واستمرار فاعليته وسعة قاعدته وبتعبير آخر مرآة

تعكس الفهم الإقليمي والدولي الدقيق والعميق لأهمية دور الائتلاف العراقي الموحد في الحياة السياسية العراقية وفي صياغة مستقبل العراق.

لم يكن هدف صناعة الائتلاف العراقي الموحد، هو صهر كل القوى السياسية المخلصة لمصالح العراق والعراقيين (القوى التي تعبّر عن آمال وآلام الشريحة الشعبية المتضرّرة من النظام البعثي السابق وصاحبة المصلحة الحقيقية في قيام النظام السياسي الدستوري الديمقراطي الجديد ومهما كانت أنتماءاتهم القومية والمذهبية والمناطقية) في تنظيم سياسي واحد وتحت زعامة سياسية واحدة، وانما الهدف الأساس (وكما نفهم نحن) دفع تلك القوى المخلصة لتحديد مشتركاتها (وهي كثيرة) والانطلاق منها في أداء الدور المطلوب في العملية السياسية في العراق والاتفاق على آلية سلمية متحضّرة (وداخل البيت الواحد) لإدامة الحوار في الملفات والقضايا المختلف عليها. وبتعبير آخر توجيه تلك القوى للانطلاق من مبادئها العامة (المعبّرة عن هوية الأغلبية الساحقة من العراقيين ومن مصالحها الاستراتيجية الكبرى في حركتها السياسية والاجتماعية وحتى في علاقاتها الخارجية، ونقل الحوار والأختلاف والتنافس في كل ما عدا ذلك (أي عدا المبادئ العامة والمصالح الكبرى) الى داخل البيت (أي بيت الائتلاف الموحد).

إن النواقص والأخطاء في (الائتلاف العراقي الموحد) سواء في تصميم صورته أو في مسيرته العملية لا تكفي إطلاقاً كمبررات لنبذ مشروع (الائتلاف) والبحث عن بدائل أخرى. ويُمكن التعرف على سلبيات ومخاطر البدائل الأخرى من خلال الدراسة الواعية لنتائج انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة وما رافقها من تصاعد في الخلاف والتنازع وخسران ثقة القاعدة الشعبية ومضاعفات خطيرة أخرى كانت في الطريق لولا حكمة بعض القيادات وإحساسها المبكّر بالخطر الذي توضح جيداً خاصة بعد ان طمع الأعداء بنا وبعد أن بان في الأفق ما يخبّئه الأعداء للمستقبل القريب والذي انكشف من أطروحات بعض سماسرتهم الذين تردّدوا على بغداد وطرحوا المشاريع التي تزيد من إنشقاقات الساحة الوطنية وإنهاء قوة الكتلة البرلمانية الكبيرة أي الائتلاف.

إن من الخطأ والظلم الكبير أن ننساق إلى استخدام مصطلحات أعدائنا تجاه ما هو خاص بنا، ونبدأ ومن حيث لا نشعر (وأحياناً لمجرد الإيحاء باعتدال وعقلانية خطابنا وكأننا بحاجة إلى شهادة حُسن سلوك من أعدائنا ومنافسينا) نبدأ بالترويج لتلك المصطلحات وتصبح جزءاً من خطابنا السياسي والثقافي اليومي، بينما تستغرب قواعدنا الشعبية الحقيقية من هذا السلوك، ونقع في فخاخ الحرب النفسية التي تجيد فيها بعض الجهات استخدام أدوات الحرب النفسية لإقناعنا بان رأي بعض الشخصيات والجهات الطارئة هو المعبّر عن رأي قواعدنا.

(الائتلاف العراقي الموحد) لم يكن ولن يصبح مشروعاً طائفياً (إذا كنا ندرك المعنى الصحيح لكلمة الطائفية وهو أن نفضّل شرار قومنا على أخيار الآخرين وهو ايضاً أن نحارب ونضطهد الطوائف الأخرى لخدمة مصالح طائفتنا فقط وان نقتصر في معادلة الحكم والنفوذ والمكاسب السياسية والاقتصادية على أبناء طائفتنا فقط... وغير ذلك).(الائتلاف العراقي الموحد) لم يتّصف باية واحدة من تلك الممارسات المرفوضة من قبلنا تماماً (الائتلاف العراقي الموحد) وهو صاحب الأغلبية البرلمانية الكبيرة (بالرغم من حصول تزوير في حساب أصواته داخل المفوضية وبضغوط خارجية توجد معلومات من داخل المفوضية تؤكد ان الاصوات الائتلاف زادت عن 160 صوتاً وهو ما أدى الى اتخاذ قرار بمنع الاعلان اليومي لعد الاصوات وتأخير أعلان النتائج النهائية 28 يوماً) ووفق الآليات الديمقراطية المتداولة عالمياً من حقه ان يشكل الحكومة بمفرده، الاّ انه قام بتقسيم المواقع التسعة الهامة بنسبة الثلث لكل مكون من المكونات الثلاث وقام بتقسيم المواقع الأمنية الهامة على المكونات الأخرى حتى بلغ الأمر أن لم يبقى لـ (الائتلاف العراقي الموحد) حضور حقيقي في أهم واخطر الأجهزة الأمنية القائمة. (الائتلاف العراقي الموحد) هو الذي يبادر إلى كبح جماح ردود الفعل الشعبية تجاه مجازر وجرائم الإرهابيين بحق اتباع أهل البيت، ومرجعيته الدينية العليا كانت الأساس في تطويق ومعالجة أية فتنة طائفية وترسيخ أسس الوحدة الوطنية من خلال مواقفها وآراؤها وإصرارها على كل ما فيه مصلحة كل العراقيين وكل الوطن.(الائتلاف العراقي الموحد) هو الذي كان ولا يزال يدعو الآخرين (بل وحتى المعادين له) ويلح عليهم ويتوسل إليهم. للمشاركة في العملية السياسية والمشاركة في السلطة والشراكة حتى فيما هو حق خاص. مسؤولوا ووزراء وكوادر (الائتلاف العراقي الموحد) هم الذين يديرون مشروع الحوار والمصالحة الوطنية حتى مع من يحمل السلاح ضد العملية السياسية وضد الحكومة، وهي الممارسة التي لا

مثيل لها لا في العهود السياسية الماضية في العراق ولا في الدول العربية الأخرى، وهذه نقطة مهمة تُسجّل للائتلاف العراقي الموحد وليس لغيره، علماً بان غالبية حملة السلاح ضد النظام هم من المكون المذهبي الآخر. أن تكون كل أطراف وشخصيات الائتلاف العراقي الموحد شيعية المذهب لا تعني طائفيتها ووجود طرف أو شخصية أو اكثر تنتمي إلى مذهب آخر لا يكفي كدليل على عدم طائفيتها، الأساس هو البرنامج السياسي وطبيعة الرؤى والمواقف تجاه الآخر أن يكون جميع أو غالبية أعضاء حزب معين من مكون واحد لا يعني إطلاقاً عنصريته أو طائفيته، فالظاهرة ذات تفسير نفسي واجتماعي اكثر من أن يكون سياسي، وهي ظاهرة لا تخص العراق ولا حتى العالم الإسلامي بل هي موجودة في المجتمعات الغربية المعروفة بنضجها السياسي فالعديد من الأحزاب الأوربية ذات الصبغة المسيحية كل أعضائها من البروتستانت أو الكاثوليك. في بريطانيا كل رؤساء الوزراء يجب أن يكونوا من البروتستانت وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية فكل الرؤساء بروتستانت باستثناء (كندي) الذي كان كاثوليكياً وفي روسيا يجب أن يكون الرئيس والنخبة الحاكمة من الأرثودوكس وفي السعودية واغلب دول وأمارات الخليج العربي الحكام والنخبة السياسية من مذهب واحد وفي مصر الحكام والنخبة من مذهب واحد وهكذا في الكثير من الدول العربية والإسلامية ولم يصفها (أو يصف نخبتها السياسية) أحد بالطائفية والجدير بالذكر بان المكون المذهبي أو القومي الآخر في هذه الدول ذو أعداد غير قليلة حتى تبلغ النصف أو اكثر في بعضها.

الطائفيون وعملاء الدوائرالأمنية الأجنبية المتمترسون بالشعارات الطائفية ولأجل الأبتزاز السياسي، هم الذين وبمجرد أن شاهدوا رموز السياسيين الشيعة العراقيين (بعد 2003/4/9) على واجهة المسرح السياسي وفي مواقع المسوؤلية العليا بعد غياب أو تغييب لعقود طويلة من الزمن، بدأوا بالصراخ بأتهامات الطائفية وهم الذين بدأوا يرددون في خطابهم السياسي بان الاحتلال جاء بالطائفية وبالمحاصصة الطائفية لتبرئة صاحبهم (الدكتاتور السابق) ولأبعاد الأنظار عن جذور الطائفية العميقة الجذور في المجتمع والدولة العراقية من الفترة العثمانية ثم البريطانيين ومعادلتهم الشاذة في الحكم والتي استمرت حتى 2003/4/9 ربما باستثناء فترة الزعيم عبد الكريم قاسم رحمه الله.

وأمر هام آخر هو: على البعض أن لا يخطأ في قراءة نتائج انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة فالنتائج تدل وبوضوح على أن الانتماء المذهبي لمناطق المحافظات هو الأساس الأول لأعطاء الصوت وفي حالة تعدد القوائم ضمن المكون المذهبي الواحد يتم إعطاء الأصوات وفق الأسس والمعايير الأخرى مثل الخطاب والبرنامج السياسي وإنجازات المرحلة السابقة والثقة بالمرشحين وغيرها. فقوائم شهيد المحراب وائتلاف دولة القانون وقائمة الأحرار إنما فازت بأصواتها في مناطق الفرات الأوسط والجنوب وهي مناطق قواعدها وما أُعطي لها من أصوات في محافظات المنطقة الغربية يكاد لا يُذكر. وهذا ليس عيباً ولا خطأ، بل هي ظاهرة تؤشر على طبيعة وهوية الصراع والتنافس في هذه المرحلة في المجتمع العراقي، فالعراقيين لازالوا يعيشون فترة انتقالية ستمتد لسنوات طويلة اخرى وستكون محركات الصراع والتنافس فيها متأثرة كثيراً بتداعيات ومضاعفات سياسات الاضطهاد المذهبي الطائفي والاضطهاد العنصري الذي مارستها العهود السياسية الماضية بشكل منظم ومنهجي ولعقود طويلة من الزمن، اضافة الى ان الهوية المذهبية (الشيعية) لدى قواعدنا المليونية لا تعبّر عن روح طائفية سلبية وعدوانية، بل تعبّر عن هوية حضارية فكرية وسياسية واجتماعية هي التي طبعت بصمتها على العراق ودافعت عنه وكانت الأساس لإيجاد كيانه الوطني المستقل.الرؤية العلمية العميقة لدور الشيعة والتشيّع في العراق، تقود إلى انه من الصعب بل من المستحيل بناء عراق حر ومستقل وذو سيادة ودستوري وديمقراطي وموحد خالٍ من الصراعات الدينية والعنصرية والطائفية ومتسامح مع الآخرين تسوده روح المواطنة العراقية الحقيقية، إذا لم تأخذ المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف ولم يأخذ الفكر الشيعي والثقافة الشيعية والقوى الاجتماعية والسياسية الشيعية دورها الفاعل والطبيعي (والمتناسب مع حجمها السكاني) في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية وكذلك في مؤسسات الدولة وتكوين القرار ورسم السياسات. التشيّع والشيعة هم الذين حافظوا على العراق وحققوا له الاستقلال بالطبع الى جانب اخوانهم من الوطنين من المكونات الأخرى وواجهوا الاستعمار المباشر ودفعوا ثمناً باهضاً لذلك وهم الذين جسّدوا صور الوحدة الوطنية والمحافظة على صفة تعددية المجتمع العراقي، انظروا أين كان يعيش أبناء الأقليات اليهودية والمسيحية والصابئة وغيرهم دائماً كانوا يعيشون في مناطق

شيعة العراق وبكل حرية وأمان وبقوا لقرون متعايشين معهم وآمنين في ديارهم. الائتلافات ذات الهوية الشيعية ضمان لوحدة المجتمع العراقي وبناء روح المواطنة وليس ما يردده المضلّلين (وخاصة أدوات بعض القوى المعادية) وما يقوله وللأسف بعض إخواننا دون تعمق بالأمور ودون تدبّر للعبارات والدليل الواضح على صحة ما نقول هو نتائج ومضاعفات سياسات كل الحقب السياسية المنصرمة في حكم العراق (منذ ما يسمى بالاستقلال في العشرينات من القرن الماضي وحتى 2003/4/9) تلك الحقب والعهود السياسية التي عملت وبشكل منهجي وسلطوي (ذروتها في فترة النظام البعثي البائد) على إقصاء وتهميش التشيّع والقوى والمؤسسات الشيعية والملايين من المواطنين العراقيين الشيعة عن مكانهم ودورهم الطبيعي فكانت النتيجة عدم استقرار سياسي وحروب خارجية وحملات أبادة داخلية وانتهاكات واسعة وفظيعة لحقوق الإنسان وتدمير البلاد وتأجيج النزاعات الأهلية ودمار الاقتصاد ونشر التوتر والأزمات في المنطقة.

ان تنظيم المكونات الأساسية للمجتمع العراقي ضمن ائتلافات سياسية وطنية كبيرة عامل إيجابي ومفيد بل وربما يكون ضروري في هذه المرحلة وربما لفترتين دستوريتين قادمتين، فوجود الائتلافات القليلة والكبرى افضل بكثير من وجود العشرات من القوائم والتكتلات التي تؤدي الى تشرذم القرار حتى داخل المكون الواحد. ستكون التفاهمات والحوارات ورسم المعادلات وصياغة البرامج عند تشكيل الحكومة وإدارة أزماتها، ستكون اسهل بكثير لاننا سنتجنب النقاش والحوار والاختلاف في مسائل لا تعنينا كثيراً لأنها هي شأن داخلي للمكون. تنظيم البيت يسهّل عملية التفاهم مع الجار، بينما تشرذم البيت الواحد يؤدي الى صعوبة التفاهم مع الجار خاصة إذا كان الجار ايضاً يعيش حالة التشرذم. إن تجتمع القوى الوطنية الشيعية (ونكرّرهنا بأن الأنتماء المذهبي الواحد لايعني بالضرورة وحدة الرؤى والمواقف السياسية) داخل ائتلاف عراقي موحد كبير افضل من تشرذمها إلى كتل وائتلافات صغيرة يتمكن الأعداء والمنافقين من استغلال الثغرات والخلافات الجانبية الموجودة بينها، وهذا ينطبق على المكونين الكردي والسنّي. وهذا الأمر لا يعني بالضرورة أعتماد الأساس الطائفي في بناء الأئتلافات، ولايعني أيضا طائفية ومذهبية الخطاب السياسي للائتلاف الكبير، فتنظيم صفوف القوى المتشابهة أو ذات الجذر الثقافي الواحد شيء ونوع وطبيعة البرنامج السياسي والخطاب السياسي الذي يعتمده الائتلاف في حركته شيء آخر. وإذا كانت هناك ضرورة للإشارة السريعة لأهم الأخطاء التي تم ارتكابها في مسيرة الائتلاف العراقي الثاني (قائمة 555) وبعضها مكرر لما حصل في قائمة (169) فنقول ان أهمها:

- تحول لجنة الأشراف على بناء الائتلاف إلى طرف إلى جانب الأطراف الأخرى له حساباته الخاصة به ويطالب باستحقاقات شخصية لأعضائها وبخلاف العهد الذي قطعته للمرجعية الدينية العليا عند تكليفها بقبول شرط عدم الترشّح لمواقع الدولة! وتوضح ذلك جيداً عند بناء القائمة وتقسيم الوزارات وإشغال المواقع الهامة، وكان يُفترض الحيادية في مثل هذه اللجان
- غياب المعايير في حسم الصيغة أو المعادلة الأخيرة لحصص الأطراف في القائمة
- حصول أطراف على حصص لا تتناسب مع قدراتها ومع فاعليتها الواقعية في الساحة
- عدم امتلاك الضمانات والضوابط الواقعية القادرة على ردع من يخرج على الاتفاقات والتعهدات الموقعة قبل الانتخابات، بعد الفوز بها وبعد إشغال المواقع الرسمية الكبرى.حتى اصبح (الائتلاف) وكأن وظيفته الحقيقية هي جمع الأطراف لغاية حصولهم على مقاعد مجلس النواب وعلى مواقع الدولة، وبعد ذلك لكلٍ شأنه الخاص به بل وسياساته وخططه الخاصة به.

بكلمة أخرى بدلاً من أن يقوم الائتلاف (بصفته الكتلة البرلمانية الأكبر) بدوره القيادي في إدارة البلد والدولة، اصبح مشغولاً بنزاعات أبنائه وانقلاب بعضهم حتى على المواثيق الموقّعة. وتبقى المعضلة الكبيرة قائمة وهي: كيف يتمكن مسؤولوا أو لجان الائتلاف من محاسبة أعضاء كانوا في الائتلاف ثم اصبحوا رجال دولة كبار يمتلكون الصلاحيات القانونية الهائلة والأموال الطائلة وجيش من المسلحين والموظفين. ويجب ان لا يتصور البعض بان هذه مشكلة جديدة وخاصة بالائتلاف والعراق، بل هي مشكلة معروفة في الأنظمة التي انبثقت من حزب أو مجموعة أحزاب، حيث يبقى الصراع دائراً بين كبار رجال الحزب (أو الائتلاف) ومؤسساته القيادية وبين رجال السلطة (الذين هم بالأصل أيضاً من الحزب أو الائتلاف) ولكنهم اصبحوا مسؤولون ولديهم رجال وأموال وصلاحيات ويبدأون بالنظر لكل شيء من خلال منظار السلطة وليس من خلال أهداف الحزب ومنطلقاته، بل وأحياناً من حيث لا يشعرون

يبدأون في شراء بعض قادة الحزب ومؤسساته بواسطة المناصب أو الامتيازات أو الأموال التي تحت تصرفهم. أذن فمن يريد تطوير (الائتلاف العراقي الموحد) ليكون مشروعاً وطنياً شاملاً لا بُد له في البدء من معالجة أخطائه ونواقصه السابقة، بمعنى أن لا تأخذه العواطف والأماني في المرحلة الأولى من إعادة البناء فيغفل عن الأخطاء أو النواقص الكبرى في التجربة السابقة التي كانت اجتماعاتها الأولى أيضاً إيجابية وحماسية ومفرحة، ثم بعد الفوز نرى الصراع غير المحكوم بأية قيم حول منصب رئاسة الوزراء وحول الوزارات وتهبط أساليب إدارة الأزمة إلى التهديدات ونشر الغسيل والأوساخ على الملأ وفي العلن وحتى يصل إلى السلاح.

وفي تقديرنا: إن أهم ما يساعدنا على تجاوز مشكلات التجربة السابقة ما يلي:

أ. أن تكون إدارة الملفات الأساسية للحكومة داخل قيادة الائتلاف وليس داخل الدولة.

ب. وضع الآليات القادرة فعلاً على محاسبة من يخرج على المواثيق والبرنامج والمقررات الأساسية في الملفات الاستراتيجية، المتفق عليها في (الائتلاف)، وبالتأكيد لم تكن ورقة الاستقالة الموقعة سلفاً هي الوسيلة الناجحة وفيها تبسيط مُخل للموضوع

ج. تقليل دور العوامل الخارجية وربما سنعود لتفصيل بعض هذه النقاط لاحقاً لأهميتها ولتوضيحها. تصاعد الحديث في الأشهر التي سبقت أنتخابات مجلس النواب الحالي وربما في فترات سابقة أيضاً عن (الائتلاف الوطني) بديلاً عن (الائتلاف الطائفي)، وكذلك الحديث عن استيعاب شخصيات وقوى وطنية ضمن مشروع (الائتلاف) إضافة إلى القوى السابقة الموجودة فيه. بحسب فهمنا البعض من أعداء (الائتلاف) عندما يتحدثون عن (الائتلاف الطائفي) فيقصدون (الائتلاف الشيعي الذي يقوده الإسلاميون). لم يكن (الائتلاف العراقي الموحد) طائفياً (وفق المعنى الصحيح للطائفية) لا في تأسيسه ولا في مسيرته وممارساته وكل ما جرى في العراق يشير إلى ذلك. وقد تحدثنا عن هذه النقطة في الصفحات السابقة ولا نحتاج إلى التكرار، ولكننا نحتاج إلى الحديث عن الشخصيات والقوى الوطنية التي يمكن استيعابها في الائتلاف الجديد،وهنا نؤكد على الضوابط الأساسية التالية:

1. أن يقوم الائتلاف العراقي الموحد باستيعاب الشخصيات والقوى الوطنية المناسبة، والمناسبة هنا تعني التي تقبل بخط وبرنامج ومواقف الائتلاف
2. أن تكون تلك الشخصيات والقوى الوطنية معروفة لدى شعبنا بمعارضتها وجهادها ونضالها ضد الدكتاتورية والظلم في عهد النظام البعثي البائد ودفاعها عن مصالح العراقيين
3. أن تكون مستقلة القرار والإرادة الوطنية ولا تعبّر عن أية إرادة خارجية دولية أم أقليمية

نعود إلى موضوع توسعة (الائتلاف) وتحويله إلى (ائتلاف وطني) بدلاً من (ائتلاف شيعي!) فنكرر أولاً ما قلناه من أن (الائتلاف العراقي الموحد) كان ائتلافاً وطنياً عراقياً وغر طائفي ليس لوجود اخوة سنة وقوى وشخصيات علمانية عراقية فيه (كما كان الحال في قائمة 169)، بل لان الشخصيات والقوى التي كوّنت الائتلاف آنذاك كانت قوى عراقية ملتزمة بالثوابت الوطنية المعروفة ولأن برنامجه السياسي وخطابه السياسي كان برنامجاً وخطاباً وطنياً. وفي كل مفردات حركته السياسية عند تشكيل الحكومة وأدارة ملفات الدولة وحركة وزرائه في الوزارات العراقية وخدمة العراقيين ورسم البرنامج الحكومي وبناء التحالفات الوطنية وكتابة الدستور وعند اتخاذ المواقف تجاه الأحداث التي مر بها البلد وتجاه أزماته الكبرى وفي مجال السياسة الخارجية (إقليمياً ودولياً) وفي غيرها من المفردات كانت مواقف (الائتلاف العراقي الموحد) ذات منطلقات وأهداف وسمات وطنية واضحة... ويُمكن إنجاز مراجعة شاملة وواعية لمواقف الائتلاف خلال (2005 – 2010) وستكون مليئة بالشواهد الدالة على ذلك ومع ذلك سيبقى الأعداء يدّعون بطائفية الائتلاف لغاية أخرى ليست لها صلة بالواقع وسيبقى الجهلة والأعداء يعتمدون المعايير التسطيحية (مثل وحدة الانتماء المذهبي) لاطراف الائتلاف كأدلة على الطائفية أو المذهبية، وهو معيار سطحي يكذبه الواقع ففي انتخابات قائمة 169 وقائمة 555 كان التنافس على اشده في الوسط والجنوب بين الائتلاف وبين قائمة اخرى ترأسها ايضاً شخصية من نفس المكون المذهبي. ومع ذلك فلا بأس من التحرك وبقوة لجعل الائتلاف وطنياً وبعيداً عن الطائفية أو المذهبية.

المجموعات السياسيه المعروفه لكل منها برنامجها واهدافها ومواقفها الخاصة بها تجاه الملفات الاستراتيجية في البلاد، والتي تتعارض وتتناقض مع برامج واهداف ومواقف الائتلاف العراقي الموحد، اضافة إلى انها تفتقد إلى البُعد التأريخي والنفسي في تجربة العمل المشترك مع قوى الائتلاف ولكن بالامكان وضع قواعد تحالف مناسبة بعد اعلان نتائج الانتخابات مع تلك القوى في حال تم الاتفاق معها على البرنامج السياسي للحكومة. نعم اذا كانت بعض رموز ووجوه بعض هذه القوى ممن يُعرف بوطنيته ونزاهته واستقلاله عن التبعية لدوائر خارجية، ترغب دون شروط صعبه ومسبقة ان تكون ضمن قوائم الائتلاف فيُمكن دراسة ذلك وربما يُمكن ضم بعضها إلى الائتلاف العراقي الموحد.

ما نريد قوله إذا كان من غير المناسب وغير المفيد توسعة الائتلاف باتجاه استيعاب تلك القوى المعروفة المذكورة في النقطة السابقة، فالقوى الأخرى المتبقية هي في غالبيتها عبارة عن شخصيات عراقية يتجّمع من حولها بعض الأنصار أو بعض المستفيدين وهم في الغالب وبأستثناء بعض الشعارات التي يرفعونها يفتقدون البرامج السياسية بل ويفتقدون حتى منظومات الأفكار والقيم التي تؤسس عادة عليها الأحزاب والحركات والتجمعات. ومع كل ذلك لا يمنع من استيعاب العناصر الصالحة منها، ولكن كما ذكرنا دون دفع ضريبة عالية للاستيعاب يؤدي إلى خسارة الائتلاف لقوى فاعلة فيه أو خسارته لمبادئه وسياساته واهدافه الاستراتيجية.وبكلمة اكثر وضوحاً: ان عوامل وظروف وسياقات متعددة ومعقدة امتدت لعقود من الزمن، أدت إلى تبلور وانبثاق تيارات وكتل وأحزاب وحركات سياسية معروفة في الساحة العراقية، ومن البساطة بمكان افتراض قدرة شعار مثل (الائتلاف الوطني) ان يغير كثيراً من طبيعة وبرامج وأهداف وأفكار تلك التيارات والحركات. خاصة وان مفاهيم وقيم مثل (الوطنية) و(المواطنة) هي لا تزال أهداف نسعى لتحقيقها في الوضع الراهن، وليست هي واقعاً قائماً وذلك بسبب الظروف الشاذة التي سادت بين 1968 و 2003 وكذلك بسبب المعادلة الظالمة التي صاغت القوى الاستعمارية القديمة، العراق ونظامه السياسي وفقها منذ اكثر من ثمانين سنة. ويُضاف إلى ذلك إن كل واحد من تلك التيارات والقوى السياسية نسجت في محيطها ومن حولها شبكة مصالح ومراكز قوى، ليس من السهل وأحياناً لا يسمح الواقع بنقضها أو بتغييرها. في داخل الائتلاف العراقي الموحد وبالرغم من منظومة القيم والمبادئ والتوجّهات الاستراتيجية التي كانت ولا تزال تجمعهم، كان الاختلاف يصل احياناً إلى أقصى درجة ويؤدي إلى الافتراق والتصادم في الميدان بسبب تضارب المصالح الخاصة بكل طرف من اطراف الائتلاف. فكيف إذا جمع الائتلاف اطرافاً لا تتناقض في المصالح فقط بل وتتناقض في القيم والمبادئ والتوجهات الاستراتيجية والتي تصل احياناً إلى ان ما يعتبره طرف عدواً له يعتبره الطرف الاخر صديق وحليف اذا كان البعض من رموز الائتلاف وبعد تجارب الحكم والدولة بدأ يشكو من (الديمقراطية التوافقية) لانها تشلّ حركة الحكومة ومحاسبة الوزراء، فليعلم بأن في أدخال قوى جديدة في الائتلاف لا تجتمع مع الاطراف المؤسسة في منظومة القيم والمبادئ والتوجهات الاستراتيجية، آثار سلبية معطّلة على حركة الحكومة اكثر من الديمقراطية التوافقية. الخطاب يُمكن (بل يجب) ان يكون خطاباً وطنياً يعتمد على قيم المواطنة، ولكن هذا شيء وبناء ائتلاف سياسي قادر على ادارة الدولة وادارة الحياة السياسية شيء اخر، ولا بُد ان تكون كتلته منسجمة فكرياً ونفسياً وذات بناءً مرصوص يتحمل ثقل بناء الحكومة وأدارتها وأدارة أزماتها.

نكرر للأهمية: الترجمة الوحيدة الممكنة لرغبة بعض الاخوة لجعل الائتلاف (وطنياً) لا طائفياً هو استيعاب شخصيات وطنية مستقلة نزيهة بغض النظر إلى انتمائها المذهبي والسياسي ولكن دون أن يؤثر على المبادئ الأساسية والمصالح العليا والأهداف الاستراتيجية للائتلاف. إذن ما نريد قوله هنا من خلال هذا الاستعراض لبعض الأحداث والتجارب خلال السنوات الثلاث الأخيرة الماضية، هو اهمية استخلاص الدروس والعِبرَ من مجمل تلك الأحداث لمراعاتها في بناء الائتلاف العراقي الوطني الموحد (الجديد) لتجنّب الأخطاء والأزمات، ومن بعض تلك الدروس والعِبرَ:

أ. تجنب إعطاء حصة لطرف واحد أو لطرفين متقاربين فيما بينها بشكل كبير، بحيث تمكّن تلك الحصة الكبيرة ذلك الطرف أو الطرفين من (شلّ) أو (التحكّم بـ) أو (أبتزاز) الائتلاف خاصة في الفترات الحرجة أو الأزمات

ب. تجنب إعطاء حصص كبيرة أو ليس بالصغيرة لجهات لا تشترك في الواقع مع باقي أطراف الائتلاف في الكثير من الرؤى والمواقف الأساسية (الدستور والتحالفات وحدود المركزية وغيرها)

ج. تجنّب إعطاء حصص غير قليلة لأشخاص لا يمتلكون قاعدة شعبية واسعة ولا يتمكنون من التحكم باتباعهم المرشحين للبرلمان عند وقت الأزمات. في تجربة توزيع الحصص في قائمة (555) اتضح فيما بعد، ان البعض كان يتحرك في سياسة تقسيم الحصص بلحاظ تكوين اغلبية داخل الائتلاف تدعم انتخابة لموقع حكومي كبير. وهذه حالة خطيرة تعني ان الحسابات الشخصية أو الفئوية تكون هي الاساس في تركيبة الائتلاف بدلاً من حسابات المصالح العامة العليا للعراق والعراقيين.

من الناحية النظرية، يُفترض ان تكون معايير تقسيم الحصص على أطراف الائتلاف واضحة ومعروفة، نقول من الناحية النظرية على الأقل، لان الاتفاق على تلك المعايير العلمية شيء والالتزام بها شيء آخر على أية حال، أهم تلك المعايير حسب عقيدتي هي:

1. عدد الكوادر السياسية والإدارية والقيادات الاجتماعية التي يملكها الطرف (أي طرف من أطراف الائتلاف) ودرجة القدرة على التحكّم بتلك الكوادر والقدرة على توظيفها في خدمة أهداف وبرامج (الائتلاف) و (الحكومة)، فأمتلاك الكوادر وحده لا يكفي
2. سعة القاعدة الشعبية التي يملكها الطرف ومدى القدرة على التحكم بتلك القاعدة الشعبية والتأثير فيها وتوظيفها لخدمة أهداف وبرامج (الائتلاف) و (الحكومة)
3. درجة الالتزام بالمنطلقات والمبادئ والأهداف والبرامج والسياسات الخاصة بالائتلاف العراقي الموحد
4. درجة امتلاك الإرادة الوطنية المستقلة في تكوين الرؤى واتخاذ المواقف

وفيما يخص معايير انتخاب الوزراء ورئيس الوزراء والمواقع العُليا في الدولة (في مجلس الرئاسة وفي رئاسة البرلمان وغيرها)، نذكرها من الناحية النظرية مع علمنا بأن هناك عوامل اخرى تلعب دوراً مؤثراً في الرأي النهائي لانتخاب تلك المواقع، ولكن كما ذكرنا قبل قليل الاتفاق على صحة هذه المعايير شيء والالتزام بها شيء آخر، ومن اهم الصفات التي يجب ان تتوفر في المرشحين لتلك المواقع:

أ. **التقوى** (الخوف من الله) والعدالة (عدم ارتكاب الكبائر وعدم الاصرار على الصغائر)، لا يسرق ولا يهدر المال العام – لا يوفر لنفسه حياة الترف والقصور بينما غالبية الناس يعيشون الفقر – لا يتكبر ولا يطغى على الناس من خلال المنصب – لا يكذب في التقارير والمواقف حرصاً على مصلحة شخصية أو فئوية – لا يخون الامانة – لا يتبع الأعداء والأجانب على حساب الوطن والمواطنين– يبذل كل ما بوسعه لأداء المسؤولية... الخ. والحرص كل الحرص على خدمة الفقراء والمحرومين وضحايا النظام الصدامي وتحسين أوضاعهم

ب. **الكفاءة:** الكفاءة في مجال عمله وحسب الوزارة أو الموقع الرسمي، وتزداد وتتنوعّ مصاديق أو مجالات الكفاءة بحسب أهمية وعلو مسؤوليته وموقعه، فرئاسة الوزراء أو رئاسة الدولة أو نيابتها و رئاسة البرلمان ونوابها تضيف أنواع أخرى من الكفاءة المطلوب توفرها مثل:

- القدرة على إدارة الأزمات
- القدرة على إدارة الملفات ذات العلاقة (الملف الأمني والاقتصادي والاجتماعي... الخ)
- وحكمة التعامل مع قوى وشرائح المجتمع وقواه السياسية
- وسعة الأفق الثقافي وعمقه
- امتلاك رؤية شاملة عن إدارة الحكم وإدارة مشكلاته وأزماته
- أمتلاك الوعي اللازم لفهم حقيقة ما يجري في العالم وفي المنطقة، خاصة لما يرتبط مباشرة أو بشكل غير مباشر بالعراق
- المقبولية المناسبة من قاعدة الائتلاف الشعبية ومن أطراف الائتلاف وكذلك من مكونات المجتمع العراقي والقوى الوطنية العراقية الأخرى

بداية جديدة للائتلاف: يُمكن أن يكون إقبال البعض على (الائتلاف) بمثابة توفير ضمانات لازمة للحصول على مواقع وحصص كبيرة في الحكومة القادمة (مجلس وزراء ومجلس النواب). ويُمكن أن يكون البعض خائفاً من نتائج فاضحة في الانتخابات القادمة، فيما لو نزل لوحده في ساحة التنافس الأنتخابي، كما حصل للبعض. ويُمكن أن يكون عدم حصول البعض على (حصص مناسبة) ضمن قوائم أخرى، يؤدي الى طلب عودته أو أنضمامه الى (الائتلاف). ويُمكن أن تكون هناك دوافع أخرى مصلحية أو غير مبدئية... في عالم السياسة وصراع المصالح السياسية كل تلك الاحتمالات السابقة الذكر واردة، وان كانت غالباً ما تتغلّف بشعارات ومقولات فكرية ودينية واجتماعية... وسياسية.وعلى (بُناة الائتلاف) قبول ذلك البعض ضمن صفوفه حتى ولو عَرِفوا حقيقة دوافعهم اذا توفرت الصفات أو الشروط الاخرى المطلوبة فيهم إلا أن ما نريد قوله هنا هو ما يلي: في هذه المرحلة الهامة والخطيرة جداً وبعد تجارب أكثر من ثمان سنوات في الحكم وأدارة شؤون البلاد لابُد لـ(بُناة الائتلاف) من أمتلاك حزمة منطلقات ومبادئ ودوافع وبرامج (تدفعهم لأعادة بناء الائتلاف العراقي الوطني الموحد) أرقى وأنضج بكثير من تلك الدوافع المرتبطة بالسعي للحصول على عناوين أو مواقع أو حصص جيدة لشخصيات أو لقوى معينة، مع مشروعية بعض تلك الدوافع. بدلاً من أن ينشغل بُناة الائتلاف الجديد بالنقاش أو التصريحات بكون الائتلاف وطني وليس بطائفي وهو فخ دفعهم الأعداء للوقوع به أو هو تعبير عن قراءة خاطئة لتجربة السنوات الماضية ولتحديات السنوات القادمة، لابُد أن ينشغلوا بقضايا اكثر أهمية وذات أولوية. بُناة الائتلاف الجديد يجب أن يحرصوا على ما يلي:

أولاً – أن لا يدخل إلى مؤسسات القرار في الائتلاف عنصر غريب أو معادي وإن حمل نفس الهوية العقائدية والمذهبية (في الظاهر) لأن خصوصيات وأسرار بيت الأئتلاف ستصل الى الدوائر المعادية أو غير الصديقة.

ثانياً – ان تكون للائتلاف هوية فكرية عقائدية حضارية واضحة (حتى وان أنقسم بعض الناس حولها) فالأنبياء والأئمة عليهم السلام والمصلحين دائماً كانت لهم هويتهم الفكرية والعقائدية التي لا تُرضى كل الناس، والدور الحقيقي للائتلاف ليس فقط تقديم رجال حكم مخلصين يسعون لخدمة الناس وينهضون بأعباء الدولة... فهذا الأمر يجعل من الطبيعي أن يتساءل الناس لماذا الائتلاف وليس (أي حزب آخر) أو أية شخصيات أخرى؟ خاصة وان (الحزب الآخر) أو الشخصيات الاخرى قد تملك من الدعم السياسي والأعلامي الدولي ما يجعلها تبدو وكأنها البضاعة الأكثر رواجاً، ما يجب أن يميز الائتلاف ورجاله (ونسائه) هو الهوية العقائدية التي يُفترض أنهم يحملونها ومنظومة القيم والأهداف والبرامج والسياسات والقدوات النابعة من تلك الهوية، والتي يجب أن تكون نفس الهوية التي يحملها الملايين من أبناء العراق، التخلّي عن الهوية العقائدية بدعوى متطلبات الخطاب الوطني الوحدوي، هو خطأ كبير ويُعيدنا الى المربع الاول (الذي عشناه قبل اكثر من نصف قرن من الزمان) ويُعيد المسيرة الاسلامية العراقية (بشقيّها المرجعي والحركي) الى مرحلة بدايات التحرك السياسي المعاصر في العراق.الذي يميّزنا (أي يميز الائتلاف) عن الآخرين، ليس أننا نوفر كهرباء وماء وخدمات وغذاء اكثر للمواطنين العراقيين (وان كان كل ذلك مطلوباً بل وواجباً ملحّاً في أعناق المسؤولين الذين يختارهم الائتلاف لمواقع الدولة)، يجب أن لا ننسى أن نظام صدام المعدوم كان يوفر للعراقيين (في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي) الخدمات والغذاء والأمان والرفاه لغالبية الشعب العراقي بدرجة افضل مما نوفره نحن الآن، ومع ذلك كنا نعارضه ونحاربه ونسعى لأسقاطه لأنه كان عدواً للشعب وللوطنيين الذين يعملون لتحقيق الحرية والأستقلال والعدالة الأجتماعية، وعدواً للدين والمذهب وللعراقيين الملتزمين دينياً ومذهبياً ولأنه عرّض أستقلال الوطن وحرية الشعب والسيادة الوطنية الى الخطر وأنتهك حقوق الانسان وحارب شعائر الله وقتل علماء الدين ودعاته وعلماء الوطن وتكنوقراطه وسعى الى تدمير منظومة القيم الدينية والخيّرة في المجتمع العراقي، وكان يمثل عقبه كؤوده أمام حركتنا لبناء المواطن العراقي الملتزم وبناء المجتمع العراقي الذي يحترم قيم الدين وحدوده وكل القيم الأنسانية الخيّرة وأقامه الدولة العراقية العادلة على أساس قيم السماء.هذا ما كان يميّز حركتنا وهذا ما يجب أن يميّز (الائتلاف العراقي الوطني الموحد) في هذه المرحلة، وهذه هي البضاعة الأنتخابية التي يُمكن أن نمتلكها نحن ولا يتمكن الآخرون من أمتلاكها وحملها وهي نفس البضاعة الثمينة التي ترغب بها الملايين من أبناء قاعدتنا الشعبية الهوية العقائدية هي التي تُعيد العراق والعراقيين الى مسيرتهم

التأريخية الطويلة التي ستنتهي انشاء الله الى ذروتها المتمثّلة بظهور قائم آل محمد عليه السلام، وهذا هو الطريق الوحيد لضمان نصرة الله لنا. بعض المجتمعات الخليجية العربية أفضل مثال على المجتمعات التي سعت للرفاه دون أية هوية حضارية ويُمكن دراسة البؤس الروحي والخواء الحضاري الذي تمتاز به تلك المجتمعات المجاورة لنا.

اذا لم يحمل (الائتلاف) ويُعلن هويته الأسلامية النابعة من مدرسة أئمة أهل البيت عليهم السلام، فلا قيمة سياسية حقيقية له ولا ميزة هامة له تميّزه عن باقي المجموعات السياسية وسيكون مقصداً لطلاب السلطة وطلاب المصالح المادية الدنيوية، وهو أمرٌ لا يستحق كل تلك التضحيات التي قدمها ولا يزال يقدمها الخيرين والوطنيين وفي مقدمتهم أتباع اهل البيت في العراق.

على بُناة الائتلاف الأعزاء: أن يحسموا رؤى ومواقف (الائتلاف العراقي الوطني الموحد) في عدد من **الملفات الأساسية الهامة للمرحلة القادمة**، وفي مقدمتها:

الملف الأمني: بمعنى كيف نوفر الأمن والأمان المستقر والمتزايد بمرور الزمن والقضاء على الأرهاب والإرهابيين والاختراق المعادي والبؤر الإرهابية والمناطق الحاضنة لها ومنابع التمويل والتعبئة والدعم والقيادات المساندة لها في الداخل والخارج وبناء القدرات الوطنية المستقلة البعيدة عن نفوذ سفارات الدول الكبرى ودول الجوار والمنطقة.

الملف الإداري: أي رؤية الائتلاف وموقفه من الجهاز الحكومي القائم والموروث من العهود السابقة والمشلول عملياً بسبب مافيات الفساد الإداري والاختراق المعادي وضعف هيبة الدولة والقانون وهيمنة بقايا النظام البائد والرافضين للنظام السياسي الجديد وعدم كفاءة الكثير من المدراء والمسؤولين وعدم أنضباط اكثر الموظفين بقواعد السلوك الوظيفي وغياب سياسات التنمية والإنتاج الصحيحة وأستهلاك الميزانيات في المجالات غير المنتجة... الخ. ما هي رؤية الائتلاف تجاه إعادة بناء الجهاز الإداري الحكومي أو بناء الأجهزة الإدارية الثورية الموازية للجهاز الإداري الفاسد والمشلول عملياً، للتمكن من تنفيذ البرنامج الحكومي للحكومة، وهو ملف لا يقل أهمية عن ملف الأمن ومكافحة الأرهاب، فتجربة ثمان سنوات يجب أن تكون كافية لمعرفة كم يُمكن الاعتماد على الجهاز الإداري الحكومي القائم؟

ملف توفير الخدمات للمواطنين: فما تعيشه الغالبية من أبناء شعبنا في مجال الخدمات المقدمة لها من قبل الحكومة، هو بمثابة الكارثة أو المأساة المستمرة. فالخدمات في مجال توفر الكهرباء والماء الصالح للشرب والغذاء الصحي والبيئة النظيفة والخدمات الطبيعة والدوائية ورعاية شؤون الفقراء والأيتام والأرامل (وما أكثرهم) والسكن المناسب وخدمات النقل الداخلي ورعاية العاطلين عن العمل وخدمة ضحايا النظام السابق (وما أكثرهم) واعادة الحقوق التي أغتصبها النظام المجرم البائد الى أصحابها... الخ.هذه المجالات فيها تأخر وغبن وفشل كبير بالرغم من الأمكانات المادية الجيدة التي يملكها العراق وبالرغم من جهود طيبة وتضحيات عظيمة قدمها بعض المسؤولين في الحكومة، لابُد من أن يضع (الائتلاف) رؤى علمية وواقعية وناجحة لمعالجة كل نواقص وأخطاء البرامج الحكومية السابقة في هذا المجال، ليس بمنطق الفعل ورد الفعل ولا بمنهج الشعارات الكبيرة أو الاهتمامات الموسمية في مواسم الانتخابات، بل بمنهج بناء الأجهزة القادرة على تقديم الخدمات الضرورية الجيدة للمواطنين في كل أنحاء الوطن، وبمنهج وضع سياسات عامة أستراتيجية لعدة سنوات (لنقل لأربعة سنوات هي عمر الحكومة الدستورية). للأسف الشديد غالبية النخبة السياسية الحاكمة ورموزها، تعيش في عالم خاص لا تشعر فيه بالكثير مما يعانيه الفقراء من أبناء العراق.ما يهمنا هنا في هذا الملف هو وجود خطوط كلية يجب ان يتفق عليها بُناة الائتلاف لأنه ربما تختلف حول بعضها بعض الشخصيات والقوى (من قبل النظريات الاقتصادية التي يؤمن بها ومدى أتفاقهم حول حجم وطبيعة دور الدولة في حل تلك المشكلات ومن قبيل أهمية نبذة قادة الائتلاف ورموزه لبعض مصاديق حياة الترف وغيرها).

ملف السياسة الخارجية: وهو أحد أهم وأخطر الملفات، نحن نعتقد بأن رؤية قوى الائتلاف في هذا الملف غير واضحة وغير كافية وغير موحّدة، وما يتحرك به قادة ورموز الائتلاف (بعناوينهم الائتلافية أو بعناوينهم الحكومية) في مجال السياسة الخارجية العراقية لايدل على أمتلاك رؤية واضحة للمصالح الأستراتيجية للقاعدة الشعبية المليونية التي يمثلها الأئتلاف. إذا كانت طبيعة المرحلة

السابقة (مرحلة السنوات الثمانية الماضية) سمحت بأن يتحرك كل طرف من أطراف الائتلاف العراقي الموحد بناءً على رؤيته ومصالحه الخاصة أو بناء على رؤيته هو وتقديره للمصلحة العامة للبلد، فأن تحديات المرحلة القادمة لا تسمح بذلك. لقد أستفادت دوائر أمنية وسياسية دولية هامة من ظاهرة أتصال كل طرف من أطراف الحكومة بها على حده في الحصول على مكاسب اكبر لها وفي فرض رؤى ومواقف على الحكومة العراقية وتتفاوت المواقف لأطراف الائتلاف من بعض الدوائر السياسية والأمنية الخليجية العربية من التقارب الكبير إلى درجة الانفتاح الكامل على أجهزتها السياسية والأمنية وأحياناً اخذ الدعم المادي منها إلى ضبابية أو سلبية الموقف العام منها.

ملف المصالحة الوطنية: فبالرغم من أن مشروع المصالحة الوطنية وانبثاق وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، كانا نتيجة تفاهمات سياسية بين قيادات الكتل السياسية الفائزة في انتخابات مجلس النواب (عام 2006)، الا أن هذا الملف الهام والحساس أصبح مثار جدل واختلاف ساخن حتى بين رموز وقوى الائتلاف العراقي الموحد حتى وصل الامر (خاصة خلال موسم أنتخابات مجالس المحافظات) الى مستوى التنابز والأتهامات غير المناسبة. لذا فالأتفاق على شرح معاني هذا الملف وبيان ثوابته الوطنية وخطوطه الحمراء والسياسات والمواقف الأساسية المتفق عليها، من القضايا المطلوبة من قوى الائتلاف قبل اعادة بنائه.

البرنامـج الأنتـخابـي

لتعريف الجمهور العراقي والقواعد الشعبية المساندة للعملية السياسية وللآليات الديمقراطية بخلاصات رؤى ومواقف الأئتلاف الوطني، لابُد من أعداد برنامج أنتخابي واضح وعلمي ومُبسّط يفهمه الرأي العام بسهولة وفيه حلول واقعية للمشكلات والملفات ذات الأولوية، كما يجب أن يكون واضحا: أن طرح القائمة الأنتخابية لرؤيتها السياسية والفكرية يجب ان لا يوحي بالمفهوم المبسّط لقدرة هذه القائمة في حالة فوزها بتحقيق كل تلك الرؤى والمواقف، فالواقع أعقد من ذلك بكثير بسبب طبيعة التحالفات ومنظومات المصالح والضغوط الدولية والإقليمية وتوازنات القوى وغيرها، الا ان ما يجب ان توضّحه القائمة الأنتخابية ويوضحه ويؤكده المرشحون للرأي العام، هو ثباتهم على ذات المواقف والرؤى التي كسبوا بها أصوات الناخبين مهما كانت مواقعهم المستقبلية ومهما تعارضت مع مصالحهم الشخصية والفئوية.

نقاط مُقترحة لبرنامـج أنتخابي

توجد ملفات أساسية في هذه المرحلة هي:

- الملف الأمني
- ملف الجهاز الإداري
- ملف توفير الخدمات الضرورية والملف الاقتصادي
- ملف السياسة الخارجية
- ملف المصالحة الوطنية أو السلم الأهلي
- ملف المهجّرين والمغتربين (قبل وبعد 2003)

وقبل الإشارة الى الخطوط العامة لرؤيتنا للمواقف المطلوبة في كل ملف، ربما يكون مناسباً الإشارة الى العناصر المشتركة في المواقف في كل الملفات، ويأتي تشخيص هذه العناصر المشتركة من وعينا

1. الصراع الأساسي في هذه المرحلة ووعي عمق وسعة تأثيرات وتداعيات حسم الصراع لصالح الشعب العراقي في المنطقة والعالم

2. وطبيعة وحجم القاعدة الشعبية المليونية الداعمة للعملية السياسية وللنظام السياسي الجديد
3. وطبيعة وحجم القوى المعادية للتغيير في العراق (المحلية والدولية والإقليمية)، ووعي حجم وعمق نفوذها في الواقع العراقي وعدم تقيّدها بأية قيم أو حدود أخلاقية في وسائل وآليات الصراع
4. وعمق وسعة الخراب والدمار الذي سبّبه النظام السابق في كل المجالات وعلى كل المستويات وخاصة الشخصية العراقية.

ولنذكّر اولاً ونعرّف بمحور الصراع الأساسي في هذه المرحلة { محور الصراع / كما نفهمه / هو بين شعب يسعى من أجل استكمال عناصر حريته واستقلاله وسيادته وبناء مؤسسات دولته الدستورية المعبّرة بصدق عن إرادته وخياراته، ويسعى للالتزام بهويته الحضارية والعقائدية فضلاً عن امتلاك واستثمار ثرواته لتحقيق الرخاء والازدهار وبالتالي أداء دوره الحضاري المنتظر في المنطقة والعالم وبين قوى معادية (دولية وإقليمية ومحلية) تسعى بعكس اتجاه ما يريده الشعب العراقي، قوى تعرف عناصر قوّة هنا الشعب جيداً وتعرف تماماً تأثيرات نجاحه وانتصاره في المنطقة، ولذا فهي تسعى من اجل تدمير مقومات عيشه لحريته واستقلاله وسيادته وتسعى لسرقة ثرواته وإعاقة بناء الوطن وأعماره وكذلك تدمير منظومته العقائدية والحضارية ومنع الملتزمين بإخلاص بتلك المنظومة من مسك قرارات الحكومة ومفاصلها الحيوية وبالتالي منعه من أداء دوره الطبيعي في المنطقة والعالم }.

أما العناصر المشتركة في حلولنا لتلك الأزمات فهي:

1. الدور الأساسي للجماهير
2. الدور الأساسي لكوادر الحركة الوطنية العراقية (وباختلاف انتماءاتها الدينية والقومية والمذهبية ومدارسها الفكرية) التي ناهضت الدكتاتورية والنظام الفاشي القمعي السابق لعقود طويلة من الزمان
3. الدور المحوري والهام لأبناء وعوائل الشهداء وضحايا النظام السابق وضحايا الإرهاب
4. تخصيص حيّز جيد لمنظمات المجتمع المدني (الجادَّه والمؤهَّلة) عند تنفيذ برامج الحكومة
5. الدور الأساس للمتخصّصين من الكفاءات العراقية (التكنوقراط) في رسم السياسات واقتراح البرامج

ونُضيف الى تلك العناصر المشتركة، نقاط أخرى ربما تدخل تحت عنوان (منهجية العمل)، من أهمها:

أولا: منهج بناء الأجهزة الموازية الجديدة التي يُشترط في موظفيها الإخلاص العالي للنظام السياسي الجديد وعدم التلوّث بأدران ورواسب النظام السابق ورواسب الذهنية البعثية (فضلاً عن امتلاك الكفاءة والنزاهة)، وتبقى أجهزة الدولة القديمة في سياقها المعروف مع التجديد والتطوير المستمر لها. لكن مهمة تلك الأجهزة الموازية هو ضمان الحد الأدنى (على الأقل) من امن النظام والشعب وامن قواه الوطنية المعروفة وضمان انجاز الحد الضروري من واجبات الحكومة في مجال توفير الخدمات وفي مجال تأمين حقوق ضحايا النظام السابق وبناء قدرات الدولة المستقبلية.

ثانيا: منهج التركيز وتوفير أقصى الدعم لأولويات المرحلة، وعدم التعامل بمنطق رد الفعل أو التعامل مع كل المطالب وكأنها في نفس المستوى من الأولوية... وبالطبع تشخيص الأولويات بحاجة الى وعي عالٍ بالمصالح العليا للوطن والشعب وفهم طبيعة الصراع مع العدو ووعي بسُنن الحركة والتغيير في المجتمع.

ثالثا: منهج بناء نواة نموذجية في بعض القطاعات (تعليمية أو زراعية أو صحية... الخ) لتعبّر عن رؤية النظام السياسي الجديد، وجعلها نموذجاً يُحتذى بها وتشّع بآثارها الى محيطها، وعدم انتظار انبثاق مثل تلك النواة النموذجية من خلال اجهزة الدولة القديمة، فتجربة السنوات التسعة الماضية تُرينا بأن فاقد الشيء لا يعطيه وان انتظار المشاريع الناجحة والنموذجية من الواقع الإداري السيئ أمرٌ غير مجدٍ.

والمنهج الثالث (بناء النواة النموذجية) مرتبط بشكل كبير بالمنهج الأول (أي بناء الأجهزة الجديدة الموازية). ولنأتي الآن الى استعراض الخطوط العامة لرؤيتنا.

رؤيتنا لمعالجة الملف الأمني

هدفنا هو توفير الأمن والأمان المستقر والمتزايد بمرور الزمن والقضاء على الإرهاب والإرهابيين والاختراق المعادي وعلى البؤر الإرهابية وحاضناتها المناطقية والاجتماعية ومنابع التمويل والتعبئة والدعم والقيادات المساندة لها في الداخل والخارج وبناء القدرات الوطنية المستقلة عن نفوذ سفارات الدول الكبرى ودول الجوار والمنطقة وإلقاء القبض ثانية على الآلاف من عناصر الجريمة الجنائية والمنظمة الذين أطلق النظام السابق سراحهم من السجون قبل أسابيع من سقوطه. واهم ما مطلوب في هذا الملف:

1. تشكيل اللجان الشعبية غير المسلحة (المناصرة للنظام السياسي الجديد) في كل شارع ومحلة وفي كل دائرة حكومية
2. الاعتماد بشكل اساس على الضباط الحرفيين الذين اضطهدهم النظام السابق
3. تعيين كوادر الحركة الوطنية المتمرّسة في مقارعة أجهزة النظام السابق القمعية، وتعيينهم في مفاصل الأجهزة الأمنية
4. إيجاد ضمانات صارمة تحقق استقلال القرار الامني العراقي عن التأثير الخارجي (الدولي والإقليمي)
5. الاعتماد في بناء الأجهزة الامنية الوطنية على المؤهلين من ابناء عوائل ضحايا النظام السابق وضحايا الإرهاب
6. عدم توظيف أي منتسب سابق إلى حزب السلطة البائدة والى أجهزته القمعية، في أجهزة امن ومخابرات النظام الجديد
7. اعتماد الردع الفوري تجاه قادة الإرهابيين وممّوليهم (أينما كانوا) بعد كل جريمة واعتماد منهج الضربات الاستباقية
8. إدخال التقنيات الحديثة في مجال الأمن والدفاع ومواكبة العالم المتقدم علمياً، وإيجاد المعاهد العلمية المتخصّصة
9. استقطاب خيرة العقول العراقية والمؤهلة علمياً وسياسياً ونزاهةً، واعتمادها في بناء مركز المعلومات الوطني (المخابرات) لرصد المعلومات وتحليلها واقتراح السياسات والمواقف، ومعالجة أوضاع التشكيلات والأجهزة التي تم بناؤها بعناصر أجهزة القمع البعثية السابقة تحت إشراف وكالات الأمن الأجنبية (وهو ما حصل للأسف الشديد في عهد الحكومة المؤقتة) لمواجهة القوى الوطنية العراقية وخاصة الإسلامية منها

رؤيتنا لمعالجة الفساد الاداري واصلاح اجهزة الدولة

الجهاز الحكومي القائم والموروث من العهود السابقة مشلول عملياً بسبب مافيات الفساد الاداري والاختراق المعادي وضعف هيمنة الدولة والقانون وبقاء بعض عناصر النظام السابق في مفاصل ومواقع مؤثرة على العمل، وعدم كفاءة الكثير من المسؤولين بما فيه بعض الوزراء وعدم انضباط الكثير من الموظفين بقواعد السلوك الوظيفي وغياب سياسات التنمية واستهلاك الميزانيات في المجالات غير المنتجة... الخ.

تجربة السنوات التسعة الماضية تؤكد على عدم قدرة الجهاز الحكومي القائم على تحقيق وانجاح برنامج الحكومة، ولابُد من اصلاحات فورية، ومن اهمها:

1. معاقبة الفاسدين اداريا مهما كانت مواقعهم الحكومية والسياسية واشهار ذلك امام الرأي العام، وأعادة فتح ملفات فساد اداري كبرى تورط فيها مسؤولون كبار في الحكومة المؤقتة والانتقالية والدستورية الأولى والثانية
2. التغيير الجذري لواقع الجهاز الاداري للدولة وتجديد مالا يقل عن ثلث الموظفين وتشجيع القدماء منهم على التقاعد
3. فتح ابواب اجهزة الدولة امام الطاقات الشابة المتعلمة والنزيهة، خاصة من ابناء الشهداء وعوائل ضحايا النظام البعثي السابق وضحايا الارهاب

4. دعم صلاحيات مجالس البلديات ومجالس المحافظات مع ترشيدها وتطوير خبراتها، وبناء نظام اللامركزية الادارية
5. ايجاد اجهزة ادارية موازية كفوءة ونزيهة ومن الشباب المؤهل لتجاوز نقاط خلل وضعف الاجهزة الادارية التقليدية ولضمان تنفيذ الحد الادنى من برنامج الحكومة
6. ادخال النظم الادارية الحديثة، وتفعيل مشروع الحكومة الالكترونية وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة في دوائر الدولة

رؤيتنا لملف الخدمات والملف الاقتصادي

ما تعيشه الغالبية من ابناء شعبنا في مجال الخدمات المقدمة لها من قبل الاجهزة والوزارات الخدمية، هو بمثابة الكارثة والمأساة المستمرة...

فالخدمات في مجال توفير الطاقة الكهربائية والماء الصالح للشرب والغذاء الصحي والبيئة النظيفة والخدمات الطبية والدوائية والنقل الداخلي والخارجي والاسكان ورعاية شؤون الفقراء والايتام والارامل (وما اكثرهم) ورعاية العاطلين عن العمل ورعاية عوائل ضحايا النظام السابق (وما اكثرهم) واعادة الحقوق التي اغتصبها اركان واعوان ومرتزقة النظام البائد إلى اصحابها... الخ، هذه المجالات فيها تأخر وغُبن وفشل كبير بالرغم من الامكانات المادية الجيدة التي يملكها العراق والتي يتم تخصيصها في الميزانيات السنوية وبالرغم من جهود طيبة وتضحيات عظيمة قدمها موظفين ومسؤولين مخلصين خلال السنوات التسعة الماضية ونقترح النقاط التالية:

1. أعتماد لجان الاسناد الشعبية (التي يجب ان تضم فقط العناصر النزيهة والمخلصة للنظام السياسي الجديد) في ايصال بعض خدمات الدولة للمواطنين (كوبونات المواد التموينية وكوبونات النفط والغاز ورواتب الرعاية الاجتماعية ومعونات عوائل الشهداء ومعونات الشتاء وقرطاسية المدارس للفقراء... الخ
2. تقليص دور الدولة تدريجيا في مجال شراء وتوزيع وبيع المواد التموينية (لان فيها مجالات فساد اداري كبيرة سواء في عمليات الشراء والتوزيع) وكذلك مستلزمات دعم الفلاحين والمزارعين وما شابه، وجعل دور الدولة يتمثل باصدار كوبونات الدعم **والرقابة** على السوق ومنع حالات الاحتكار والغلاء وامتلاك الجاهزية الفورية للتدخل ولحفظ معدلات الاسعار وتوفير المواد في الاسواق بما يناسب ذوي الدخل المحدود (الفقراء والطبقة المتوسطة)
3. توجيه الدعم الحكومي للقطاعات الوطنية المنتجة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية وامتصاص الايدي العاطلة عن العمل، واعادة تشغيل المشاريع الزراعية والصناعية المتوقفة سواء في القطاع الخاص أوالحكومي
4. تشجيع القطاعات الوطنية الخاصة (غير الحكومية) للدخول في مجال توفير الطاقة والغذاء ومنظومات حفظ البيئة (الصناعات التحويلية لمياه الصرف الصحي والقمامة والمخلفات النباتية والحيوانية وغيرها) وفي مجال الاسكان والنقل والتعليم الجامعي والمعاهد الفنية والحرفية... الخ، مع ضمان الرقابة الجادة والترشيد
5. التشدّد في الالتزام بقوانين حماية المستهلك وحماية المنتوج الوطني (ذو المواصفات الجيدة) والتصدي بحزم لظاهرة اغراق السوق العراقية بالمنتوجات الزراعية والغذائية والمواد الكمالية المستوردة، وحصر الاستيراد بالمنتوجات التي لا تُصنّع داخلياً مع اعادة بناء دائرة المواصفات والمقاييس ومكافحة الفساد فيها بحزم لكونها في غاية الأهمية
6. تبنّي الدولة لسياسة دعم الجمعيات التعاونية الخاصة بتوفير السكن الرخيص والضمان الصحي الكامل لموظفي الدولة من ذوي الدخل المحدود وكذلك دعم البطاقة التموينية لهذه الشريحة وضمان التعليم أو التأهيل الحرفي المناسب لابنائهم

7. تشجيع ودعم التعاونيات التي تؤسسها منظمات المجتمع المدني لاهداف غير ربحية، مثل الجمعيات التعاونية التي توفر الاحتياجات اليومية للمواطني باسعار رخيصة والمستوصفات الخيرية التي توفر العلاج للمرضى ذوي الدخل المحدود بكلفة مناسبة
8. تغيير سياسات النظام السابق في مجال الخدمات والتي كانت تعكس فلسفة النظام الدكتاتوري الذي كان يسعى للتحكّم بقوت المواطنين وبخدماتهم ومستلزمات معيشتهم بصورة مركزية ومفرطة للضغط عليهم لعدم معارضة النظام أو لدفعهم للانسجام مع سياساته وخططه... تغييرها بأتجاه اللامركزية وتشجيع المبادرات الشعبية وتحقيق الاكتفاء في كل محافظة (مصفى خاص بالمحافظة ومحطة توليد الطاقة ومنظومة تصفية مياه خاصة بها بدلاً من الشبكة الكهربائية الشاملة التي اذا عطل أو تم تخريب جزء منه في (بيجي) مثلاً تتوقف محطة (الدورة) مثلاً وهكذا...
9. دعوة الاقتصاديين والسياسيين العراقيين الواعين جيداً لواقع المرحلة والظروف التي يمر فيها العراق، إلى حسم وتشخيص النظرية أو السياسة الاقتصادية المناسبة للعراق وللعراقيين في هذه المرحلة، ان بضعة شعارات متسرّعة عن خصخصة الشركات والمشاريع يذكرها بعض الخبراء أو الناصحين الاجانب أو ضرورة التخلص من نظام تدخل الدولة في مجال الاقتصاد أو الاستجابة بالمطلق لمطاليب صندوق النقد الدولي وما يزعمه البعض من شروط الدخول في منظمة التجارة العالمية... ربما تؤدي إلى كوارث اقتصادية مدمّرة للدولة ولواقعنا الاجتماعي وربما تؤدي ان تذهب مليارات الدولارات الى جيوب نفر قليل من العراقيين، ربما يكون بعضهم مرتبطا بكارتلات اقتصادية اجنبية كبرى لا يهمها كثيراً ما يعانية فقراء العراق.

مما يؤسف له ان بعض السياسيين العراقيين تحولوا إلى مندوبي دعاية لشركات اجنبية مع تبريرات وشعارات جاهزة ربما تنطلي على ذوي الثقافة الاقتصادية المحدودة.

كان بأمكان الحكومة العراقية (وأيضاً بأمكان المواطنين العراقيين العاديين أو الموظفين منهم **لو** سمحوا لهم بشراء اسهم) ان تجني مبالغ كبيرة لو كان البعض أميناً على مصالح الوطن عند منحه لعقود الموبايل وعند تجديدها وهكذا في المجالات الاخرى.

ان السياسة الاقتصادية المناسبة عالم واسع وعميق ومعقد وتجارب العالم فيه متنوعة ويخطأ من يريد وضعنا اما خيارين اما الدور الاوحد للدولة أو الحرية المطلقة للشركات الكبرى الاجنبية أو بين التأميم لكل القطاعات أو الخصخصة المنفلتة... ان في العديد من دول اوربا الغربية نظاماً مركباً لا يفرط بدور الدولة والمصالح العامة ولا بأقتصاد السوق وقوانينه.

رؤيتنا لملف السياسة الخارجية

وهو احد اهم واخطر الملفات، نحن نعتقد بانه لا توجد رؤية استراتيجية موحدة لاطراف الحكومة العراقية، وما يتحرك به قادة ورموز النظام السياسي الجديد (بعناوينهم الرسمية أو الشخصية) في مجال السياسة الخارجية العراقية، هو تعبير عن احد الاحتمالات التالية:

أ. استصحاب نفس المواقف السابقة (عندما كانت في صفوف المعارضة قبل 2003) لتلك الشخصيات والقوى السياسية، تجاه الدول الكبرى ودول الجوار والمنطقة وبحسب قناعاتها السياسية ومصالحها الفئوية
ب. تحقيق مصالح فئوية وشخصية، والسعي للاستقواء بالدعم الخارجي (الاقليمي والدولي) لموازنة ضعف القاعدة الشعبية داخل الوطن
ت. ردود فعل تجاه فعل صادر عن دوائر سياسية دولية أو اقليمية
ث. الخضوع لضغوط دولية أو اقليمية آنية بسبب حدث ما

وفي الواقع ان الجزء الاكبر من السياسة الخارجية تحدده وزارة الخارجية ورجال الصف الاول فيها، واحياناً نلحظ تضارب أو تعارض تلك السياسة مع سياسات خاصة بمواقع سيادية اخرى.

اذا كانت طبيعة المرحلة السابقة (السنوات التسعة الماضية) وملابساتها سمحت بان يتحرك كل طرف من اطراف الحكومة العراقية بناء على رؤيته ومصالحة الخاصة أو بناء على رؤية هو (وتقديره هو) لما يعتبر مصلحة عامة للبلد، فأن تحديات المرحلة القادمة لا تسمح بذلك.

لقد استفادت دوائر أمنية وسياسية دولية وإقليمية هامة من ظاهرة اتصال كل طرف من أطراف الحكومة العراقية (بحسب انتماءها السياسي) بها على حده في الحصول على مكاسب أكبر لها وفي فرض رؤى ومواقف على الحكومة وأهم الخطوات المطلوبة في هذا الملف:

1. بناء المرجعية الوطنية العليا لرسم السياسة الخارجية للنظام السياسي الجديد القائم في العراق، فوزارة الخارجية ومع كل تقديرنا للدور الهام الذي لعبته في إعادة بناء الحضور الإقليمي والدولي للعراق، الا انها وزارة تنفيذية كباقي الوزارات لا ترسم هي السياسة الخارجية بل تقوم بتنفيذ السياسة الخارجية للحكومة، نعم تستطيع ان تقترح على الحكومة السياسات المناسبة
2. بناء النخبة الدبلوماسية العراقية الجديدة المؤهلة علمياً وحرفياً وايضاً المخلصة للنظام السياسي الجديد والمعبّرة عن سياساته الخارجية
3. أعتماد مبدأ المعاملة بالمثل في كل الإجراءات التي تتخذها الحكومات العربية والأجنبية والتي تمتهن كرامة العراقي أو تميّز بين مكوناته أو تتشدّد في إجراءات دخوله أو تستضيف فضائيات تشتم الحكومة العراقية وتحرّض ضدها أو تثير الصراعات الجانبية بين العراقيين أو تدعم الإرهابيين... الخ، المعاملة بالمثل لصيانة كرامة العراق والعراقيين
4. تحديد درجة الصلة الدبلوماسية ومدى الانفتاح (في مجالاته السياسية والاقتصادية وغيرها) على الدول وحكومات العالم بحسب اعتراف وايجابية مواقف تلك الدول والحكومات من الحكومة العراقية ومن النظام السياسي الجديد ومدى مساعدتها للعراق والعراقيين في مكافحة الإرهابيين وأعمار العراق
5. بناء علاقات مصالح قوية مع الاتحاد الأوربي والصين وروسيا والهند واليابان وتوظيف هذه العلاقات لموازنة العلاقة مع القوى الكبرى الأخرى، وبما يمنع تلك القوى من استخدام نفوذها العسكري والامني للضغط على الحكومة العراقية والواقع العراقي وأيضا لزيادة خيارات السياسة الخارجية لجمهورية العراق
6. بناء افضل العلاقات مع دول الجوار بشرط الاعتراف بالوضع السياسي الجديد (بعد 2003/4/9) وعدم دعم الإرهابيين أو دعم العاملين من اجل ضرب النظام الدستوري الديمقراطي الجديد، واعطاء اولوية للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والثقافي والسياحي مع هذه الدول والتقيد بالمادة الدستورية التي تمنع ان يكون العراق ممراً أو مستقراً للقوى المعادية لتلك الدول شرط تعاملها بالمثل
7. في مواجهة التكتلات الأقليمية المعادية، من الممكن أن يتحرك العراق لبناء محور عربي مُعتدل يضم مصر وتونس وربما الجزائر واليمن، وفلسفته جمع الدول التي تخلصت فيها شعوبها من حكامها الطغاة ونشأت فيها أوضاع شبه ديموقراطية ودستورية لمواجهة الفريق العربي الرجعي المتحالف مع أعداء العرب والذي يتآمر ضد تلك الشعوب وضد أنظمتها الجديدة، ويمكن بناء قاعدة أقتصادية قوية لهذا المحور

ملف المهجرين والمغتربين

ننطلق من حقائق معروفة:

أولاً: قيام النظام البعثي السابق بتهجير مئات الالاف من العراقيين ومصادرة مستمسكاتهم وممتلكاتهم، سواء في السبعينيات أوفي الثمانينات من القرن الماضي.

ثانياً: هجرة مئات الالاف من العراقيين في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بسبب سياسات القمع والكبت والاضطهاد السياسي والعنصري والطائفي والحروب المتلاحقة التي نفّذها النظام السابق اضافة إلى تدهور الحالة المعيشية للمواطن.

ثالثاً: هجرة مئات الالاف من العراقيين بعد 2003/4/9 بسبب الصراعات الطائفية والاعمال المسلّحة وتداعيات الاحتلال الاجنبي وفقدان الامن في بعض المناطق والمخاوف من النظام الجديد.

رابعاً: وجود الالاف من الكفائات العراقية في الخارج والمستعدة لخدمة وطنها وشعبها بمستويات مختلفة.

اذن فنحتاج إلى تأكيد حقيقة ان مسؤولية الدولة لا تتوقف عند حدودها، وان ما موجود من اعداد من المواطنين العراقيين في الخارج بسبب سياسات الثلاثين سنة الاخيرة، يوجب التعامل مع هذا الملف بأهمية كبيرة وبجدية وبصلاحيات قانونية وتخصيصات مالية كافية واهم ما مطلوب:

1. تخصيص ميزانية كبيرة مناسبة لعراقيي الخارج (خاصة المقيمين في دول الجوار)، لضمان العيش الكريم لهم حتى تهيؤ ظروف العودة المناسبة
2. إعادة العمل بقانون (هيئة رعاية الكفاءات العراقية الذي صدر في أواسط السبعينات من القرن الماضي) والذي كان يضمن لكفاءات الخارج عند عودتها الوظيفة المناسبة والسكن والراتب المناسب وتسهيلات جلب الأمتعة الشخصية والمستلزمات المعيشية الأساسية من الخارج / مع بعض التعديلات الجزئية فيه
3. ايجاد منظومات إدارية خاصة مستقلة عن اجهزة الدولة التقليدية، لتسهيل وتسريع انجاز معاملات المهجرين والمغتربين
4. اعطاء اولوية للكفاءات العراقية النزيهة في الخارج في ان تكون هي قنوات العراق في التعاملات الاقتصادية وفرص المنح الدولية ودعم وفود الدولة الرسمية بالتعاون مع اجهزة الخارجية العراقية
5. وضع برامج للاستفادة من مجيء الكفاءات العراقية لفترات محدودة الى الوطن وتقديم الاستشارات والخدمات لبرامج الحكومة وللمواطنين كُلٌ ضمن اختصاصه
6. دعم المشاريع التعاونية لمنظمات المجتمع المدني لتوفير مقومات العيش الكريم للعراقيين في بعض دول الجوار التي يعانون فيها من شظف العيش

ملف المصالحة الوطنية

ويضم ملف البعثيين السابقين وملف المجموعات المسلحة.

ملف البعثيين السابقين

المهم في هذا الملف هو المحافظة على عناصر اساسية في هذا الملف تحفظ التوازن بين ثوابت الدستور وبين المصالحة، والعناصر مذكورة في الفصل الخاص بالموقف من البعث والبعثيين في ملف الحوارالوطني.

ملف المجموعات المسلحة

ومن أهم النقاط في هذا الملف:

أ. اعتماد الحوار الوطني الشفاف كاستراتيجية في التعامل مع كل الرؤى والمواقف المخالفة لرؤى ومواقف الحكومة العراقية مع انها حكومة الوحدة الوطنية المنتخبة شعبياً، وسيكون في مقدمة أولويات هذه الاستراتيجية هو بحث ذرائع حمل السلاح والقيام بعمليات

القتل والتفجير والتخريب فرؤيتنا تقوم على انه اذا كانت كل ابواب المشاركة في العملية السياسية وفي السلطة مفتوحة وميّسرة فما هي الحاجة لرفع السلاح لتحقيق ذلك؟

واذا ضمنا أجراء انتخابات حرة ونزيهة، فما هو افضل من اعتماد رأي الشعب في تشخيص القوى السياسية المؤهلة لادارة السلطة والحياة السياسية؟ وهل يقدر حمل السلاح على فرض قوة سياسية أو زعيم سياسي يعجز ان يحصل على تأييد بضع آلاف من المواطنين من خلال صناديق الاقتراع؟

واذا كانت موازين القوى داخل الوطن (في الفترة التي كانت فيها القوات الأمريكية داخل العراق)لا تسمح لنا بمواجهة قوات الاحتلال التي لم نكن مسؤولين اطلاقاً عن دخولها (بل هي سياسات الحقبة الصدامية المتخبّطة واعتداءاته العسكرية على الجيران) واذا كانت الغالبية الساحقة من قياداتنا الدينية والوطنية قد اعتمدت استراتيجية المقاومة السلمية لتحقيق الاستقلال التام والسيادة الكاملة وتحصيل الحقوق الوطنية وانهاء مبررات تواجد قوات الاحتلال، وكذلك اعتماد مرجعية (الشرعية الدولية المتمثلة بمجلس الامن التابع للامم المتحدة) **في** التصدي لتجاوزات القوات المتعددة الجنسيات وفي استخلاص حقوقنا الوطنية. فهل يكفي حمل السلاح والقيام بعمليات قتل وتفجير من قبل مجموعات صغيرة (ذات دوافع مختلفة) تفتقد التنسيق وتفتقد البرنامج السياسي المتفق عليه شعبياً وتعيش عزلة عن اوسع القطاعات الشعبية العراقية وعن غالبية القوى السياسية، هل يكفي ذلك لاخراج قوات الاحتلال من العراق؟

اذن فالخط العام الثالث لبرنامجنا للمصالحة السياسية يقوم على منهج معالجة ذرائع حمل السلاح من قبل المجموعات المسلحة المناهضة للعملية السياسية واقناعها بالنهج الافضل لتحقيق السيادة التامة في العراق، ان كانت حقاً تسعى لتحقيق السيادة.

ب. بناء قوى أمنية وعسكرية ووطنية مستقلة وغير خاضعة لنفوذ وتأثير القوى السياسية العراقية المتنافسة (داخل الحكومة العراقية وخارجها)، لا تتدخل في الشأن السياسي ولا في الصراعات السياسية القائمة في الواقع، ولا تعتبر نفسها طرفاً في أي نزاع داخلي قائم مهمتها الدفاع عن الوطن ومواجهة التحديات الأمنية القائمة. وعلى الحكومة السير في طريق زيادة كفاءة تلك القوى وتطوير مهاراتها وكفاءة تسليحها وضمان بناءها المتوازن واستقلالها الكامل عن نفوذ المجموعات المتنافسة داخل الوطن. والنجاح في هذا المجال يعني توفير واحدة من أهم دعائم الوحدة الوطنية والمصالحة والسلم الاهلي في البلاد.

ج. توفير شروط نجاح المؤتمرات التي تسعى للوصول الى ميثاق شرف بين كل مكونات المجتمع العراقي والقوى السياسية العراقية، وذلك للخروج بميثاق شرف بين كل القوى والاوساط العراقية:

- لتحريم سفك الدم العراقي
- ولتحريم تكفير وتخوين العراقيين على أسس ومعايير قومية أو دينية أو مذهبية أو حزبية
- ولتحريم قتل الابرياء والمدنيين ورجال الشرطة والجيش العراقي الذي ينبغي تقويتهما لتقريب ساعة مغادرة القوات الأجنبية للعراق ولحفظ الامن والنظام
- ولتوحيد الرؤى والمواقف تجاه العناصر والمجموعات الارهابية والتكفيرية التي تعادي العراق وأهله
- وكذلك لتوحيد الرؤى والمواقف تجاه دول الجوار وغيرها التي تتدخل في الشأن الداخلي العراقي والتي تسعى لضرب وحدة المجتمع العراقي ووحدة الكيان الوطني العراقي

د. المعالجة الجادة والسريعة لملف السجناء في العراق سواء الذين هم في قبضة الحكومة أو في معسكرات القوات المتعددة الجنسيات. باتجاه اطلاق سراح كل من تثبت التحقيقات والادلة عدم تورطهم في الاعمال الارهابية وباسرع وقت، وباتجاه معاقبة كل من يمارس التعذيب وباقي الانتهاكات بحق السجناء. وباتجاه توفير شروط محاكمة عادلة قانونية للمتهمين المدانيين. ومنع أي هتك لحرمة البيوت ومحلات العمل والعبادة إلاّ وفق اوامر قضائية صادرة عن جهات مسؤولة. بالطبع مع الحذر من محاولات غير قانونية للبعض للاستفادة غير المشروعة من هذا النهج وذلك من خلال سرقة أدلة الاتهام من ملفات الارهابيين أو تقديم الرشاوى الضخمة لاطلاق سراح بعض المجرمين أو استغلال لجان حقوق الانسان للضغط على المسؤولين الميدانيين لاطلاق سراح المدانين.

هـ. تنشيط وتفعيل خطط تعويض ضحايا تجاوزات القوات المتعددة الجنسيات والقوات الحكومية العراقية، وكذلك ضحايا العمليات الارهابية. ودعم الدولة للجان التعويض بما تستطيع من امكانات ورفع العوائق الروتينية من امامها.

و. البدء بحملة أعمار واسعة لكل مناطق العراق المتضررة وتخصيص الميزانيات اللازمة لذلك، ووضع خطط بناء وأعمار وتطوير طموحه في برنامج الحكومة وفتح أبواب الاستثمار الخارجي مع احترام ثوابت السيادة الوطنية ودعم مشاريع العراقيين الصغيرة والمتوسطة وتطوير صناعة النفط والسياحة الدينية والاستخدام الامثل لامكانات العراق الزراعية. كل ذلك لمعالجة مشكلة البطالة الضاربة الاطناب ورفع مستوى دخل الفرد العراقي ومعالجة التضخم واهدار المال العام.

اننا نعتقد ان واحدة من أهم دعائم نجاح المصالحة الوطنية وبناء السلم الأهلي في العراق هو تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن العراقي وتحقيق الرفاه المادي وقطع احد أهم روافد تجنيد الافراد لجماعات الارهاب وهو الفقر والبطالة والتخلف.

أن خُلاصة ملف المنطلقات والتحالفات هو بناء التحالف الوطني

بصورة يكون فيها خيمة تستوعب كُل عراقي يعمل من أجل عراق حُر ومُستقل ومُزدهر

ومن أجل شعب آمن ومتعلّم وعزيز وسعيد

الملف الثاني: ملف السيادة الوطنية

أخطر ملفات الدولة العراقية وأهمها هو ملف السيادة الوطنية، لأن أي خدش أو نقص في مقومات الأستقلال والسيادة الوطنية يعرّض كل الملفات الأخرى للفشل والضياع، بالطبع وبخلاف ما يسعى البعض للترويج له من أن الأجتياح العسكري والأحتلال الأمريكي للعراق كان هو بداية أنتهاك السيادة العراقية، بينما كان في واقعه بداية الأنتهاك العلني للسيادة الوطنية ونهاية مرحلة الأنتهاك المقنّع للسيادة، ذلك الأنتهاك الصارخ الذي بدأ من الساعات الأولى لأنقلاب 17 – 30 تموز 1968، حيث عقدت كتلة البكر – عفلق البعثية (وبعيدا عن كل أخلاقيات وقيم الحركة الوطنية العراقية العريقة) صفقة مع دوائر أمنية وسياسية غربية (وهي المرة الثانية بعد أنقلاب 8 شباط 1963 المشؤوم الذي قال عنه أحد قياديي البعث آنذاك / أنهم جاءوا بقطار أمريكي /)، تقوم في مقابل أيصالها للسلطة بوضع ثروات العراق وقدراته البشرية وموقعه الجغرافي الأستراتيجي في خدمة خطط وسياسات وأهداف ومصالح تلك القوى الغربية الكبرى وتعهدت بضرب وأستئصال كل القوى الوطنية العراقية التي تُناضل من أجل الأستقلال والسيادة وحماية الثروات الوطنية وتُناضل من أجل أقامة النظام السياسي المعبّر عن أرادة الشعب وليس عن أرادة القوى الكبرى، وبمراجعة بسيطة لسجل سنوات حُكم الطغمة البعثية خلال ثلاثة عقود ونصف سوف نكتشف أنها نفذت كل تعهداتها أبتداء من تصفية الحركة الوطنية وضرب الشعب الكردي وتصفية الوجود الفلسطيني الحركي وبالأخص وجود حركة فتح في العراق، وضرب عناصر القوة في المجتمع العراقي وفي مقدمتها الأرث الحضاري والمنظومة الأخلاقية والقيم والمؤسّسات الدينية، ومرورا بحرب النيابة ضد الجمهورية الأسلامية وشق العالم العربي والأسلامي من خلال تلك الحرب ومن خلال غزو دولة الكويت وتدمير الثروة العراقية والثروة العربية وأعطاء المبرر لأستدعاء القوات الأجنبية الى المنطقة، ومرورا أيضا بفرق التفتيش الدولية التي أنتهكت كل درجات السيادة الوطنية ووضع العراق تحت رحمة القرارات الدولية والبند السابع وأنتهاءاً بأيجاد أرضية الأجتياح العسكري وتسليم الوطن بأكمله خلال ثلاثة أسابيع والعاصمة في ساعتين... هذا هو التاريخ الحقيقي لأنتهاك السيادة الوطنية للعراق.

بسبب سياسة القمع الداخلي والحروب العبثية الخارجية تحول العراق الى ساحة مُستباحة ليس فقط من قبل الجواسيس والشبكات السرية للقوى الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات، بل وحتى من قبل جيرانه بما فيهم الجيران الصغار الذين يتمدّدون بين فترة وأخرى على مياه العراق وأراضيه وثرواته، كما أدّت سياسة النظام البعثي الهادفة لأستئصال القوى الوطنية العراقية وسياسة الأضطهاد السلطوي المنظم تجاه شرائح واسعة من الشعب العراقي على أُسس عنصرية وطائفية والتي وصلت الى مستوى الأبادة الجماعية بالسلاح الكيمياوي والمقابر الجماعية وأسقاط الجنسية ووثائق المواطنة عن مئات الآلاف من المواطنين العراقيين لمجرد كونهم كُرد فيلية أو شيعة أو تركمان أو آثوريين!!!

نقول تلك السياسة الخرقاء والسكوت المريب آنذاك من قبل الهيئات والمحافل الدولية، أدّت الى تبلور ونشوء مصالح وأهداف مُشتركة بين قوى سياسية وأوساط شعبية واسعة وبين حكومات ودول مجاورة (أيضا أستهدفها النظام البعثي بالحروب أو بعمليات التخريب مثل أيران وسورية والكويت والسعودية وتركيا)، وكل ذلك يُساعد على أتّساع وتعميق الأرضية الخصبة لخرق السيادة الوطنية للوطن وأمنه القومي.

أما في السنوات الأولى للأحتلال الأمريكي (من 2003 وربما لغاية 2009)، فقد تم أستباحة العراق وأنتهاك سيادته بصورة لا مثيل لها... حتى وصلت لدرجة تتحكم فيه شركات أمنية أجنبية بالمؤسّسات الأمنية والعسكرية الوطنية وبالتصاريح الأمنية لحركة كبار المسؤولين العراقيين في بغداد، وصار سفراء بعض القوى الغربية الكبرى في بغداد أعضاء دائميين في أجتماعات مجلس الأمن القومي العراقي، وغابت الفاصلة (خاصة في مجال الأمن والدفاع والسياسة الخارجية) بين ماهو قرار وطني عراقي وبين ماهو قرار أمريكي أوبريطاني!؟!

كتبنا في تلك الفترة دراسة عن المبررات التي تدعو الى عدم التمديد لبقاء القوات الأجنبية في العراق بعد أنتهاء المعاهدة الأولى، وأهم ماجاء في تلك الدراسة:

لم يعد سراً، أنه كانت لدى الولايات المتحدة الامريكية رغبة قوية لأبقاء عشرات الالاف من قواتها العسكرية وعناصر اجهزتها الامنية والاستخباراتية (وما يستدعي ذلك بالطبع الابقاء على العشرات من القواعد ومراكز التجمع والانطلاق) في الاراضي العراقية، أضافة الى مبنى سفارتها الذي تم اعتباره الاكبر والاضخم في المنطقة وطاقمها الذي ربما يبلغ تعداده كما سرّبت بعض التقارير آنذاك عشرين الفاً من المدنيين والعسكريين، وذلك بعد انتهاء فترة المعاهدة الامنية. ونظراً لأهمية وخطورة وحساسية ذلك الملف وتداعياته الواسعة وطنياً واقليمياً وربما دولياً، أعتمدناه نموذجا لدراسة حالة أنتهاك السيادة الوطنية، ونشير الى النقاط التالية للمساهمة في بلورة الرؤية المناسبة. وقبل الاشاره الى تلك النقاط، نود بيان ثلاث ملاحظات هي:

الاولى: لابد من اعتماد المنهج الصحيح للتعامل مع هكذا ملفات اساسية وخطيرة (أي ملف بقاء قوات أجنبية وعقد أتفاقيات أمنية معها)، لكي لا يؤدي المنهج الخاطيء الى نتائج أومواقف خاطئة، المنهج الصحيح هو الذي يعتمد على طرح الموضوع بكل تفاصيله وجزئياته ووثائقه، علنا وتحت الضوء وفي كل المستويات وبأوسع نطاق شعبي ورسمي ممكن وهو الذي يعتمد أيضا كل المؤسسات الدستورية ذات العلاقة اضافة الى القوى الوطنية العراقية ومنظمات المجتمع المدني ذات المصداقية (وذات التمويل الوطني) وضمان حصول توافق وطني شامل لايستثني اية قوة سياسية وطنية وأي مكون وطني من حصَته في صناعة القرار... هذا المنهج هو البديل لمنهج مباحثات الغرف السرية المغلقة والنخب الضيقه وانفراد الطرف الخارجي بكل قوة سياسية أو بكل مكون على حده والذي ربما يستغل لأثارة مخاوف كل واحدة من الاخرى وخلق تنافسات سلبية بين مواقع الدولة وبين القوى السياسية على حساب المصلحة الوطنية العليا وربما للايحاء للبعض بأن مواقعهم ومصالحهم وأمتيازاتهم السياسية وغيرها ستكون الافضل في حالة انسجامهم مع السياسة الامريكية.

الثانية: ماكان ينبغي للادارة الامريكية ابداً ان تطرح رغبتها بتمديد بقاء قواتها وقواعدها، وماكان ينبغي لبعض اخوتنا واصدقائنا من المسؤولين العراقيين وبعض القوى السياسية ان يعتبروا هذا الطلب مشروعا ويبدأوا بالتحدث عن آليات رفضه أو قبوله، وذلك لسبب واحد على الاقل، وهو ان السياق الذي تم فيه اقرار المعاهدة الامنية كان يشير انذاك الى استحالة تمرير المعاهدة والاتفاقية، لولا تأكيد الجميع (وخاصة المتحمَسين انذاك للتوقيع)على عدم امكانية تمديدها ولو ليوم واحد ومهما كانت الذرائع والظروف، وما كان الكثير من الوزراء ومن اعضاء مجلس النواب ليوافقوا على التوقيع وتمرير المعاهدة (حرصاً على وحدة الموقف الرسمي آنذاك) لولم يؤكد الجميع على عدم امكانية التمديد... وبكلمة أُخرى انه ماكان بالامكان تصديق وتمرير المعاهدة في المرة الاولى قبل ثلاث سنوات لولا التفاهم والتوافق الوطني على عدم امكانية التمديد مهما كانت الذرائع... لذا لايجوز (ليس اخلاقياً فقط بل قانونياً) الالتفاف على (مبدأ اساس) شجَع الكثير على تمريرها وهو مبدأ عدم امكانية التمديد، والعوده المقنَعة الى المقترح الامريكي الذي تم طرحه قبل سنوات في بداية المفاوضات والذي كان يشير الى معاهدة امنية لعشرين سنه.

الثالثة: من الواضح ان الولايات المتحدة الامريكية هي التي بدأت بالطلب والالحاح وارسال الوفود وتوجيه الضغوط المباشرة وغير المباشرة، ودفع بعض سماسرة السياسة والقلم للتمهيد النفسي والاعلامي للموافقة على الطلب، مما يعني وجود مصالح امريكية بحتة خلف طلب التمديد، ويمكن تفهَم ذلك من خلال عناوين مثل (الازمة الاقتصادية العالمية) و(الحاجه الى مصادر مناسبة للبترول) و(الصراع الامريكي الايراني) و(تأمين المصالح الاستراتيجية للكيان الصهيوني) و(تفاقم وتدهور أوضاع اغلب الحكومات العربية الصديقة للولايات المتحدة في المنطقة) وعناوين اخرى. وهذا بالطبع لايعني عدم وجود مصالح عراقية يمكن تحقيقها من خلال علاقة امنية أو سياسية أو اقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية في حالة تخلّي بعض الاجهزة الامريكية عن اجندتها السرية وتخلّيها عن أعطاء المصالح الامريكية الافضلية أو الاولوية على المصالح الوطنية العراقية وهو ماحصل عدة مرات خلال السنوات التسعة الماضية. مانريد قوله هو ان الدافع للطلب هي الحاجة الامريكية وليست الحاجة العراقية، والالحاح ناتج عن سياسات وخطط واهداف ذات علاقة بالسياسة الخارجية الامريكية في هذه المرحلة، ومايطرح من دوافع ومصالح عراقية هي في الواقع لأيجاد ارضية الاستجابة للطلب الامريكي، وهي في احسن الاحوال عبارة عن كفَتي مصالح غير متوازنة على الاطلاق لا بالكمية ولا بالنوعية، فضلا عن وجود عناصر سلبية تنقص كثيرا من درجة استفادة الجانب العراقي (مثل صراعات القوى السياسية المشاركة في الحكومة والصراعات

الطائفية والعنصرية وأستفحال الفساد الاداري داخل اجهزة الدولة واختراق دوائر اقليمية وغربية لأوساط بعض القوى السياسية والمجتمعية وادخال ملف السياسة الخارجيه للعراق الى ساحة المزايدات السياسية والابتزاز بين بعض القوى السياسية العراقية وحتى بين المكونات العراقية المتنافسة). أنتهت ملاحظاتنا الثلاث اما النقاط التي نرغب بوضعها أمام القرّاء الأعزّاء فهي:

الاولى: لم تكن المعاهدة الامنية واتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين العراق وأمريكا وليدة ظروف طبيعية وقانونية ناتجة عن تطور تدريجي في العلاقات بين حكومتين وبلدين متكافئين تربطهما مقومات وعناصر ارتباط حقيقية ناتجة عن حدود جغرافية مشتركة مثلاً أو منظومات مصالح اقتصادية متبادلة أو منظومات افكار وهويات ثقافية واجتماعية ذات جذور حضارية واحدة... بل كانت وليدة الحضور الامريكي العسكري والامني الضخم نتيجة الاجتياح العسكري (نيسان 2003)، وبتعاون بعض الحكومات العربية (مثل الكويت والاردن والسعودية وقطر ومصر في عهد مبارك) وخارج الشرعية الدولية المتمثّلة بالامم المتحدة ومجلس الامن الدولي، وهو الاجتياح الذي جاء توظيفاً لجرائم وحروب وأخطاء ارتبكها النظام البعثي البائد، سواء في سياساته الخارجية أو الداخلية (الحرب العراقية الايرانية وغزو الكويت وضرب العاصمة السعودية بالصواريخ وعمليات ارهابية في عدد من الدول) و(حربه في كردستان العراق وجرائمه خاصة بعد انتفاضة اذار 1991 في الوسط والغرب والجنوب والموصل، وفي 1995 في الأنبار) وانتهاكاته الوحشية والمريعة لحقوق الانسان وتجويعه واذلاله للملايين من العراقيين، وجاء الاجتياح العسكري ايضاً أستغلالاً للظروف الدوليه التي نشأت بعد الهجوم الارهابي على نيويورك وواشنطن (ايلول 2001) والذي كان في واقعه نتيجة حتمية للسياسة الخاطئة للولايات المتحدة الامريكية وحلفاء لها مثل السعودية وباكستان، عندما قامت في ثمانينات القرن الماضي بدعم وتمكين مجموعات وهابية تكفيرية ومتطرفة، لمواجهة الغزو السوفيتي لأفغانستان وتطويق الثورة الايرانية الاسلامية وتشويه الخيار الاسلامي في الحكم والذي أتَسعت قاعدته الشعبية آنذاك، اضافة الى ابعاد تأثيرات تلك المجموعات عن بلدانها الاصلية الحليفة لأمريكا، وساعد على الاجتياح العسكري الامريكي للعراق ايضاً، رؤى ومواقف قصيرة النظر لشخصيات عراقية دخلت صفوف المعارضة العراقيه بعد غزو صدام للكويت (اب 1990) والتي بالغت في حُسن ظنِها بالعامل الدولي (خاصة امريكا) وسعت لأزالة الفواصل بين القرار الوطني المستقل وبين التدخلات الخارجية متذرِعة بقسوة ووحشية نظام صدام في جرائمه ضد الشعب العراقي، ومتناسية التجارب التأريخية المأساوية لتدخُلات القوى الكبرى في العالم العربي والاسلامي وافريقيا وامريكا اللاتينية ومتجاهلة (سهواً أو عمداً) ثوابت السياسات الخارجية للدول الكبرى... ومتجاهلة حقيقة هامة كبرى وهي انه ماكان بأمكان نظام صدام البائد بلوغ ذلك المستوى من التسلُح وقوة اجهزة القمع والطغيان والتجبّر، لولا الدعم غير المحدود من قبل اوربا وامريكا وحتى الاتحاد السوفيتي، خاصة في الثمانينات وحتى قبلها في السبعينات من القرن الماضي... وكذلك متناسية الدور الغربي عموماً في ايصال حزب البعث الى السلطة في العراق (عام 1963 و 1968) ومع كل اخطاء أو قصور تلك الشخصيات الملتحقه بالمعارضة بعد غزو الكويت، الا ان النظام البعثي هو صاحب الفضل والدور الاكبر في تعبيد الطريق لنجاح الاجتياح العسكري الامريكي للعراق وانجازه خلال اسبوعين أو ثلاث لخيانة قياداته العسكرية وبيعها الوطن بأبخس الاثمان، وكذلك لأن صدام وخلال فترة حكمه (ثلاثة عقود ونصف) قضى على كل عناصر قوة الشعب وقدَم العراق لقمة سائغة للمحتل، فلم يكشف لنا التاريخ ولو لمرة واحدة انتصار شعب مقهور ومُضطهد على يد حكّامه على عدو خارجي، والعكس هو الصحيح حيث انتصرت الشعوب دوماعلى الغزاة الاجانب، عندما كان حكّامها يحترمون ارادتها وكرامتها ويحافظون على حريتها واستقلال اوطانها، بينما تسقط الاوطان بيد الغزاة الاجانب عندما يقوم حكامها بضرب واستئصال القوى الخيرِة في المجتمع وضرب كل عناصر النمو والتطور في النظام السياسي والاجتماعي... وهكذا وجد الشعب العراقي نفسه عام 2003 وبعد ثلاثة عقود ونصف من سلطة الحزب الواحد والقائد الاوحد والنظام الشمولي القمعي الذي قتل مئات الالاف وشرَد الملايين من العراقيين وأذاق باقي الشعب الذل والجوع والهوان حتى قال البعض ودون وعي بخطورة مايقول: انه يريد الخلاص من النظام مهماكان الثمن... نقول وجد العراقيين انفسهم في نيسان 2003 وجها لوجه مع أكثر من مائة وخمسون ألف عنصر من القوات العسكريه والامنية الامريكية، لتبدأ حقبة سياسية ذات طبيعة مأساوية أُخرى، أنتقلت فيها عمليات زهق الارواح واسالة الدماء من اقبية وسجون النظام البعثي البائد الى شوارع وازقة واسواق المدن ودور العباده فيها.

ثم وافقت الامم المتحدة على الاحتلال لتقييد الواقع بالمقررات الدولية، خاصة بعد ان اصبح امراً واقعاً وحاولت القوى الوطنية العراقية ومن قبلها المرجعيه الدينيه العليا، اعادة الامور الى نصابها الوطني السليم من خلال الاصرار على الانتخابات وكتابة الدستور بيد عراقيين منتخبين ومن خلال منع عمليات الثأر والانتقام من انصار النظام السابق وفتح صفحة جديدة للعلاقة بين مكونات المجتمع العراقي وتنشيط الحوار والمصالحة بين المختلفين وعدم دعم خيار اقامة نظام حكم ديني بالرغم من سعة القاعدة الشعبية الاسلامية، والتزمت بمبدأ تقسيم المواقع الحكومية التسعة الاساسية (رئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس الوزراء ونائبيه ورئيس البرلمان ونائبيه) بالتساوي على مكونات المجتمع الثلاث، بالرغم وان نسبة احدى المكونات من مجموع السكان هي اكثرمن 65 بالمائه وبالرغم من ان هذا المكون تحمّل الحصة الكبرى من جرائم النظام البعثي ومن جرائم الارهابيين القادمين من الخارج... كل ذلك من اجل توفير البيئة والحاضنة المناسبة لأعادة بناء الثقة وبناء النظام السياسي الجديد واعادة بناء الهوية الوطنية على أُسس دستورية وانسانيه تحترم الهويات الثانويه للمكونات، ومن اجل استكمال عناصر ومقومات الاستقلال الكامل والسيادة التامة وتناست تلك القوى الوطنية ولو مؤقّتا كل الادوار السلبية والمخجلة التي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربية في العراق وخاصة في ثمانينات القرن الماضي والسياسة المتواطئة والغريبة التي التزمتها بعد انتفاضة اذار 1991 والتي اكتفت بايجاد المنطقه الامنة لأخوتنا الكرد في كردستان العراق وأطلاق يد صدام لأرتكاب ما يشاء من جرائم في وسط وغرب وجنوب العراق والتي تسبّبت في مقتل اكثر من ربع مليون عراقي خلال أسابيع.

تناسوا كل تلك الصفحات السوداء في تاريخ العلاقات الامريكية العراقية، ووضعوا جانباً عدم حصول الاجتياح العسكري على المشروعية الدولية، رغبة منهم في التعامل الواقعي مع الامر الواقع المفروض عليهم خلاف رغبتهم، وأعطت المرجعية الدينية العليا (وهي اعلى سلطه معنوية مُطاعه داخل العراق) موقفها الواضح الداعي الى اعتماد الوسائل السلمية والهيئات والمقررات الدولية في الحصول على حقوق العراق والعراقيين، وهكذا فعلت القوى الوطنية العراقية التي ناضلت لعقود طويلة ضد الدكتاتورية وبذلت أفدح الاثمان وأغلاها من اجل عراق حر مستقل ذو سياده وذو دستور، يتمتّع ابناؤه فيه بحريتهم وبحقوقهم وبثرواتهم.

وهكذا تهيأَت الاجواء السياسية والاجتماعية التي اوجدت ارضية توقيع المعاهدة الامنية واتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الحكومة العراقية الوطنية الدستورية الاولى وبين حكومة الولايات المتحدة الامريكية (وكادت القوى الوطنية ان لاتوقّعها) للأستفادة من الفرص الايجابية التي تتوفر بموجبهما، بالرغم من لامشروعية الاجتياح العسكري وبالرغم من تعارضه مع قيم وثوابت الحركه الوطنيه العراقيه وبالرغم من حساسية المحيط الاقليمي حول العراق.

كل ما ذكرناه في النقطة الاخيرة في القسم الاول، كان للتأكيد على حقيقة هامة هي ان اساس تواجد القوات الامريكية في العراق كان اساساً أستثنائياً لا يتمتّع بالشرعية الدولية، وبالطبع سوف لا نشير الى عدم اخذ رأي الشعب العراقي فيه، لعدم وجود مؤسسات أو قنوات مؤهلة للتعبير عنه انذاك. كما وانه وبمقدار ما نتذكّر وما تؤيده وثائق وبيانات قوى الحركة الوطنية العراقية المعارضة لنظام صدام وبمختلف أنتماءاتها الفكرية والقومية والدينية لم تطلب ولاقوة وطنية واحدة من الولايات المتحدة الامريكية التدخل عسكريا في العراق انذاك سواء بالاجتياح العسكري أو بغيره، بالرغم من طاحونة الموت التي كانت تسحق العشرات من العراقيين يوميا على يد اجهزة القمع البعثية والتي كشفتها فيما بعد مئات المقابر الجماعية، وأقصى ما طلبته بعض تلك القوى هو عزل النظام سياسيا ومنع حصوله على ما يساهم في اطالة عمره وزيادة قوته وطغيانه وحتى الذرائع التي طرحتها الولايات المتحده وبعض حلفائها كمبرر للأجتياح وحاولت تسويقها دوليا، وهي:امتلاك النظام البائد لأسلحة الدمار الشامل وقدرته على تهديد اوربا بها خلال خمسه وأربعين دقيقه، وكذلك علاقة النظام البائد بالأرهاب الدولي وبالهجوم الارهابي على نيويورك وواشنطن (ايلول 2001)، لم تتمكّن من تقديم أدلّة مُقنعة للرأي العام العالمي، وهو ما أدى فيما بعد الى فتح ملفات تحقيق ومسائلة على مستوى عال مع عدد من المسؤولين الكبار في امريكا وبريطانيا لمعرفة أسباب تضليل الرأي العام المحلي والدولي لشن الحرب وتنفيذ الاجتياح للعراق.

نقول اذا كان سقوط نظام شمولي قمعي وازالة عقبة كؤودة من أمام مسيرة الشعب العراقي نحو الحرية والاستقلال والديمقراطية، دفع العراقيين طيلة السنوات الماضية الى غض النظر عن الاحتلال وتبعات الاجتياح العسكري لبلادهم والاكتفاء بالمقاومة السلمية لنيل

حقوقهم، الا انه لا يوجد سبب واحد يدفعهم لتمديد فترة الاحتلال... وكل ما يذكر في هذا المجال من مبررات هو شأن عراقي خاص مهما كثرت التحديات وأزدادت المشكلات... ويبقى كل ذلك شأنا عراقياً وطنياً خاصاً نعتقد بقدرة الشعب العراقي وقواه الوطنية على مواجهتها ومعالجتها ومن لا يعتقد بذلك فهو لا يعرف قدرات شعبه جيدا. كما وان كل تجارب الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال لا يدعم طلبها للتمديد، فها هي اليابان وألمانيا وبعد ثمان وستين سنة من أنتهاء الحرب العالمية الثانية فيها الآلاف من القوات الاجنبية والعشرات من القواعد العسكرية والتي تؤثِر بصورة غير مباشرة على أتجاهات السياسة الداخلية والخارجية لحكومتيهما... والتبريرات جاهزة لكل مرحلة فمن تصفية مخلَفات النظم العسكرية التي كانت تحكم فيها والمسؤولة عن اشعال الحروب الى تنفيذ برامج الاعمار لفترة ما بعد الحرب ومروراً بالدفاع عنها حماية من الخطر الشيوعي السوفيتي (انذاك) ووصولاً الى منع القوى المتطرفه فيها من الوصول ثانية الى السلطة وحتى وصل الامر الى حمايتها من الصواريخ والقنابل الذرية للدول المارقة أو محور الشر كما يحلو لهم تسميتها. واذا كان الخطر الشيوعي قد خف التبشير به والتحذير منه (لسقوط الأتحاد السوفيتي وتفتّته) وان كان البعض يسعى لاستبداله بالخطر الصيني، الا ان دول محور الشر اصبحت هي البعبع اضافة الى الارهاب الديني (والاسلامي منه خاصة)... والنتيجة واحدة وهي بقاء القوات والمعسكرات، كما هو الحال في المانيا واليابان التي خسرت الحرب وسقطت أنظمتها العسكرية الحاكمة منذ اكثر من ستة عقود وتعيش مجتمعاتها حالة متقدمة ومتطورة حضارياً من الانسجام الاجتماعي والتطور الاقتصادي والاستقرار الامني وماعاد احد يذكر الجيش الالماني الاحمر السري (جماعة بادر ماينهوف المتطرِفه) ولا الجيش الياباني الاحمر التي تم القضاء على عناصر قوتهما، ومع ذلك فالقوات الامريكيه وقواعدها باقية رغم الاحتجاجات الشعبية... لأن بقائها مرتبط بمصالح وسياسات امريكية وليست المانية أو يابانية كما كانت التبريرات تذكر ذلك.

الثانية: في معرض التبرير للموافقة على طلب تمديد الاحتلال لما بعد نهاية عام 2011 تم طرح العناوين التاليه: عدم اكتمال جاهزية القوات العراقية، ضرورة استمرار دور التدريب والتنظيم والتجهيز من قبل القوات الامريكية، المخاطر القادمة من خارج الحدود وخاصة الخطر الايراني، خطر تنظيم ما يسمّى بالقاعدة، عدم القدره على حماية الحدود والاجواء العراقية، خطر انفجار العنف الطائفي مرة اخرى، عقود التسليح الكبيرة المقبلة ومتطلَّباتها، ضعف الهوية الوطنية داخل القوات المسلحة وسيادة الهويات الأثنية (القومية والطائفية والحزبية)، مخاوف المحيط العربي من التمدد الايراني، مقتضيات الفصل السابع ومايتعلق بحفظ الاموال العراقية، هيمنة الميليشيات الحزبية على الساحة الداخلية، السُنّة يطالبون ببقاء القوات الامريكية لحمايتهم من هيمنة الشيعة، بعض الشيعة العراقيين يفضلون بقاء القوات الامريكيه خوفاً من عودة بقايا البعث المدعوم من المحيط العربي السُنّي وخاصة السعودية (غير المرتاحه من التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق وخاصة على المدى المتوسط والبعيد)، العلمانيون يفضلون استمرار دور أمريكي ما في العراق لدفع احتمالات هيمنة الاسلاميين على الحكم وعلى المجتمع، الاقليات في المناطق المتنازع عليها (مثل كركوك والموصل) وكذلك المسيحيين العراقيين يميلون الى تمديد بقاء القوات الامريكيه لحمايتهم ونيل حقوقهم، الأمكانيات والخبرات الامريكيه الضخمه في مجال البناء والاعمار... وغيرها.

قبل المناقشة المفصَلة لتلك النقاط، نود الاشاره الى خطأ يقع فيه البعض وهو أعتبار كل الظواهر المزعومه السابقه صحيحه ومُسلّم بها، أو أعتبارها ظواهر أستثنائية تختص بها الساحة العراقية أو تسطيح منهج تفسير نشوئها وسُبل معالجتها وتطورها التاريخي أما جهلاً بالمعلومات وبقوانين وسُنن حركة المجتمعات والتغيير أو عمداً لتضليل الرأي العام المحلي وذلك للترويج لحلول ترغب بها دوائر خارجية. والخطأ الاكبر من السابق هو افتراض عجز الشعب العراقي وقواه الوطنية وقياداته العلمية والسياسية والدينية والاجتماعية والنخبة المثقّفة عجزها عن معالجة الظواهر السلبية الموجودة في الواقع السياسي والاجتماعي... والخطأ المنهجي الاخطر فرضية حتمية الاستعانة بقوه أجنبية (ولدى البعض حتمية الاستعانة بقوة كُبرى لها تاريخها المعروف في دعم الدكتاتوريات والتصدِي للحركات التحررية في العالم الثالث وهي الولايات المتحدة الامريكية) لمعالجة المشكلات الوطنية (السياسية والامنية والاجتماعية وحتى الثقافية) متجاهلاً لنماذج معروفة لتجارب شعوب عانت ولعقود من الزمن من الدكتاتوريات المتوحشِة ومن

الاستعمار والظلم والدمار، ولكنها وبالرغم من كل ذلك نهضت واستكملت كل عناصر التحرر والاستقلال واعادة البناء معتمدة على قدراتها الذاتية فقط مع انها اقل من العراق بكثير من حيث جذورها الحضارية وقدراتها المادية.

لاندري لم يتم أعتبار العراق حالة شاذة وفريدة في نوعها في مجال التنوّع القومي والديني والمذهبي، بينما تعيش لبنان والسودان وباكستان ومصر والجزائر واليمن والسعودية وايران وتركيه وماليزيا واندونيسيا ودول كثيره اخرى تنوّعاً دينياً وقومياً لا يقل تعقيداً عن الحالة العراقية ومع ذلك لا أحد في تلك الدول يطرح ضرورة الاستعانة بأمريكا أو بأي قوة اجنبية اخرى لحل تلك المشكلات الوطنية الداخلية... علما بأن التنوَع في كل تلك الدول يصاحبه في الغالب تلك الظواهر السلبية الناتجة عن عدم توازن أو عدم عدالة توزيع النفوذ والمصالح والحقوق بين المكوِّنات، وهي الحالة التي وظّفتها القوى الاستعماريه كثيراً في بدايات القرن الماضي للنفوذ والهيمنة.

كيف يتخيّل البعض انه وبمجرد سقوط حكم ديكتاتوري شمولي حكم بالحديد والنار وبأكثر من عشرة أجهزة أمنية ولفترة ثلاثة عقود ونصف، مارس خلالها ابشع سياسات القمع والاضطهاد العنصري والطائفي والحزبي وسياسات تحريض العراقيين بعضهم ضد البعض الاخر بشعارات عنصرية فاشية وطائفية متخلِّفة وحتى مناطقية وعشائرية، كيف يتخيَّل عدم نشوء ظواهر الاصطفافات القومية أو المذهبية والدينية والمناطقية والعشائرية بسبب انعدام الثقة والحاجة الى اعادة بنائها، وكيف يتوقّع عدم ظهور التشكيلات المسلّحة للأحزاب وللمكونات لأن النظام السابق شنّ ولعدّة عقود حرب أبادة وأستئصال ضد القوى الوطنية العراقية، كما دمَّر ثقة الشعب بالقوات الامنية والعسكرية الحكومية ودمَّر ثقته بعقيدتها السياسية التي كانت تبرر ارتكاب ابشع واوسع الجرائم ضد المواطنين بهدف المحافظة على صدام وعائلته في السلطة، وتكون الحاجة أكيدة لزمن قد يطول أو يقصر لأعادة ثقة الشعب بأجهزة الحكومة وتشكيلاتها، كيف يمكن لمعادلة سياسية واجتماعية ظالمة زرعها المستعمر في العراق قبل اكثر من تسعين عاماً، وبقت اغلب الحكومات المتعاقبه على دفة السلطة تحافظ عليها كمعادلة حاكمة في الحكم وتعيين كبار رجال الدولة والاقتصاد وتنمية مناطق ومحافظات البلد وتوزيع الثروات والامتيازات، حتى صارت الصلاحيات الاساسية في الحكم ليست محتكرة من قبل الحزب الحاكم، بل محتكرة من قبل العائلة الواحدة وابناء قرية واحدة، وتقوم تلك العائلة وأجهزتها الحاكمة بين فترة واخرى بأسقاط جنسية الآلاف من العراقيين المعارضين للنظام ورميهم خلف الحدود بعد تجريدهم من وثائق المواطنة التي تثبت عيشهم وآباءهم وأجدادهم ولمئات السنين في العراق، وبعد حجز المئات من أبنائهم والذين تم فيما بعد قتلهم بوحشية من خلال استخدامهم كنماذج مختبرية لدراسة مفعول اسلحة كيمياوية وجرثومية أو لفتح حقول الالغام في جبهات الحرب... كيف يمكن ان تؤدي مثل تلك المعادلة الظالمة الى خلق روح مواطنة وبناء هوية وطنية واحدة تستوعب الهويات الاثنية للمكونات العراقية.

مانريد قوله هو ان العراق كباقي الدول النامية التي عانت من الأنظمة القمعية الشمولية، فيه الكثير من المشكلات والتحديات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكل تلك المشكلات أسباب وجذور وظروف نشأة موضوعية ويمتلك الشعب العراقي القدرات العلمية والعملية والمادية اللازمة لحلّها ومعالجتها دون الحاجة الى بقاء قوات عسكرية اجنبية أو قواعد عسكرية امريكية أو خبراء امن وشركات امنية أو تدخّلات دولية مقنّعة بعناوين المنظمات الدولية، حتى وصل الامر الى التلاعب بنتائج الانتخابات البرلمانية لمنع الكتل السياسية المعبِّرة عن اوسع القطاعات الشعبية الكبيرة من الحصول على استحقاقاتها الحقيقية ومايترتّب عليها من معادلات في السلطة والبرلمان.

اما موضوع التدريب والتسليح وحماية الاجواء والحدود، فيكفي مراجعة وتقييم ماجرى خلال السنوات السبعة الماضية لمعرفة مدى الجدية (اي جدية الطرف الامريكي) في هذا المجال.

لست متخصّصا في المجال العسكري أو الامني، ولكني متابع جاد لما يجري فيهما، لأن هذين المجالين هما اللذين يقرران مستقبل الاستقلال والسياده في الوطن وأنا أدّعي هنا بأنه وبالرغم من كل الضجيج الاعلامي فانه لم تقم الولايات المتحده ببيع أو تجهيز العراق باسلحه امريكيه تتناسب تحديات العصر والمنطقه وانما دفعت صفقات الشراء بأتجاه دول متعاونه معها مثل صربيا وبولندا ومصر (زمن مبارك) بل وحاولت عرقلة صفقات تتم مع دول كبرى اخرى مثل فرنسا وروسيا، وحتى الحديث الذي يتم تداوله بين

فتره واخرى عن خطه لأعادة بناء القوة الجوية العراقية فالعرض مرتبط بشروط لو تم الالتزام بها من قبل الحكومة العراقية فسيؤدي الى هيمنة امريكية كاملة على سلاح الجو العراقي ولعقود من الزمن وهو الامر الذي اعتقد بعدم استعداد اية حكومة وطنية القبول به، خاصة مع معرفتنا بأولويات السياسة الخارجية الامريكية في منطقتنا الحساسة وبالذات بعد تزايد احتمالات سقوط كل الانظمة الصديقة للولايات المتحدة الامريكية وبعد تزايد المخاطر المهددة للكيان الصهيوني. ويجب ان نذكر هنا انه في ظل ظروف كانت مريحة اكثر لأمريكا ومع دول كانت (ولاتزال بعضها مثل السعودية) حليفة وصديقة ومتعاونة اكثر معها، ومع كل ذلك لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لأبقاء منظومات سلاح اواتصالات متطوّرة في الطائرات التي يتم بيعها لتلك الدول الحليفة، فما بالك بدولة تقف العلاقة والتحالف معها على كف عفريت لطبيعة وتوجّهات القوى السياسية النافذة فيها كما هو الحال في العراق. ومع كل ماقلناه قبل قليل لايمنع ان تقوم الحكومة العراقية وفي اي وقت تشاء بالسعي للحصول على صفقات سلاح وفرص تدريب من الولايات المتحدة الامريكية أو من اية دولة كبرى مثل روسيا وبريطانيا والصين وفرنسا اواية دولة صناعية اخرى مثل الهند والبرازيل واليابان أو من دول في المنطقة مثل تركيا وايران ومصر، بشرط ان تكون ضمن شروط مقبولة للطرفين ولا تؤدي الى الاخلال بالسيادة الوطنية وبأستقلالية القرار العراقي... وكل الحالات التي ذكرناها لاتستدعي التمديد لبقاء قوات الاحتلال بعد عام2011.

المراقبون لأوضاع الاقتصاد العالمي والازمات الاقتصاديه التي ضربت في السنتين الاخيرتين العديد من الدول بما فيها امريكا واوربا، يعرفون حق المعرفة بأن من يملك الاموال هذه الايام يستطيع الوصول الى كل ما يريد ومنها السلاح، فالاعتبار الاقتصادي بدأ يتقدم على الاعتبارات السياسيه والامنيه سواء بشكل معلن أو من خلف الستار، وأغلب الدول تقوم بذلك لأنقاذ اقتصادياتها المنهاره.

اما فيما يطرح من مبررات للتمديد ذات علاقة بفرص التدريب ففي عقيدتي فأن المخاطر المحتملة من سياسة ارسال المتدربين الى الخارج اوجلب مدربين من الخارج، تكون اقل كلما كانت الدول التي يتم التدريب فيها أو يتم جلب المدربين منها ذات مشتركات اكثر مع العراق (كالمشتركات العقائدية والاجتماعية والقومية والثقافية وحتى المصالح الجغرافية والاقتصادية) وعلينا دراسة قصة الطيار العراقي السابق منير روفا (في الستينات من القرن الماضي) جيداً وايضاً دراسة المصير المأساوي لزملائه في التدريب في الخارج.

عند دراستنا للكتب والدراسات التي تهتم بتحليل ودراسة تركيبة وتطور النظام الايراني في زمن الملكيه وخاصة بين عام 1952 وحتى سقوطها عام 1979 وجدنا ان اغلب اختراقات الدول الاستعماريه انذاك لبنية ومفاصل النظام وخاصة لمؤسَساته العسكرية والامنية والمكتب الخاص للملك ولرئيس الوزراء، انما تمت بواسطة الاساتذه والمدربين الاجانب القادمين من تلك الدول الكبرى والذين كانوا يقومون بالتدريس والتدريب لطلبة الكليه العسكرية الايرانية حيث تم تجنيد العديد من طلبة الكلية العسكرية الذين سيستلمون فيما بعد مواقع هامة في الجيش والامن والدولة، واعتقد شخصيا بأن حالات مشابه حصلت في العراق ابان العهد الملكي... بالطبع المشتركات ليست بديلاً عن مستوى وكفاءة التدريب وباقي الشروط الفنيه المطلوبه.

اذا سلّمنا بصحة ودقة التصريحات والتقارير العراقية والامريكية (ولم نعتبرها جزءاً من الحرب النفسيه التي تستهدف التأثير في الرأي العام العراقي للموافقة على التمديد) والتي ازدادت في الفترة التي سبقت تاريخ أنتهاء المعاهدة، والتي غالباً ما يتم نسبتها الى مصادر لا ترغب بالكشف عن هويتها، نقول اذا صدقت تلك التسريبات التي تؤكد على عدم جاهزية القوات العسكرية والامنية العراقية لمواجهة الاخطار التي تهدد العراق من الداخل أو الخارج، فهذاالتقييم هو في الواقع ليس في صالح من يدعو الى الموافقة على التمديد، لأن وجود وحضور الولايات المتحدة الامريكية في العراق خلال السنوات (2003 – 2011) كان هو الاكثر والاقوى والاعمق بالعدد والتسليح والمخابرات وكان لمن يمثلها من السياسيين والعسكريين المتواجدين في العراق، اليد العليا في العديد من المفاصل والمجالات ومع كل ذلك فهاهي اوضاع العراق السيئه امنياً وخدمياً (كما يقولون هُم ولسنا نحن القائلين) فماذا يمكن ان نتوقع خلال السنوات القادمة مع التقلّص الكبير في الحضور الامني والعسكري واللوجستي والامكانات، خاصة وان توجهات أدارة اوباما ليست منسجمة كثيراً مع توجّهات كبار رجال البنتاغون والمخابرات.

للأسف الشديد يلجأ بعض السياسيين والمحلّلين العراقيين الى اسلوب أو منهج تبسيط وتسطيح بعض المواضيع والملفّات الخطيرة في واقع أو مستقبل الوطن، اما بسبب الجهل بالمعلومات وبتعقيدات تلك المواضيع والملفّات أو بسبب ميلهم النفسي للحلول السهلة، أو (اذا كُنّا نسيء الظن بهم) بسبب تعمّد تضليل الرأي العام العراقي لتمرير بعض الخطط والسياسات الاجنبية على الضد من المصلحة الوطنية العليا... مثلاً عندما ندرس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية لعقود من الزمن سوف لا نجد صعوبة في التوصُل الى حقيقة واضحة جدا وهي ان محور تلك السياسه هي المصلحة الامريكية العليا، وهو امر طبيعي خاصة في الدول الكبرى ذات المؤسّسات المستقرّة، والتي غالباً ما ترسم سياساتها وخططها لمديّات متوسِّطة وبعيدة المدى... ولذا رأينا ان من ثوابت السياسة الخارجية الامريكية في منطقتنا العربية والاسلامية:

دعم أنظمة الحكم الدكتاتورية المفتقرة للقاعدة الشعبية، لأن الحكومات ذات القاعدة الشعبية الحقيقية والواسعة سوف لا تشعر بالحاجة الى الدعم الخارجي للبقاء في السلطة... وسوف تتمكّن من التعامل بندِّية مع القوى الكبرى لأن قوّتها في شعبها وفي مؤسّساتها الدستورية، ومن ثوابتها السعي لمسك مفاصل الاجهزة الامنية والعسكرية وحتى الاقتصادية، للتحكّم بتوجّهات النظام ولمنع القوى الوطنية التي لاتفرِّط في الاستقلال والسيادة وحقوق الشعب، منعها من الوصول الى السلطة أو منعها من مسك قرار السلطة خاصة في مجالاتها الاستراتيجيه ومن الثوابت ايضاً منع تحول الدول وحكوماتها الى المعسكر المعادي لها.

اذن عندما تكون الثوابت ما ذكرناه، فلا مجال عندئذ لفرضية تحوّل الولايات المتحدة الى جمعية خيرية غير نفعية تسعى لمساعدة الشعوب على التحرر والديمقراطية والازدهار قربة الى الله تعالى أو خدمة الانسانية المعذّبة... نعم، تقوم الولايات المتحدة باسقاط دكتاتورية حاكمة عندما تقتضي مصالحها ذلك وعندما يستنفذ الدكتاتور رصيده ويصبح ضرر بقاؤه اكثر من نفعه ويزيد احتمال وصول القوى الوطنية الى السلطة، واسقاط دكتاتورية معينة قد يصبح في مرحلة معينة هدفاً مشتركاً للأداره الامريكيه وللشعب الذي تتسلّط عليه تلك الدكتاتورية.

ويمكن للقوى الوطنية في اى بلد أن تستثمر المستجدات في المنطقة والعالم وتوظيفها لصالح قضايا شعبها في التحرر والاستقلال ومقاومة الدكتاتورية والظلم، خاصة وأن كل الدكتاتوريات وصلت الى السلطة بدعم مباشر أو غير مباشر من القوى الاستعمارية الكبرى، وفي الغالب لا تتمكن من البقاء فيها دون الدعم الاجنبي المتواصل... وهو ما حصل في العراق خاصة في انقلابي 1963 و 1968 حيث كان الاول لضرب الحركة الوطنية العراقية التي تصاعد دورها في عهد المرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم وكذلك لمواجهة تزايد نفوذ الاتحاد السوفيتي في العراق والمنطقة، أضافة الى حماية الامتيازات النفطية غير المشروعة للشركات البريطانيه والامريكية بعد صدور قانون 80 الوطني، بينما كان انقلاب 17–30 تموز 1968 (وبعدها بأشهر وقعت انقلابات عسكريه، الوسيله المفضّله لتغيير الانظمة لدى القوى الكبرى، في السودان وليبيا والصومال وسوريا واليمن) من اجل امتصاص تداعيات هزيمة الانظمة العربية في 5 حزيران 1967 التي كشفت زيف شعارات اغلب انظمة الحكم العربية القائمة آنذاك وولّدت فوران شعبي هائل كاد ان يؤدّي الى بدء مرحلة نهوض عربي جديد لو توفّرت القيادات المؤهّله المخلصة، ومن اجل مواجهة المدّ الاسلامي خاصة (والمدّ الوطني عامة) المتصاعد آنذاك في العراق والذي استفاد من اجواء الحريه النسبيه التي سادت في عهد المرحوم عبد الرحمن عارف، اضافة الى رغبة بعض القوى الدولية آنذاك لتأهيل العراق للعب دور يساهم في سدّ الفراغ الناشئ عن انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي، وكذلك وضع يد الاحتكارات الأنكلو – امريكيه على ثروة الكبريت الضخمة المكتشفة حديثاً آنذاك وعلى حقول نفط كبيرة مثل الرميلة وجزر مجنون والتي بدأت بعض الشركات الفرنسية وحتى الروسية تدخل كمنافس قوي لتلك الشركات وكشفت العديد من الوثائق فيما بعد دوراً اساسياً للولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة في الانقلابات التي وقعت في العراق وماتبعتها من تصفيات دامية لقوى الحركه الوطنيه.

اذن هذه بعض مايكشف حقيقة الاهداف والسياسات للقوى الاستعمارية الكبرى وماحصل في نيسان 2003 لا يخرج في مجمله عن تلك السياسة العامة، حيث تم توظيف تداعيات الهجمات الارهابية على نيويورك وواشنطن، لتنفيذ خطط وسيناريوهات تم اقرارها قبل سنوات.

القوات الامريكية كانت موجودة في العراق في اعقاب عمليات تحرير دولة الكويت (شباط – فبراير 1991)، وبأعداد غير قليلة ومعها قوات فرنسية وكانت مسيطرة على كل جنوب العراق وقريبة من وسطه، وكان نظام صدام على وشك الانهيار التام، خاصة بعد أندلاع الانتفاضة الشعبية (آذار – شعبان1991) وتحرير أغلب محافظات العراق من سلطة النظام القمعي الصدامي... ولكن الادارة الامريكية آنذاك اكتفت بأخذ المسروق (الكويت) من يد المجرم السارق (نظام صدام) ولم تفرض الاستسلام عليه كما فعلت مع المانيا واليابان عند هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية، ولم تقم بتشكيل محكمة دولية لمحاسبته عن جرائمه كما فعلت مع قادة الحزب النازي الألماني بعد الحرب العالمية الثانية، بل تركته مُطلق السراح حتى غدت تلك المواقف غريبة حتى بنظر اصدقاء الادارة الامريكية آنذاك... كيف تنتهي حملة عسكرية دولية ضخمة اشتركت فيها 33 دولة الى تلك النتيجة البائسة؟ ويبقى المجرم المسؤول عن كل تلك الجرائم (غزو دولة، قصف دول مجاوره بصواريخ ارض–ارض، حرق المئات من ابار البترول في الكويت فضلاً عن اعتماد سياسة الاباده تجاه شعبه ووضع المنطقه على حافة الفوضى والانفجار العام... الخ)، ويبقى المسؤول عن كُل ذلك مُطلق السراح وبعيد عن اية مسائلة أو عقاب؟!؟

وذهبت الادارة الامريكية آنذاك الى ابعد من ذلك عندما احسّت بقرب سقوط النظام البعثي على يد الثوار الوطنيين العراقيين، حيث قامت بالسماح لقوات النظام بأستخدام طائرات الهليكوبتر لضرب الثوار بالرغم من الحظر الجوي المفروض على كل العراق، وفكّت الحصار والطوق عن قطعات كبيرة من قوات الحرس الجمهوري الموالية لصدام في جنوب العراق وزوّدتها بالوقود للتمكُن من مهاجمة الثوار والمناطق التي تم تحريرها من قبلهم مما ادى الى الاخلال بموازين القوى ثانية ومنع الانتفاضة من الانتصار، وهو ما ادى الى سقوط اكثر من ربع مليون قتيل خلال ثلاثة اسابيع فقط وتدمير عدة مدن وقرى... بالطبع برّرت الاداره الامريكيه مواقفها تلك بأن قرار مجلس الامن لم ينصّ على اسقاط النظام وان استمرارها في التقدم نحو بغداد يؤدي الى نشوب حرب اهليه والى تقسيم العراق والى سيطرة ايران على الجنوب العراقي، وان سماحها لقوات صدام بأستخدام طائرات الهليكوبتر كان خطأ وتبيّن فيما بعد (اي عند غزوها للعراق عام 2003) تهافت وتفاهة كل تلك المبررات فلم ينقسم العراق ولم تغزو ايران جنوب العراق ولم تنشأ الحرب الاهلية، وبالطبع لم يكن اجتياحها العسكري حاصل على موافقة الشرعية الدولية المتمثّلة بمجلس الامن والامم المتحدة!!! بكلمة اخرى ان اسقاط النظام البعثي عام 1991 لم يكن في خدمة المصالح الامريكية، بل كان بقاؤه يخدم مصالحها والعكس صحيح عام 2003.

استعرضنا كل ذلك، للقول بأن محور السياسات الخارجية الامريكية كان وسيبقى المصالح الامريكية وحدها ولانلومها على ذلك... اما تسطيح الوعي وافتراض الولايات المتحدة مكتب خدمات لتجهيز الطلبات وكما تحددها الحكومة العراقية، فهو حسب وجهة نظرنا المتواضعة سذاجة في الوعي اوتعمّد التضليل وكلاهما لا تصلحان كصفة لمسؤول في الدولة.

ان اعطاء الغطاء القانوني والحصانة لسنوات اخرى للآلاف من جنود وضباط ومستشارين وضباط مخابرات ومسؤولين في مراكز ابحاث امنية وعسكرية وغيرهم من حملة الجنسيات الاجنبية وخاصة من حملة جنسيات الدول الكبرى ذات الخطط والسياسات الكونية وذات التاريخ الاستعماري مثل الولايات المتحدة الأمريكية، للأتصال والتعامل مع شرائح واسعة من القوات المسلحة العراقية وبضمنها القوات والاجهزة الامنية ودوائرها التعليمية والتدريبية وحتى عملياتها العسكرية وتعاقداتها الخارجية وغيرها من المفاصل والفعاليات الحساسة (والتي تحرص عادة الدول المستقلة على ابعاد العنصر الاجنبي عنها)، هو قرار خاطيء واذا كانت ملابسات معينة في الماضي أدّت الى تمريره والسكوت عنه فأنّ طبيعة المرحلة التي تمرّ بها بلادنا والمنطقة وحتى العالم لا تسمح مطلقاً بتمديد فترة بقاء قوات الاحتلال لأعوام أخرى.

يمكن التساهل كثيراً مع توقيع أو تمديد اتفاقيات ومعاهدات تخص المجال الصناعي والزراعي والتجاري والعلمي والسياحة والآثار والثقافه بين العراق والولايات المتحدة، ولكن لايمكن مطلقاً التساهل في تمديد أو عقد اتفاقيات امنية وعسكرية لأرتباطها بأولويات السياسة الخارجية لجمهورية العراق وأولويات السياسة الخارجية الامريكية في هذه المرحلة، وهي غير متطابقة في أكثر أجزائها ولا في أهدافها وأساليبها ولاحتى في منطلقاتها الأخلاقية والقيميّة.

ولنأتي الآن الى الخطر الايراني والصراعات الطائفية كمبررات لتمديد بقاء قوات الاحتلال. نكرر اولاً ما ذكرناه في القسم الثاني، وهو: مهما كثرت مشاكل العراق وتعقّدَت فهو شأن عراقي داخلي والحكومة العراقية والقوى الوطنية العراقية هي المسؤولة عن التصدّي لها ومعالجتها، والشعب العراقي يزخر بالطاقات العلمية والعملية اللازمه لذلك والملفين المشار اليهما قبل اسطر هما في الواقع عناوين ملفات تبتلي بها الكثير من الدول العربية ودول المنطقة والعالم ويمكن التعبير عنهما كما يلي:

❖ ملف العلاقات مع دول الجوار ودول المنطقة

❖ ملف العلاقات بين مكونات المجتمع أو شرائح الشعب

ليست ايران وحدها من تتدخّل في العراق، بل والاردن والسعودية وسوريا وتركيا وحتى الكويت ذاك الجار الصغير يسعى للتدخُل بطرقه الخاصة، وتتعدد الوان التدخُل مثل ارسال الاموال الى تجنيد العناصر الى السعي للنفوذ داخل اجهزة الدولة والبرلمان وداخل الاحزاب وشرائح المجتمع حتى تصل الى اخطر من ذلك مثل ارسال الاسلحة والمتفجّرات وتعبئة الارهابيين وتدريب المجموعات المسلّحة المعادية للنظام السياسي الجديد وتسهيل عبورهم فضلا عن الدعم الاعلامي والسياسي لها، وتقف اسباب متعددة وراء ذلك، من قبيل الخوف من التطورات السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية والاقتصادية المتسارعة في العراق والخوف من عودته نظاماً قوياً محورياً في المنطقة (يجب ان لا ننسى ان العراق وفي حُقب مختلفة كان عاملاً فاعلاً في دول الجوار والمنطقه ولم يكن منفعلاً كما هو الان) خاصة وهو يمتلك عنصرين مهمين هما العنصر البشري المؤهّل والثروات الهائلة اضافة للجذر الحضاري الضارب في عمق التاريخ. ومن اسباب التدخّل ايضاً خوف بعض حكومات الجوار والمنطقة من استقرار القوات والقواعد الامريكية في العراق وما يتبع ذلك من فرض توجّهات وسياسات معينة لا تتناسب ومصالح تلك الحكومات والأنظمة، اضافة الى ان أدوار بعض الحكومات العربية هي في واقعها نيابة عن قوى كبرى، وربما احدى تلك الحكومات العربية تعبّر في بعض ما تقوم به عن المخاوف والاهداف الاسرائيلية في العراق!!!

وبعض الدول المجاورة لها تجارب حروب مدمّرة سابقة مع العراق مثل ايران والكويت، مما يدفعها دوما الى منع وصول العراق ثانية الى الأوضاع التي تجعله قادراً على شن حروب أخرى. ولا ننسى هنا دور الايديولوجيات في بعض ماتقوم به بعض دول الجوار (مثل الفكر القومي العربي لدى النظام السوري والفكر الاسلامي بمدرسته الشيعية لدى ايران والفكر الاسلامي بنسخته الوهابية لدى السعوديه). وبغض النظر عن دوافع التدخُّل وجزئيات وتفاصيل الحالات، فأن بقاء القوات والقواعد الامريكيه في العراق لايمثِّل عنصر حل في هذا الملف، بل العكس هو الصحيح حيث يشكِّل عامل تأزيم وتوتر وأخافة وتوفير ذرائع لكل من يريد التدخل... والادوات المثلى لمواجهة المشكلات والتحديات التي تقع ضمن هذا الملف تتمثّل بالآتي:

● رص الصف الوطني العراقي الداخلي وتمتين وحدته على اساس المشتركات الحقيقية والواقعيه، والمحافظه على آليات الحوار السلمي والعلمي للتفاهم على ما يُختلف عليه، وسد كل الثغرات التي يمكن ان تنفذ من خلالها دول الجوار والقوى الاخرى فالوطن يسع للجميع ويمكن التوصّل الى معادلة متوازنة ومقبولة لكل مكونات وشرائح المجتمع وأكبر التنازلات بين القوى الوطنية أو فيما بين مكونات وشرائح المجتمع العراقي أفضل بكثير من أصغر تنازل لدولة مجاورة أو لقوى خارجيه فأبناء العراق ومهما اختلفت انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والحزبية والاجتماعية، هم ابناء بيت واحد وعائلة واحدة... ولهم مستقبل واحد.

● توفير كل الامكانات والخبرات والعناصر البشرية والتشريعات اللازمة لمراقبة الحدود وضبطها في كل الاتجاهات، وعدم التساهل مطلقاً في هذا المجال وأعتباره أولوية وطنية، واعادة بناء الاجهزة الامنية ذات الصله بالحدود وكذلك اجهزة الكمارك (التابعه لوزارة الماليه) وفق عقيدة وطنية جديدة وبعناصر شابة كفوءة و نظيفه تكون صيانة حدود الوطن اهم واجباتها ومهامها وليس مواجهة القوى الوطنيه وابناء الشعب وحماية الحاكم اوتعاطي الرشاوي وغض النظر عن كل ما يعبر الحدود حتى لو كان يؤدي الى دمار الوطن والاضرار بمصالح الشعب العليا... بالطبع من شروط نجاح مهمة هؤلاء الموظفين النزيهين توفير الحماية اللازمة لهم في وجه الضغوط الهائلة التي ستواجههم من قبل الفاسدين وأصحاب المصالح غير المشروعة، والتي تصل الى حد القتل.

وكذلك محاسبة ومعاقبة اية جهة أو شخصية تسعى لفرض نفسها أو اجندتها على الوطن من خلال الاستقواء بالدعم الذي تحصل عليه بشكل غير قانوني من دول خارجية مجاورة ام غير مجاورة، عربية كانت ام اسلامية ام غيرها (حسب معلوماتنا الموثقه حصلت شخصيات وجهات عراقيه فازت بالانتخابات على ملايين الدولارات لصرفها على حملاتها الانتخابية ولشراء الاصوات، حصلت عليها من مراكز قوى خليجية عربية).

● أعتماد الهيئات والمقررات والمواثيق الدولية في فض النزاعات وحل المشاكل القديمة أو التي تستجدّ فيما بعد مع دول الجوار، والاستفاده من كل المنظمات الاقليمية والعالمية مثل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي واجتماعات قادة دول الجوار والامم المتحدة ومحكمة لاهاي وغيرها (بالطبع بعد استنفاذ الحوار الثنائي لكل فرصه) والابتعاد عن اساليب الانظمة الدكتاتورية التي يقرر الحاكم الدكتاتور فيها ووفق مزاجه ورغباته وساعة يشاء اعلان الحرب أو ايقافها ولا يستحي من الكذب عند بيان أسباب شن الحرب أوأيقافها!!! كما فعل صدام في الحرب العراقية الايرانية أو في غزو الكويت.

على الولايات المتحدة الامريكية ايقاف حملاتها الاعلامية والسياسية التي تقوم بها مباشرة من خلال اجهزتها أو من خلال ادوات محلية عراقيه لخلق حالة عداء واحقاد مستحكمه بين الشعبين والدولتين المتجاورتين العراق وايران، والسعي ثانية لأن يلعب العراق دور غرفة العمليات المتقدمه ومركز الانطلاق لخطط قوى دولية واقليمية لمواجهة ايران وشن الحرب عليها وعلى الحكومتين الايرانية والعراقية عدم اعطاء الذرائع لذلك. ويجب الاتعاظ والاستفاده كثيراً من الورطة التي ورّطت بها صدام دوائر غربية وعربية لأجل شن حرب نيابة على ايران (آب 1980) بهدف تدمير قدرات البلدين وهو ماأعترف به صدام عام 1988 في رسالته الى (رفسنجاني) حيث وصف فيها الحرب مع ايران بأنها (فتنه ورّطه بها الشياطين الكبار). من المستحيل ان يقبل شعبنا تكرار تلك المأساة التي استمرت ثمان سنوات سقط فيها مئات الآلاف من الشهداء والقتلى والأسرى والمعوّقين والارامل والايتام ومليارات الدولارات لخدمة اهداف امريكية أو خليجية أو اسرائيلية. يجب على البعض الكفّ عن محاولات جعل اولويات السياسة الخارجية الامريكية والاسرائيلية في ملف المواجهة مع ايران، محاولة جعلها من اولويات السياسة الخارجية العراقية... فقد دفع العراقيين ثمناً باهظاً فيما سبق ليسوا مستعدين لتكراره.

على بعض المسؤولين الايرانيين ادراك حجم وعمق التآمر على العراق وايران وعموم المنطقة العربية والاسلامية، وذلك بالكفّ عن التدخلات التي تتعارض والمواثيق الدولية وسياسة حُسن الجوار ومع استقلال وسيادة العراق وعدم جعل العراق ساحة لتصفية حسابات مع أطراف اقليمية ودولية مهما كانت مشروعية دوافعهم، فتلك التدخلات تعود بالضرر على كل الاطراف وتعطي الذرائع للدوائر المعادية في خططها لأذكاء الصراعات الجانبيه بين ابناء المنطقه، وعليهم أيضا الأيمان بأن عراق مستقل ذو سيادة وذو نظام ديمقراطي ومُزدهر هو في صالح أيران شعباً وحكومة وفي صالح الأمن والأستقرار والأقتصاد في المنطقة.

نعود الى المسألة الطائفية (أو بكلمة أدق الصراعات السياسية التي وقعت تحت لافتات مذهبية) كمبرر للتمديد لبقاء قوات الاحتلال وأقامة قواعد عسكرية لسنوات اخرى في العراق، فنقول:

أولاً: لابد من مراجعة المصطلحات المستخدمة في هذا الملفّ وتصحيحها، لأنه وللأسف الشديد يتم التلاعب بها لأغراض سياسية، ويتم أستخدامها للأرهاب الفكري والنفسي وللأبتزاز السياسي، خاصة اذا تم دمج هذا الملف مع ملف مايسمّى بالخطر الايراني والتمدد الايراني في المنطقة... أذن فليسمح لنا القارىء الكريم بأستعراض سريع للرؤية الوطنية العراقية للمسألة الطائفية (المذهبية) لكي نضع الامور في سياقها الصحيح.

ربما يكون مناسباً أستخدام مصطلح (المذهبية) بدلاً من (الطائفية) للأشارة الى المسألة السنية الشيعية ومشكلة الاضطهاد السلطوي المنظم لشيعة العراق في عهد النظام البعثي السابق وحتى في عهود أُخرى سبقته، وما تبعه من ردود فعل بعد سقوط النظام البائد، الا أن شيوع المصطلح الثاني يدفعنا لأعتماده. في العراق مشكله طائفية راسخة الجذور وتمتد لعقود طويلة من الزمن، ولا تقل خطورة عن مشكلات الاضطهاد القومي التي مارستها أنظمة الحكم السابقة بحق الاخوه الكرد والتركمان والآثوريين ومن يدّعي بأن الطائفية

جاءت مع الاحتلال فهو أما جاهل بتاريخ العراق المعاصر أو يريد تبرئة المشروع السياسي الذي زرعه الاستعمار الغربي قبل اكثر من تسعين سنه من تهمة ترسيخ ركائز الطائفية السياسية، أو يريد تبرئة النظام البعثي من جريمة ممارساته الطائفية والتي وصلت الى حد ضرب العتبات المقدسة بالصواريخ وقتل مراجع دين كبار والمئات من علماء الدين وتهجير مئات الآلاف من العراقيين وتدمير البيئة في جنوب العراق (تجفيف أقدم وأكبر مسطّح مائي في المنطقة) وضرب القوة الاقتصادي لعدد كبير من التجار العراقيين على اسس طائفية، حتى وصل الامر الى التمييز حتى بين المرتبطين بحزب السلطة على اساس طائفي.

بالطبع لا نقصد بالمشكلة الطائفية، وجود صراع سنّي شيعي كما يريد البعض تصويره، فالشيعة والسنّه من أبناء العراق عاشوا تاريخاً وواقعاً مشتركاً وتعايشوا سوية في المدارس والجامعات ومحلات المدن العراقية وأسواقها وفي الاحزاب السياسية وفي الدوائر الحكومية والشركات الخاصة وساهموا في صنع الاحداث الكبرى في الوطن وتصاهر أبناؤهم وأختلطت أنسابهم ودماؤهم، وماهو موجود بين أتباع المذاهب السنّية والشيعية من أختلافات وحساسيات ومشكلات، هي حالة طبيعية ويوجد اكثر منها بين المذاهب النصرانية وكذلك بين أتباع المذاهب اليهودية المختلفه... ولكن نقصد بالمشكلة الطائفية (السياسية) في العراق: أن القوة الاستعمارية التي زرعت مشروعها السياسي في العراق قبل أكثر من تسعين سنة (وكذلك أنظمة الحكم المتعاقبة منذ مايسمّى بالأستقلال وحتى 2003 / ربما بأستثناء فترة حكم المرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم / والتي لم تخرج في مجملها عن الخطوط العامة لأساسيات ذلك المشروع) وضعت خططها وسياساتها على أساس تهميش دور الكتلة الشعبية الكبرى، وبناء نظام الاقلية المناطقية الانعزالية، المتمترس بالأغطية الطائفية والعنصرية، وذلك لأسباب سياسية بحتة لاعلاقة لها بالدين أو المذهب أو القومية.

المشروع السياسي الغربي وأدواته المحلية خطّط وتابع سياسات تستهدف أقصاء الاغلبية الشعبية عن التأثير في الحياة السياسية وفي تحديد واقع ومستقبل الوطن ونظامه السياسي، وأعتمد تزوير التاريخ والثقافة وسنّ التشريعات التي تقنّن التمييز الطائفي، ومارس التحريض الداخلي والخارجي ضد الاغلبية ووظّف العلاقات الاقليمية والدولية لأثارة مخاوف بعض الحكومات المجاورة اوفي المنطقة، وقام أتباع ذلك المشروع بالمحافظة على القيم والمفاهيم المغلوطة التي تعيشها أوساط متخلّفة وأنعزالية بعيدة عن مراكز العمران والثقافة واحياء العصبيات المقيتة بين أبناءها ووفّرلها أمتيازات مادية وسياسية وأجتماعية لأستقطابها كقاعدة للنظام، لضمان بقاء قدرته على تأجيج الصراعات المذهبية والعنصرية بينها وبين غالبية الشعب، ولضمان معين لا ينضب من الرجال والاحقاد، لتوظيفها عسكريا وأمنيا وسياسيا عند اللزوم.

السياسة الاستعمارية تسعى دوما لبناء نظام حكم الاقليات (عشائرية كانت ام حزبية ام طائفية ام...)لأن مثل هذا النظام بحاجة دوما الى دعم القوى الخارجية لمواجهة أزماتها الداخلية الناتجة عن أفتقادها للسند الشعبي. كما أن أستبعاد الأغلبية الشعبية وتهميشها يؤدي الى بروز مشكلات وصراعات وحسّاسيات داخل المجتمع الواحد وداخل الوطن الواحد وبالتالي ألهاء الشعب عن محور الصراع الحقيقي بصراعات جانبية، تؤدّي بالتأكيد الى منع أكتمال عناصر أستقلال الوطن وحرية الشعب ومنع تطوره وأزدهاره.

أما الصراعات الطائفية التي حصلت بعد سقوط صدام (نيسان 2003) والتي وصلت الى حد التصفيات الجسدية على الهوية وتطهير مناطق بغداد على اساس طائفي وقتل الزوار وتفجير العتبات المقدسه، فهي تعود لأسباب أهمها:

1. أستمرار بقايا النظام البعثي المنهار، من حزبيين ورجال مخابرات ممّن تلطّخت أيديهم بدماء أبناء العراق طيلة ثلاث عقود ونصف، أستمرارهم بتنفيذ نفس الخطط والسياسات السابقه، لصالح أسياد جدد في مقدمتهم الكيان الصهيوني ودوائر سياسية وامنية دولية اقليمية معادية لشعب العراق وخائفة من التطورات الديمقراطية والاجتماعية والثقافية الحاصلة فيه والوسيلة المثلى لتمزيق وحدة الشعب هي اشعال نار الصراعات الطائفية والعنصرية وتمييع محور الصراع الحقيقي بالصراعات الجانبية العبثية...
2. عناصر ومجموعات محلية أنتهازية طامحة بالسلطة والنفوذ، ولكنها تفتقد القاعدة الشعبية الحقيقية (وفي الغالب تتحول لاحقاً الى أدوات رخيصة بيد دوائر أمنية أقليمية ودولية)، لذا فهي تلجأ الى السلاح القديم الجديد أي سلاح الصراعات

الطائفية، لخلط الاوراق وكسب الانصار وتصدّر المشهد وتوظيف رأسمال متوفر ولكنه لايخصّها، ولكنه ربما ينفعها لكسب بعض النفوذ وبعض أمتيازات السلطة، حتى لوكانت مادة التحريض ترّهات وأكاذيب وقصص مزيفة من تاريخ مفبرك لكتّاب السلاطين. نذّكرهنا بالنص (فقط كمثال) لأحدى تلك العناصر التي شغلت ولسنوات موقع زعامة كتلة برلمانية { بالرغم من قيامه وأولاده بحملة تطهير طائفية في المحلة (حي العدل) التي يسكنها في العاصمه بغداد، أدّت الى تشريد عشرات العوائل البغدادية الآمنة من منازلها، ومصادرة تلك المنازل وفي احدى حملات التفتيش التي تقوم بها أجهزة الامن، أدّعت تلك الاجهزة بأنها وجدت في كاراج منزله سيارتين مفخختين ومُعدّة للتفجير في العاصمة وأسلحة ومتفجّرات أخرى، ولولا الحماية الامريكية له وضغوطهم لمنع اسقاط حصانته البرلمانية لكان الآن في السجن } يقول بالنص: (لا نسمح أن يحصل في بغداد ما حصل في أيران قبل أربعمائة سنة). ودعونا نتأمّل هذا النمط من الدجل السياسي والكذب وخلط الاوراق لنكتشف التحريض الطائفي السافر على قتل وتشريد أبناء طائفة معينة للمحافظة على هوية طائفية مزعومة للعاصمة، ولسبب لايتعلّق اطلاقا بالعراقيين والبغداديين ولكن السعي لكسب النفوذ والسلطة ولو بتأجيج أحقاد عمرها قرون من الزمان، حتى لو أدت الى تدمير الهوية الوطنية لشعب ودولة تعيش في مرحله تتطلّب ترسيخ تلك الهوية.

3. دوائر سياسية وأمنية عربية واسلامية، تسعى لتحويل بعض المكونات العراقية الى أمتدادات موالية لها بحكم المشتركات الدينية والمذهبية واحياناً القومية، وذلك في الصراع على النفوذ في العراق، حتى بلغ بأحد الملوك العرب الجار التحدّث والتحذير علناً من القوس أو الهلال الشيعي الذي يضم حسب زعمه ايران والعراق وسوريا ولبنان، وهكذا يصل الاسفاف في الوعي السياسي، ليس لدى مواطن عربي بسيط بل لدى ملك عربي معروف بدهائه وبسعة وعُمق علاقاته مع الغرب ومع الكيان الصهيوني... والمحصّلة تأجيج نيران الصراعات المذهبية في العراق والمنطقة... وأشعال وتأجيج الشرارة التي قد تُحرق السهل كُلّه.
4. قوى أستعمارية كُبرى لم تتغير كثيراً منذ عقود بالرغم من اكثار مسؤوليهم ووسائل اعلامهم هذه الايام، أستخدام كلمات الديمقراطية وحقوق الانسان وحق الشعوب بالحرية، الا أنها لا تزال تعتمد نفس السياسة القديمة (فرّق تسد) ولاتزال ترى في أذكاء الصراعات الجانبية (مثل الصراعات الطائفيه) خير وسيلة لتمزيق صفوف الشعب والامة وضمان بقاء قواتها وقواعدها في البلد، ومن لا يصدقنا فليقرأ ماجاء في التقرير الصادر عن مركز التنبؤات الاستخبارية في واشنطن (بتاريخ 2010/3/5) وهو بعنوان (الانسحاب الامريكي من العراق) وقد نشرته احدى مراكز الابحاث العربية.

الدراسة تضع (المعيار الطائفي) أساساً لتحليل الأزمة العراقية وفي وضع الحلول لها، وأبرز ما تسعى تلك الدراسة إلى الإيحاء به وتقريره كحقائق في الواقع العراقي الراهن:

1. شيعة العراق يقومون بحمله شرسة لضمان عدم تهديد السنّة لسيطرتهم
2. ايران تملك نفوذاً عظيماً في العراق لأن الشيعة هم حلفائها، وهي تستخدمه لفرض هيمنتها على المنطقة
3. ان ما يقلّل ويهدّئ من مخاوف الدول العربية، ضمان أمتلاك سنّة العراق صلاحيات كافية للخدمة كسدّ منيع في وجه إيران، أضافة الى وجود عسكري أمريكي دائم في العراق
4. يرتبط مستقبل السنّة بشكل وثيق بخطط الأنسحاب الأمريكية وهم لا يرغبون بأنسحاب القوات الأمريكية
5. على القوى الخارجية زيادة نفوذ السنّة الى حد يكفي لتمكينهم من توفير رافعة سياسية كافية في وجه الشيعة وبروز كتلة سنّية قوية مساندة لجهود واشنطن
6. السنّة منقسمون داخلياً في تحالفاتهم مع القوى الإقليمية مثل السعودية وسوريا وتركيا وخلافاتهم تلعب دوراً مهماً في منع السنّة من التمكن من مواجهة الشيعة ورعاتهم في طهران

أنتهت خلاصة التقرير، وتعليقنا وأيضا بشكل نقاط:

1. أغلب الاحداث التي وقعت في العراق منذ عقود ولحد الآن، تثبت تهافت وتفاهة منهج أعتماد المعيار الطائفي (المذهبي) في تفسير الازمة في العراق وفي أقتراح الحلول لها، فقد أصطف عرب وكرد وتركمان وشيعة وسنّة ومسيحيين وصابئة وغيرهم من أبناء المكونات العراقية الاخرى، ضمن صفوف الحركة الوطنية العراقية المناهضة للأستعمار وعملائه المحليين والمناهضة للدكتاتورية ونظام البعث الشمولي القمعي وسقط شُهداء كرام من كل تلك الشرائح العراقية، وفي نفس الوقت تصارعت مجموعات سياسية (حتى وصل صراعها الى حد التصفيات الجسدية) بالرغم من انها تنتمي الى نفس المكوّن المذهبي أوالقومي!!! ولولا التبعات السلبية، لذكرنا الاسماء والتواريخ فضلاً عن ان عناصر من كل الالوان القومية والدينية والمذهبية والمناطقيه تعاونت مع أجهزة الاحتلال المدنية والعسكرية كطابور خامس، وهي بالتأكيد لا تعبّر في مواقفها هذه عن الشرائح الوطنية التي تنتمي اليها.
2. والآن لنتساءل: هل سيكون بقاء قوات وقواعد عسكرية واجهزة أمنية أمريكية، عاملاً أيجابياً وبنّاءاً ومساعداً في معالجة مشكلات الملف الطائفي في العراق، اذا كانت الادارة الامريكية فعلا تتبنّى النهج الذي أشار اليه تقرير مركز التنبؤات الاستخبارية والذي لخّصناه بالنقاط السته السابقه، ذلك النهج الذي شطب على أستقلالية قرار شريحة مذهبية كاملة بكلمتين هما (حُلفاء أيران)، وأغمض عينيه عن أستراتيجية وطنية ثابتة تبنّتها القوى السياسية المنتمية الى تلك الشريحة منذ سقوط النظام البعثي عام 2003 ولحد الآن والمتمثّله ببناء حكومة الشراكة الوطنية وتقسيم المواقع السيادية التسعة بالرغم من فوزها بأغلبية كاسحة في أنتخابات (الحكومة الانتقالية 2005 وأنتخابات الحكومة الدستورية الاولى 2006)، نقول أغمض التقرير عينيه وتجاهله تماماً لمجرد أنه يريد فرض تصوّر وهمي عبّر عنه بـ(شيعة العراق يقومون بحملة شرسة لضمان عدم تهديد السنّه لسيطرتهم...) ومتناسياً أيضاً لحقيقة أُخرى واضحة جداً في الواقع السياسي العراقي وهي أن وحدة الأنتماء المذهبي لا تعني بالضروره وحدة الأنتماء السياسي ووحدة الموقف السياسي (ما الذي يجمع مثلاً في الرؤى والمواقف السياسية بين رئيس الأئتلاف الوطني العراقي ورئيس القائمة العراقية والسكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي، مع أنهم من أنتماء مذهبي واحد) والنهج الذي يحرّض الحكومات العربية (بل ويحرّض كل القوى الخارجية) على التدخّل في الشأن الداخلي العراقي، وعلى التدخّل السلبي من منطلق طائفي من خلال حثّ تلك الحكومات على دعم جماعات طائفية معينة لجعلها أدوات ومخالب بيد الولايات المتحدة الامريكية لمواجهة الحركة الوطنية العراقية ومُحاربة ايران.

الحمد لله الذي أنعم علينا بهذه الثورات العربية وبهؤلاء الشباب العرب ذوي الوعي العالي وذوي الروح الأستقلالية الوطنية والشجاعة العالية الذين أجهضوا كل تلك الخطط والسياسات من خلال اسقاط تلك الحكومات العربية الدكتاتورية الخاضعة للسياسة الامريكية، وحكومات اخرى في الطريق.

بالطبع ماكان يتجمّع لدينا من معلومات في السنتين الأخيرتين كانت تشير بوضوح الى مساعي امريكية حثيثة لأدخال القدرات الامنية والعسكرية لبعض حكومات الخليج والمنطقة الى الساحة العراقية، لتقوم ببعض الادوار التي تنهض بها القوات والاجهزة الامنية الامريكية، وذلك بالتعاون مع بعض القوى المحلية الخاضعة للأوامر الامريكية، وسبق وأن ذهب وفد من تلك القوى (وأبرز شخصياتهم هم من بقايا النظام السابق) الى القاهرة وألتقوا في حينها مدير مخابرات نظام مبارك، كل ذلك تحت لافتة مواجهة النفوذ الايراني خاصة في الوسط والجنوب... وبدأوا بالأعداد لفتح قنصلية مصرية في البصرة، وبالضبط كما كان (عمر سليمان) قد أخبر احد الوزراء العراقيين عندما زاره في مكتبه في القاهره قبل ثلاث سنوات، بأنهم سيتحركون أقتصاديا في المرحلة الاولى في محافظات الجنوب العراقي ثم سيتحركون سياسياً وأمنياً فيما بعد... ثم سقط نظام مبارك وتصاعدت الثورات في دول عربية اخرى... فتنفّس العراقيين الصعداء.

لقد قمنا في القسم الثاني والثالث من هذه الدراسه بتفنيد أبرز المبررات التي تطرحها الولايات المتحده الامريكيه وبعض من يتحرك في فلكها في العراق، لتمديد فترة بقاء قواتها وقواعدها وضباط مخابراتها في العراق بعد عام 2011، ولمن لم يكتف بتلك النقاط نود أضافة نقاط أخرى:

1. السلوك العام لمن يمثّل السياسة الامريكية في بغداد (في السفارة أو من القوات) لا تدل على أحترام سيادة الدولة وقوانين البلد وصلاحيات الحكومة وحرمة المواطنين وحاكمية الدستور، ولا تدل على الألتزام بسياسة الاحترام المتبادل وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية، بالرغم من بعض من بعض المجاملات الشكلية، ولنذكّر ببعض الملفات التي تؤيّد ما ذهبنا اليه، وسنكتفي بتلك التي كشفتها بعض وسائل الاعلام:

- تم أكتشاف منظومة تجسّس وتنصّت على مكتب رئيس الوزراء ومكاتب مسؤولين كبار آخرين في الحكومة العراقية، تديرها دوائر أمريكية في بغداد
- قامت دوائر أمريكيه في بغداد بتوظيف مسؤليتها عن أصدار الهويات الامنية الخاصة بالمنطقة الدولية (المسمّاة بالمنطقة الخضراء) للفتره بين 2003 – 2009، لتجميع وبناء قاعدة معلومات واسعه تخصّ الوزراء وأعضاء مجلس النواب وكبار موظفي الدولة العراقية من مدنيين وعسكريين، أضافة الى قادة الاحزاب السياسية، وتشبه تلك التي يتم أخذها لكبار المجرمين والارهابيين / من قبيل صورة الرأس من عدة أتجاهات وبصمات الاصابع وصورة للعين، أضافة لتسجيل الموجات الصوتية التي تسهّل مراقبة مكالماته الهاتفية / وهي بتقديرنا عمليه غير أخلاقية، فضلاً عن كونها غير قانونية
- كشفت صحيفة (الأنديبندنت البريطانية) في عام 2004، عن خطّة سرية يديرها نائب الرئيس آنذاك (ديك تشيني) لبناء جهاز أمني عراقي، تديره وكالة المخابرات الامريكية ويتكون من عشرة آلاف عنصر يتم أنتخابهم من بين الاوساط المستعدة لأرتكاب أبشع الجرائم بحسب الاوامر، وتم أخفاء ميزانية هذا الجهاز ضمن ميزانية القوة الجوية الامريكية... وكشفت الكثير من الاحداث في السنوات اللاحقه وجود ذلك الجهاز الذي أشارت اليه الصحيفة البريطانية، كما كشفت معلومات أخرى أنه لم تكن للحكومة العراقية المنتخبة أية سيطرة على ذلك الجهاز على الأقل في الفترة (2004. 2008)، وكشفت رسالة موجّهة من احد ضباط المخابرات العراقية الى رئيس الوزراء وتم نشر الجزء الاول من الرساله في احدى المواقع الأليكترونية العراقية المعروفة، جوانب سرّيه أخرى من واقع ذلك الجهاز، منها سيطرته الامنية على اهم المطارات العراقية (بحيث تستطيع أعتقال أي عراقي وأخذه من المطار الى جهة مجهولة أو تسليمه الى القوات الامريكية دون موافقة الحكومة العراقية وحتى دون علمها، وهو ما حصل مع الشهيد اللامي رئيس هيئة اجتثاث البعث قبل اكثر من عامين)، ومنها ايضا ماسمّاه كاتب الرسالة بـ(البيت الصيني) الموجود في المنصور والذي كشف عن كونه مركزا لأدارة عمليات من قبيل الخطف والأغتيال والتحقيق مع مواطنين عراقيين، وهذه العمليات كما أدّعى كاتب الرسالة لا تعلم بها الحكومة العراقية ولم نسمع تكذيبا لما تم نشره
- لا علم للحكومة العراقية بالكثير من حركة سفريات العناصر المدنية والعسكرية الامريكية وكذلك دخول وخروج الآلاف من عناصر الشركات الامنية (صاحبة السجل الاكبر في عمليات القتل الخطأ للمواطنين العراقيين) وكذلك الآلاف من العمال الاجانب الذين تجلبهم السفارة أو القوات، بالرغم من ان الموافقة الرسمية يجب أن تصدر من الجهات ذات العلاقة في الحكومة العراقية وبالرغم من ان بعض تلك العناصر المغادرة للعراق مطلوبة للقضاء العراقي سواء لأتهامات بقتل عراقيين أو بجرائم أقتصادية بل وصل الامر بالسفارة الامريكية قيامها قبل اكثر من سبعة سنوات بأخفاء وزير عراقي فاسد متهم بأختلاسات ماليه كبيره، ومن ثم تهريبه الى الخارج بدعوى انه يحمل جنسية امريكية أضافة لجنسيته العراقية!!!
- خلال السنوات السبع الماضية، نشرت وسائل اعلام عراقية وأجنبية العشرات من التقارير والاخبار عن عناصر امريكية غالبيتها عسكرية وبعضها مدنية قامت بتعذيب أو قتل مواطنين عراقيين واحياناً قتل عوائل كاملة أو أغتصاب فتيات عراقيات وقتلهن، ثم يسمع العراقيون عن مماطلة في التحقيق، أو عن محاكمات شكلية أو عن عقوبات خفيفة لا تتناسب مع حجم الجريمة وبشاعتها واحيانا يتم تبرئة المجرمين في محاكم أمريكية وتبرير أفعالهم، وفي بعض الحالات تقوم دوائر امريكية بتعويض بعض عوائل الضحايا بمبالغ ضئيلة جدا بالمقارنة مع التعويضات التي يطالب بها الامريكان عندما يسقط مواطنيهم ضحايا في الدول الاخرى. اما الشركات الامنية، فتقوم الحكومة الامريكية بالتحايل على قرارات الحكومة

العراقية الخاصة بطردهم أو منع بعض تلك الشركات من العمل في العراق، فتقوم بتغيير أسماء بعض تلك الشركات واعادة عناصرها الى العراق مرة ثانية... بالطبع هذا غيض من فيض

نقول اذا كان هذا هو السلوك العام لمن يمثّل الحكومة الامريكية في العراق، فهل يكون الموقف الوطني الصحيح هو التمديد للقوات والقواعد والاجهزة الامريكية، للبقاء لسنوات أخرى في هذا الوطن الجريح الذي لا تنتهي ظُلامته منذ عقود من الزمن؟ اما آن الأوان ليتخلّص الشعب من تدخّل الاجانب والغرباء؟ الذين ينظرون له بدونيه لا تحترم آدميته ولا كرامته ويعتبروه طفلا متخلّفا قاصراً يحتاج الى الوصاية.

2. اما النقطه الثانيه فهي الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات الامريكية المختلفة سواء تجاه العراق أو في باقي دول العالم وكم تدل على وجود حكومة راشدة مؤهّلة في واشنطن يمكن عقد وتمديد الاتفاقيات والمعاهدات معها؟ علماً بأن المسؤولين الامريكيين هم أنفسهم وبين فترة وأخرى، وخاصة عندما تتغير الاحزاب الحاكمة في واشنطن، يعترفون بتلك الاخطاء... اذا كانت حكومات امريكية سابقة ارتكبت وقبل عقود من الزمن خطأ التدخّل العسكري في جنوب شرق آسيا وخاصة في فيتنام وكمبوديا تحت شعار مواجهة الخطر والنفوذ الشيوعي ونشر الديمقراطية... الخ، وكبّدت الشعب الامريكي الآلاف من القتلى والاسرى والمعوّقين بدنياً ونفسياً، وكلّفت دافع الضريبة الامريكي المليارات من الدولارات والتي تسبّبت في أزمات أقتصاديه حادّة للشعب وكان الاتهام جاهزاً لكل من يعترض على تلك الحرب بالخيانة أو بالشيوعية والعمالة للأتحاد السوفيتي، ثم ما الذي حصل بعد أكثر من خمسة عشر عاماً من الحرب الطاحنة والقابلة للتوسّع، سقطت فيتنام الجنوبيه بيد الفيتكونغ (الذين كانت واشنطن تعتبرهم ثوار شيوعيين) وهرب السفير الامريكي من سطح بناية سفارته بواسطة الهليكوبتر بالرغم من قبولهم التفاوض في باريس مع الثوار ومع فيتنام الشمالية وتلطّخت سمعة الولايات المتحدة ببقع سوداء حتى داخل العالم الغربي ظلّت لاصقة بها لعقود لاحقة وربما لحدّ الآن. ثم جاء فيما بعد سياسيين ومفكّرين ومخططي الأستراتيجيات من الامريكيين ليقولوا وبشكل واضح أن التدخّل الامريكي في فيتنام كان خطأً فاحشاً وفشلاً كبيراً للسياسة الخارجية الامريكية وعقدة خطيره ليس فقط في ذهن المواطن الامريكي العادي بل حتى لدى النخبة السياسية الحاكمة. وتبيّن ان المستفيد من تلك الحرب لم يكن الشعب الامريكي بل شركات السلاح الكبرى. هنا نسأل ما الذي يمنع أن تكون السياسات الخارجية الامريكية الراهنة وخاصة في العراق والمنطقة العربية والتي يتم تنفيذها تحت شعار نشر الديمقراطية ومواجهة الخطر الأيراني ومكافحة الارهاب! ما الذي يمنع أن تكون سياسات خاطئة وفاشلة وربما ستؤدي الى نتائج هي عكس ماتعلنه الولايات المتحدة من اهداف، وتؤدّي الى تضرر الشعب الامريكي وأستفادة شركات السلاح والبترول الكبرى فضلا عن أستفادة الكيان الصهيوني.

ألم تقم الادارات الامريكية المتعاقبة ومنذ خمسينيات القرن الماضي بدعم الانظمة الدكتاتورية في أغلب الدول العربية لتامين مصالحها، ثم فوجئت بتيار شعبي كبير ومتنامي يكره الولايات المتحدة ومنه تخرج العناصر المتطرّفة المستعدة وبحماسة لضرب امريكا ومصالحها حتى لوخسرت حياتها!!! كما شاهدنا في العمليات الارهابية التي ضربت واشنطن ونيويورك في ايلول 2001، ومن أين جاءوا؟ من البلدين (السعودية ومصر في عهد مبارك) الذين تعتبر حكومتيهما أبرز حلفاء امريكا في المنطقة! وبالطبع هما من اكثر الانظمة بُعدا عن الحريات والديمقراطية وتداول السلطة وأحترام حقوق المواطنين. وألم تقم الحكومة الامريكية وبالتعاون مع السعودية وباكستان بدعم جماعات طلبة العلوم الدينية في الباكستان وأفغانستان وصنعت منها جماعة طالبان المدلّلة لديهم آنذاك، لمواجهة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان ولتطويق ايران وللسيطرة على طرق نفط آسيا وبحر قزوين، ثم تحوّلت (طالبان) الى حاضنة كل الارهابيين الذين يحاربون الولايات المتحدة.

ألم يقم الحاكم المدني الامريكي في العراق، بحلّ الجيش العراقي وحل حزب السلطة في عام 2003 ثم أعتبرتها فيما بعد أجراءات خاطئه وعادت الاجهزة الامريكية تعمل في السنوات اللاحقه لأعادة الكثير من قيادات الجيش السابق والكثير من اعضاء حزب السلطة البائدة الى مفاصل الدولة... وهكذا تلغي السياسة الامريكية اليوم ما كانت تعتبره مطلوباً بالأمس وتُحارب اليوم أوضاعا هي ساهمت وبقوة في ايجادها وترسيخها. وهنا أيضا نتساءل كيف يمكن الوثوق والتعامل وعقد الاتفاقيات وتمديدها مع دولة، هكذا تتميّز خططها وسياساتها بالتقلّبات والتغيّرات السريعة بالرغم من أستمرار نفس المرحلة التاريخية وبقاء ذات التحديات الأساسية؟ بالطبع

وحتى لايعتبرنا البعض من الساذجين سياسياً نحن نعرف أسباب تلك التقلّبات السريعة، وهي نقص في المعلومات الدقيقة عن الواقع أو بكلمة أدق الأنتقاء من تلك المعلومات ما يناسب ذهنيات وعقليات المخططين (وهو خطأ كبير غالباً ما يرتكبه الحكام والحكومات التي تفضّل مصالحها الخاصة على المصالح العامة)، والسبب الثاني هو ان اهداف الخطط والسياسات، ليس كما يعلنها السياسيون في الاعلام اوعلى الملأ وانما هناك اهداف واجندة اخرى وغالباً ما تكون سرّية، مثلاً لم تكن الاجراءات التي تم أتّخاذها تجاه المؤسّسة العسكرية والامنية والحزبية للنظام السابق تهدف الى تعبيد الطريق امام القوى الوطنية العراقية أي قوى التغيير في النظام الجديد لكي تبني مؤسّساتها العسكرية والامنية الوطنية الجديدة / بالطبع مع الاستفادة من كل الكفاءات الوطنية النظيفة في المؤسّسات السابقة / وأنما كان الهدف أحتواء حركة وكوادر القوى الوطنية العراقية وبناء المؤسسة العسكرية والامنية الجديدة وفق المواصفات الامريكية ووفق العقيدة القتالية أو السياسية الامريكية وبالطبع وعي القوى الوطنية أجهض هذا الهدف غير المعلن. فعادت الاجهزة الامريكية الى التلويح (ومحاولة الاستعانة) ببقايا النظام السابق لموازنة قوة الحركة الوطنية العراقية. نعود فنتساءل كيف يمكن تمديد فترة بقاء قوات الاحتلال مع هكذا منهج يتناقض ظاهره مع باطنه؟

سنعتمد لغة متفائلة جداً، فنقول (تكاد) الولايات المتحدة الامريكية تخسر فرصة تاريخية نحن نعتقد بأنّها لن تتكرّر على الاقل لعقود، البداية الزمنية لتلك الفرصة كانت بعد احداث ايلول 2001 وتصاعدت الفرصة في احتمالات نجاحها بعد أسقاط أثنين من أكثر أنظمة الحكم تخلّفا ووحشية ساهمت هي (أي أمريكا) في أيجادهما وتقويتهما وتسلّطهما على شعبيهما (هما نظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام في العراق). كانت الفرصة عظيمة وربما هي الان في نهايتها لتحقيق شعار نشر الديمقراطيات في العالمين العربي والاسلامي (خاصة وقد ذاقت الحكومة والامة الامريكية وفي عقر دارها مرارة الارهاب الناتج عن سياستها الخاطئة في دعم الدكتاتوريات). اذا توفّرت أرادة أمريكية صادقة فيما تدّعي من شعارات سياسية وقيم أخلاقية... والثورات العربية الاخيرة، سواء التي نجحت في ازاحة رئيس النظام مثل تونس ومصر وليبيا واليمن سوف تضع الادارة الامريكية في موقف لاتُحسد عليه وسوف تؤكد اهمية الفرصة المتاحة لها اذا صدقت النوايا والشعارات المعلنة وللأسف ماتقوم به الحكومة الامريكية في هذه المرحلة وماتلتزمه من سياسات تجاه هذه الثورات، لايوحي بالأطمئنان ففي تونس ومصر تسعى الولايات المتحدة الامريكية للأبقاء على أجهزة القمع للنظام السابق ولو بألوان وصيغ جديدة والضغط بأتجاه منع القوى الوطنية المستقلة من المشاركة الحقيقية في أدارة النظام الجديد، وفي اليمن بقت ولأشهر وبالرغم من سقوط المئات من القتلى، بقت تحذّر من خطر القاعدة في حالة سقوط النظام اما في البحرين فقد أعطت الضوء الاخضر للمملكة السعودية للتدخل العسكري وقمع المواطنين المطالبين بحقوقهم ودعم النظام القمعي القائم.

سبب أشارتنا في الاسطر الماضية الى الفرصة التي تكاد ان تضيّعها الولايات المتحدة الامريكية (وحسب رأي البعض ان الفرصة ضاعت) هو الفرق الكبير في رؤية العراقيين لأمريكا في الايام الاولى من احتلالها للعراق واسقاطها للنظام الدكتاتوري ورؤيتهم لها في هذه الايام، في الايام الاولى وبالرغم من معرفتهم بالتاريخ الاستعماري لأمريكا كان هناك بصيص أمل لدى الكثير من العراقيين في ان الولايات المتحدة الامريكية ربما تبدأ صفحة جديدة في سياساتها الخارجية مع العراق بحكم تواجدها القوي والمؤثّر فيه وبحكم الشعارات الجديده التي رفعتها بعد أحداث أيلول 2001 والذي يمكن ان يكون مقدّمة لصفحات جديدة مع دول المنطقة وخاصة العربية منها... الاّ أن ما أشرنا اليه من سياسات وممارسات خاطئة وضارة ولاأخلاقية وصلت الى حد قتل المواطنين الابرياء بدم بارد وأنتهاك سيادة الدولة وضرب القوى الوطنية ومحاولة أعادة تأهيل أجهزة قمع النظام البعثي السابق ودفع العراق ليكون أداة حرب نيابة لمرة أخرى ضد دول الجوار... أوصلت العراقيين الى حالة عدّ الايام بأنتظار مغـادرة آخر جندي أمريكي وتفكيك آخر قاعده عسكرية أمريكية في أرض العراق.

نحن نعتقد أن تمديد فترة بقاء قوات الاحتلال وقواعدها كما أنها ليست في صالح العراق فهي أيضاً ليست في صالح هدف بناء علاقات شراكة أستراتيجية بين العراق وأمريكا في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الامنية فبناء الشراكة الاستراتيجية انما يكون على أسس وركائز سليمة وراسخة، وفي مقدمتها قناعة الشعب العراقي وقواه الوطنية طوعاً بأهمية وضرورة تلك الشراكة وهو الامر الذي لا يتم في ظل حراب السلاح وفرق الأغتيال وشبكات التجسّس السرّية. بالطبع يمكن تفهّم بعض المخاوف الامريكية

المشروعة، في حالة بروز فراغ أمني وعسكري مفاجيء نتيجة الأنسحاب الامريكي التام، بسبب أخطار حقيقية داخلية وخارجية تهدد العملية السياسية وبسبب هشاشة المؤسسات العسكرية والامنية الوطنية (وهو أيضا بسبب الأخطاء والتقصير الأمريكي في السنوات الأولى للأحتلال)، ولكن نكرر ونقول بأن الحل ليس في بقاء القوات والقواعد الاجنبية وأنما يكمن في أنتهاج أستراتيجية أمنية وطنية جديده تقوم على منهج أدخال الملايين من أبناء الشعب في ساحة الصراع مع الأعداء فكما نحرص على أدخال تلك الملايين في عملية الأنتخابات للحصول على أصواتهم، يجب الحرص وبقوة على أدخالها في ساحات الصراع السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية وسوف يكتشف البعض عاجلاً أو آجلاً أن هذه الأستراتيجية هي الخيار أو الطريق الوحيد لبناء عراق حُر ومستقل وآمن ومُزدهر وقوي لا يعتدي على أحد ولا يسمح لأحد بالأعتداء عليه.

الأمر الملفت للنظر، انه وطيلة السنوات السبع الماضية كنّا نرى حرص دوائر أجنبية وبأساليب متنوعة على أقصاء الجماهير العراقية عن ساحة الصراع، وحصر عناصر التأثير في الاحداث بنخب ضيّقة منغلقة حزبياً أو نخبوياً، وبلغ الامر بأستخدام أبشع وأقسى الاساليب كالقتل الجماعي والتدمير الواسع لتحقيق هدف أقصاء الجماهير عن ساحة الصراع وتساعد أخطاء الحكومة وفشلها في تقديم الخدمات المناسبة لأبناء شعبها، في زيادة أحتمالات نجاح مخطط الأقصـاء.

لأنّنا درسنا وبدقة السياسات الخارجية الامريكية في هذه المرحلة، نحن نرى خطأ الموافقة على طلب التمديد للبقاء بعد عام 2011 ولأنّنا درسنا وبدقه الكثير من تجارب الولايات المتحدة في مناطق العالم ومع شعوبها المختلفه وفي أزمان متعددة، وكذلك درسنا وبالتفصيل تجربتها في بلادنا في السنوات السبع الماضية فنحن لانرى صحة الموافقة على طلب التمديد.

كما أننا لاننصح الدوائر الامريكية / اذا ماأحسّت بأن أتجاه المؤسسات الدستورية العراقية وأتجاه الرأي العام العراقي وقواه الوطنية هو نحو رفض طلب التمديد / لا ننصحها هي وبعض المنسجمين مع سياستها من المسؤولين العراقيين باللجوء الى التحايل على آليات التعامل مع هذا الملف حيث سرّبت تقارير عديدة عن خطة أحتياطية للولايات المتحدة والمسؤولين المنسجمين معها من العراقيين، في حالة رفض طلب التمديد رسميا، وتتمثّل الخطة بتوقيع بروتوكول مع الخارجية العراقية يقضي بفتح قنصليات في كل المحافظات العراقية وتخصيص ما لايقل عن ألف عنصر عسكري أمريكي / مع قواعد لها / لكل قنصلية، تحت عنوان حمايات لتلك القنصليات! لو صحّت تلك التقارير، فأننا لا ننصح الدوائر الامريكية باللجوء الى هذا المنهج الذي يقوم على الخديعة والغش فهو لا يتناسب مع سمعة دولة كبرى ولا مع الشعارات التي يرفعها رئيسها الحالي وهي دليل ضعف وليس قوة فضلا عن انه يدل على وجود أهداف سرية أخرى لطلب التمديد غير تلك المعلنة والمتعلّقة بتدريب القوات العراقية وحماية الاجواء و... الخ، والاّ لم هذا الأصرار؟

بصراحة وبوضوح نحن نعتقد أن الاسباب الحقيقية التي تقف وراء طلب التمديد هي:

1. توظيف وجود القوات والقواعد والاجهزة الامنية الامريكية وأمكاناتها المباشره وغير المباشرة في التأثير على الصراعات والتنافسات السياسية بين القوى العراقية المختلفة وبالشكل الذي يؤدي الى تمكين العناصر والقوى العراقية المنسجمة مع السياسات والتوجّهات الامريكية من التحكّم بمفاصل الدولة وخاصة الاجهزة العسكرية والامنية العراقية وبصناعة القرار السياسي والواقع السياسي عموماً، أو على الأقل منع القوى الوطنية الحريصة على أستقلال وسيادة العراق وغير المتهاونة بحقوقه والحريصة على ثرواته وهويته الحضارية، منعها من التحكم بمفردها بالقرار... مثلاً نحن نعتقد بأن دوائر أمريكية وعناصر تابعه لها تعمل تحت مظلّة منظمات دولية في بغداد وغيرها، لعبت دوراً غير قانونياً ولا أخلاقياً في تشويه سمعة قوائم أنتخابية وطنية والسعي لتفتيتها، وكذلك لعبت دوراً خطيراً في تزوير الانتخابات لصالح شخصيات وفئات عراقية منسجمة مع التوجّهات والسياسات الامريكية... وبقت تعمل من أجل نشوء تحالفات ومنع أنبثاق أخرى وحسب حساباتها الخاصة
2. توظيف وجود القوات والقواعد وباقي الامكانات في ملف الصراع مع أيران، خاصة والعراق يملك حدودا طويلة مع هذاالبلد الجار.. وسبق وأن خاض حرب لثمان سنوات معها

3. التعويض عن فقدان النفوذ المتزايد في المنطقة، بسبب الثورات العربية المتلاحقة وسقوط النظام المصري وقرب سقوط النظام اليمني وأهتزاز الأوضاع في البحرين والمملكة العربية السعودية والاردن وغيرها من الدول السابحة في الفلك الامريكي والسعي لجعل العراق مركزاً لحضور أمريكي عسكري وأمني وسياسي قوي، خاصة وان النظام السياسي فيه يملك مقومات ثبات وأستقرار
4. التأثير في القرار العراقي المتعلّق بأنتاج النفط والغاز والمعادن المتوفّره في العـراق، وذلك بلحاظ الازمه المتصاعده في العالم في هذاالمجال وأيضا بلحاظ ضخامة الاحتياطات العراقيه والتي تدفع المختصين في هذا المجال الى التصريح بأن آخر بئر نفطي ينضب في العالم سيكون في العراق، فضلا عن أحتياطات الغاز الهائلة
5. زيادة الحضور العسكري والامني في العراق، لموازنة تزايد المخاطـر التي تهدّد أمـن الكيان الصهيوني على المدى المتوسّط والبعيد

بقيت لنا في ختام هذه الرسالة الطويلة الى صنّاع القرار العراقي، كلمتين أو ثلاث هي: من لا يعتقد بالقدرات العظيمة والخلاّقة للشعب العراقي ليس جديرا بأن يتبوّأ موقع المسؤولية في هذا البلد، فضلاً عن عدم جدارته لتبوّأ موقع القياده فيه. من لم يتعرّف بعد على القوة الحقيقية لتلك الملايين من العراقيين داخل الوطن وتلك الآلاف خارجه والتي وبالرغم من الارهاب المتوحّش وبالرغم من الحرب النفسية الهائلة وتدنّي الخدمات وصعوبة الظروف تخرج كل مره للأدلاء بأصواتها في الانتخابات... فهو غير جدير بتمثيلها سواء في البرلمان أو في الحكومة... عـار على المسؤول أن لا يعرف قوة القاعدة الشعبية المليونية للنظام الجديـد.

متوهّم من ينتظر من قوة دولية كبرى أن تحفظ له أمنه وحدوده ونظامه، وكل تاريخها وتجاربها ينبّآن بغير ذلك. ومتوهّم أكثر من يعتقد بعدم قدرة هذه الملايين من الشباب العراقي على حفظ أمن شوارعنا ومحلاّتنا ومدننا ومؤسّساتنا! أليس من العيب أن يتمكن النظام السابق من بناء كل تلك المؤسسات العسكرية والامنية والتصنيعية القوية، وبقدرات العراقيين فقط، وبعض مسؤولينا يرون أستحالة حفظ أمن البلد دون الأستعانة بقوات وقواعد أمريكية، بالرغم من أنهم جاءوا من صفوف قوى وطنية عراقية ذات تاريخ نضالي مشرّف ظلّت وطيلة عقود تبشّر الشعب بأنّها ستبني عـراق حرّ مستقل ذو سيادة يستمدّ قوته من قوة أبنائه لا من قـوة أعدائه. أليس عيباً أن تكون جهة أجنبية غير معروفة وطنياً هي المسؤولة عن تصميم وأدارة البرنامج الكمبيوتري / وهو أهم مفصل في العملية الانتخابية / لما يُسمّى بالمفوضية المستقلة للأنتخابات في العراق، في عدة أنتخابات ماضية بما فيها الانتخابات الاخيرة... بينما نمتلك في جامعاتنا الوطنية ومراكزنا العلمية عقول متخصّصة وجبّاره في هذا المجال، فضلاً عن المئات من الكفاءات العراقيه في الخارج، أليس من المعيب والخطير أن تنسى قياداتنا الوطنية شرطاً أساسياً ينبغي توفرّه في كل أعضاء الهيئات الهامة في النظام السياسي الجديد في العراق (من قبيل مجلس القضاء الأعلى والمفوضية العليا المستقلة للأنتخابات وهيئة الأعلام والأتصالات وغيرها)، وهو أن يكون لكل عضو من أعضاء تلك الهيئات وأضافة الى الكفاءة، تاريخ وطني طويل ومعروف من النضال والمقاومة ضد النظام البعثي البائد!؟!

لنتأمّل في هذا الأحتمال الخطير والمفزع: تدعو مرجعياتنا الدينية والسياسية أبناء الشعب للمشاركة الواسعة ويعمل مرشحينا ولجاننا ليل ونهار ويجد لأنجاح قوائمنا ثم يقوم أجانب بتصميم برنامج كمبيوتري يتعامل مع الأرقام ولا يعرف أسراره أحد وتخرج النتائج كما تريدها السفاره الـ..... أو كما تريدها دوائر أقليمية حاقدة على العراق وأهله، أرسلت المئات من الانتحاريين المسخ وقتلت الآلاف من المواطنين الأبرياء وعندما فشلت في تحقيق أهدافها، بدأت بضخ الملايين من الدولارات للتلاعب بنتائج الأنتخابات. هذه هي نتيجة الأعتماد على الجهات الأجنبية المحتلة في دعم العملية السياسية وستكون النتائج أكثر مأساوية أذا أعتمدنا عليها في المحافظة على أمن الوطن والدفاع عن حـدوده وبناء أجهزته ومؤسّساته الامنية والعسكرية.

أليس غريباً أنه وفي عصر الأنتفاضات الشعبية العربية الكبرى التي بدأت بالأنتشار في غالبية الدول العربية والمطالبة بالحرية والكرامة الآدمية والأستقلال وبأسقاط الأنظمة الدكتاتورية التي تمتّعت ولعقود من الزمن بدعم وحماية الولايات المتحدة الامريكية حتى بدأنا نستبشر ببزوغ فجر عربي جديد ونظام سياسي عربي جديد يقوم على المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرار ويقوم

أيضا على قطع يد التدخّلات الاجنبية عامة والامريكية خاصة... أليس غريبا أن يسعى مسؤولين عراقيين يفترض أنهم جاءوا من رحم قوى وطنية عريقة قدمت الآلاف من الشهداء على طريق محاربة الأستعمار وعملائه... يسعون وبعد أن أصبحوا في السلطة وبين أهلهم وجماهيرهم الى التمديد لبقاء قوات الاحتلال وقواعده العسكرية وبمبررات وأعذار واهية تفنّدها تجارب سبعة سنوات.

(تمت كتابة هذه المذكرة في بغداد في أوائل مايس 2011 م)

أنتهى نص المذكرة، ونعود لنؤكّد على الفقرات التالية:

أذا كانت المصالح الأمريكية في العراق، هي ما ذكرته احدى التقارير الأستراتيجية الهامة وهي:

أولاً: وحدة العراق وتطوّره الأقتصادي والديمقراطي
ثانياً: أمن الطاقة والوصول الى موارد الطاقة في العراق والخليج
ثالثاً: أحتواء الحركة الجهادية العنفية
رابعاً: السلام بين العراق وجيرانه بما في ذلك أيران وتركيا
خامساً: مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم الأسلامي

نقول اذاكانت هذه هي الأهداف الأمريكية في العراق والمنطقة، فأن الحكومة العراقية والنظام السياسي الجديد في العراق (وبعيداً عن كل ملابسات فترة الأجتياح والأحتلال العسكري الماضية التي لم تندمل جراحها بعد...) يمكنهما البدء بعمل جاد مع الأدارة الأمريكية ووفق شراكة سياسية وأقتصادية حقيقية وتعاون صادق، على الأقل ضمن تحقيق الأهداف الأربعة الأولى وبشرط أحترام سيادة العراق وأحترام قيادته. أما الهدف الخامس فنحن نعتقد أن تغييراً حقيقياً في السياسة الخارجية الأمريكية وأعادتها الى القيم الأخلاقية للجمهورية الأمريكية الأولى وترك التدخل غير المشروع في شؤون دول المنطقة والعالم الأسلامي وترك التحيز للكيان الصهيوني وعدم دعم الدكتاتوريات العربية وغيرها في العالم الأسلامي... كل هذه كفيلة بتحسين صورة أمريكا عند العرب والمسلمين وبالتالي المحافظة على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم الأسلامي.

نود هنا التأكيد على ما ذهب اليه الخبير الأمريكي الأستراتيجي **(أنطوني غوردسمان)** في أحدى تقاريره الهامة **(بناء شراكة أستراتيجية)** ونذكر عبارته بالنص:

{ توفر أتفاقية الأطار الأستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق أطار عمل أستراتيجي ممكن الأعتماد عليه بشكل يمكن أن يخدم المصالح الأستراتيجية لكلا البلدين، وسيعتمد الكثير على مدى سرعة الولايات المتحدة الأمريكية في أظهار العراق بأعتباره شريكا أستراتيجيا مهما ويُعتمد عليه وأنها تحترم سيادة العراق وقيادته وأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب بتوفير المساعدات والدعم وأستمرارهما }

الملف الثالث: الملف الأمني

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) ﴾

من الواضح لأغلب المراقبين السياسيين وجود صراع أو تنافس (اذا أردنا أستخدام العبارات الدبلوماسية) بين قوى وأطراف متعدده لمسك مراكز القرار والمفاصل الاساسية في الاجهزة ذات العلاقة بالأمن في العراق، أي وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وجهاز المخابرات العامة وغيرها من الاجهزة... وبعيدا عن التفسيرات والتنظيرات والمنطلقات التي تطرحها تلك القوى والاطراف لتبرير رغبتها ومواقفها ومطاليبها في هذاالصراع، لابد من بلورة رؤية وموقف وطني في هذا الملف الهام والخطير، تتّفق عليه القوى الوطنية العراقية، وليكون معيار التقييم امام الرأي العراقي لتشخيص درجة الخطأ اوالصواب في مواقف تلك القوى والجهات، فضلاً عن ان بلورة مثل تلك الرؤية ستوفّر ضمانة أخرى من ضمانات استقرار النظام الديمقراطي الحقيقي في العراق وطي صفحة نشوء دكتاتوريات جديدة ووقوع أنقلابات عسكريه والى الأبد. ولكن قبل هذا وذاك لابد من التذكير ببعض الحقائق:

حقائـق هامـة

<u>الاولى:</u> في الكثير من دول العالم وخاصة في دول ماكان يسمّى بالعالم الثالث، تمثل الاجهزة الامنية (الدفاع والداخلية والمخابرات) مفتاح الوصول الى السلطة وأيضاً وسيلة البقاء فيها لعقود من الزمن حتى لو كان للشعب رأي آخر، نعم الفارق المهم في الدول والمجتمعات المتحضّرة أو المستقرة سياسياً، هو وجود مجموعة قواعد وتفاهمات وألتزامات (مكتوبة وغير مكتوبة) ومنظومات رقابية أو موازية ذات طابع مؤسّساتي تحول دون تمكّن مسؤول واحد أو قوة سياسية واحدة من الهيمنة على قرار تلك الاجهزة وتوظيفها لفرض رؤيته السياسية أو نظريته الامنية أو لخدمة مصالحه الشخصية أو الفئوية أو توظيفها لتصفية نفوذ خصومه أو منافسيه وبالتالي تضمن تلك القواعد والتفاهمات والالتزامات والمؤسّسات الحد الادنى من مصالح كل القوى المعبّره عن كيان الدوله (وليس الحكومه التي تتغير دوماً بالأنتخابات)، والمعبّره ايضاً عن مصالح الغالبية الساحقة من الشعب، فضلاً عن الثوابت الوطنية المشتركة التي يكون تجاوزها من قبل تلك القوى خطأً أحمر.

<u>الثانيه:</u> عند دراسة تجارب الاستعمار القديم والحديث في مختلف دول العالم وليس فقط في العالم العربي والاسلامي، تبرز حقيقة هامة وواضحة جدا ولا يمكن أنكارها، هي ان الدول الكبرى الاستعمارية تمكّنت حتى بعد مغادرة قواتها لأراضي ومياه الدول المستعمَرة (بفتح الميم) من الهيمنة على مقاليد تلك الدول وعلى حكوماتها وثرواتها وابقائها دائرة في فلك نفوذها لعقود من الزمن، من خلال تنصيب عملائها أو المتعاونين معها في مفاصل المؤسّسة العسكرية وباقي الاجهزة الامنية... فهي من خلال ذلك النفوذ تتمكّن من التصدّي للقوى والسياسات الوطنية المناهضه لها، من خلال أدواتها المحليه في تلك الاجهزه... ويمكن استعراض العشرات من الامثله في الكثير من الدول بما فيها العراق سواء في العهود الملكيه أو الجمهوريه.

<u>الثالثة:</u> في التاريخ العراقي المعاصر،كان النظام البعثي البائد اكثر أنظمة الحكم التي أستحدثت وتوسّعت في أستخدام المؤسّسه العسكريه وأجهزة الامن والمخابرات والميليشيات شبه العسكريه وأضافة المهام الأمنيه الى واجبات المنظمات الحزبيه لحزب السلطه وأضافة تشكيلات جديده تحمل عنوان المؤسّسه العسكريه العراقيه ولكنها في الواقع مختصه بحماية الحاكم والحلقه الضيّقه المحيطه به وحماية محلات أقامتهم وعملهم، والتصدّي لخصومه أو معارضيه (مثل الحرس الجمهوري، الحرس الخاص، والأمن الخاص وفدائيي صدام وجيش القدس والجيش الشعبي وغيرها...) وغالباً ما تكون تلك التشكيلات أفضل بكثير من باقي تشكيلات الجيش سواء بالتسليح أو الامتيازات المادية، أضافة الى أختيار أغلب عناصرها من أنتماءات عشائرية ومناطقية وأحيانا مذهبية محدّدة ذات صلة بالعائلة أو النخبة الحاكمة، وأخطر من ذلك تم الترويج لعقيدة عسكرية تختصر الدفاع عن الوطن بالدفاع عن الحاكم والحلقة الضيّقة الحاكمة حتى لو أرتكبت أبشع الجرائم بحق الشعب وحتى لو أدت الى تدمير الوطن وهو ماشاهدناه وعشناه خاصة في الفترة

بين 1977 و1991 وحتى في سنوات لاحقة لها... ولهذه الظاهره نظائر في دول عربية أخرى ولكن بمستويات أقل حدّة. وهذه الهيمنة المطلقة للحاكم وشلّته على الاجهزة الامنية هي التي تفسّر طول مدة حكم النظام البعثي البائد وصموده امام الكثير من التحديات المحلية والدولية. بالطبع ليس هذا النهج من أبتكارات النظام البعثي في العراق، بل سبقته وبعقود من الزمن الأنظمة الفاشية والنازية وحتى الشيوعية في اوربا.

الرابعة: أيضا دراسة السياسات الدولية المعاصرة (وخاصة من بعد أنتهاء الحرب العالميه الثانيه وحتى الوقت الحاضر) تكشف عن ظاهرة ملفته للنظر وهي تضخّم دور الاجهزة السرية الدولية في رسم وتنفيذ الخطط والسياسات الدولية الاستعمارية (أسقاط أنظمة حكم وأيجاد غيرها ومواجهة قوى سياسية وطنية وحركات تحررية وتصفية زعامات وطنية وتاريخية وأشعال حروب محلية أو أقليمية أو الهيمنة على ثروات وطنية / نفط، غاز وغيرها / ... الخ)، حتى بدأت تتشابه الكثير من اساليب بعض الأجهزة السرية لدول أستعمارية، في تنفيذ سياساتها الخارجية مع أساليب المافيا والمنظمات الاجرامية الدولية، وبدأت تفقد الكثير من القيم الأخلاقية والأنسانية... وطغت وبشكل كبير قاعدة (الغايه تبرر الوسيله) وساعد التقدم الهائل في مجال تقنيات السلاح والسموم والمراقبة والرصد وجمع المعلومات وغيرها في تضخّم ذلك الدور.

الخامسة: كما هو معروف فلسفة دور الاجهزة الامنية وعقيدتها السياسية والقتالية يرتبطان بشكل عضوي بطبيعة نظام الحكم ونوعه والمنطلقات والافكار والعقائد التي يحملها قادته وحتى قاعدته الشعبية (على فرض ان القادة في الانظمة الديمقراطية يعبرون عن مصالح الشعب ويحملون نفس هويته الحضارية)،مثلاً دور ونوعية الاجهزة الامنية والعقيدة السياسية الموجّه لها وخصائص رجالها ومسؤوليها في النظام الدكتاتوري أو الشمولي القمعي والقائم على منظومة افكار فاشية وعنصرية وطائفية وأقصائية والمحكومه بنظرية الحزب الواحد القائد والحاكم الواحد الملهم والمعادية للهوية الوطنية الحضارية والهوية الاجتماعية للأغلبية الشعبية (كما هو حال النظام البعثي البائد). تختلف بالتأكيد عن دور ونوعية ورجال وعقيدة الاجهزة الامنية في النظام الديمقراطي الدستوري التعددي والفدرالي والقائم على الانتخابات والتداول السلمي للسلطة وعلى احترام الهوية الوطنية الحضارية للغالبية الساحقة من الشعب وأقلياته وأحترام الهويات الفكرية والاجتماعية لكل مكوّناته... وكذلك تختلف فيما بين النظام الدكتاتوري الذي يعتمد في وصوله للسلطة وبقائه فيها على الانقلاب العسكري والاغتيالات وأستخدام القوة والغدر وكذلك الاعتماد على الدعم الخارجي وبين النظام الذي يعتمد في وصوله الى السلطة على الانتخابات وعلى احترام أرادة الشعب وخدمته والدفاع عن حريته وأستقلاله وسيادته ومصالحه للبقاء فيها، ومن هنا فان مقولات من قبيل ضرورة أبقاء نفس الاجهزة الامنية التي نشأت وعملت في ظل النظام البعثي السابق، وضرورة الاستفادة من أمكاناتها وخبرات رجالها في النظام الجديد، بل واعطائهم ثانية المواقع القياديه فيها، هي مقولات اما تدل على جهل أو سطحية تفكير قائليها أن احسنّا الظن بهم أو تدل على نوايا وأهداف مريبه تقف بالضد من المصالح العليا للشعب، وربما تعبّر عن مطالب خارجية يهمها جدا عدم بناء أجهزة أمنية وطنية مستقلة عن نفوذها، وتتأكّد أهمية هذه النقطة أذا كان النظام السابق قد بقي في السلطه لفترة طويلة (كما هي الحال في النظام البائد الذي حكم العراق لثلاثة عقود ونصف من الزمان)، لأنه كانت لديه فترة كافية لتخريج أجيال من الضباط الكبار ومن الكادر التنفيذي للمؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية، وخلال فترة الحكم الطويله ترسّخت في نفوس اولئك نفس عقيدته الفاشية والعنصرية والطائفية ونفس منظومته القيميه وتكونت لهم علاقات ومصالح وأمتيازات مرتبطة عضوياً بالسلطة البعثية القمعية الحاكمة، ومن السذاجة أفتراض أن بضعة دروس في حقوق الأنسان وبعض الأوامر الرسمية التقليدية التي توصي بمراعاة القوانين والدستور ولائحة حقوق الأنسان كفيلة بتحويل الوحوش البشرية التي أطلقت النار على مواطنين عزّل وسحقت بدباباتها المنازل والقرى أو مارست التعذيب الوحشي وولغت في دماء المواطنين داخل السجون لسنوات طويلة، تحويلها الى عناصر أمنية صالحة للعمل في صفوف أجهزة الأمن في النظام الجديد. (ظاهره التفتت اليها لجان التحقيق مع الارهابيين في النظام الجديد، وهي ان هوية أغلب مسؤولي الخلايا الأرهابية التي يتم القبض عليها،هُم من الضباط السابقين في الاجهزة الامنية أو الحرس الخاص أو المخابرات في النظام البعثي البائد، مع ان اغلب تلك الخلايا ترفع عناوين اسلامية متشدّدة)، ويجب أن لا ننسى أيضاً أن النظام البعثي البائد ومنذ استلامه الثاني للسلطة (تموز 1968) قام بتصفية الآلاف من الضباط الوطنيين في الجيش والشرطه، وأكثر منهم

من المراتب الاخرى وأحلّ محلّهم بعثيين بعضهم كان لا يحمل حتى شهادة المتوسطه وتم ادخالهم في دورات قصيرة ومن ثم منحهم رتب أعتباطية ضارباً بعرض الحائط كل الأعراف والمعايير العسكرية المهنية التي كان يتميز بها الجيش العراقي، ومن هؤلاء تشكّلت فيما بعد طبقة النخبة من كبار ضباط المؤسّسة العسكرية والاجهزة الامنية البعثية (يمكن تأمّل الرتب العسكرية العالية التي حملها صدام وبرزان ووطبان وحسين كامل وعلي حسن المجيد وصباح ميرزا وعزت الدوري وغيرهم من أشقياء منظمة حنين الأجرامية، مع انهم لم يدخلوا اية كلية أو مؤسّسة تعليمية عسكرية)، اما جهاز المخابرات العامة فقد تم بنائه بالكامل في عهد النظام البعثي البائد (فلم يعرف العراق وجود مثل ذلك الجهاز منذ استقلاله وحتى آخر أيام العهد العار في وكانت مديرية الامن العامة التابعة لوزارة الداخلية والأستخبارات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع هي التي تنهض بمهامه)، وكما هو معروف فأن صدام هو الذي أنشأ جهاز المخابرات العامة (كان يُسمى في البداية بقسم العلاقات العامة فيما كان يُسمّى بمجلس قيادة الثورة) وكانت مادته البشريه الاولى مكونه من مجموعة من الاشقياء والقتلة الذين جمعهم في منظمة حنين الارهابية (من أسماء الأشقياء والمجرمين الذين كانوا أعضاء في تلك المنظمة، كما ذكرتها دراسة البروفسور عبد الأله الصائغ في موقع كتابات بتاريخ 2011/7/24: صدام التكريتي، طالب ابن ماهيه، قيس الجندي، جبار محمد كردي وأخوانه ستار وفتاح كردي، محي مرهون، باسم المعيدي، محمد فاضل الخشالي (أبو زكية)، ناظم كزار لازم، المجرم الملقب أبو عوره، سعدون شاكر، وهاب كريم، علي رضا باوه، فاضل الشكرة وأخرين) وتحوّلت المنظمة الأجرامية لاحقاً الى مكتب العلاقات فيما يسمّى بمجلس قيادة الثورة، ومن ثم بدأ بتطويره من خلال تطعيمه بالعناصر البعثية وكذلك الأستفادة من بعض خبرات الأمن العام والأستخبارات العسكرية وكذلك خبرات دول أجنبية مثل المانيا الديمقراطية ورومانيا وغيرهما وفي السبعينيات من القرن الماضي تم أرغام المئات من الطلبة المتفوّقين في الجامعات العراقيه (ارغامهم بالأغراءات المادية والمعنوية أو بالتهديد) بالأنتماء الى جهاز المخابرات العامة ومن ثم أرسلهم الجهاز في بعثات علمية للتخصص في حقول علمية محددة (تم الأستفادة من بعضها لتطوير الأسلحه الكيمياوية والجرثومية ووسائل التعذيب الحديثة)، الى دول عديده وعدد كبير منهم تم ارسالهم الى الجامعات الامريكية.

المحور الحقيقي للصراع

في قناعتنا تتمثّل الخطوة الأولى القادرة على وضع مفردات الملف الأمني في صورتها الشاملة والصحيحة، بتشخيص وشرح محور الصراع الأساسي والحقيقي الدائر في العراق في المرحلة الراهنة: محور الصراع كما نفهمه هو بين شعب يسعى من أجل أستكمال عناصر أو مقوّمات حريته واستقلاله وسيادته وبناء مؤسّسات دولته الدستورية المعبّرة بصدق عن أرادته وخياراته، ويسعى للألتزام بهويته الحضارية والعقائدية، فضلاً عن أمتلاك وأستثمار ثرواته لتحقيق الرخاء والأزدهار وبالتالي تمتّعه بحقوقه الفردية والجماعية كاملة وأداء دوره الحضاري المنتظر في المنطقة والعالم وبين قوى معادية (محلية وأقليمية ودولية) تسعى بعكس أتجاه حركة الشعب العراقي، قـوى تعرف عناصر قوة هذا الشعب جيدا ولا تريد (ولأسباب مختلفة) الخير له وتخشى نهوضه وتعرف تماماً تأثيرات نجاحه وأنتصاره في المنطقة، ولذا فهي تسعى من أجل تدمير مقومات عيشه لحريته وأستقلاله وسيادته وتسعى لسرقة ثرواته وأعاقة بناء الوطن وأعماره وكذلك تدمير منظومته العقائدية والحضارية والأجتماعية ومنع الملتزمين بأخلاص بتلك المنظومة من مسك قرارات الحكومة ومفاصل الدولة الحيوية، وبالتالي منعه من أداء دوره الطبيعي في المنطقة والعالم. وتتأكّد أهمية التشخيص الصحيح لمحور الصراع الحقيقي والأساسي في العراق، بسبب وجود محاولات مستمرة ومستميتة ومدعومة بأمكانات هائلة وبأساليب الحرب النفسية المتطوّرة، تستهدف التضليل والتعتيم على محور الصراع الحقيقي وألهاء الشعب وقواه الوطنية بمحاور صراع كاذبة ومعارك جانبية. (المعركة في العراق ليست بين العرب والكرد والتركمان أو بين السنّة والشيعة أو بين الطبقات الأجتماعية المتفاوتة أو بين الأسلاميين والعلمانيين وحتى في حالة الصراع بين الشيعة (أو نظام الحكم) وبين القاعدة كما يروّج له البعض، يجب ان نتذكّر ان القاعده نشأت في حاضنة طالبان وطالبان تأسّست على يد تحالف أمني سعودي باكستاني أمريكي وحصيلة عملياتها في العالم لا تخدم سوى المصالح الصهيونيه أو الأطراف الدوليه المعاديه لدور ومستقبل الأسلام في المنطقه والعالم... وأغلب أدواتها المحليه في العراق تعود

أصولها الى تنظيمات حزب البعث الصدامي والى الأجهزه الأمنيه للنظام البعثي البائد)، وأخطر من ذلك المحاولات التي تهدف الى تزييف معايير تشخيص الأعداء والأصدقاء ومنع التعرف على الأعداء الحقيقيين... وهذا الأمر يفسّر احدى الظواهر الخطيره التي يعيشها الملف الامني وتعيشها الاجهزه الامنيه في العراق وهي كثرة حالات أختراق الأعداء لها.وظاهره أخرى سلبيه تعيشها بعض القوى السياسيه المشتركه في معادلة الحكم وفي النظام السياسي الجديد، بحيث تكشف الكثير من رؤاها ومواقفها السياسيه عن أبتلائها بعمى ألوان سياسي يؤدي الى النظر لبعض الأعداء بوصفهم أصدقاء والعكس صحيح.

من يصدّق ان بعض السياسيين العراقيين في البرلمان كانوا حزينين يوم الأعلان عن مقتل (الزرقاوي) الأرهابي الذي نفّذ مجازر وحشيه بحق العراقيين ومن يصدّق ان سياسيين آخرين موجودين داخل النظام يبذلون المستحيل هذه الايام لكي يفلت بعض كبار ضباط الجيش والمخابرات من الذين ارتكبوا مجازر وحشيه تجاه العراقيين خلال فترة الانتفاضه الشعبيه (آذار 1991) من القصاص العادل الذي صدر عن القضاء ويسعون ايضاً ألى اطلاق سراح الكثير من الأرهابيين المعتقلين... لأنهم وببساطه لا يعتبرونهم أرهابيين ولا أعداء للعراق والعراقيين أو لأنهم غير معنيين بضحاياهم من المواطنين العراقيين!!!

ان التشخيص الصحيح لمحور الصراع الحقيقي في العراق يضيف قدرات بشريه هائله الى صف النظام والحكومه، وكذلك فأن محاور الصراع الكاذبه تضيّع طاقات شعبيه هائله وتقدم خدمه كبيره مجانيه الى أعداء الشعب والوطن... الغالبيه الساحقه من العراقيين وكل القوى الوطنيه العراقيه لها مصلحه كبيره في تحقيق الحريه والأستقلال والسياده والديمقراطيه والأزدهار والأعمار وهو ما يفترض ان الحكومه والنظام الجديد يسعون له وهذه الغالبيه لأنها على درجه مناسبه من الوعي بجوهر الصراع الدائر في الوطن، سوف تكون على درجه عاليه من الحصانه والمناعه تجاه تأثيرات تلك القوى المعاديه (المحليه والأقليميه والدوليه) التي تسعى لتدمير مقومات حرية وأستقلال وسيادة وأزدهار الشعب والوطن.

أهدافنا في الملف الأمني

توفير الأمن والأمان المستقر والمتنامي بمرور الزمن والقضاء على الأرهاب والأرهابيين، وعلى الأختراق المعادي وعلى البؤر الأرهابية وحاضناتها المناطقية والأجتماعية والسياسية ومنابع التمويل والتعبئة والدعم والقيادات المساندة لها في الداخل والخارج وبناء القدرات الأمنية الوطنية المستقلة المخلصة للنظام السياسي الجديد. أوبكلمة أخرى:

1. توفير الظروف الآمنة للمواطنين لعيش حياتهم ونيل حقوقهم وأداء دورهم
2. حماية النظام السياسي القائم ومؤسّساته الدستورية وأجهزته الأدارية والعاملين فيها والمتعاملين معها، وبالشكل الذي يمكّنه ويمكّنها من خدمة المواطنين وأدارة البلد وتحقيق الأستقرار والأعمار والأزدهار
3. المحافظة على كيان الدولة وعلى هيبتها وكرامة مواطنيها وعلى هويتها الحضارية الضاربة في عمق التاريخ، والدفاع عن مصالحها الوطنية العليا ومكانتها الأقليمية والدولية ومواجهة أعدائها في الداخل والخارج

ويجب أن لا تعني الأهداف الثلاثة أعلاه وبأي حال من الأحوال أن يصبح الحفاظ على الحاكم هو محور الملف الأمني، الا بمقدار تمكينه من أداء مهامه الرسمية، بالطبع بشرط ألتزامه بالدستور والقانون والضوابط المقررة، كما يجب تجنّب أتّخاذ الأهداف المشار اليها ذريعة للبطش أو التنكيل بالمواطنين (كما تفعل أغلب الحكومات العربية) بمبرر حماية النظام أو مواجهة التآمر الخارجي أو لتخطّي ظروف أستثنائية... الخ.

حاضنات (بيئات) مكمّلة لدور الأجهزة

المنهج العلمي وتجارب الدول والمجتمعات المستقرّة سياسياً وأمنياً والرشد أو الوعي السياسي العالي، كل ذلك تؤكّد وجود بيئات أو حاضنات عديد يُفترض أن تمثّل البنية التحتية لمنظومة الأجهزة الأمنية والجذور والأرضية الصالحة لفعالياتها ومنجزاتها والتي بدونها يصبح وجود الأجهزة الأمنية هشّاً ولا يعالج سوى القشور من المشكلات الأمنية، وتضيع الأمكانات الهائلة التي تخصّصها الحكومة للملف الأمني على ما يشبه المسكّنات والعلاجات الآنية التي قد تعالج مؤقّتاً بعض أعراض المرض ولكن دون أن تقضي على مسبّباته وعلى العوامل المساعدة على نموّه وأنتشاره... ومن أمثلة تلك الحاضنات أو البيئات: البيئة القضائية المناسبة والبيئة السياسية المناسبة والبيئة الأجتماعية المناسبة والبيئة الثقافيـة المناسبة وبضمنها منظومة الأفكار والعقائد والقيم السائدة في المجتمع، والبيئة الأقتصادية المناسبة وغيرها، وسوف نستعرض بأيجاز أهم مفردات كل واحدة من تلك البيئات:

اولاً: البيئة السياسية المناسبة

وأهم مفرداتها أستقلالية القرار الوطني عن التدخّلات و التأثيرات الخارجية وخاصة التأثيرات الخارجية المعادية، فلا يمكن أدارة الملف الأمني الوطني بكفاءة ونجاح والنظام ومؤسّساته الدستورية غير قادرة على أنتخاب من تراه مناسباً لأدارة مفاصل الأجهزة الأمنية كالدفاع والداخلية والمخابرات وغيرها الاّ بعد ضمان عدم ممانعة أطراف خارجية! (على الأقل هذا ما كان الوضع عليه في الفتره من 2003 وحتى سنوات لاحقه، وحتى بعد تشكيل الحكومه الدستوريه الأولى عام 2006)، ولا يمكن ادارة الملف الامني مع وجود قوات عسكرية وأجهزة أمنية وقواعد عسكرية أجنبية على أرض الوطن غير خاضعه للأرادة والقرار الوطني، ولا يمكن أدارته والآلاف من المرتزقة الأجانب الذين لا يعرف مسؤول عراقي من هم وماهي مهامهم بالضبط يدخلون ويخرجون من العراق دون علم وموافقة الحكومة الوطنية (يرجى مطالعة التقرير المنشور بتأريخ 13 أيلول 2011 في موقع صوت العراق عن قيام شركة Black Water بتشكيل جهاز أمني خاص بها يتكون من الآلاف من العراقيين ومتغلغل في أغلب الأجهزة الأمنية العراقية وفي منظومة الجوازات العراقية وفي مكاتب بعض المسؤولين، وقراءة رسالة ضابط المخابرات عبد الرزاق البغدادي في موقع كتابات بتاريخ 28 تشرين الأول 2010، كما وندعو الى مراجعة البيانات الرسميه المنشوره في الموقع الرسمي لقوات التحالف في العراق للسنوات السبعة الماضية والتعرّف على عدد الدورات التي أشرفت عليها قوات التحالف والخاصة بتخريج ضباط أستخبارات عسكريه في الجيش العراقي، ونطلب من لجنة الأمن والدفاع البرلمانيه الأستفسار عن هوية أولئك الضباط الخرّيجين وما هي معايير أختيارهم وما هي مهماتهم في الوقت الراهن؟)

ولا يمكن أدارة الملف الأمني بنجاح والحكومة لا تستطيع طرد منظمات أرهابية أجنبية (تقوم بعمليات قتل وتفجير وفعاليات معادية في دول مجاورة) من أراضينا الوطنية، بالرغم من نص الدستور على عدم السماح بأن يكون العراق مقرّاً أو ممرّاً لأفراد أو منظمات معادية لدول الجوار، وبالرغم من وجود أدله صحيحة وموثّقة تشير الى أن بعض تلك المنظمات قامت ولسنوات بالتعاون مع أجهزة القمع للنظام البعثي البائد في عمليات قمع العراقيين خاصة خلال فترة الأنتفاضة الشعبية (آذار 1991) وفي السنوات التي بعدها بل وتقوم الآن بدور الأسناد لمجموعات ونشاطات أرهابية محلية خاصة في بعض مناطق الوسط والجنوب، وبالرغم من كل ذلك لا تتمكّن الحكومة العراقية الدستورية المنتخبة من أخراج تلك العناصر والمنظمات الأرهابية لتمتّعها بحماية السفارة..... والقوات..... وحتى بدعم ممثلية الأمم المتحدة في بغداد!؟!

كيف يمكن أدارة ملف أمني وطني بكفاءة ونجاح مع وجود عمليات عسكرية مدعومة جوياً تقوم بها قوات أجنبية وعناصر عراقية تابعه لها ضد عراقيين وضد مناطق عراقية، دون علم وموافقة الحكومة العراقية المنتخبة؟ وكيف يمكن ادارة الملف بنجاح، والقوات الأجنبية تقوم بأطلاق سراح أعداد من الأرهابيين المسؤولين عن أرتكاب جرائم بشعة بحق المواطنين العراقيين، أيضا دون علم أو موافقة الحكومة العراقية المنتخبة؟ كما حصل مع أحد المجرمين الكبار المساهمين في أرتكاب جريمة المقابر الجماعية في المحاويل

(الحله) الذي سلّمته الجماهير العراقية بعد ألقاء القبض عليه الى قوات الأحتلال التي كانت قريبة من موقع الحدث، ثم كشفت معلومات موثقة عن أطلاق سراحه وتمكينه من مغادرة العراق.

والمفردة الثانية المهمة ضمن عنوان البيئة السياسية المناسبة، هي ضرورة سيادة معادلة أجتماعية وسياسية متوازنة وواقعي معبّرة بدقة وصدق عن الواقع العراقي الذي يتميز بتنوّعه القومي والديني والمذهبي والسياسي ومعادلة تحترم الهويات الفرعية لتلك المكوّنات، ولعل واحده من أكبر الجرائم التي أرتكبها الأستعمار الغربي في العراق قبل أكثر من تسعين عاما وفي فترة ما سمّي بالأستقلال الوطني وتأسيس الدوله العراقيه المعاصره، هي بناء النظام السياسي والأمني والأقتصادي وحتى الثقافي للدوله (ومؤسّساتها) على أسس محكومه بمعادله سياسيه وأجتماعيه ظالمه وغير واقعيه، حيث تم بناء نخبة الحكم والسلطه (في المجال العسكري والأمني والأقتصادي ومراكز الدولة المفصلية) بأبناء أقليات مناطقية وعشائرية أنعزاليه بعيدة عن مراكز المدن العريقة (مثل بغداد والموصل والبصرة والكوفة وأربيل والحلة وكربلاء) وغالباً ما تكون متخاصمة مع أبناءها (وتتمترس أحياناً بأغطية مذهبية)، وقامت أغلب الحكومات المتعاقبة (ربما بأستثناء حكومة المرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم) منذ ذلك التاريخ وحتى نيسان 2003 بالمحافظة على تلك المعادلة الظالمة التي تقوم بأبعاد الأغلبية الشعبية ومنعها من التأثير والمشاركة في صناعة القرار السياسي والأمني والأقتصادي في الوطن وكما هو معلوم فأن هكذا معادلة سياسية أجتماعية غير معبرّة عن الواقع الأجتماعي والسياسي العراقي، في حال هيمنتها على السلطة لعقود من الزمن، تؤدي الى تأجيج الصراعات الجانبية بين أبناء الشعب الواحد وبالتالي منع تكامل عناصر ومقومات الأستقلال الوطني وجنوح الأقليات المستفيدة من المعادلة الى الأتّكاء على الخارج لموازنة ضعفها في الداخل وهذا ماتريده بالضبط القوى الأستعمارية، ولعل هذا الأمر هو الذي يفسّر حالة التوتّر والصراعات الدموية وعدم الأستقرار والأنتهاكات الفظّة لحقوق الأنسان (المزمنة) السائدة فـي العراق منذ ما يسمّى بالأستقلال وحتى يومنا الحالي، بالرغم من تغير الحكومات وتنوّع ألوانها... وسوف يستمر ذلك حتى تسود وتستقر المعادلة السياسية والاجتماعية الصحيحة والواقعية، ويجب أن تعرف الأقليات بأن ضمانة مستقبلها هي في أستقرار المعادلة المعبّرة عن الواقع العراقي القائم، وبعيداً عن سياسات التعالي والأضطهاد العنصري والطائفي.

أما المفردة الثالثة في البيئة السياسية فهي أهمية المحافظة على آلية الأنتخابات الحرّة النزيهـة لضمان تمكين كل مواطن من المساهمة في صنع القرارات المؤثّرة في واقعه ومستقبله ومستقبل وطنه وأدارة مؤسّساته الدستورية، وفي محاسبة حكّامه وتغييرهم ان أقتضى الأمر... وكذلك المحافظة على الآليات الدستورية الضامنة للتداول السلمي للسلطة (كما هو الحال في المجتمعات والدول المستقرة والمتحضّرة سياسياً) والمانعة لنشأة الدكتاتوريات الفردية أو الحزبية، ان تمكين القوى السياسية الوطنية (بما فيها القوى الفتيّة الجديدة) المعبّرة عن شرائح شعبية حقيقية من الحصول على حقوقها السياسية في النظام السياسي ومنها المشاركة في السلطة ومؤسّساتها وقراراتها من خلال عدد الأصوات التي تحصل عليها في أنتخابات حرّة نزيهة (بشرط الوقوف بقوه وحزم أمام التدخّلات الخارجية والفساد الداخلي لتزوير نتائج الأنتخابات، وما حصل في أنتخابات مجلس النواب فضيحه كبيره للأموال الخليجية الهائلة ودور بعض السفارات الأجنبية)، وتمكين المواطنين وبغض النظر عن أنتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والأجتماعيه والسياسيه، من ممارسة حقهم السياسي من خلال صناديق الأقتراع وفق مبدأ (لكل مواطن صوت)... هذا التمكين هو السبيل الوحيد لتجنّب الأحتقانات السياسيه وتطور مشاعر الكبت والغضب والتمرد داخل المجتمع، والتي تشكّل البيئه المساعده لنشأة الأوساط المرشّحة للتعاون مع البؤر الأرهابية المعادية للوطن. ويمكن أن تكون هناك مفردة رابعة ضمن عنوان البيئة السياسية المناسبة، ويمكن ان تمثّل احدى مفردات الأمن الوقائي، وهي ألتزام الحكومة العراقية أي ألتزام كل القوى المشاركة في قرارها وأدارتها وبشكل صارم سياسة عدم التدخّل في الشؤون الداخلية لأي بلد آخر مجاور أو غير مجاور وسياسة عدم التبعية لأي طرف أقليمي أو دولي، وسياسة عدم أثارة مخاوف أي طرف أقليمي أو دولي وعدم تهديد أية معادلات سياسية أو أمنية أو أجتماعية مستقرة في المنطقة وفي العالم.

نعم على الحكومة العراقية أن تتصدّى وبحزم لأية سياسات ونشاطات تستهدف أستقلال وسيادة وثروات العراق وحرية شعبه، ولكن دون العدوان على الآخرين. أن أثارة مخاوف الآخرين وتهديدهم والتدخّل في شؤونهم تدفع الآخرين الى دعم وتعبئة القوى المضاده للنظام العراقي الجديد كما أن التبعية لحكومات أقليمية أو دولية تدخلنا في صراعات لا ناقة لنا فيها ولا جمل، كما أن فتح ملفّات

مشاكل قديمة مع دول مجاورة دون مراعاة أولويات السياسة الخارجية في هذه المرحلة أو فتحها بأدوات وقنوات غير مناسبة أو في ظل ظروف غير مناسبة، تؤدّي الى قيام الآخرين بتأليب القوى وأثـارة المشكلات ضدنا، وهو ما يوفر للقوى الأرهابية أرضية مناسبة وحاضنات سياسية وأمنية أقليميـة ودولية تساعدها في تطوير نشاطاتها المعادية للوطن وللشعب (وربما تكون بعض الأستفزازات التي تقوم بها بعض تلك الدول هي بالضبط لدفع الحكومة العراقية الى ردود فعل لاتتناسب وأوليات / أو مع قدراتها في / المرحله القائمه، وربما تكون قوى دوليه وراء مثل تلك الأستفزازات لخلط الأوراق وأظهار عجز الحكومة العراقية عن حل المشكلات ومواجهة التحدّيات، لأثبات ضرورة بقاء قواتها وأجهزتها..)، وبالطبع يجب أن لا نفهم العبارات السابقة بوصفها دعوة للتخلّي عن حقوق العراق وحقوق شعبه...

اذن أهم عناصر البيئة السياسية المناسبة:

1. أستقلالية القرار السياسي والأمني الوطني عن التدخّلات والتأثيرات الخارجية السلبية
2. أعتماد المعادلة السياسية الأجتماعية الصحيحة المعبّرة عن واقع مكوّنات المجتمع العراقي
3. المحافظة على حرية الأنتخابات ونزاهتها، وعلى ضمان التداول السلمي للسلطة
4. أحترام ورعاية المعادلات السياسية والأمنية وحتى الأجتماعية السائدة في المنطقة، على أن لاتهدد تلك المعادلات أستقلال العراق وسيادته وحريته والمصالح العليا للشعب العراقي

بالطبع يجب عدم السماح للدوائر السياسية والأمنية المعادية (الأقليمية والدولية) أستغلال الحريات المتاحة في ظل النظام السياسي الجديد، لتفريخ الأحزاب والمنظمات المصطنعة وطرح الشخصيات الهزيلة والعميلة بوصفها قيادات للوطن، أو السماح لها بأنشاء وسائل أعلام تحمل أسماء العراق ولكن تعمل لتزوير تاريخه وتمزيق صفوف شعبه من خلال أثارة الصراعات الطائفية والعنصرية والحزبية، وتهين يومياً رموزه الوطنية والسياسية والأجتماعية وتمارس دور أدوات الحرب النفسية للأعداء (مدعومة بملايين الدولارات / وخاصة الأموال الخليجية / ووسائل الأسناد اللوجستية من قبل شبكاتها السرية)، كما يحصل وللأسف الشديد هذه الأيام في العراق، وهي ظاهرة مخرّبة للبيئة السياسية السليمة ومساعدة على أزدياد الأرهاب والأرهابيين وأضطراب الأوضاع السياسية والأمنية، ومع علم أغلب القيادات السياسيه بذلك، الاّ ان بعضها يسعى لأستغلال التصدّي لهذه الظاهرة لأتهام الآخرين بمحاربة حرية الأعلام.

ثانياً: البيئة القضائية المناسبة

وأهم مفرداتها:

أ. المؤسّسات القضائية المناسبة والعدد الكافي من المحاكم

ب. العدد الكافي من القضاة الأكفّاء والنزيهين المخلصين للنظام السياسي القائم

ج. القوانين والتشريعات والمقررات الحكومية والتعليمات اللازمة لكل مراحل التعامل مع المتهمين من المراقبة والملاحقة وألقاء القبض وتفتيش الأماكن ومروراً بالتحقيق والمحاكمات ووصولاً الى أصدار الأحكام وتنفيذها ومابعد التنفيذ

د. السجون وأماكن الحجز والتوقيف ومراكز التأهيل المناسبة، وبالشروط المقرره وبالكادر المؤهّل

يجب أن يعترف الجميع بأن النظام البعثي البائد وخلال فترة حكمه التي أمتدّت لثلاثة عقود ونصف، قام بتدمير منظومة القيم والقواعد القانونية المتعارف عليها للجهاز القضائي بالكامل، وتكفّلت سياسته الأمنية والحزبية بمنع أنبثاق جهاز قضائي عراقي مستقل وتكفّلت أيضا بأستئصال القضاة الوطنيين والنزيهين، وحوّلت المحاكم (خاصة المختصّة بالسجناء السياسيين) الى دوائر تابعه لأجهزة الأمن والمخابرات، تصلها الأحكام جاهزة من الجهات الحكوميه العليا، وأصبح المعيار الوحيد لأعداد القضاة وتعيينهم (كما هو الحال في المجالات الهامة الأخرى) هو درجة خدمته وتنفيذه لسياسات النظام البعثي وقراراته ورغبات الحاكم وحاشيته وأجهزته.

ان ما أستلمه النظام السياسي الجديد من النظام البعثي البائد هو أنقاض جهاز قضائي وليس قضاء يمكن الأعتماد عليه لسدّ أحتياجات النظام الجديد، ويجب أن نقبل حقيقة أخرى هي أن الحكومات المتعاقبه على الحكم في العراق منذ نيسان 2003 ولحد الآن، وبالرغم من وجود العديد من المسؤولين الوطنيين المخلصين فيها، لم تبادر الى أية خطط وسياسات وأجراءات جذريه تهدف الى تنقية الجهاز القضائي العراقي من العناصر والأعراف غير المناسبه اوتهدف الى اعداد عدد كاف من القضاة الأكفّاء النزيهين المنسجمين مع قيم النظام السياسي الجديد ومع الدستور المقّر شعبياً وكذلك تقديم نماذج جديدة من المحاكم والسجون العراقية التي أضافة الى تجسيدها لقيم العدالة والقانون وأحترام حقوق الأنسان، تنقل العراق الى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال الهام والخطير.

وبمقدار تعلّق الأمر بالملفّ الأمني، فأن البيئة القضائية العراقية تعيش ظواهر خطيره تؤدّي الى أفشال الكثير من الجهود المخلصة في مجال مكافحة الأرهاب والأرهابيين ومن أهمها:

1. أنتشار ظاهرة الرشاوى وبمستوى خطيرو على نطاق واسع
2. وجود العديد من القضاة والعاملين في المحاكم ومؤسّسات القضاء، ممّن تشبّعوا بقيم وممارسات ومصالح النظام البعثي القمعي السابق، ولازالت حركتهم بطيئة جدا بأتجاه أستيعاب المتغيّرات الكبيرة في الواقع العراقي، بل وبعضهم يرى تعارض مصالحه مع تلك المتغيرات
3. تعرّض الكثير من القضاة والحقوقيين الوطنيين من أنصار النظام السياسي الجديد، ممّن واجهوا النظام البعثي البائد لسنوات طويله ودفعوا ثمناً باهضاً مقابل ذلك، تعرّضهم الى محاولات الأقصاء عن المفاصل المهمه للجهاز القضائي اوالى التصفية الجسدية، وللأسف نجحت بعضها
4. تعرّض الكثير من المحاكمات والأحكام الى ضغوط سياسية هائلة، من قبل سياسيين كبار أو من مراكز قوى في الداخل أو الخارج اي بكلمة أخرى أن القضاء العراقي غير مستقل بالشكل الذي أراده الدستور، وأغرب من ذلك تملّص بعض المسؤولين الكبار (الذين أقسموا عند أستلامهم مواقعهم على الألتزام بالدستور وتنفيذ المقررات وخدمة مصالح الشعب) من تنفيذ العقوبات الصادره من القضاء بحق بعض مجرمي النظام البعثي السابق وبعض الأرهابيين الحاليين، مراعاة لطلب بعض الدوائر الأقليمية والدولية، أو بذرائع أخرى متهافته كما هو الحال بالنسبه لضباط كبار أرتكبوا مجازر وحشيه بحق العراقيين الكرد وأبناء الجنوب خلال فترة الأنتفاضه الشعبانيه وصدرت بحقهم أحكام الأعدام من القضاء العراقي (بعض

اولئك المسؤولين يبرر موقفه بالتأثير السلبي لتنفيذ بعض تلك الأحكام على مشروع المصالحة الوطنية، متناسياً أن أكبر خطر على مشروع المصالحه هو عندما يجد ضحايا النظام السابق / وهم بالملايين / جلاّديهم وقتلة أبنائهم يسرحون ويمرحون ولم يتم معاقبتهم، ممّا يحوّل طبقة الضحايا المليونيه الى قنبله موقوته يسهل دفعها للأنفجار بأستفزاز بسيط).

والأخطر من كل تلك الظواهر السلبيه، ظاهرة أعتماد نهج تفسير القانون أو الأنتقاء منه، بحسب الصفقات السياسية بين الأطراف النافذة في السلطة.

أن غياب البيئة القضائية المناسبة، له تأثيرات سلبية كبيرة وخطيرة على منظومة الحكومة لمواجهة الخلل الأمني والتحديات الأمنية الراهنة، لأن ما ذكرناه من ظواهر سلبيه وغيرها تقود الى ضرب هيبة القضاء وبالتالي هيبة الحكومه وأن يفلت العديد من المجرمين من القصاص العادل وغياب الرادع، الذي يعتبر مهماً جداً في منع الجرائم في المستقبل.

ثالثاً: البيئة الأجتماعية والثقافية المناسبة

وهي واحده من أهم البيئات أو الحاضنات المؤثّره على عمل الأجهزة الأمنية، وبها ترتبط مجموعة من العوامل ذات التأثير غير المباشر ولكن الكبير على سلوك الأفراد والجماعات والمجتمعات من قبيل التربية العائلية والتربية المدرسية ومنظومة الأفكار والقيم الأخلاقية والأعراف السائدة في المجتمع والأفكار والقيم التي تنشرها وسائل الأعلام المسموعة والمقروءة والمرئية سواء المحلية منها أو القادمة عبر الأثير من الخارج، والموروث الأجتماعي ودرجة تأثير وعمق الجذور الدينية في الشخصية وغياب العدالة الأجتماعية... وغيرها. لنتأمّل في الظواهر التالية وكلها حقيقية ومن صلب الواقع العراقي:

1. الكثير من العناصر التي تقوم بنقل المتفجرات أو وضعها في الأماكن التي يراد تفجيرها، أو بيع المعلومات عن الأفراد أو الأماكن (العلاّسه) الى المنظمات الأرهابيه والى الأرهابيين، تقوم بالعمل مقابل مبلغ زهيد من المال (في احدى الحالات تم كشف امرأه عاديه أرادت وضع كيس فيه متفجّرات في الصحن الكاظمي وعند التحقيق اعترفت بأنها قامت بالعمل مقابل ثلاثمائة دولار فقط)... والآلاف من الشباب الفقير المضلّل الذين يلقى عليهم القبض بسبب مشاركتهم في العمليات الأرهابيه أو الجرائم الجنائيه ونراهم في وسائل الأعلام، هم من هؤلاء
2. مئات الآلاف من المواطنين الذين يشاركون بصدق وأخلاص في الشعائر الدينيه، ويعانون بدنيا وماديا من أجل تلك المشاركه ويصرّون على الأستمرار، وهو موقف صحيح... بعض هؤلاء غير مستعدّين لتحمّل نفس المعاناة في التزام سلوكيات أو تطبيق قوانين ذات صله بالمصلحه العامه للمجتمع أو الدوله، كتسهيل معاملات المراجعين أو عدم أخذ الرشاوى (أن كانوا موظّفين) أو صيانة المال العام أو أطاعة المرجعيات الدينيه في توجيهاتها الأخلاقيه، أو المحافظه على البيئه أو عدم هدر الطاقه والمياه... الخ
3. سياسيون عراقيون معروفون يتحدثون دائماً عن ضرورة الألتزام بالدستور وبالقوانين والضوابط التي تحقق المصلحه العامه للشعب والوطن، ويتحدثون عن ضرورة أنصاف الفقراء والمحرومين، وعن أهمية أعتماد الكفاءه والأمانه والأخلاص للنظام الجديد عند أسناد المسؤوليات للأفراد وعن قيم مثاليه أخرى... الاّ أنهم وللأسف الشديد يقولون ما لا يفعلون يخالفون القوانين اذا تعارضت مع مصالحهم ويحرصون على الأموال والعقارات والحياة المترفه وعلى المناصب ذات الوجاهه الأجتماعيه، ويقرّبون الأنتهازيين ممّن يجيد التملّق والمدح بدلاً من الأمناء الكفوئين الصادقين!!! نحن لا نفهم كيف يكون سياسي عراقي صادقاً مع نفسه عندما يصرّح بتعاطفه مع فقراء أحدى المناطق عند زيارته لهم وتحت تصرّفه أكثر من قصر من قصور الدوله (لو كان الظرف يسمح لأشرنا الى الأسماء وعناوين القصور)!!! أن عيش الكثير من المتصدّين لحالة (يقولون ما لا يفعلون) تؤدي الى نتيجة فقدان الثقة، التي لها نتائج وخيمة

4. سياسيون عراقيون دخلوا العملية السياسية في ظل النظام السياسي الجديد وأصبحوا أعضاء في مجلس النواب أو في مجالس المحافظات وبعضهم وزراء أو وكلاء وزير أو مدراء عامين وأقسموا على الألتزام بالدستور وخدمة الشعب كل الشعب، ولكنهم أحياناً في قرارة أنفسهم يفرحون عند حصول بعض العمليات الأرهابية وربما يتعاطفون مع الأرهابيين لأن ضحايا العمليات من مكوّن آخر أي من غير طائفتهم أو قوميتهم أو من غير حزبهم!!! أي بمعنى آخر انه وبالرغم من المباديء والشعارات التي يحملها في العلن، الاّ أن الذي يحكم مواقفه الحقيقيه هو التعصّب الطائفي أو العنصري أو الحزبي
5. سياسيون قضوا عمراً طويلاً في النضال ضد الدكتاتوريه والظلم وأنتقاد أستغلال بعض الحكام للسلطه وبعضهم أفنى زهرة شبابه في هذا الطريق، ولكن البعض منهم وبمجرد وصوله الى السلطه وأنفتاح الدنيا عليه وأقتراب ملذّاتها منه، بدأت شخصيته بالتغير السلبي وبدأت خطوط دفاعه العقائديه والأخلاقيه بالتراخي والأنهيار... الى أن سقط في واحده أو أكثر من أمتحاناتها (المال والجاه والنساء)
6. بالرغم من أدراك أغلب العراقيين لحقيقة هامة هي: أن أنقاذ الوطن وبنائه والمحافظة عليه وتحقيق الأستقلال والسياده والحرية والأزدهار، كل ذلك لا يمكن تحقيقه وأنجازه دون تظافر الجهود وأنسجام الطاقات ونكران الذات وتغليب المصالح العليا والعامه للوطن وللشعب على المصلحة الخاصة وعلى الرغبات الشخصية، وتحمّل الجميع للمسؤولية كلٌ بمقدار طاقته والتسابق والتنافس في عمل الخير والتضحيه ومساعدة المحرومين والضعفاء... بالرغم من وعي هذه الحقيقه، الاّ ان الظاهره الشائعه هذه الأيام في الكثير من أوساط المجتمع العراقي، هي سعي الكثير من العراقيين لترتيب أوضاعهم الخاصه فقط، وأحياناً على حساب أوضاع الآخرين (اي ظاهرة الأنانية) وسعي الكثير لأن يكونوا آخر من يضحّي من أجل المصلحه العامه... أو الجلوس وأنتظار العمل والتضحية من الآخرين (ظاهرة الأتكالية)، وهما الصفتين السلبيتين في المجتمع اللتين وظّفهما النظام البعثي البائد بأبشع صوره، وهما اللتين مكّنتا ذلك النظام المكروه والمرفوض شعبياً من تحييد طاقات هائلة في المجتمع، والبقاء لثلاثة عقود ونصف في الحكم
7. بالرغم من أن القيم الدينية (الراسخة في ضمير العراقيين) والمتراكم من التراث الأنساني والقواعد السليمة للتعامل بين البشر، تعلّم الأنسان أن يكون دقيقاً ومسؤولاً ومتفحّصاً عند أستلام المعلومات وتكوين الرؤى والمواقف ودراسة المصدر وتقييمه ومعرفة مدى صدقه ودرجة وثاقته... بالرغم من كل ذلك نجد هذه الأيام ظاهرة أنتشار الأشاعات والأخبار المفبركة الكاذبة وقبول الرؤى والمواقف من المصادر المجهولة، بل وأحياناً قبولها من المصادر المعروفة بكذبها وسوء نواياها وتاريخها الأسود، حتى صارت أساليب الحرب النفسية التي تقوم في الغالب على الكذب وفبركة القصص والتقارير هي الأساليب الرائجة والمعتمدة من الأعداء في محاربتهم للوطنيين والمخلصين
8. بالرغم من أن العراق يعتبر مركزاً للفكر الأسلامي والعربي وللتراث الحضاري الأنساني العريق، وكان مقراً لحضارات كبرى ولدول خلافه كبرى ولاتزال أحدى مدنه (النجف الأشرف) مقرّاً لواحده من أعرق الجامعات الأسلامية والعربية وهي الحوزة العلمية التي يزيد عمرها على الألف عام، وأشتهر العراقيون وقبل عقود من الزمن بحبّهم الشديد للقراءة وأقتناء الكتب وحيازة المكتبات الشخصيه في البيوت (من الظواهر المعروفة في عهد النظام البعثي البائد، هو أن الكثير من العراقيين المهتمين بأقتناء وقراءة الكتب، كانوا يقتنون صوره مستنسخه من الكتب الممنوعه من النشر والبيع في العراق وذلك بالأتفاق مع بعض أصحاب المكتبات الذين يثقون بهم) نقول بالرغم من كل ذلك فأن الواقع الثقافي للعراقيين عامة والشباب منهم بشكل خاص، في هذه الأيام لايبشّر بخير ولا يتناسب وتاريخ المجتمع العراقي ولامع المستقبل المنشود لهذا البلد العريق... سواء من حيث نوعية الكتب المنتشره في الأسواق أو من حيث سعة ظاهرة القراءة، وكذلك مستوى الصحافه والبرامج الثقافيه في الأذاعات والفضائيات المحليه وحركة الترجمه والتبادل الثقافي مع الشعوب الأخرى، ويمكن دراسة المستوى الثقافي وعمق الفكر لدى العشرات من السياسيين والأعلاميين والكتّاب وطلبة الجامعات فضلاً عن باقي شرائح المجتمع العراقي، وبما فيهم بعض من يسمّون أنفسهم بالمثقفين للتأكّد من ذلك!!!

الظواهر التي أشرنا اليها في السطور السابقه وعشرات أخرى غيرها هي من واقع المجتمع العراقي، وهي تشير الى وجود نقاط خلل كثيره وخطيره في بنيته في الجوانب الأجتماعيه والثقافيه، وبمقدار تعلّق الأمر بموضوع دراستنا هذه، يمكن أثبات العلاقة المباشرة وغير المباشرة للكثير من العوامل الأجتماعية والثقافية بتنامي ظاهرة الأرهاب وأزدياد أعداد المضلّلين الذين يتم توظيفهم في الفعاليات الأرهابية، حتى دون وعيهم لأهدافها البعيدة.

ويمكن معرفة كيف تؤثّر ظواهر أجتماعية سلبية (مثل تفكك الأسر وأزدياد عدد اليتامى والأرامل وتسرّب الأولاد من المدارس وتزايد عدد العراقيين تحت مستوى الفقر وأتّساع الفاصلة بين الأغنياء والفقراء والأنفتاح الواسع غير المحكوم بضوابط على وسائل أتصال وأعلام أباحيه أو متناقضه بالصميم مع القيم الشرقيه وأتّساع ظاهرة تعاطي المشروبات الكحوليه والمخدرات وتنامي ظاهرة المناطق العشوائيه في المدن، والتي تفتقد الكثير من القيم والتقاليد المحافظه التي كانت تتميّز بها محلاّت المدن العراقيه العريقه... وغيرها من الظواهر) على تنامي أوساط مجتمعيه قابله للأستقطاب والتوظيف من قبل البؤر الأرهابيه وعصابات الجريمه المنظّمه. كمايمكن ملاحظة كيف أن أفكار وأطروحات (تتستّر بعضها بالدين) منحرفه وسطحيه ومتهافته وتفتقد الأدله الشرعيه الصحيحه أو الأدلّه العقليه تؤثّر على أعداد غير قليله من الأفراد والمجموعات، وتتحوّل بموجبها الى أدوات رخيصه بيد أعداء الدين وأعداء الأمه وأعداء النظام السياسي الجديد وهو ما يؤشّر الى عيش تلك الأوساط لدرجات متدنّيه من النضج الثقافي والوعي الفكري والعقائدي والسياسي.يجب أن لاننسى ماقام به النظام البعثي البائد ولأكثر من ثلاثة عقود،من خطط وسياسات وبرامج تستهدف مسخ الشخصية العراقية وتدمير القيم النبيلة والخيّرة التي كان يتميّز بها العراقيين وما قام به في التسعينات من القرن الماضي بالذات، لتجويع وأذلال الشعب كل الشعب (بأستثناء نخبته الحزبية والأمنية) لدفعه (كما كان يتوهّم) لعيش حالة العبودية للحاكم، وأستفاد من خبرات بعض الدول الشيوعية والشمولية والفاشية في هذا المجال، مثل ألمانيا الشرقية (سابقا) ورومانيا في عهد تشاوتشيسكو.

أن جهوداً ضخمة ومنهجية ومدعومة بأمكانات كبيرة، يجب أن تنهض بها الجهات ذات العلاقة في الحكومة العراقية وكذلك المرجعيات الدينية ذات الكلمة المسموعة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ذات المصداقية والكتّاب والأدباء والفنانين وأساتذة الجامعات وغيرهم، لأعادة بناء الشخصية العراقية وأعادة فاعلية القيم العراقية الأصيلة المعروفة في المجتمع، فضلاً عن تحقيق العدالة الآجتماعية، وهو الشرط الأساس لأنجاح فعاليات التربيه والتعليم وبناء القيم وبالتالي بناء الأنسان. ويجب أن تكون رياض الأطفال والمدارس الأبتدائيه، أولى الساحات لتلك الجهود. بالطبع بعد أعداد التربويين المناسبين والمؤهّلين وبعد أعادة الأعتبار لدور المعلم وتوفير مقومات العيش الكريم له ولكل المساهمين في العمليه التربويه، وبعد أعادة بناء مرافق التعليم والتربيه وبما يتناسب مع أهميتها ودورها في أعادة بناء المواطن العراقي وفي أعادة بناء المجتمع العراقي. كما يمكن أن تلعب وسائل الأعلام المختلفه دوراً في غاية الأهميه في هذا المجال، ولابد من أن تبادر الأجهزه ذات العلاقه في الحكومه العراقيه الى تنفيذ خطة تنميه ثقافيه شامله (وفق المعاني الكامله والمعاصره لمصطلح الثقافه بالرغم من وجود عدة تعريفات لها) ولابد من تخصيص الأمكانات اللازمه لذلك، ويجب أن نؤمن فعلاً بأن تأثير نجاح خطة التنميه الثقافيه الشامله المطلوبه، لايقل أهمية عن تأثير بناء القوات الأمنيه عددا وعدّة. وربما يكون من المفيد التذكير بأن في الأسلام (وخاصة الأسلام من منبع أئمة أهل البيت عليهم السلام) كنوزاً ثقافيه لا تنضب، يمكن الأستفاده منها في خطة التنميه الثقافيه المطلوبه التي أشرنا اليها.

رابعاً: البيئة الأقتصادية المناسبة

من الممكن ومن خلال دراسة عدد من الظواهر السائده، التوصّل الى أن البيئة الأقتصادية السائدة في العراق غير سليمة وغير مناسبة، وهو ما يعني وبقدر تعلّق الأمر بموضوع دراستنا هذه، بأنّها يمكن أن تكون عاملا سلبيا آخر يعرقل خطط الحكومة لوضع الحلول الصحيحة لتحديات الملفّ الأمني، ولنستعرض بعض تلك الظواهر:

1. عدم وضوح النظرية الأقتصادية التي تعتمدها الحكومة العراقية، في وضع سياساتها وخططها وبرامجها الأقتصاديه في هذه المرحله وللسنوات القادمه (الدور المركزي للدوله أم أقتصاد السوق والدور المركزي للقطاع الخاص؟ أم المزج والتكامل بين الدورين كما هو قائم في العديد من الدول الأوربيه؟ ومدى أمتلاك الدوله العراقيه والسوق العراقيه والقطاع الخاص العراقي لشروط كل واحده من تلك النظريات الأقتصاديه؟). في قناعتنا الشخصيه الحكومه العراقيه / بمؤسّساتها التشريعيه والتنفيذيه / ليست لديها أية نظريه أقتصاديه تعتمدها، ومواقفها الأقتصاديه هي محصلة القناعات المختلفه لرجال الدولة ورجال الأعمال المتداخلين مع بعضهم، وكذلك ردود فعل تجاه بعض مشكلات أو تحديات الواقع القائم أضافة لضغوط وطلبات منظمات دوليه كالبنك الدولي أو بعض الدول المؤثّره في القرار العراقي وأيضاً ضغوط المصالح الفئويه وحتى الشخصيه
2. بقاء أيرادات بيع النفط مصدراً وحيداً لميزانية الدولة، بالرغم من وجود أمكانات حقيقية لتطوير بعض المصادر الأخرى للدخل (من قبيل القطاع الزراعي وقطاع السياحة الدينية وغير الدينية وقطاع الترانسيت / لموقع العراق الحيوي والأستراتيجي / والمعادن والمواد الأخرى المتوفرة في العراق والمطلوبة لعدد من الصناعات في العالم، وكذلك تطوير أنتاج الغاز التي يمتلك العراق أحتياطيات غير قليله منها...) وبقاء النفط مصدراً وحيداً للميزانية العراقية يؤدي الى مخاطر وتبعات سلبيه عديده، وما يهمنا منها هو عزل قطاعات شعبيه واسعه عن المشاركه الحقيقيه في الحركه الأقتصاديه وفي دورة الأنتاج وهذا بدوره يؤدي الى تخلخل الواقع الأجتماعي والسياسي للمجتمع العراقي
3. تنامي ظاهرة تحوّل الدوله الى ما يشبه وضع جمعيات الأغاثه الخيريه التي تقوم بمساعدة الفقراء والمحتاجين، والتضخّم المفرط لأعداد موظفي الدوله الذين تعشعش في أوساطهم البطاله المقنّعه (تحوّلت ورقة التوظيف في الدوله لدى بعض القوى السياسيه الى أداة للنفوذ وللدعايه الأنتخابيه) وهو مايرتّب أعباءاً هائله على الدوله أضافة الى حرمان الدوله من قدرات وأمكانات هائله يملكها القطاع الخاص (ليس فقط رجال الأعمال الكبار بل وحتى أصحاب المشاريع والشركات الصغيره)، والذي اذا أعطيت له الحريه الكافيه ووفق الضوابط التي تضمن مصالح المستهلكين وعموم المواطنين سوف يساعد الحكومه في حل الكثير من أزماتها الخانقه مثل أزمة السكن والطاقه والغلاء والخدمات الأجتماعيه للعوائل التي فقدت معيلها وأزمة توزيع مواد البطاقه التموينيه وضمان جودتها وغيرها من الأزمات. القطاع الزراعي (مثلاً) وحده قادر على أمتصاص نسبه كبيره من البطاله والبطاله المقنّعه الموجوده في المجتمع العراقي، فضلاً عن تحقيق الأمن الغذائي للعراق وتوفير مليارات الدولارات لميزانية الدوله، وكما هو معروف فأن الفلاحين والمزارعين والمنتجين الزراعيين (أي القطاع الخاص) هم الذين يديرون هذا القطاع وتقوم الدوله (أي المفروض) بتوفير الدعم والتسهيلات وتأجير الأرض
4. فتح حدود العراق وبدون أية قدره على تطبيق أية ضوابط، أمام حركة الأستيراد، ممّا أدىّ الى شبه تدمير كامل للصناعات المحليه وحتى للأنتاج الزراعي النباتي والحيواني (على الأقل لبعض موادها) وهذا ما يعني تضّرر قطاع يضمّ مئات الآلاف من العراقيين المنتجين فضلاً عن ضياع خبرات وقدرات وطنيه تم تكوينها وبلورتها خلال عشرات السنين (صناعات محلية ناجحه لرجال أعمال عراقيين أفنوا أعمارهم لبنائها وبناء سمعه وأسواق جيده لها وكذلك صناعات حكوميه سابقه نجحت لعقود في سدّ الحاجه المحليه للأسواق العراقيه، هي الآن متوقفه وتشرّد الآلاف من العاملين فيها مثل صناعات الصابون والمواد الغذائيه والمنسوجات والكثير من الأجهزه الكهربائيه... أضافة الى صناعات تراثيه توارثها العراقيون عن آبائهم وأجدادهم وتعتمد على مواد محليه مائه بالمائه وتغطّي حاجات حقيقيه للمواطنين وكانت تساهم في تحسين دخل عشرات الآلاف من العوائل الفقيره أو محدودة الدخل...)، وكذلك وضع الأمن الغذائي للوطن تحت رحمة تقلّبات الأسواق والسياسات العالميه والتي شهدت في السنوات الأخيره قفزات وتصاعداً كبيراً في الأسعار
5. عدم أستيعاب شرائح واسعه من المواطنين ضمن مفردات الدورة الأقتصادية في البلد، أي عدم أستفادة الطبقة المتوسطة من الأنفتاح والنشاط الأقتصادي المتنامي بعد 2003م وأنحصار المكاسب بنخبة ضيّقة من وكلاء الشركات الأجنبيه ومن التجار ومن الطفيليين الذين أزدادت ثرواتهم بسرعه كبيرة في السنوات الأخيره، من خلال شبكة من العلاقات التي نسجوها

مع بعض المسؤولين الجدد (أو مع حاشيتهم) في الدولة (مع ملاحظة أن الكثير من مراكز القوى الأقتصاديه التي نشأت بدعم النظام البعثي البائد وكانت أحدى ركائزه المهمة في الواقع العراقي آنذاك، لاتزال تمثل ثقلاً في الواقع الأقتصادي في ظل النظام السياسي الجديد / مدعومة من دوائر سياسية وأمنية وأقتصادية خليجية معادية للنظام الجديد / وبعض التقارير الموثقه تشير الى دور خطير لبعض مراكز القوى تلك في دعم فلول النظام البعثي البائد وبعض المنظمات الأرهابية)

6. فشل منظومة الضمان الأجتماعي الحكومية، والتي أصبحت مرتعاً للأختلاسات وسوء الأستفادة والممارسات البيروقراطية مع ضآلة المبلغ قياسا بموجات غلاء الأسعار المتلاحقه، وعدم الأستفاده من التجارب العالميه المعاصره الناجحه (كما في اوربا مثلاً) لبناء مؤسّسه تنهض بشكل سليم وكفوء بمهمة الضمان الأجتماعي للفقراء وللعاطلين عن العمل وللعوائل التي فقدت معيلها، وبصورة تحفظ ماء وجههم وكرامتهم الآدمية، ممّا أدى الى بقاء مئات الآلاف من عوائل الأرامل واليتامى والفقراء المتعفّفين والعاطلين عن العمل، وحتى بعض ذوي الدخل المحدود، بقائهم دون دعم حقيقي ومناسب من الدوله، ممّا يؤدي الى مضاعفات أجتماعيه سلبيه وخطيرة

نعتذر لقرّائنا الكرام عن دخولنا في تفاصيل مواضيع قد تبدو ان لا دخل لها بالملف الأمني أو بالأجهزه الأمنيه، ولكن الواقع وعدم تأثير الكثير من الأجراءات الأمنيه المباشره التي تتّخذها الحكومه لمواجهة الخرق الأمني وعدم نجاح الحكومه ومن ورائها القوات والأجهزه الأمريكيه، في أيقاف حملات القتل للعراقيين ونزيف الدم المستمر في مدن العراق المختلفه يدفعنا للتأكيد على موقفنا من ضرورة وجود سياسه وخطه شامله وعميقه لمواجهة الأرهاب والأرهابيين وكذلك لمواجهة غياب الأمن والأمان في الكثير من مناطق الوطن، ولا يمكن رسم تلك السياسه ووضع تلك الخطه دون التعرف على جذور الأجواء ذات الصله بنمو أو ضمور المشكلات الأمنيه، وهو ما حاولنا بيانه في دراستنا (في الصفحات السابقه) للبيئات المناسبه (السياسيه والقضائيه والأجتماعيه والثقافيه والأقتصاديه).

حول الأستراتيجية الأمنية

بعد كل عملية أرهابية تضرب أبناء ومدن العراق، تتعالى أصوات كثيرة لمواطنين وحتى لمسؤولين في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وبعضهم الآخر قادة لقوى سياسية، تطالب بمحاسبة المقصّرين أو تطوير القدرات الأستخبارية أو بحسم ملف الوزارات الأمنية، والبعض يستغل الفرصة ليمرر مواضيع حسّاسة مختلف عليها من قبيل المطالبة بأعادة الأعتبار للأجهزة الأمنية السابقة أو أعادة ضباط كبار من النظام البعثي البائد الى مفاصل الأجهزة الأمنية، وطالب في احدى المرّات جنرال أمريكي كان مسؤولا عن ملف المصالحة الوطنية في السفاره الأمريكيه في بغداد قبل سنوات (الجنرال مليت) بمطلب غريب وأعتبره حلّاً ناجحاً للخلل الأمني وهو وضع قادة المجموعات المسلّحة المضادة للنظام في قيادات الأجهزة الأمنية الحكومية!؟!

ربما تكون بعض تلك المطالب صحيحة ومشروعة مثل حسم أسماء مرشحي الوزارات الأمنية وتطوير القدرات الأستخبارية والتسليحية، ولكن ما هو أهم من ذلك هو مراجعة وتصحيح الأستراتيجية الأمنية للنظام السياسي الجديد.

نحن نعتقد بأن تلك الأستراتيجية تم وضعها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل سقوط صنم رأس النظام في بغداد في نيسان 2003م، وحصلت فيها بعض التغييرات غير الأساسية في السنوات اللاحقه بسبب ضغوط القوى الوطنية العراقية وأيضا بسبب تغير الظروف وبروز مشكلات وتحديات غير متوقّعة وبروز قوى سياسية فتيّة ذات قاعدة شعبية واسعة وغير منسجمه مع الخطوط العامه للمشروع الأمريكي المعدّ للعراق، وربما متحالفه مع قوى أقليميه قويه ومضاده للمشروع الأمريكي، أضافة الى متغيرات في السياسات الخارجيه للأداره الأمريكيه بسبب وعود أنتخابيه تبنّاها مرشح الحزب الديمقراطي الذي وصل الى البيت الأبيض، وبدء مساع أمريكيه لأشراك قدرات عسكريه وأمنيه لحكومات عربيه متحالفه معها (مثل الأردن ومصر / في زمن مبارك / وربما دوله خليجيه ذات نفوذ كبير، وهي الخطه التي أجهضتها ثورات الربيع العربي)، أشراكها في المعادلات الأمنية والسياسية للعراق، وبالشكل الذي تصبح فيه

كابحة لتطلّعات القوى الوطنية العراقية في الأستقلال التام والسياده الكامله وأيضاً لتكون عامل توازن مع قوى الطرف الأقليمي المعارض للهيمنه الأمريكيه على العراق وأيضاً تحوّل العراق الى ساحة رخوة يتم أستغلالها لتصفية حسابات وصراعات أقليمية – أقليمية وصراعات دولية – أقليمية وحتى دولية – دولية. وقبل الأشاره الى الخطوط العامة للأستراتيجية الأمنية التي رسمتها الأدارة الأمريكية للعراق لفترة ما بعد النظام البعثي البائد، من المفيد التذكير بالخطوط العامة للأستراتيجية السياسية الأمنية للنظام البعثي البائد، وهي وبأيجاز:

أ. **الدعم الخارجي (الدولي) هو الأساس لضمان البقاء**، أبتداءاً من القفز على السلطة نتيجة صفقة بريطانية امريكية لأيصال الكتلة البعثية التي كانت تسمّى بالبعث اليميني أو جماعة عفلق، ومروراً بالخضوع للضغوط الأقليمية والدولية (كما في أتفاقية الجزائر 1975 مع شاه أيران وعلى حساب المصلحة الوطنية وفي مقابل ضرب حركة التحرر الكردية)، أو القيام بتقديم خدمات لمراكز قرار دوليه مهمة والقيام بتنفيذ خطط وسياسات بالنيابة (كما حصل في سعي النظام البعثي في أوائل السبعينات من القرن الماضي لتعويض الدور البريطاني في الخليج العربي بعد القرار البريطاني بالأنسحاب من هناك أو حرب النيابة التي شنّها النظام البعثي على أيران عام 1980م بقرار غربي، أو تهيأة الأرضيه لأسرائيل لأحتلال لبنان عام 1982م من خلال عمليه فبركتها المخابرات العراقيه لأغتيال السفير الأسرائيلي في لندن قبل أيام من الغزو بواسطة جماعة أبو نضال المنشقه...)، ووصولاً لفترة التسعينات أي بعد غزو دولة الكويت حيث قام النظام بأعتماد الرشاوى الكبيره كوسيله لكسب تأييد مراكز قوى دوليه (قدّم النظام البعثي رشاوى ماليه لأعضاء في المكتب السياسي للحزب في الأتحاد السوفيتي ولمسؤولين كبار في القياده الفرنسيه وعرض حقول نفطيه هامه وبشروط سخيه على شركات معروفه للتأثير في سياسات حكومات معينه). بمعنى أن النظام البعثي كان يفضّل دوماً تقديم الخدمات والتنازلات وتلبية الطلبات للقوى الخارجيه وخاصة الكبرى منها كوسيله لضمان البقاء في السلطه، بدلاً من تلبية المطالب الشعبيه ومطالب القوى الوطنيه المعارضه.

ب. **الأستخدام المبالغ فيه للقمع والقتل وكل أساليب أنتهاك حقوق المواطن العراقي وحقوق الجماعات السياسيه المعارضه،** للتخلّص من المخاطر التي ربما تهدد السلطه يوماً ما، وعدم الحوار والأتفاق مع القوى المعارضه والقيادات الأجتماعيه والدينيه، الاّ لأغراض تكتيكيه ومؤقته، لا تتيح الفرصه مطلقاً لنمو مؤسسات دستوريه وآليات ديمقراطيه تتيح للشعب ممارسة دوره ونيل حريته وكسب حقوقه السياسيه، وأدّى ذلك الى بناء عشرات الأجهزه القمعيه المرعبه والعديد من التشكيلات المسلّحه الرسميه وشبه الرسميه، والمئات من القوانين المجحفه التي تتحكّم بكل صغيرة وكبيرة، شخصية أو غير شخصيه من حياة المواطن العراقي.

ج. **السعي لتدمير القيم والمنظومات الفكريه والأخلاقيه والعقائديه والتراثيه للمجتمع العراقي (وبضمنها أنماط العمران للمحلات ومناطق المدن العريقة) لقطع الأرتباط بالتاريخ الحضاري، ومحاولة أعادة تشكيل المجتمع العراقي لتحويله الى مجتمع فاقد لأية هويه حضاريه ومجتمع خانع وذليل ومُستعبد ومهيأ لخدمة سياسات وخطط يحددها النظام البعثي** الحاكم لأهداف محليه أو خارجيه، والتركيز على الحرب النفسيه ونشر الرعب والفقر وفرض الحصار الكامل على المواطن، لتحقيق ذلك. وأكثر من ذلك سعى النظام البعثي الساقط لتغيير التركيبه السكانيه للشعب العراقي بأستقدام الملايين من مواطني دول أخرى، وكذلك السعي لتغيير البيئه الجغرافيه والطبيعيه لمجموعات سكانيه كامله، خدمة لنفس الهدف (كما في مثال تجفيف أهوار الناصرية).

د. **كما أعتمد النظام البعثي البائد سياسات القصاص الجماعي والمحاسبه على النوايا، وتفتيت الحركات من الداخل وأثارة الصراعات العنصريه والطائفيه والمناطقيه في المجتمع**، ووضع المواطن أمام خيارين لا ثالث لهما: أما الأنتماء الى حزب السلطه وخدمة سياساته وخططه وحتى الأشتراك في تنفيذ جرائمه أو أعتباره عدواً للنظام يستحق أقصى درجات العقاب بما فيها الأعدام فيما لو أنتمى الى حزب أو مارس نشاط لا يرتضيه النظام البعثي.

هذه بعض أبعاد الأستراتيجيه الأمنيه التي حكم النظام البعثي بها العراق، لفترة ثلاثة عقود ونصف، الأعتماد على دعم الخارج، والقمع وأرهاب الدوله، وتدمير قيم المجتمع.

نعود فنقول، بدأت ملامح الأستراتيجيه الأمنيه – السياسيه الأمريكيه المعدّه للعراق، بالظهور مبكراً عندما تصدّى المبعوث الرسمي الأمريكي الى أجتماع هيئة التنسيق والمتابعه (أنعقد الأجتماع في الشهر الأول أو الثاني من عام 2003م) لقوى المعارضه الوطنيه العراقيه (هيئه مكوّنه من 64 عضواً تم أنتخابها في مؤتمر لقوى المعارضه أواخر عام 2002م وكاتب هذه الدراسه أحد أعضائها) في صلاح الدين في أربيل (كردستان العراق)، عندما تصدّى وبقوه الى مشروع قوى المعارضه العراقيه لتشكيل حكومه وطنيه مؤقته لمنع حصول فراغ أمني وسياسي وأداري عند سقوط النظام البعثي، وتوضّحت فيما بعد الملامح التاليه للأستراتيجيه الأمريكية:

1. **منع القوى الوطنيه العراقيه من تشكيل أي مجلس مؤقت لأدارة الأوضاع**، مثل المجلس الأنتقالي في ليبيا الذي قاد المواجهه مع عصابات القذّافي (دفع فيما بعد ممثّل الأمين العام للأمم المتحده حياته ثمناً لتأييده ودعمه لمقترح القوى الوطنيه بتشكيل أطار قيادي عراقي مؤقّت والذي تبلور لاحقاً بأسم مجلس الحكم، والذي حاولت الولايات المتحده الأمريكيه وحلفائها أن تجعل محصّلة قراراته لصالحها من خلال أدخال شخصيات غير معروفه وليس لها أي تاريخ في معارضة النظام البعثي البائد لموازنة الحضور القوي لممثّلي القوى الوطنيه العراقيه).
2. **تعيين حكام عسكريين أمريكان لمناطق العراق، مع مستشارين عراقيين تم أختيارهم** وأعدادهم مسبقاً في واشنطن، علماً بأن الكثير من أولئك المستشارين هم من الشخصيات الوطنيه المخلصه المعروفه بتاريخها النظيف، ولكنهم أخطأوا في أختيار الأسلوب لخدمة الوطن.
3. **حل المؤسّسه العسكريه العراقيه وحل تشكيلات حزب السلطه (حزب البعث)**، والسعي لأستيعاب العناصر المستعده للتعاون (من المؤسّسه والحزب) في تشكيلات عسكريه وأمنيه خاصه وبأداره أمريكيه، وتم توظيف العصبيات الطائفيه فضلاً عن العامل المادي لدفعهم للتعاون.
4. **أعتماد القوات والأجهزه الأمنيه الأمريكيه الموجوده في العراق وفي القواعد القريبه من العراق، كقوات ردع وحفظ للنظام الجديد.**
5. **الدفع بأتجاه تأجيل الأنتخابات العامه (كآليه لأنتخاب أعضاء مجلس النواب والذين بدورهم يقومون بأنتخاب الحكومة العراقية، وأيضاً كآلية لأنتخاب لجنة أعداد الدستور الدائم للعراق)**، تأجيلها لفترة لا تقل عن سبعه الى عشرة سنوات وبمبررات متعدده ولكنها متهافته ومريبـه، (و هي نفس السياسه التي سعت الولايات المتحده لأعتمادها في تونس ومصر وربما في ليبيا لاحقاً، وذلك لأتاحة الفرصه الكافيه لبقايا أنظمة الحكم المنهاره التابعه لأمريكا، للملمة صفوفها وبناء أُطر وواجهات جديده للعوده الى السلطه من الشباك بعد أن تم طردهم من الباب وكذلك لحرمان القوى الوطنيه ذات القاعده الشعبيه الواسعه من جني ثمار التغيير أضافة الى السعي لتأجيج الصراعات الجانبيه فيما بينهم...) والبديل عن الأنتخابات كانت الأداره الأمريكيه تطرح فكرة عقد مؤتمرات محليه ويتم تعيين أعضائها بدلاً من أنتخابهم من قبل الشعب ومن خلال تلك المؤتمرات يتم ايجاد هيئات عُليا (وبالشكل الذي يضمن عدم هيمنة القوى الوطنيه العراقيه على القرار...)
6. **بناء جهاز أمني كبير وفعّال بعناصر عراقية من بقايا الأجهزة السابقة** (ومن عناصر لا تحمل أية قيم وطنيه أو أنسانيه ومستعده لأرتكاب أبشع الجرائم من أجل المال والملذات) وبواجهه محليه ولكن بأراده أجنبيه، وبعيداً عن تدخّل الحكومه العراقيه (راجع ما نشرته صحيفة الأندبندنت البريطانيه عام 2004م حول دور نائب الرئيس آنذاك ديك تشيني في هذا المشروع، وكيف تم أخفاء ميزانيته في ثنايا ميزانية القوه الجويه الأمريكيه لكي لا يعرف الكونغرس شيئاً عنه). وبالمقابل عرقلة أية خطوات عراقيه وطنيه جادّه لبناء مؤسّسه عسكريه وطنيه جديده تستفيد من العناصر الوطنيه في المؤسّسه العسكريه السابقه (وخصوصا العناصر التي أنشقّت عنه بعد الأنتفاضه الشعبيه في آذار 1991م) أو بناء جهاز أمني وطني جديد والتشدّد في منع أستيعاب الكوادر والعناصر العسكريه المرتبطه بفصائل الحركه الوطنيه العراقيه والتي كان لها

دوراً أساسياً في مقاتلة النظام البعثي البائد، منع أستيعابها في الأجهزه الأمنيه الجديده. فقط الأخوه الكرد كان لهم موقف سياسي سليم وثابت وواضح ومُعلن يتمثل بأعتبار قوات البيشمركه جزءاً من القوات العراقيه الأتحاديه وحرساً لحدود أقليم كردستان وحماة لمنجزاته، وهو موقف يدل على وعي عميق وبُعد نظر، وهو الذي يفسّر أستقرار الحاله الأمنيه وأنخفاض العمليات الأرهابيه بدرجات كبيره (في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك) مقارنة بالحال في وسط وغرب وجنوب العراق. وكان يمكن ووفق نفس المنهج أعتبار قوات بدر ومجاهدي المكتب العسكري لحزب الدعوة الأسلامية ومجاهدي الأهوار الأبطال ومجاهدي التيار الصدري، أضافة الى مقاتلي القوى الوطنية العراقية الأخرى، المتواجدين في كردستان العراق قبل سقوط صدام (وهم من غير الأخوة الكرد البيشمركة) كان يمكن أعتبارهم جزءاً من نواة الجيش الأتحادي الجديد، خاصة وأن بين صفوف هذه المجموعات عدد كبير من مراتب الجيش العراقي المعارضين لصدام وللنظام البعثي السابق وكان لهم شرف الأنشقاق المبكّر عنه والألتحاق بالحركة الوطنية المعارضة، وكان يمكن أن تكون حماية مقرات قيادات الدوله (رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهوريه ومجلس النواب ومقرات الوزارات الهامه) وحماية المدن المقدّسه وحماية زائريها وهم بالملايين سنويا وحماية حقول النفط خاصة الحقول العملاقه في الجنوب وكركوك والمطارات والمصافي ومحطات توليد الطاقه وحماية الأراضي العراقيه التي يتمدد عليها الجيران من أغلب الأتجاهات وحماية حدود العراق من تسلّل الأرهابيين القادمين خصوصا من احدى الدول الخليجيه ذات النهج التكفيري، أن تكون في مقدّمة مهامها. لأن أولئك المجاهدين يمتازون بخصال لا تتوفر في غيرهم، أوّلها عدائهم الراسخ للنظام البعثي البائد الذي قاتلوه لعقود طويلة (والعديد من أخوانهم ورفاق دربهم سقطوا شهداء على يد ذلك النظام) ولا مجال لأختراقهم، وثانيها أخلاصهم الشديد لمبادئهم ووطنهم وللنظام السياسي الجديد ولا يقاتلون من أجل الراتب أو الأمتيازات المادية الأخرى، وثالثها أمتلاكهم لخبرات قتالية وأمنية جيدة تراكمت خلال فترة مقاومة النظام القمعي الدكتاتوري (فهم في كل الأحوال أفضل من المتطوّعين الجدد (مع أحترامنا الكامل لهم والتقدير العالي لتضحياتهم في فترة كان التطوّع يعني الأستعداد للأستشهاد...)، الفاقدين للخبرة والتجربة وفاقدين أيضاً لتلك الدرجة العالية من الشعور بالمسؤولية تجاه النظام السياسي الجديد، والتي يحملها أولئك المحاربون القدماء الذين أفنوا زهرة شبابهم وقدّموا أثمن مالديهم على طريق محاربة النظام البعثي وأقامة النظام البديل الذي يعتبرون الدفاع عنه وحمايته هو ثمرة نضالهم الطويل) وأفضل من عناصر النظام السابق اللذين يمتلك بعضهم الخبره ولكن مشكوك في أخلاصهم للنظام السياسي الجديد، وربما هم بحاجه الى فترة تأهيل يتم خلالها دراسه حقيقة نواياهم وعلاقاتهم) والخصلة الرابعة لمجاهدينا قدرتهم على التفاعل الواقعي والأنسجام النفسي مع أهلهم وقواعدهم في محافظاتهم ومدنهم ومحلاّتهم وقراهم، لأنهم منها ولاتزال لديهم روابط أسرية وأجتماعية مع الكثير من أبنائها، ونذكّر هنا بأحدى قوانين وسنن التغيير، وهو أن التغيير الحقيقي والجذري في الواقع يستلزم بناء أجهزه جديده لحماية عملية التغيير ومكاسبها، وهذا ما حصل في عمليات التغيير الحقيقيه سواء في الثوره الفرنسيه أو عند أنتصار الثوره الشيوعيه في روسيا 1917 أو ما حصل عند أنتصار ثوّار الفيتكونغ في فيتنام الجنوبيه عام 1975، وفي تجربة الثوره الأسلاميه في أيران عام 1979 قامت قيادة الثورة بعزل كبار الضباط المقرّبين للشاه وللدوائر الأمريكية التي كان مستشاريها يهيمنون على المفاصل الأساسية للقوات العسكرية والأمنية وأيضا قامت قيادة النظام الأسلامي الجديد بأنشاء قوات الحرس الثوري الموازية للجيش الأيراني وأنشاء قوات اللجان الثورية (الكوميتة) الموازية لقوات الشرطة وكان لا يتم قبول التطوع في كلا التشكيلين الجديدين الاّ من الشباب المخلص للنظام الجديد والموثّق من قبل قادة الثورة الأسلامية ورجالها ومُعتمديها في مناطق البلاد المختلفة، بل وحتى مايجري هذه الأيام في ليبيا وان كان الأمر مبكراً لأستخلاص الدروس حيث فرضت قوى الثوار المقاتلين الماسكين للأرض / المجالس العسكريه للمدن والقرى / نفسها كنواة للقوات المسلّحه الجديده للنظام الجديد بالرغم من مخالفة القوى الغربية التي دعمت التغيير عسكرياً بذلك، ولاتزال الدوائر الغربية تسعى (وبأساليب متنوعة آخرها السعي لعقد مؤتمر دولي تحت عنوان سحب سلاح الميليشيات في ليبيا متذرّعة بالمخاوف من وصوله للأرهابيين) لمنع هيمنة القوى الوطنية الليبية على قرار الأجهزة العسكرية والأمنية للنظام السياسي الجديد، بل وحتى النظام البعثي البائد أستخدم سياسة فرض البعثيين (بعد أدخالهم بدورات مكثفة وقصيرة ومنحهم

رتب عسكرية أعتباطية) على القوات المسلحة العراقية في الفترة الأولى التي تلت قفزه الى السلطة (عام 1968م)، فضلاً عن قتله أو عزله لكبار ضباط العهد العارفي، وبعد سنوات من أنقلاب 17 تموز (يوليو) صارت اللجان الحزبية للنظام البعثي هي التي تُحدّد أسماء المقبولين في الكليات الأمنية (الكلية العسكرية وكلية الشرطة وكلية القوة الجوية وفيما بعد أكاديمية البكر العسكرية والمعاهد العليا للمخابرات).

الغريب أن الولايات المتحده الأمريكيه وحلفائها الغربيين، أستخدمت وسائل ذكيه ومدروسه لأقناع الشعب العراقي وقواه الوطنيه بمظاهر التغيير الشكليه (لما حصل في نيسان 2003م) بينما وقفت وبقوه أمام أستحقاقات التغيير الحقيقيه، ومن تلك الأستحقاقات بناء أجهزه أمنيه وطنيه جديده بعراقيين قاوموا الدكتاتوريه البعثيه ومتشبّعين بقيم وأفكار النظام السياسي الجديد والمؤسّسات الدستوريه والديمقراطيه الجديده. **لا يمكن أستيعاب العناصر التي لم تتلوّث أيديها بدماء المواطنين، من منتسبي الأجهزة والقوات العسكرية والأمنية للنظام البعثي السابق، الآ بعد بناء النواة الصلبة للأجهزة الجديدة وبناء هذه النواة الصلبة يتم فقط بتلك العناصر ذات الخصال التي أشرنا اليها قبل أسطر... ويجب عدم الخضوع الى الأبتزاز والحرب النفسية التي أستخدمتها فلول النظام البعثي وبتشجيع من الطرف الخارجي**، بترويجها لمقولة: التحذير من هيمنة الميليشيات ويقصدون مقاتلي ومجاهدي القوى الوطنية! ويستطيع أن يلاحظ الجميع ماهي نتائج محاولة بناء أجهزة النظام الجديد بالمقلوب، أي بدأ الخطوات بالتسلسل الخطأ!!! وخلاصة تلك النتائج كثرة الأختراقات وفشل الخطط الأمنية في تحقيق الأمان... الذين روّجوا كثيراً لمقولة التحذير من هيمنة ميليشيات القوى الوطنية على الأجهزة العسكرية والأمنية الجديدة، هم أنفسهم تحرّكوا خلال السنوات الثلاث الأخيرة وبشكل سريع ومكثّف لأدخال آلاف العناصر البعثية في الأجهزة الجديدة وقاموا أيضاً بالضغط الشديد على الحكومة المنتخبة للصرف على ما يزيد على المائة ألف ممّن سمّاهم الرئيس الأمريكي السابق بأبناء العراق (الصحوات) والضغط أيضاً لأدخالهم جميعاً في الأجهزه الأمنيه!!! وبين صفوف أولئك الكثير من العناصر المخترقه، وهو ما سبب مشكلات أمنيه بعضها كان خطيراً وفي قلب العاصمه بغداد، كما في حالة صحوات محلة الفضل (تم بالفعل أدخال عشرات الآلاف من منتسبي الصحوات في الأجهزه الأمنيه بعد دراسة ملفّاتهم).

أن كل المخاطر والسلبيات التي يثيرها البعض ويبالغ في التحذير منها، والناتجه عن أستيعاب كوادر وأنصار القوى الوطنيه العراقيه (التي قاومت ولعقود أجهزة قمع النظام البعثي وبذلت أغلى ما لديها من أجل مصالح الشعب والوطن) في المؤسسات الأمنيه الجديده، هي أفضل من تمكين عنصر واحد (سواء كان من أزلام النظام البعثي البائد أو كان أداة لقوه أجنبيه معاديه) من أختراق بنية المؤسسات العسكريه والأمنيه الوطنيه الجديده.

7. **بناء قوات خاصه وقوات تدخّل سريع جيدة التدريب والتسليح والأمتيازات**، مع دعم لوجستي عال يسمح لها بالتحرك السريع، وذلك من عناصر عراقيه وبأداره أمريكيه في البدايه ومن ثم تم ربطها بالحكومه العراقيه رسمياً والسعي لعرقلة خطوات الحكومه لتغيير هيكليتها ومسؤولي المفاصل الهامه فيها ولو الى حين، وبقي التأثير الأمريكي فيها كبيراً من خلف الكواليس.

بكلمة أُخرى كانت الخطوط العامة للأستراتيجية السياسية الأمنية الأمريكية المعدّة للعراق تتمثّل بـ:

- عدم السماح للقوى الوطنية العراقية في النظام الجديد بالهيمنه على القرار (القرار السياسي عامة والقرار الأمني خاصة). وكذلك منع هيمنة أغلبيه سياسيه وطنيه (ذات قاعده شعبيه حقيقيه واسعه منسجمه فكرياً وأجتماعياً)على القرارالسياسي
- أن تبقى القوة القتالية الأمريكية، هي المتفوّقة والقادرة على الحركة والحسم ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في العراق والمنطقة في المرحلة القائمة
- منع نشوء تحالفات بين القوى الوطنية العراقية وبين القوى الأقليمية غير المنسجمة مع السياسات الأمريكيه في المنطقه، والأستعانه بالحكومات العربيه الدائره في فلك نفوذها، وكذلك ببقايا أجهزة وحزب النظام البعثي البائد وحتى ببعض المجموعات المسلّحه، كأدوات ضغط لكبح توجّهات القوى الوطنية العراقيه والسعي لموازنة تأثيراتها في الواقع. كما قلنا قبل

قليل، حصلت تغييرات عديده في تلك الأستراتيجيه الأمريكيه، بسبب رفض الغالبيه من الشعب العراقي وقواه الوطنيه المستقله وعلى رأسها المرجعيه الدينيه العليا في النجف الأشرف، رفضها للكثير من مفردات تلك الأستراتيجيه، حيث تم رفض مشروع تعيين الحكام العسكريين الأمريكان لمناطق العراق رفضاً قاطعاً، وتم الأصرار على أجراء الأنتخابات العامه بأسرع وقت ممكن، وتم التأكيد على كتابة الدستور الدائم بأيدٍ عراقيه منتخبه، وأصرّت القوى الوطنيه العراقيه المشاركه في الحكم على أن يكون القرار الأمني والعسكري بيد الحكومه المنتخبه وعلى ضرورة تحديد سقف زمني متفق عليه لتواجد القوات والأجهزه الأمريكيه في العراق وتحديد تاريخ محدّد لمغادرة آخر جندي وتفكيك آخر قاعده عسكريه أمريكيه (خاصة وأن الأجتياح العسكري الأمريكي للعراق عام 2003م، لم يحظى بموافقة الشرعيه الدوليه المتمثله بمجلس الأمن والجمعيه العامه للأمم المتحده) وأستمر الصراع بين الأرادتين الوطنية والخارجية بأشكال وبأدوات متعددة وبطرق مباشره وغير مباشرة، حتى يومنا هذا.

اذا كانت هذه هي ملامح الأستراتيجية الأجنبية، فما هي ملامح الأستراتيجية الأمنية الوطنية؟ أو بكلمه أدقّ، ما هي ملامح الأستراتيجية الأمنية المطلوبة للنظام السياسي الجديد في العراق؟ لأننا لا نشعر بوجود أستراتيجية أمنية وطنية موحّدة معتمدة من قبل القوى السياسية المشتركة في الحكم حالياً!!! بل ونلمس أحياناً وجود أختلافات جذرية بين تلك القوى فيما يخص هذا الملف، ويمكن التعرّف على ذلك من خلال الكثير من التصريحات. قبل الجواب على هذا السؤال، لابد من تحديد هوية الأعداء وسعة وعمق جذور الصراع معهم، فضلاً عن تحديد عناصر القوة الحقيقية التي تمتلكها القوى الوطنية العراقية ويمتلكها النظام السياسي الجديد في العراق، أما هوية الأعداء فيمكن أستنتاجها من خلال مراجعة (المحور الحقيقي والأساسي للصراع في العراق في هذه المرحله)، أعداء العراق شعباً وحكومة هم:

- القوى المحلية والأقليمية والدولية التي لا ترغب في أن يتمتّع الشعب العراقي بحريته وبحقوقه وبثرواته، ويقرر مصيره من خلال مؤسّسات دستوريه تنبثق من خلال أنتخابات حرّه ونزيهه وفق مبدأ لكل مواطن صوت، وبالتالي لا يودون أنبثاق ديمقراطيه حقيقيه في هذا البلد العربي الغني والمحوري في المنطقه وذو الجذر الحضاري الضارب في عمق التاريخ
- القوى الأقليمية والدولية التي لا ترغب في تحقيق الأستقلال الكامل والسيادة التامة للكيان العراقي، والتي تخشى أن يستعيد العراق مكانته السياسيه والأقتصاديه والثقافيه والحضاريه، خاصة وهو يمتلك العنصر البشري المؤهّل لذلك وكذلك الثروات الهائله
- القوى والأوساط المحلية والأقليمية والدولية التي فقدت أمتيازاتها ومصالحها غير المشروعه في العراق، عند سقوط النظام البعثي البائد، ولم تتمكّن أو لم ترغب ببناء منظومة مصالح وأمتيازات جديده متوازنه مع النظام السياسي الجديد، لعدائها الشديد له
- القوى الأستعمارية التي تقوم مشاريعها في المنطقة على سياسات جوهرها تدمير منظومة القيم الأخلاقيه للشعوب والغزو الفكري، أي محاربة القيم السماويه عامة والأسلام بشكل خاص، وبشكل أخص محاربة منهج أهل البيت (ع) في طرح الأسلام. (وهو المنهج المعاصر الوحيد المؤهّل لتقديم الحلول الصحيحه الوسطيه لمشكلات الأنسان المعاصر ومشكلات المجتمع الأنساني المعاصر عامة والمجتمع المسلم خاصة وكذلك الحلول السياسيه والأقتصاديه والثقافيه والأجتماعيه لأنظمة الحكم المعاصره، وخاصة في العالمين العربي والأسلامي) وفي مقدمة تلك القوى الكيان الصهيوني في فلسطين المحتله واللوبي الدولي الداعم له، لأن في العراق أعرق وجود علمي أسلامي حضاري ومن مصاديقه المعروفه جامعه الحوزه العلميه في النجف الأشرف لعلوم مدرسة أهل البيت (ع)، وكذلك فيه قاعده شعبيه واسعه وراسخه ومؤهّله ومرتبطه مصيرياً بمرجعيتها الدينيه العليا في النجف الأشرف (والمرجعيه الدينيه العليا الرشيده هي القياده الشرعيه الوحيده المؤهّله لقيادة سفينة الأمـه الى شاطئ الأمان، وهي الحصن الواقي من ألوان الضياع والأنحراف)، وفي العراق مراقد سته من أئمة أهل البيت (ع) وعدد كبير من قبور ومقامات الأنبياء والأولياء وأئمة المذاهب والصالحين رضوان الله عليهم أجمعين،

بمعنى أن قوة الدين وقوة تأثير حركة الأنبياء والأئمه (ع) وقوة وأصالة أطروحة أهل البيت (ع) الأسلامية موجودة وكامنة في العراق، وهو ما يفسّر السياسة الدموية والأستئصالية التي نفّذها طيلة ثلاثة عقود ونصف، النظام البعثي البائد (وهو الأداة المعروفة للصهيونية العالمية منذ حوالي نصف قرن) بحق علماء المسلمين من السنّة والشيعة وبحق الحوزات العلمية والمرجعية الدينية وقواعدها الشعبية في العراق وتجاه الشعائر الأسلامية والحسينية، وكذلك قتل المئات من الخطباء وعلماء الدين المجاهدين والمفكّرين ووكلاء المراجع العظام (خاصة في الفتره بين عام 1979 وعام 1991 في القرن الميلادي الماضي)، فضلاً عن عشرات الآلاف من قيادات وأعضاء القوى الأسلامية الوطنية العراقية.

هذه هي العناوين العامه لهويات الأعداء، ولا يحتاج الأعزّاء من النخبة السياسية ممّن يقرأون هذا الدراسة الخاصة، الى تسمية العناوين المباشرة والدقيقة المتمثّلة بدوائر وأجهزة سياسية وأمنية ومسؤولين كبار في حكومات أقليمية وغربية وعربية ودول مجاورة، لأنّهم يعرفونهم جيدا، وهنا نشعر بالحاجه الى التذكير ببعض الملاحظات وهي:

1. قد تنخرط قوى وأوساط وشخصيات ذات نوايا ربما تكون سليمة ومخلصة، في الحركة العامة للأعداء وضمن خطط وسياسات وفعاليات معادية وضارة بالوطن وبمصالح الشعب، وبالتالي تكون أداة رخيصه بيد الأعداء الكبار، وذلك بسبب الجهل وضعف أو أنعدام الوعي السياسي أو الأنحراف الفكري والعقائدي أو العصبيات الطائفيه (المذهبيه)، وحساب هؤلاء ربما بل يجب أن يكون مختلفاً عن حساب أولئك المتآمرين الكبار
2. من أكبر الأخطاء وأخطرها على الوطن، الأستهانة بقدرات العدو وبأمكاناته ومعلوماته وتطور وتقدم أساليبه وكذلك بعلاقاته. بالتأكيد ليس مطلوباً منا تخويف الشعب والمبالغة في الحسابات، ولكن عدم الأستهانة بالعدو يدفعنا الى التحضير الجيد والأستعداد الكافي والتخطيط وفق أسوء الأحتمالات، وكل ذلك ينفعنا ويجنّبنا القصور والتقصير في العمل. يجب أن لاننسى بأن رموز وقيادات النظام البعثي البائد، الهاربة من العراق أخذت معها شاحنات كبيره مليئه بالدولارات أضافة الى حسابات سرية عديدة في البنوك الأجنبية ومنها حسابات عائلة صدام الذي صادر ومنذ السبعينات من القرن الماضي نسبة الخمسة بالمائة (5%) من عوائد النفط السنوية (كانت تسمى نسبة كولبنكيان) وأصبحت تسجّل في البنوك الأجنبيه في حساب الطاغيه الخاص، فضلاً عن مساعدات بملايين الدولارات تأتيهم سنويا وخاصة من بعض مراكز القوى الخليجيه، ولابد أن نتذكّر أن الكثير من اولئك الفارين كانوا مسؤولين كبار في أجهزه أمنيه ومخابراتيه ولديهم كم هائل من المعلومات وخبرات العمل المخابراتي وخبرات خطط الحرب النفسيه المتطوّره (وهما ركيزتا العمل الأرهابي) ونسجوا خلال فترة حكمهم علاقات متنوعه مع العديد من الجماعات (بضمنها التنظيمات التكفيريه المتطرّفه التي تأسّست على يد تحالف أمني أقليمي معروف وبهدف محاربة الأتحاد السوفيتي بعد غزوه لأفغانستان ومواجهة الثوره الأيرانيه وتشويه الخيار السياسي الأسلامي المعاصر الذي بدأت الشعوب تنفتح عليه بوصفه خياراً مستقبلياً جيداً)، ومع مراكز قوى ووسائل أعلام في العالم، وكانت وسيلتهم الى ذلك الأموال وشحنات النفط وأمتيازات أخرى، فضلاً عن الدعم الذي تقدمه لهم أجهزة مخابرات أجنبيه وعربيه.(ليس بالضروره حبّاً لهم بل كرها للنظام السياسي الجديد)، المهم أن الكثيرمن أولئك الفارين تحولوا الى أدوات منفّذه لأجهزة ودوائر سياسيه وأمنيه أقليميه ودوليه
3. من الخطأ التركيز على الأدوات والواجهات والعناصر المنفّذه للجرائم الأرهابيه (وهم بالآلاف ويتم تعويضهم كلما تم ألقاء القبض على بعضهم، لأن غالبية هؤلاء هم من المرتزقه الذين يتم شراؤهم بالأموال أو ببعض الأمتيازات)، والصحيح كشف الرؤوس والقيادات ومصدّري الأوامر وواضعي الخطط والسياسات، وخاصة المرتبط منها بالدوائر الأجنبيه وبأئمة الكفر... وحتى عصابات الجريمه المنظّمه التي وجدت في العراق ملاذاً ومنطلقاً آمناً ولو الى حين، فقد أصبحت أحدى أدوات القوى الأجنبيه المعاديه لخلق الهرج والمرج والتشكيك بقدرات النظام الجديد في العراق ومنع أكتمال شروط الأستقرار والأمن الأجتماعي، وبالتالي منع أكتمال مقومات الأستقلال والسياده

4. دراسة وتحليل نماذج من العمليات الأرهابيه التي حصلت خلال السنوات التسعة الماضية، من قبيل قتل ممثل الأمين العام للأمم المتحده وقتل السيد محمد باقر الحكيم (رض) ورموز سياسيه قياديه أخرى وتفجير عتبات مقدسه وقتل المئات من زوار المراقد المقدسه وتفجير عمارات سكنيه بمن فيها وتفجير وتدمير محلات كامله في العاصمه والمدن وتفجير وزارات كامله وأغتيال المئات من المسؤولين والضباط والمدراء والموظفين وتفجير المدارس، بما فيها رياض الأطفال وتفجير الأسواق الشعبيه في أوقات الذروه والقصف العشوائي للمناطق المدنيه ووضع وتفجير العبوّات في الشوارع والسيارات والملاعب وأستقدام المئات من الأرهابيين العرب من حملة الأحزمه الناسفه وتوظيفهم في عمليات القتل الجماعي وأستخدام أسلوب التفجيرات المزدوجه لأيقاع أكبر عدد من الضحايا بين المدنيين وأحتلال دور العباده وأخذ رهائن ثم قتلهم بأسلوب وحشي وذبح عوائل كامله في عقر دورها... وغير ذلك ممّا يندى لهاجبين البشر... أن دراسة وتحليل مثل تلك الجرائم توضح لنا أن أعداء النظام السياسي الجديد لا يتقيّدون بأية قيم أخلاقيه ولا بأية ضوابط ذات صله بقوانين وأعراف الصراعات السياسيه والمسلّحه المعروفه في العالم ولا توقفهم أية حدود وقيم سواء مايتعلّق بسعة أو طبيعة الجرائم المستعدّين لأرتكابها لبلوغ أهدافهم (وهو يشبه الى حدّ كبير طبيعة السلوك الأجرامي لأجهزة النظام البعثي البائد وأجهزة الكيان الصهيوني)، وهذه الحقيقه يجب أن تترك تأثيرها الواضح على الرؤى والمواقف في الملف الأمني، أي على الأهداف والخطط والبرامج والأدوات والوسائل وحتى على الأعداد النفسي والتربوي للرأي العام المحلي... أننا أمام شبكه واسعه معقّده ومدعومه، متكوّنه من عناصر محليه وأجنبيه لسياسيين وضباط أمن ومخابرات ومسؤولين سابقين، وأغنياء مترفين جدد (من سراق أموال الشعب العراقي)... حاقدين على الشعب بأجمعه وعلى النظام السياسي الجديد وعلى الكيان الوطني العراقي وعلى المستقبل العراقي.

أما عناصر قوة النظام السياسي الجديد والدولة العراقية في هذه المرحله:

<u>أولاً:</u> أذا كانت القوى والشخصيات الخيّرة المؤمنة المشاركة في النظام والدولة، تعمل في سبيل الله ومن أجل خدمة الشعب وخاصة المحرومين والمظلومين منهم، فهي بالتأكيد ستحظى بنصرة الله لها، ولا قوه في الأرض ولا في الكون أكبر وأقوى من قوة الله تعالى وعندها سوف لن ترهبها كل قوى الشر والبغي في العالم حتى ولو أجتمعت وأتّفقت ضدّها... وهذا عنصر قوه حقيقي يقلب كل موازين القوى لصالح القيادات والقواعد الشعبيه الوطنيه المخلصه والمؤمنه الخادمه للشعب، ولكن بالشرط الذي ذكرناه.

<u>ثانياً:</u> تأييد ودعم المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف (وهي أعلى سلطة دينية ومعنويه في العراق)، كما شاهدنا ذلك في أعوام سابقه، بالطبع يستمر ذلك التأييد والدعم للقوى الوطنيه الخيّره والمؤمنه مادامت سائره في طريق العمل من أجل تحقيق الحريه والأستقلال والسياده وخدمة الشعب وخاصة المحرومين والمظلومين منهم، ومادامت بعيده عن التبعيه وعن المصالح الفئويه والشخصيه والصراعات الجانبيه والفساد

{ لتذكيرمن ينسى من المسؤولين والسياسيين العراقيين، أنه لولا مواقف أستراتيجيه للمرجعيه الدينيه العليا في النجف الأشرف، أتخذتّها مبكراً ومنذ سقوط النظام البعثي البائد عام 2003م، لكان الواقع العراقي أسوء بأضعاف من الوضع الراهن / وليس هذا بغريب وجديد على تاريخ المرجعيه الدينيه العليا في النجف الأشرف التي تصرّفت دوماً كقياده وطنيه للأمه وبعيداً عن الحسابات الطائفيه الضيّقه / ومن أهم وأبرز تلك المواقف الأستراتيجيه:

- الأصرار على أجراء الأنتخابات العامة الحرة والمباشرة (وفق مبدأ لكل مواطن صوت) بأسرع وقت، لأنتخاب أعضاء البرلمان وأعضاء لجنة كتابة الدستور الدائم (وكاتب هذه الدراسه أحد أعضائها) وأجراء الأستفتاء الشعبي العام على الدستور ورفض سياسة التعيين المقترحه أمريكيا (من خلال لجان الخمسة عشر عضواً المقترحه آنذاك)
- توجيه الشعب، وخاصة ضحايا النظام البعثي السابق على تجنب القصاص المباشر ممّن ظلموهم وعذّبوهم وشرّدوهم من أجهزة قمع وحزب السلطه البائده واللجوء الى الآليات القانونيه والضوابط الشرعيه للقصاص من المجرمين... ولولا ذلك

التوجيه لكانت حمّامات دم أنتشرت في طول وعرض البلاد نتيجة الظلم الكبير الذي لحق بالملايين من المواطنين العراقيين طيلة خمس وثلاثون عاماً

- أعتماد سـياسـة المقاومة السـلمية الجادّة للأحتلال والمطالبة بالحقوق بالأسـتفادة من القرارات والشـرعية الدولية، وبناء المؤسّسات الوطنية الدستورية... وأعتبار القيام بأي عمل يؤدي الى تقوية وجود المحتل حرام شرعاً، وعدم القبول بالصيغ التي كان يطرحها المحتل لأدارة الحكم، ومنها صيغة تعيين حكام عسكريين أمريكان لأدارة مناطق العراق مع مستشارين عراقيين... ولولا هذه السياسه لأختلطت الأوراق بعد سقوط النظام البعثي، فلو تم رفع السلاح من قبل القوى الوطنيه في تلك المرحله لأختلطت ورقتهم مع ورقة فلول النظام البعثي السـاقط الذين بدأوا بالضـغط من أجل أسـتعادة سـلطتهم وأمتيازاتهم غير المشـروعه التي فقدوها عند سـقوط سـلطة البعث، ومن أجل الضـغط على الدوائر الغربيه لأجل أقناعها بالعوده للتعامل معهم بوصـفهم عملاء مخلصـين مسـتعدين لتنفيذ ماتطلبه تلك الدوائر، كما كانوا دوماً يفعلون ذلك لعقود ماضـيه وأيضـاً كان يمكن أن تختلط ورقة القوى الوطنيه لو أعتمدت المقاومه المسلّحه آنذاك مع ورقة سلاح المجموعات التكفيريه المتطرّفه التي جاءت لتحويل العراق الى سـاحة تصـفية حسـابات طائفيه مع الأغلبيه الشـعبيه في العراق وذلك لصـالح دوائر أمنيه خليجيه وصـهيونيه، وأيضـاً جاءت لتصـفية حسـابات سـياسـيه مع الأداره الأمريكيه بعد أن أسـقطت الأخيره نظام حكم طالبان الأرهابي المتخلّف... وأيضـاً كانت تختلط مع ورقة سـلاح بعض الدوائر الأقليميه التي أرادت تحويـل العراق الى سـاحـه لتصـفيـة حسـابـات أقليميـه – أقليميـه وحسـابـات أقليميـه – دوليـه. فلولا الموقف الحكيم الواعي للمرجعيه الدينيه العليا في النجف الأشـرف، لأختلطت كل تلك الأوراق، ومعها ورقة بعض العمليات المسـلّحه المفتعله والمجهولة المصـدر والتي يتم أسـتثمارها لاحقا، كدليل على عدم أسـتقرار الأوضـاع الأمنيه وعلى عجز الحكومه الوطنيه، وبالتالي ضـرورة بقاء القوات الأجنبيه في البلاد!!! ويمكن تخيّل حالة الحيره لدى الرأي العام العراقي آنذاك... بالطبع كان يمكن للمرجعيه الدينيه أذا ما أقتضى الأمـر أن تغير موقفها هذا وتدعو الى أستخدام كل أنواع المقاومه ضد العدو بما فيها المقاومه المسـلّحه كما حصل في ثورة العشرين التي ساهمت في تأسيس الدوله العراقيه المعاصـرة، متى ما أقتضـت الظروف والمصـالح الوطنيه والدينيه العليا ذلك... كما أن المرجعية العليا لولم تكن بتلك الصرامة في تحريم كل مامن شأنه تقوية وجود المحتل، كنّـا نشاهد تأسيس ونمو طابوراً خامساً للسفارة وللقوات الأمريكية من أبناء الوطن أما بسبب قلة وعيهم أو بسبب المغريات، ولكن الموقف الشرعي الواضح والقاطع مثّـل الرادع الحازم أمامهم، خاصة عندما يصدر عن المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف
- وبالرغم من القاعدة الشعبية المليونية للتيار الأسلامي في العراق والواضحة للمراقبين في المناسبات الدينيه والسياسيه، والتضحيات الهائله التي قدمها أبناؤه في فترة حكم النظام البعثي البائد، والحضور القوي والفاعل للقوى الوطنيه الأسلاميه العراقيه في النظام السياسي الجديد وفي المجتمع وبمختلف المستويات والعدد الكاف الذي يمتلكه ذلك التيار من الكوادر السياسيه والعسكريه والفكريه والأداريه المؤهّله... بالرغم من كل ذلك، لم تدفع المرجعيه الدينيه العليا الأوضاع والأحداث صوب بناء نظام الحكم الأسلامي، سواء وفق نظرية ولاية الفقيه (التي لها أدله فقهيه مقنعه للكثير من الفقهاء والمطبّقه في ايران)،أو وفق النظريات الأسلاميه الأخرى لنظام الحكم... ولكنها أي المرجعيه شدّدت على ضرورة أحترام النظام للأسلام ولكل القيم السماويه الصحيحه، وعدم تشريع أو أقرار مايتعارض مع الأسلام
- كما منعت توجيهات المرجعية الدينيه العليا، أتباع أهل البيت (ع) في العراق، من الأستجابة للأستفزازات الطائفيه والأنجرار الى حرب أهليه مذهبية، بالرغم من بشاعة بعض الجرائم والأستفزازات مثل قتل زوار مراقد أئمة أهل البيت (ع) وتفجير العتبات المقدسه في سامراء وجريمة جسر الأئمه في الكاظميه، والتطهير الطائفي لبعض محلات العاصمه بغداد وأغتيال المئات من الكفاءات العلميه والضباط والتجار على أساس طائفي... فلولا أحترام الجماهير لمقام وتوجيهات المرجعيه الدينيه العليا، لكانت كل واحده من تلك الجرائم الأرهابيه الموجّهه لأتباع أهل البيت باعثاً لأندلاع حروب أهليه طائفيه طويله ومدمّره للوطن

وهناك مواقف أخرى معروفة... }

ثالثاً: تأييد ودعم قواعد شعبية واسعة (مليونية) من أقصى الشمال وحتى أبعد نقطة في الجنوب، وهي الشريحه المتضرّره في عهد النظام البعثي البائد، وتتكوّن من ملايين العراقيين من العرب والكرد والتركمان والآشوريين والشبك والأيزديين ومن المسلمين (سُنّة وشيعة) والمسيحيين والصابئه، ومن القوى الأسلاميه واليساريه والليبراليه والقوميه والمستقلين... هذه القاعده الشعبيه المليونيه تفاعلت أيجابيا وبقوه مع حدث سقوط الصنم في بغداد في نيسان 2003م، ليس حبّاً للأمريكان أو قناعة بمبررات الأجتياح والعسكري التي روّجت لها دوائر سياسيه وأعلاميه (وقدّمت حكومات عربيه معروفه طالما أتّهمت العراقيين لاحقاً بموالاة الأحتلال تسهيلات لوجستيه لذلك الأجتياح) وأنما للظلم الكبير الذي وقع عليها على يد النظام البعثي البائد، نقول تفاعلت أيجابياً وأبدت أستعدادها الكبير والمستمر لدعم النظام السياسي الجديد، بالرغم من أخفاقاته المتكرره، ورأينا كيف تخرج تلك الملايين المظلومه للمشاركه في الأنتخابات وأعطاء الرأي للمسؤولين الحاليين والسابقين بالرغم من سوء الخدمات ومظاهر الفساد المتناميه وتفاقم الصراعات الجانبيه بين أبناء الصف الواحد، وبالرغم من العمليات الأرهابيه التي تستهدفهم يومياً، وعنصر القوه هذا لاتتمتّع به الكثير من أنظمة الحكم في عالمنا العربي، وتواجد هذه الملايين في ساحة الصراع هو الذي أفشل الكثير من المؤامرات الخطيره، وفي الحقيقه أن عمليات القتل الجماعي العشوائيه في مناطق العراق المختلفه التي ينفّذها الأرهابيون بواسطة السيارات المفخّخه وحملة الأحزمه الناسفه والعبوات والقصف من بعيد وغيرها أنما تستهدف تخويف وأبعاد تلك الملايين عن ساحة الصراع، وعندئذ يسهل تنفيذ الأنقلابات والمؤامرات... وبالطبع يجب أن ينتبه الحكام الى أن لصبر تلك الملايين حدود كما تقول تجارب الشعوب.

رابعاً: عنصر القوه الرابع يتمثل بكوادر الحركة الوطنية العراقية (بجناحها السياسي والعسكري) الذين واجهوا النظام البعثي القمعي البائد لأكثر من ثلاثة عقود ونصف، ومنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر أن تعرف القيادات الحاليه قيمته وأهميته وضرورة أن يأخذ دوره المناسب... الآلاف من هذه الكوادر العراقيه المخلصه أمتلكت ونتيجة النضال الطويل والصعب ضد النظام البعثي البائد، خبرات جيده سياسيه وعسكريه وأمنيه وأداريه وتنظيميه وثقافيه وأعلاميه، ويمكن القول وبدون مبالغه أنه لولا هذه الكوادر المجرّبه لكانت مهمة النهوض بأعباء الدوله بعد سقوط النظام البعثي شبه مستحيله... وأضافة الى تلك الكوادر التي جاء بعضها من المنفى، هناك جاليات عراقيه كبيرة العدد في العديد من دول العالم لها مواقف أيجابيه وداعمه للنظام السياسي الجديد وللقوى الوطنيه المشاركه فيه، وهذا أيضاً عامل قوه... للأسف لم يتم أستثماره بالشكل المناسب.

خامساً: عنصر القوة الخامس الذي ربما لا ينتبه اليه الكثيرون، هو أن في أسس وركائز النظام الجديد في العراق عناصر قوة وأستقرار لأنه تأسّس على أسس قابله للتطوّر بمرور الزمن وبالتقيد بالدستور (القابل للتعديل والتطوير وفق آليات حدّدها نفس الدستور) وأحترام آليات التداول السلمي للسلطه المذكوره في الدستور أيضاً، ليصبح نظاماً دستورياً مستقراً وقوياً... وهو العنصر الذي لم يكن متوفّراً في عهد النظام البعثي البائد، وليس متوفّراً في أغلب الدول العربيه والأسلاميه. من عاش تجربة المشاركه في المستوى القيادي للسلطه التشريعيه (البرلمان) والسلطه التنفيذيه (مجلس الوزراء) والسلطه القضائيه، يعلم حق العلم بأن نظاماً ديمقراطياً حقيقياً يتم بناؤه في العراق بالرغم من الخلافات والأزمات التي تبدو مستعصيه ومزمنه والوسائل الأعلاميه التي تمتلك السلطه ومعارضيها نفس الفرص في ايصال آرائهم الى الرأي العام العراقي، والتي هي في الواقع أدلّه على أمتلاك النظام السياسي الجديد لخصائص أنظمة الحكم الديمقراطيه، فلا يمكن بروز مثل تلك الظواهر في اي نظام قمعي دكتاتوري، لأن الدكتاتور يملك من السلطه المركزيه ومن أدوات القمع مايمكنه من القضاء على مخالفيه ومعارضيه في يوم واحد... ولكن أنتصار الدكتاتور هو في الواقع هزيمة للشعب وللدوله... نعم على البعض ان لا ينسى عامل الزمن المطلوب لكي تصل القوى السياسيه والرأي العام الى الدرجه المطلوبه من النضج في أستخدام الآليات الديمقراطيه، وهو ما حصل في كل التجارب الديمقراطيه المتقدمه كما في اوربا والتي أحتاج بعضها الى عقود طويله من الزمن لكي يصل الى الوضع الراهن الذي نراه فيها (أضافة الى التخلّص من نفوذ وتدخّلات القوى الخارجيه).

أن مشكلة القيادة الحاكمة اليوم في العراق، انها لم توظّف بعض عناصر القوة التي يمتلكها النظام السياسي الجديد في صراعها مع أعداء النظام وفي مسيرتها لأعادة البناء والأعمار وأدارة الحكم والأزمات، والأمر المحزن أن بعض المسؤولين لا يعرفون حتى بعض عناصر قوة نظامهم السياسي... مما يؤدي الى هدر طاقات شعبية هائلة وطاقات نوعية لكوادر وطنية مجرّبة، في مسيرة مواجهة الأعداء والبناء... ويستغل البعض من شياطين الأنس ذلك، للأيحاء بنقص قدراتنا الوطنية وضرورة الأستعانه بقدرات قوى الأحتلال وأطالة وجودها على أرض الوطن بعناوين مختلفة ومخادعة.

الخطوط العامة للأستراتيجية الأمنية الوطنية

بلحاظ محور الصراع الحقيقي في المرحلة الراهنة في العراق والذي أشرنا اليه سابقاً، **وبلحاظ** أهمية وخطورة دور الأجهزة الأمنية، والنتائج الكارثية التي يمكن أن تصيب الشعب والكيان السياسي فيما لو تمكنت قوى الأحتلال أو بقايا النظام البعثي البائد أو الدوائر السياسية والأمنية الأقليمية المعادية للعراق من أختراق الأجهزه الأمنية العراقية الوطنية أو الهيمنة على قراراتها وتوجّهاتها ومفاصلها الأساسية، **وبلحاظ** التأثيرات السلبية الكبيرة لأستمرار الخلل والتدهور في الأوضاع الأمنية، على حياة المواطنين وعلى تقديم الخدمات الحكومية لهم وعلى عموم مسيرة الدولة والبناء، لأستمرار التفجيرات والأغتيالات والأوضاع غير الآمنة في العديد من مناطق البلاد، **وبلحاظ** تشخيص هوية الأعداء الذي أشرنا اليه.

وأيضاً بلحاظ عناصر القوة التي يمتلكها النظام السياسي الجديد في العراق، أضافة الى أستعراضنا **لأهم مفردات البيئات الحاضنة** التي تمثّل البنية التحتية لفعل الأجهزة الأمنية، والتي تعرّف المسؤولين بالجذور العميقة للمشكلات الأمنية، **وبلحاظ** عيش العراق في هذه المرحلة واحده من أخطر التحديات، والمتمثّلة بسعي قوى خارجيه لربط تحقيق الأمن والأمان في العراق بأستمرار بقاء قواتها وأجهزتها وقواعدها في العراق وسعيها لأثبات فشل وعجز القوى الوطنية العراقية في هذا الملف.

وبلحاظ فشل الأستراتيجية الأمنية الأمريكية المطبّقة في العراق منذ 2003م، والتي كانت تقوم على: أقصاء الطاقات الشعبية الهائلة عن ساحة الصراع (ومحاربة مشروع اللجان الشعبية غير المسلّحة الذي طرحته القوى الوطنية عدة مرات)، وعلى أستبعاد كوادر وأنصار القوى الوطنية العراقيه التي قاومت النظام البعثي لعقود من الزمن... أستبعادها من الأجهزة الأمنية والعسكرية، وعلى السعي لأعادة ضباط وجلاّدي النظام البعثي البائد الى مفاصل المؤسّسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وعلى عدم الجدّية في بناء أجهزة أمنية وعسكرية وطنية جديدة وقوية ومستقلة والسعي لأبقاء عناصر القوة الحقيقية في الميدان بيد القوات والأجهزة الأجنبية عامة والأمريكية خاصة وبيد مرتزقتها من عناصر الشركات الأمنية الأجنبية ذات الممارسات المشبوهة والمثيرة للقلق. (مصاديق الفشل: أستمرار عمليات القتل والتخريب والأوضاع غير الآمنة في العراق وعدم تدريب العراقيين بالشكل الذي يؤهّلهم لمسك مقاليد مؤسّساتهم الأمنية / كمايقولون هم / بالرغم من مرور أكثر من ثمان سنوات...)

وبلحاظ تعثّر خطط وسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2003م ولحد الآن، والتي تفتقد الرؤية الصحيحة والعميقة لطبيعة المشكلة وجذورها، وتقوم على منهج ردود الفعل والخضوع لضغوط الدوائر السياسية والأمنية الأجنبية (وخاصة الأمريكية)، وتقوم على وضع مقدّرات العديد من الأجهزة العسكرية والأمنية الوطنية بيد عناصر غير مؤهّلة ومشكوك في أخلاص بعضها للنظام السياسي الجديد وبعضها الآخر منغمس في ملذّاته ومصالحه الشخصيه والفساد الأداري (مثل عقود شراء السلاح وأجهزة كشف المتفجرات الفاسدة التي أهدرت آلاف الأرواح ومئات الملايين من الدولارات)، وعلى المحاصصة الحزبيـة السيئة الصيت، وعلى عدم الأستفادة الجادة من الكفاءات العسكرية الوطنية في المؤسّسة العسكرية السابقة خاصة الذين كان لهم شرف الأنشقاق المبكّر عن النظام البعثي البائد، وعلى عدم التنفيذ السريع والحازم لأحكام الأعدام الصادره من القضاء بحق المئات من الأرهابيين بسبب الضغوط الخارجية أو الصفقات السياسية المخجلة... وتقوم أيضاً على خطط وسياسات تستبعد الرصد المبكّر والضربات الأستباقية والردع الفوري والحازم ضد قيادات المجموعات الأرهابية بعد كل عملية أجرامية، وأستبعاد المواقف الرادعة الجادة تجاه الحكومات

التي تقدّم التسهيلات والدعم المادي والسياسي والأعلامي واللوجستي للعناصر والمجموعات الأرهابية. بلحاظ كل تلك الجوانب، يمكن أن تكون النقاط التاليه، **الخطوط العامة للأستراتيجية الأمنية الوطنية المطلوبة** لهذه المرحلة:

أولاً: التعبئة الشاملة (المليونية) والسريعة (الفورية) لأبناء الشعب (المتضرر الحقيقي من الأرهاب ومن التدهور الأمني)، وتشكيل (اللجان الشعبية غير المسلّحة) في كل مكان، في كل حيّ وكل شارع وكل دائره حكومية وكل معمل ومزرعة وكل مدرسة ومعهد وكلية وكل قريه وناحية وقضاء ومحافظة وفي كل مناطق الوطن، وفي كل سوق ودار عبادة (كل دور العباده الأسلامية والمسيحية وغيرها)، تشكيلها من أبناء الشعب الطيبين والغيورين الذين يسقط منهم يومياً عشرات القتلى والجرحى بفعل الأرهابيين... من أبناء الشعب الطامحين الى بناء عراق حر مستقل دستوري مزدهر والى بناء مجتمع آمن وسعيد ومرفوع الرأس ومحفوظ الكرامة... ومن كل الأنتماءات القومية والدينية والمذهبية والأجتماعية والسياسية ومن أبناء نفس المناطق أو من العاملين في نفس المعامل أو المزارع أو الدوائر الرسمية أو الشركات والأسواق الخاصة أو من روّاد دور العباده... وتنهض تلك اللجان الشعبية غير المسلّحة بالمهام المسانده لمهام المؤسّسات الأمنية الحكومية، **وأبرز تلك المهام** المسانده:

- الرصد الدقيق لأوضاع وأحداث مناطقهم (محلاّت سكنهم أو أماكن عملهم أو عبادتهم أو ترفيههم / متنزّهات وحدائق ومسارح ومطاعم... الخ /) وجمع المعلومات الضرورية وأيصالها، وخاصة عن الظواهر والتحرّكات المريبة والمشبوهة والأشخاص غير المعروفين أو من ذوي التاريخ السيء... (خاصة جلاّدي النظام البعثي الذين أختفوا عن الأنظار منذ 2003م)
- تنسيق الجهود وتنظيمها وتحقيق التعاون فيما بينها، لضمان حسن تنفيذ تعليمات الحكومة والأجهزة المختصة الرسمية، فيما يتعلق بالمحافظة على أمن الوطن والمواطنين ومواجهة الأرهاب والأرهابيين، وتوعية الناس بمتطلبات ذلك، وكذلك مراقبة طبيعة أداء الجهات والعناصر الرسمية ذات العلاقه لتشخيص التقصير أو القصور وأبلاغها للقيادات لمعالجة ذلك
- الأستعداد الدائم والجاهزية الدائمة لتنفيذ أية مهام تطلبه الحكومة منها (أي من اللجان) عند الحاجه وأذا أقتضت الضروره، كالمساهمة في حراسة مناطقها أو محلات عملها والدفاع عنها أو أبداء المساعدة عند وقوع عملية أرهابية لا سامح الله كأخلاء الشهداء والجرحى أو ألقاء القبض على المجرمين أو المشتبه بهم أو المحافظة على ما ينفع التحقيق الجنائي من أدله جرمية... وتنفيذ أية مهام أمنية أوتعبوية أو أعلامية أو ثقافية وتربوية تطلبها الحكومه

على الجميع أن يدرك (وخاصة المسؤولين الكبار في الدولة وفي قيادات القوى الوطنية العراقية ووجهاء المجتمع) أن العراق يتعرّض في هذه المرحلة الحسّاسة ألى أكبر وأخطر هجمة معادية تشترك فيها قوى محلية وأقليمية ودولية حاقدة على العراق وأهله، وخائفه من أستقراره ونهوض شعبه وبروز مدرسته الفكرية والحضارية ومن تطوّر تجربته الديمقراطية ومن تطور وأزدهار أقتصاده، الهجمة الشاملة الكبيره لا يمكن مواجهتها الاّ بتعبئة جادّه وشاملة، وليس هذا بدعاً في تاريخ الدول وتجارب الشعوب... علينا (وخاصة المسؤولين منّا) أن لا نخدع أنفسنا أو نريحها ببضعة شعارات عاطفية أو تقارير أعلامية منمّقة تتحدّث بعد كل جريمة أرهابية، عن تطوّرات أمنية أيجابية أو عن محاسبة مسؤولين لتقصيرهم أو عن أجراءات وتعليمات جديدة قادرة على تلافي العمليات الأرهابيه مستقبلا... وعلى بعض أخوتنا من قادة القوى الوطنية (ممّن ربما يعتبر نفسه خارج دائرة قرار الحكومة الحالية) أن لا يعتبر أصدار بيان أستنكار أو ألقاء خطبة تشخّص المشكلة وتطالب بالعلاج وتطالب بمحاسبة المقصّرين، عملاً كافياً مبرئاً للّذمة مع أهميته الكبيره، لأننا أيها الأعزّاء نعيش كارثه ومأساة مستمره في العراق. أن قطرة الدم البريئه التي حرّم الله تعالى سفكها دون وجه حق، والتي يهتز لها عرش الجبار، تحوّلت في العراق الى أنهار جاريه... ما يجري في العراق هذه الأيام حرب حقيقية غير معلنة، تشنّها دوائر سياسية ومالية ومخابراتية وأعلامية (دولية وأقليمية ومحلية) ومجموعات مرتزقة وظيفتها القتل والتخريب... ولا يمكن مواجهتها وهزيمتها الاّ بتعبئة شعبية شاملة تساند وتكمل دور الأجهزة الرسمية ذات الصلة. أن في القاعدة الشعبية المليونية التي يمتلكها النظام السياسي الجديد في العراق طاقات هائلة ومجانية ومخلصة وذات دوافع مبدئية وقناعة راسخة بدورها، تتمنّى الكثير من حكومات المنطقه والعالم لو كانت عندها واحد بالمائة من تلك الطاقات المخلصة. لا يجوز أن نحشّد الجماهير ونعبّئها وبحماسة للمشاركة في

الأنتخابات، ومتى ماقامت بأيصالنا الى مقاعدنا في مجلس النواب أو في مجلس الوزراء أو في مجالس المحافظات، فعندئذ ندير ظهورنا اليها ونعتبر أن دورها قد أنتهى... بينما الواقع والمنطق يقول أن دورها قد بدأ، فالجماهير المؤمنة المليونية التي أوصلتنا الى مواقع المسؤولية في الدولة والمجتمع هي التي تساندنا فعلا وأكثر من المجموعات الحزبية التي ننتمي اليها ونتعصّب لها، ورأسمالها في الميدان والموضوع بتصرّفنا أكبر وأنفع على المدى المتوسّط والبعيد من الرأسمال الوهمي الذي تدّعي دوائر دولية بأنه موضوع في حسابنا، بينما مجريات الواقع تدل على أنه موضوع في حساب أعدائنا!!!

أن يكون للشعب الدور الأساسي والحقيقي في بناء الدولة وأدارتها ومواجهة مشكلاتها وأزماتها، وبالتالي الأستفادة من خيراتها، هي خلاصة فلسفة الأنظمة الديمقراطية، وكل تجارب التغيير الحقيقية في العالم التي نجحت وأستمرت أنظمتها لفترة طويلة هي التي لعبت فيها الجماهير الدور الأساس والحقيقي... وبالعكس كلما تم تقليص دور الملايين من أبناء الشعب (وبمبررات مختلفه) في الحياة السياسية والأمنية والأقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات كلما أدّى ذلك الى فشل الحكومة في برامجها وخططها ومهامها، أضافة ألى أزدياد نزوعها نحو الدكتاتورية والأرتهان للدوائر الأجنبية.

يتأكّد دور القاعدة الشعبية المليونية للنظام السياسي الجديد في حل المشكلات والأزمات التي تعصف بالبلاد، عندما نتعرّف على حجم الفساد الأداري في أجهزة الدولة والذي ورثنا جزءاً كبيراً منه من العهد البعثي البائد، ولكنه تضاعف في السنوات الأخيره وكذلك عندما نتعرّف على أختراقات فلول النظام البعثي السابق للكثير من مفاصل الأدارات الحكومية وسوف تكون لنا دراسه مفصّله قريبا أنشاء الله حول أهمية وكيفية دور القواعد الشعبيه المليونيه في مساعدة الحكومه في أدارة الأزمات ومعالجة المشكلات التي يعيشها العراق في المجالات السياسيه والأمنيه والأقتصاديه والثقافيه والأجتماعيه وغيرها... المهم أن يؤمن المسؤولين بقيمة ذلك الدور وأهميته وضرورته في هذه المرحله الحسّاسة، وخاصة في الملف الأمني.

ثانياً: فك الأرتباط بين ملف الأمن والدفاع والأجهزة والتشكيلات الأمنية والمؤسّسة العسكرية الوطنية والقادة العسكريين والأمنيين الكبار في العراق وبين السفارات والمؤسّسات والأجهزة والهيئات الأستشارية والشركات العسكرية والأمنية الأجنبية (والأمريكية منها بشكل خاص)، وهو الأرتباط الذي نشأ كأحد تداعيات الأجتياح العسكري الأمريكي (الفاقد للشرعية الدولية) للعراق عام2003م.

نحن نعتقد بأن فترة الثمان سنوات الماضية كانت كافية جداً للقوات والأجهزة الأمريكية وحلفائها (لو كانت صادقه) لأن تقدّم للعراق حكومة وشعباً كل ما كان يمكن أن ينفعه في معركة الحرية والأستقلال والبناء والأزدهار، ووصل الحضور الأمريكي والأوربي ذروته في تلك الفتره الأنتقاليه الى أكثر من مائة وخمسون ألف عنصر عسكري والآلاف من الضباط والمستشارين الأمنيين والآلاف من الموظفين المدنيين والتخصصين في الحقول المختلفه وعشرات القواعد العسكريه ومراكز الأعتقال والتحقيق والعشرات من الشركات الأمنيه المطلقة الصلاحيات والتي لم يستطع أحد أن يحاسبها عندما قام مرتزقتها بقتل سبعة عشر مدنيا عراقيا بريئاً بدم بارد لمجرد عدم وقوف سياراتهم (في ساحة النسور قبل ثلاث سنوات) وكذلك عندما أخذت السفارة صلاحية أصدار هويات التردد على المنطقه الخضراء، حيث تقع دوائر الدوله المهمه والبرلمان، (على الأقل للفتره من 2003 وحتى نهاية عام 2008م) ومن خلال تلك الصلاحيه حصلت السفاره الأمريكية على أكبر قاعدة معلومات تخص كبار مسؤولي الدوله العراقيه والوزراء وأعضاء البرلمان وكبار الضباط وقادة الأحزاب السياسيه وأبرز كوادرها (وتشمل حتى البصمه الصوتيه التي تتيح فيما بعد فرصة التنصّت على مكالماتهم الهاتفيه)، وكان للمسؤولين السياسيين الأمريكيين اليد الطولى في الكثير من مرافق الدوله الحسّاسه... ويمكن تقييم هذه المرحله بشكل دقيق، ونعتقد بأنه سوف لن نختلف في سوء الأوضاع التي يعيشها العراق هذه الأيام سواء في مجال الخدمات أو مجال الأمن أو الأعمار والبناء فضلاً عن تدهور مكانته الأقليميه والدوليه، ووصلت حالة عدم الثقه بالقوات والأجهزه والسياسيين الأمريكان الى درجتها القصوى بحيث أصبحنا نقرأ بين يوم وآخر تقاريراً (بعضها في صحف امريكيه رصينه) تكشف الدور الخطير الذي تلعبه بعض الشركات الأمنيه الأمريكيه (المعتمده من الحكومه الأمريكيه) في التدهور الأمني في العراق، حتى وصل الأمر الى أن تخصّص

خلية الأزمه (الخاصه بالحكومه العراقيه) أجتماعها الأخير لأقرار قيود وضوابط جديده مشدّده على الشركات الأمنيه الأمريكيه والأجنبيه... بالتأكيد الحضـور العسكري والأمني والسياسي الأمريكي الضخم في العراق ليس وحده مسؤولا عن تدهور الخدمات والأمن الأعمار بل تتحمل الحكومات العراقيه المتعاقبه والقوى السياسيه العراقيه جزءاً من تلك المسؤوليه (بسبب خلافاتها وصراعاتها وضعف خبرتها في ادارة الحكم وتورّط بعض مرشّحيها في الفساد الأداري)، وتتحمّل المجموعات الأرهابيه وبقايا النظام البعثي البائد وتدّخلات دوائر أقليميه الجزء الآخر من المسؤوليه... ولكنّنا نعتقد أن فك الأرتباط بين ملف الأمن والدفاع والأجهزه الأمنيه الوطنيه العراقيه وبين تدخّلات العناصرو الأجهزه الأجنبيه هو السمه (أو الشرط) الثاني الذي يجب أن تتميّز بها الأستراتيجيه الوطنيه الأمنيه الجديده في العراق، وفك الأرتباط هذا يشمل العناصر العراقيه المتعاونه (مع) أو التابعه للأجهزه الأمريكيه (ونعتقد أنها أصبحت معروفه للرأي العام العراقي). أن كل ما أشرنا أليه من مظاهر التدخّل الأجنبي السلبي في الملف الأمني في العراق في هذه الدراسه (والذي تناولناه تحت عنوان البيئه السياسيه المناسبه)، والتي تفقد القرار الوطني العراقي في هذا الملف الخطير أستقلاليته يجب أن تزول وتنتهي مع أنتهاء فترة المعاهده الأمنيه نهاية هذا العام كأقصى حد... وحتى لا يبدو موقفنا عاطفياً وشعاراتياً (اذا صح التعبير) فأننا نقول: ان الشعب العراقي وقواه الوطنيه تختلف مع الأداره الأمريكيه في هذه المرحله في رؤاها ومواقفها تجاه ملفات ومواضيع أساسيه وهامه، من أبرزها:

- طبيعة النظام السياسي المطلوب بنائه في العراق، وطبيعة المعادلة السياسية الأجتماعية ومنظومة الأفكار والقيم الأخلاقية التي يجب أن تسود في هذا النظام
- الموقف من المجموعات الأرهابية وبقايا النظام البعثي السابق التي تقاتل النظام الجديد
- الموقف من القوى الوطنية والشرائح الشعبية العراقية التي ترفض الوجود الأمريكي في العراق
- الموقف من السياسات الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية والأسلامية وتجاه دول الجوار العراقي وتجاه الكيان الصهيوني

أن أغلب مفردات الملفّات والمواضيع المشار اليها أعلاه ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بملف الأمن الداخلي للعراق، ولا يمكن بناء شراكة أمنية حقيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية (أو مع أية دولة تشاركها نفس رؤاها ومواقفها تجاه العناوين الأربعة اعلاه) بأستمرار الخلاف الجذري معها حول تلك المفردات والملفّات... ولهذا يكون فك الأرتباط معها شرطاً أساسياً لنجاح أستراتيجية وطنية جديدة لتحقيق الأمن والأمان في العراق.أمّا ما يثار هذه الأيام حول حاجة العراق الى المدرّبين الأمريكان (ومع علمنا بوجود مبالغة في طرح الحاجة بسبب ضغوط أمريكية)، فأننا نقول بأن العصر الراهن هو عصر غلبة المال على السياسة بسبب الأزمة الأقتصادية العالمية، والدولة الغنية التي لديها أموال (كالعراق) سوف لا تجد صعوبه في أيجاد من يبيعها السلاح الجيد والمتطوّر ويزوّدها بالمدرّبين المناسبين... ومن يريد حصر الملف بالعروض الأمريكية، فهو أما جاهل أو تابع للسياسة الأمريكية!

ثالثاً: الأعتماد فقط على العراقيين الوطنيين الذين كان لهم شرف التصدّي لمقاومة النظام البعثي البائد، في مسك المواقع القيادية والمفاصل الهامة في المؤسّسة العسكرية والأجهزة الأمنية الوطنية وخاصة أذا كانوا من مراتب الجيش والشرطه الذين كان لهم شرف الأنشقاق عن النظام البعثي البائد مبكّرا والألتحاق بالحركه الوطنيه العراقيه، أو حتى تحوّلهم الى معارضين مستقلين في وقت كان النظام البعثي البائد في ذروة قوّته وجبروته (وبغض النظر عن الأنتماءات القوميه والدينيه والمذهبيه والسياسيه لأولئك الضباط والجنود الأحرار)، ولا يسمح لمن كان في حزب السلطه البائده ومهما كانت درجته الحزبيه أن يعمل في المؤسّسة الأمنية الوطنية أو في المواقع القيادية والمفاصل الهامة والمحورية في المؤسّسة العسكرية، وأثبتت السنوات الثمان الماضية خطأ وخطورة التساهل في هذا الموضوع الحسّاس ومهما كانت المشكلات الأمنية التي يعيشها البلد... ولنبدأ بجد ومن الآن (بعد أن ضاعت عشرة سنوات) وسوية بالتعاون لبناء قواتنا ومؤسّساتنا الأمنية والعسكرية الوطنية الجديده من الشباب المخلص المؤمن بقيم النظام الجديد (وما أكثرهم) ويتم أحالة القدماء على التقاعد (وتأمين عيش كريم لعوائلهم) ليستريحون ويريحون، أما الكفاءات المتميّزه من المؤسّسة العسكرية السابقة من الذين لم تتلطّخ أيديهم بدماء العراقيين ولم تمتليء جيوبهم بالمال الحرام ولم يعملوا مع المجموعات الأرهابية أو مع دوائر

أمنية أقليمية تدعم تلك المجموعات... مثل هؤلاء يمكن أن تضمّهم لجان وهيئات أستشاريه للأستفاده من خبراتهم على أن لا يكون لتلك الهيئات أية صلة ميدانية بالقوات العسكريه وحركتها على الأرض.

على الحكومة العراقية وقيادات القوى الوطنية المشاركة فيها أن تدرس وبجدية وضمن أولوياتها، موضوعاً في غاية الأهمية وله صله ببرامج الأصلاح في كل المجالات التي تعاني من أزمات ومشكلات (المجالات السياسية والأمنية والأقتصادية والأجتماعية وغيرها)، وهو موضوع (خصائص وطبيعة العناصر البشرية المطلوبة لأدارة وتنفيذ برامج الأصلاح الحكومية... وبكلمة أخرى ما هي الشروط المطلوبة في نخبة المسؤولين والموظفين المطلوبين لأنجاح البرنامج الحكومي وأنجاح خطط وسياسات الحكومة لمعالجة المشكلات وأدارة الأزمات التي يعاني منها الشعب وتعاني منها الدوله؟)، في قناعتنا أن الحكومات المتعاقبة منذ 2003 ولحد الآن تعاملت مع هذا الملف أما بشكل أرتجالي دون خطة ودون رؤية أو تعاملت من منظور السعي لزيادة النفوذ الحزبي في الدولة أو السعي لتصفية أو تقليل نفوذ القوى السياسيه المنافسة لها أو المتصارعة معها، ونعتقد أن التعامل الأرتجالي كان هو السائد في أغلب الحالات... ويمكن أن نتخيّل حجم الأضرار الناتجه عن هكذا منهج، خاصة أذا عرفنا بأن الجهاز الأداري الحكومي الذي ورثه النظام الجديد من النظام البعثي البائد، لا يتمكن أطلاقاً أن ينهض بالمهام والمسؤوليات التي تنبثق عن برنامج الحكومه وعن خطط الأصلاح وحل الأزمات! وذلك بسبب الفساد الضارب الأطناب وأنتشار حالة اللامبالاة وضعف الشعور بالمسؤوليه (خاصة مع ملاحظة عدم معاقبة الفاسدين وتعيين الفاقدين للمؤهّلات والمحاصصه الحزبيه) وكذلك أختراق العناصر المعاديه للنظام الجديد للكثير من دوائر الدوله ومفاصلها المؤثّره.

المنهج العلمي والتجارب الناجحه يقولان بأن نجاح النظام السياسي الجديد مرتبط بدرجه كبيره بمدى أمتلاكه للنخبه المناسبه من المسؤولين والموظفين المؤمنين بقيم النظام الجديد والمخلصين له، خاصة من الذين عانوا ويلات النظام الذي أسقطه التغيير... ويرتبط أيضا بسلامة تشخيصه للوسط المجتمعي المناسب القادر على أمداده بمعين لا ينضب من أبناء الشعب الكفوئين والمخلصين وذوي الهمّة العالية في العمل ونكران الذات والتضحية من أجل خدمة المحرومين وبناء الوطن. وبقدر تعلّق الأمر بالملف الأمني، ونظراً للأحداث والملابسات التي مرّت بها المؤسّسة العسكرية والأجهزة الأمنية في العراق في العقود الأربعة الأخيرة، نتيجة الحروب المتلاحقه ونتيجة السياسة القمعية المتوحّشة للنظام البعثي البائد... لابد للحكومة من التوجّه السريع والجاد لبناء مؤسّسة عسكرية وأجهزة أمنية وطنية جديدة وبدماء وطاقات فتيه مخلصه وكفوءه لم تتلوّث بأدران النظام البعثي وخير منبع ومعين لمثل تلك الدماء والطاقات هي أوساط القوى الوطنيه التي قارعت النظام البعثي لأكثر من ثلاثة عقود، وكذلك عوائل الشهداء وعوائل ضحايا النظام البعثي (وهي شريحة مليونية متعدّدة الأنتماءات القومية والدينية والمذهبية والسياسية والمناطقية والأجتماعية وموجودة في كل مناطق العراق)

رابعاً: أستقطاب خيرة العقول العراقية والمؤهّلة علمياً وسياسياً ونزاهة، وأعتمادها في بناء مركز المعلومات الوطني، الذي تكون مهمّته الأساسيه: رصد المعلومات وتحليلها وتقديم الأستنتاجات والخلاصات للمسؤولين في الدوله، وكذلك أقتراح الرؤى والمواقف والسياسات... وتوفير كافة الأمكانات اللازمه له، فضلاً عن أدخال التقنيات الحديثه المتوفرّه ومواكبة التقدم العلمي المتسارع في هذا المجال. والمحافظه على أستقلالية هذا المركز وأبعاده عن التدخّلات الأجنبيه وعن الصراعات السياسيه والحزبيه لأنه سيكون بمثابة عيون وآذان وعقل الدوله... والحذر كل الحذر أن يتحوّل الى يد الحكومه الضاربه في صراعاتها الحزبيه والسياسيه (وهي الحاله السائده للأسف الشديد في أغلب دول العالم التي لا تسود فيها الآليات الديمقراطية في الحكم، وخاصة الدول العربية والأسلامية ودول ما كان يسمّى بالعالم الثالث). لابد من المحافظه على وظيفة هذا الجهاز وعدم حرفه عن مهامه الأساسية، فمركز المعلومات الوطني (المخابرات) يقوم بتقديم أهم خدمه للنظام السياسي الجديد وللدوله العراقيه وللحكومه القائمه، من خلال:

- جمع المعلومات اللازمة عن الأحداث والمواضيع والجهات والأشخاص والملفات وكل ما يلزم لصناعة القرار الحكومي في المجالات المختلفة وحسب الأولويات المقرّرة، ومن مصادرها العلنية والسرية والداخلية والخارجية
- فحص وتدقيق تلك المعلومات وتوثيقها وتنظيمها وتحليلها ومناقشتها وفق المنهج العلمي (وليس وفق الأهواء والمصالح الحزبية والصراعات السياسية أو وفق الأملاءات الخارجية، وهو ما يجري للأسف الشديد هذه الأيام في العراق) ثم وضع الخلاصات والأستنتاجات التي يمكن أن يستفيد منها المسؤولين (كلٌ حسب أختصاصه وصلاحياته)، وهذه النقطه في غاية الأهمية، لأن من أخطر أساليب الحرب الراهنة هي الحرب النفسية وهي تقوم على أختلاق الأكاذيب وتشويه الحقائق وتكبير الصغائر وصناعة الأحداث المزيفه وأيجاد الذرائع للعدوان والحرب على القوى والأنظمة والشخصيات الوطنية... الخ، ولا يمكن توفير الحصانة من هذه الأساليب الاّ من خلال فحص وتدقيق المعلومات وتوثيقها وفق قواعد المنهج العلمي والمعايير الأخلاقية المتعارف عليها
- بناء قاعدة المعلومات الوطنية اللازمة للدولة العراقية، لتكون بتصرّف ذوي العلاقة
- تقديم الرؤى والمواقف والمقترحات (على ضوء تلك المعلومات ونتائج التحليل)الى الحكومه عند الطلب، أو المبادرة الى ذلك أذا أقتضت الحاجة

ظاهرتان خطيرتان ذات صلة لابد من التطرّق اليهما ونحن نتحدّث عن (مركز المعلومات الوطني / المخابرات)، الأولى تتعلّق بالأجهزه الأمنية والمخابراتية التي صنعتها الولايات المتحده الأمريكية، بعد غزوها للعراق وأغلب مادتها من بقايا أجهزة النظام البعثي البائد وخاصة اللذين كانوا يعملون في قسم مكافحة النشاط الأسلامي وأقسام بعض دول الجوار المسّماة بمحور الشر، وبالرغم من تسليم تلك الأجهزة للحكومة العراقية، الاّ أن واقعها مليء بالملابسات والألغام القابله للأنفجار مستقبلا، والحكومة العراقية أعلم منا بكثير بهذا الملف وربما بعض ما تشهده العاصمة بغداد وبعض المحافظات من تصفيات وأغتيالات بكاتم الصوت ربما له علاقه بهذا الملف ولا نزيد على ذلك!!!

أما الثانية فهي ظاهرة حرف وجهة ومسيرة الأجهزة التي تمتلك أطروحة وأهداف سليمة، الى وجهة خاطئة وضارّة وخطيرة، كما بيّنا قبل قليل طبيعة عمل مركز المعلومات الوطني (أو جهاز المخابرات الوطني) ويجب أن تنحصر بجمع المعلومات وتحليلها وأستقرائها وتقديم المقترحات للحكومه، بينما ما نشاهده في أغلب دول العالم وما شاهدناه في فترة النظام البعثي البائد وما حاولت الولايات المتحده أيجاده في العراق بعد 2003م هي دفع الجهاز ليكون الأداة الضاربه للجهه التي صنعته... وكذلك أضافة مهام خارج نطاق جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشوره للحكومه. مهام من قبيل تصفية الخصوم أو تشويه صورتهم والتآمر لضرب قوى وشخصيات وطنيه أو أيجاد أرضية الوقيعه بين العراق وبين بعض جيرانه لصالح أجنده خارجيه أو تلميع صورة شخصيات سيئه أو ضعيفه أو تابعه لدوائر أجنبيه ومحاولة فرضها كزعامات سياسيه أو قاده للدوله... الخ.

لقد وضع الدستور الجديد للعراق الكثير من صمّامات الأمان لمثل هذه الأجهزه والتي تمنع أنحرافها عن مهامها الأصليه وتمنع توظيفها وأستغلالها في الصراعات الجانبيه للقوى السياسيه أو بين السلطه والمعارضين لها ضمن حدود الشرعيه الدستوريه الاّ أنه وللأسف الشديد يتم الألتفاف على الكثير من الضوابط التي أقرّها الدستور.

خامساً: أما السمة الخامسة للأستراتيجية الوطنية الأمنية المطلوبة، فهي أعادة بناء هيبة الدولة (وللعلم فأن المحافظه على هيبة الدولة هي من عناصر قوة الدول الكبرى)، وفيما يتعلّق بالملف الأمني، لابد من الخطوات التاليه لأعادة بناء هيبة الدولة العراقية:

1. التنفيذ الفوري للأحكام الصادرة بحق الأرهابيين والمجرمين، وفي هذه المرحلة من الأفضل تنفيذها في العلن (أو على الأقل بحضور عوائل ضحايا عمليات أولئك المجرمين وعرضها مكرراً في وسائل الأعلام). ويجب محاسبة وعزل والتشهير بأي

مسؤول يخون القَسَم الذي أدّاه عند تنصيبه، ويسعى للتملّص من التصديق على تلك الأحكام بسبب قناعات شخصية أو لمصالح وصفقات سياسية أولضغوط خارجية.

2. أتّخاذ الأجراءات القانونية الرادعة والحازمة والفورية تجاه أية شخصية أو فئة سياسية عراقية (حتى لو كانت داخل العملية السياسية وداخل البرلمان أو السلطة التنفيذية)، يثبت دعمها للعمليات الأرهابيه أو تواطؤها مع الأرهابيين أو الدفاع عنهم أو تبرير جرائمهم ومن أي منطلق، وأعتبار هذا العمل من مصاديق الخيانه العظمى التي تستحق الأعدام، لأنها تستهين بحرمة دماء المواطنين. وقد شهدنا وشهد الشعب العراقي في السنوات القليله الماضيه صوراً مخزيه ومخجله للتستّر على سياسيين عراقيين خانوا القسم وتعاونوا وتواطؤا مع أرهابيين... وشاهدنا كيف تحركت فئات سياسيه وسفارات أجنبيه لمنع رفع الحصانه البرلمانيه عن أحدهم منعاً لمحاسبته قضائياً، وفي حالة أخرى أيضاً تدخّل سياسيين وسفارات أجنبيه لتهريب عضو برلمان تعاون مع الأرهابيين في عملية تفجير مقر مجلس النواب تهريبه الى خارج العراق والضغط على الحكومة الماليزية لمنع تسليمه الى الحكومة العراقية.
3. تحديد الموقف من حكومات الدول (العربية وغير العربية)، أي درجة الأنفتاح السياسي والأقتصادي وتبادل المصالح والتعاون في المجالات المختلفه وعلى كل المستويات أنطلاقا من موقف تلك الحكومات من النظام السياسي الجديد ومن المجموعات الأرهابيه التي تقوم بقتل المواطنين العراقيين يومياً وتقوم بضرب مرافق الدوله ودور العباده والأسواق ومدارس الأطفال، أليس غريباً أن تبيع الحكومه العراقيه النفط بأسعار تشجيعيه (رخيصه) مع كميات مجانيه، الى بلد عربي لازال مقراً لفضائيات عربيه تهين يومياً رموزنا وقياداتنا السياسيه والدينيه وتسعى لأثارة الصراعات الطائفيه بين أبناء الشعب الواحد؟ وأليس غريباً وغير مألوفاً في أعراف السياسات الخارجيه لدول العالم، أن تكون لدوله عربيه مجاوره أستثمارات ضخمه بمئات الملايين من الدولارات في قطاع الأتصالات في العراق (وبعضها بشروط مجحفه للطرف العراقي) ولكنها تقوم في نفس الوقت بالتحرك للأضرار بالمصالح الوطنيه العراقية (سواء في سعيها الدائم لأبقائه تحت طائلة البند السابع في مجلس الأمن أو في مصادرة حقّه في مياهه وأراضيه)؟ وأليس عجيبا أن تلحّ الحكومه العراقيه على عدد من الدول بتوسيع التبادل التجاري مع العراق ولاتزال تلك الدول تفسح المجال لشخصيات ووسائل أعلام تهين شخصياتنا السياسيه المنتخبه ورموزنا السياسيه والدينيه وتحرّض ضدّهم وتسعى لأشعال نيران الفتن العنصريه والطائفيه... وغيرها من الظواهر التي تشجّع الدول على أنتهاك هيبة الدوله العراقيه وضرب مصالحها العليا. يجب أن تتصرّف الحكومه بحسّاسيه عاليه تجاه أي أنتهاك لكرامة المواطن العراقي وتجاه أي عمل يؤدّي الى أراقة قطرة دم واحده لمواطن عراقي وتجاه أي كلمه تؤدّي الى الأضرار بسمعة العراق وسمعة شعبه.

سادساً: أعتماد الخبراء والمتخصّصين العراقيين والعلوم الحديثه ذات الصله بمكافحة الأرهاب والأرهابيين وعصابات الجريمة المنظّمة، وذات الصلة بمعالجة نقاط الخلل في الواقع الأجتماعي والأقتصادي والثقافي والتربوي والتي تصبح عوامل مساعده لنمو الأرهاب والجريمة، والدراسة الدقيقة والمعمّقة لتجارب الدول والمجتمعات والشعوب الأخرى في مواجهتهم للجريمة المنظمّة وللأرهاب وأستخلاص الدروس المفيدة للعراق وشعبه... كل ذلك بالطبع يجب أن يكون ضمن ضوابط هويتنا الحضارية وقيمنا الأخلاقية والدينية.

سابعاً: على السلطة التنفيذية (المتمثّلة بمجلس الوزراء) والسلطة التشريعية (المتمثلة بمجلس النواب) التعاون التام لتخصيص وأقرار كل الميزانيات المطلوبة لتنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بتحقيق الأمن والأمان في البلاد والخاصة بحفظ أرواح العراقيين وضمان العيش الآمن والكريم لهم ولأجيالهم القادمة فهم يستحقّون حياة أفضل بكثير من تلك التي يعيشونها هذه الأيام، والعراق وبفضل الله تعالى بلد غني وذو ثروات هائله.

من أقوال أئمة أهل البيت عليهم السلام:

نعمتـان مجهولتان الصحـه والأمـان

رفاهيـــة العيـــش فـــي الأمـــن

الخائـــــف لا عيـــــش لـــــه

شر البلاد بلد لا أمن فيه ولا خصب

الملف الرابع: ملف الخطاب السياسي – الثقافي

جذور الخطاب السياسي الثقافي العراقي المعاصر

مع علمنا بدور العوامل السياسية في الأزمة العراقية ودور العوامل الأخرى مثل (التدخلات الخارجية) آلا إننا نريد هنا بحث واحدة من تلك العوامل وهو الفكر والأفكار والمناهج الفكرية ودورها أو مسؤوليتها عن واقع الأنقسامات والصراعات السياسية والأجتماعية العميقة في المجتمع العراقي، ودورها في رص بنيان المجتمع وترسيخ أسس وحدته.

الخطاب الثقافي

المراقبون لمسيرة الخطاب الثقافي في العراق (أو الخطاب الثقافي العربي الموجه للعراق) يلحظون تغييرات هائلة بعد 2003/4/9 ومن أبرز صوره ومظاهره:

1. اعتماد المعيار الطائفي (المذهبي) في تحليل الأحداث والأزمة في العراق، واعتماده في اقتراح الحلول لتلك الأزمة
2. غالبية وسائل الإعلام العربية والدولية أعتمدت نفس المعيار الطائفي في تسمية الشخصيات والأحزاب السياسية والكتل البرلمانية وفي توصيف الأحداث الجارية على الساحة، بالرغم من أن القوى السياسية العراقية تعمل في الساحة العراقية منذ عشرات السنين ولم تُعرف عنها تلك الأسماء
3. في العراق وبعد عقود (وربما قرون) من المنع والحجر والكبت والمحاصرة، بدأ الخطاب الثقافي والفكري الشيعي في الانتشار العلني والواسع (أسواق الكتب والصحف والفضائيات والإذاعات المحلية ومجالس المحاضرات والوعظ وغيرها)
4. تحول خطاب القوى المضادة للتغيير الذي حصل في 2003/4/9 وفي صُلبها خطاب حزب البعث الذي حكم العراق من 1968 – 2003، إلى خطاب طائفي معادي للشيعة والسعي للإيحاء بأن الخطاب الثقافي البعثي هو المعبّر الوحيد للخطاب الثقافي العربي (السنّي) في العراق وفي العالم العربي
5. الخطأ المتعمّد (أو غير المتعمّد) بأعتبار الأنتماء المذهبي (الطائفي) لشيعة العراق يعني أنتماءً سياسياً أو تنظيمياً محدداً، لم يقع فيه المعادين للوجود أو للنفوذ السياسي الشيعي فقط، بل وقعت فيه ايضاً شخصيات وقوى سياسية وأجتماعية شيعية عراقية بسبب أجواء الحرية وسقوط نظام القمع والكبت السابق، فتمدّد الخطاب الثقافي والسياسي لها من مستوى رفع الغبن والظلم الذي مارسته حقب وانظمة حكم سابقه وتصحيح المعادلة السياسية والأجتماعية السابقة، الى مستويات أبعد من ذلك لا تتحملها المرحلة ولا تتناسب مع درجة وعي القواعد الشعبية

ويُمكن تحديد الجهات التي بادرت أو أنجرّت لتلك الانماط من الخطاب الثقافي الطائفي بما يلي:

- قنوات اعلامية معروفة
- شخصيات سياسية عراقية صعدت الى السطح السياسي بعد التغيير، وأيضاً شخصيات وقوى عراقية معروفة
- طبقة سياسيين ومحلّلين أصبحت بمثابة الضيف المزمن على بعض الفضائيات العربية وجلّ عناصرها من وسط النظام السابق في العراق
- مراكز بحث ودوائر قرار سياسية وأمنية دولية
- حكام ومسؤولون عرب (مثل أطروحة الهلال الشيعي التي طرحها العاهل الاردني...)

قبل دراسة وتحليل هذه الظواهر والمؤشرات ودلالاتها نود أن يراجع القارئ ثلاث دراسات كتبناها ونشرناها قبل سنوات (موثّقة تواريخها) ذات صلة بالموضوع، ومن بعد قراءتها سنقوم بتثبيت بعض الاستنتاجات وضمن حدود محور(تأثير الخطاب الثقافي على المصالحة الوطنية):

1. الدراسة الاولى بعنوان "**المشكلات الطائفية والخيار الديمقراطي**" منشورة في العدد الثاني من مجلة المعهد الصادرة عن معهد الدراسات العربية والاسلامية في لندن كانون الثاني 2000
2. الدراسة الثانية بعنوان "**نقد المعيار الطائفي في تفسير الازمة العراقية وفي وضع الحلول لها**" وكانت فصلاً في كتاب بعنوان **الدكتاتورية والانتفاضة** كتبناه في التسعينات من القرن الماضي وصدر في لندن عن دار الرافد عام 1998
3. الدراسة الثالثة بعنوان "**التعايش .. تجارب الآخرين والدروس**" وهي دراسة تم نشرها في العدد الثالث من مجلة المعهد (لندن) تشرين الأول 2001 تحت عنوان (**الجالية العربية في الغرب وإشكالية المواطنة**).

باختصار شديد نريد التأكيد على النقاط التالية:

أولاً – ما يطفو على السطح الثقافي العراقي من انماط خطاب (في هذه المرحلة) لا يعّبر في مجمله عن الاتجاهات الثقافية للمجتمع العراقي ولا للنخبة المثقفة العراقية، والعراقيون عموماً هم من المثقفين بالمقارنة مع مجتمعات عالمثالثية أخرى. وانما تُعبرّ بعض تلك الأنماط عن ردود فعل طبيعية لمكونات عاشت التهميش والإقصاء والكبت لعقود طويلة من الزمن، وهاهي تحاول في السنوات الأولى بعد سقوط الدكتاتورية إثبات هويتها وتأكيد حضورها في الوطن وفي صناعة هوية المجتمع وصناعة قراره السياسي.

ثانياً – وفي المقابل ما تسعى اليه بعض القوى والأوساط المعبّرة عن النظام السابق وعن الأوساط والدوائر الإقليمية التي كانت مستفيدة من وجوده واستمراره، هو تقمّص هوية الخطاب المذهبي المقابل الذي يريد الإيحاء بأن سقوط نظام دكتاتوري قمعي يعني سقوط هوية قومية وسقوط هوية مذهبية!!! وان مشاركة مكونات أخرى في الحكم كانت مهمّشة لعقود من الزمن يعني تسلط مذهب آخر!!! هذه المحاولة المستميتة لفرض نهجها كخطاب ثقافي لمكون هام في العراق مدعومة بأجهزة إعلامية إقليمية ذات تمويل كبير ونفير واسع، فاشلة وغير ناجحة ولم تنجح بالتحول إلى قناعة حقيقية لدى المواطنين العراقيين من ذلك المكون. فهي تبرز إلى السطح وقت الأزمات السياسية ومع عمليات القتل وإسالة الدماء في الشوارع والأسواق ولكنها تفتقد إلى الجذور العميقة الحية في الوجدان الشعبي مع ما هو معروف من درجات عالية من التسامح لدى المجتمع العراقي بدلالة استمرار التعددية الدينية والقومية والمذهبية والحضرية لقرون طويلة.

ثالثاً – المحاكاة (المفرطة في التبسيط) للظواهر الاجتماعية والسياسية في المجتمعات الغربية، واعتمادها معياراً في بحث مسائل الهوية الوطنية (المواطنة) والهويات الفرعية (الانتماءات الدينية والمذهبية والقومية... الخ)، في الوطن تُفقد الباحث واحدة من أهم شروط نجاحه وهي العلمية وبالتالي الحيادية ويبدأ باقتراح حلول لمشكلات لا وجود لها في مجتمعاتنا أو باستيراد حلول جاهزة لمشكلات محلية لم تُفهم جذورها الحقيقية وملابساتها التاريخية والاجتماعية. يجب ان يرضخ البعض من الباحثين (رغماً عن مزاجه النفسي والعصبيات التي يحملها) إلى ان بعض المكونات الثقافية للهوية العراقية هي بالأصل عناصر هوية حضارية لواحدة من المكونات العراقية التي لها حصة الأسد في تشكيل الهوية الوطنية العراقية بسبب عراقة حضور ذلك المكون وعمق تأثيره الفكري والاجتماعي في المجتمع. والمجتمعات الأوربية زاخرة بأمثلة واضحة لهذه الحقيقة التي يقبلها البعض هناك ويرفضها هنا.

رابعاً – ومن دراستنا لواقع تعامل المجتمعات الغربية مع الجاليات العربية والمسلمة عندهم سوف نكتشف أو نتعرف على قوانين اجتماعية هامة يُمكن الاستفادة منها في بناء أوطاننا:

- لابُد من الاعتراف بأن مجتمعاتنا أو مجتمعنا العراقي، مجتمع تعددي الثقافات والديانات والمذاهب والقوميات
- لابُد من ضمان المساوة لجميع المواطنين في ظل القانون بغض النظر عن الدين والمذهب والأصل العرقي

- ان اندماج المكونات بالمجتمع يتحقق عبر مجموعة من المؤسّسات الوطنية الأتحادية ومن الوثائق كالجنسية وسياسة المساواة، والتمييز بين مكونات المجتمع من خلال تصنيف وثائق المواطنة مثل نوع شهادة الجنسية هو تدمير للمجتمع
- الاندماج لا يعني (الذوبان) وانما يعني الارتباط بعلاقة طوعيه وديمقراطية قائمة على الاختيار الحر وفي إطار التعددية واحترام الخصائص المميزة لكل فئة قومية أو اجتماعية أو مذهبية ودينية. ان النسيج البشري غير المتجانس يحتفظ دون إكراه بقيّمه ومُثله وعاداته وتقاليده ويجب ان يحظى إلى ذلك بكامل الحماية والرعاية القانونيتين
- يجب ان يتخلّى بعض السياسيين والكتّاب والأعلاميين عن ذلك المنهج الذي استمرت الحكومات الدكتاتورية بترويجه لعقود من الزمن، وهو منهج وضع (الوطنية) و(المواطنة) في مقابل الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مكون، فالارتباط بالوطن والاعتزاز بالمواطنة يجب ان لا يعني مطلقاً التنازل عن الخصوصية الثقافية الحضارية. فالتعددية قائمة في وطننا منذ قرون وبقي الوطن واحداً وحيّاً وفاعلاً، وإذا كانت المجتمعات والحكومات الأوربية وانطلاقاً من مصالحها أولا تسعى للاعتراف بخصوصيات جاليات لا يزيد عمر أقدمها عن قرن أو نصف قرن من الزمان، فما بالك بمكونات مجتمع عاشت جنباً إلى جنب لعشرات القرون من الزمن

يُمكن ان تمثل النقاط التالية، التوصيات المناسبة ضمن عنوان (الخطاب الثقافي المطلوب):

الخطاب الثقافي المطلوب

1. أن يعترف الخطاب السياسي الثقافي العراقي بالتنوعات القومية والدينية والمذهبية والاجتماعية ووحدة العراق في تعايش كل مكوناته
2. احترام خصوصيات العناصر المتنوعة المكونة للمجتمع العراقي في مجالاتها الخاصة
3. عدم اشتراط ترك الخصوصيات كشرط للوحدة والمواطنة (وهو المعنى المتحضّر لمفهوم الاندماج، الذي يتبنّاه الليبراليون في مقابل المعنى العنصري والفاشي الذي يتبنّاه اليمين)
4. إدانة خطابات التكفير والتخوين والتهميش
5. نقد المعيار الطائفي (المذهبي) والمعيار العنصري (القومي) في توصيف الأزمة العراقية وفي وضع الحلول والمعالجات لها
6. وضع المصطلحات المتداولة الحسّاسة في سياقها العلمي الصحيح. (الطائفية، المحاصصة، الوحدة الوطنية، العصبيةّ... الخ) وعدم التلاعب بمضامينها لخدمة مصالح سياسية ضيّقة أو للأرهاب الفكري أو لأبتزاز الآخرين
7. التصاق بعض الهويات الثقافية والاجتماعية بإحدى المكونات (من حيث النشأة) يجب ان لا يكون مانعاً من اعتبارها من مكونات الهوية الوطنية العراقية، واعتبار احترام الهوية الحضارية للشعب العراقي شرط من شروط بناء الوطن
8. إيجاد آلية جادة لتحقيق التواصل بين قادة الفكر والثقافة ومن مختلف الانتماءات السياسية العراقية وبين صانعي القرار في الدولة العراقية
9. أهمية وجود مراكز ومعاهد تهتم بنتاجات المفكرين والمنظرين وتعتمدها في ترشيد انماط الخطاب الثقافي في العراق، وتهتم أيضا بترجمة نتاجات المفكرين المكتوبة باللغات الأخرى
10. التصدي للتدخل الثقافي الخارجي السلبي والضار المدفوع بأهداف سياسية معادية لمصالح العراقيين (بالطبع التصدي له بالنقد والحوار والفكر والحكمة والموعظة الحسنة)

الملف الخامس: ملف الحوار الوطنـي

رؤية لمشروع الوفاق الوطني أو المصالحة الوطنية في العراق

مدخل:

* بعد عقود من الزمن عانى فيها العراقيون من سياسات التفرد والدكتاتورية والتمييز وتجاوز القانون واهدار المال العام وشن الحروب الداخلية والخارجية وانتهاك حقوق الانسان وكبت الحريات العامة واشاعة ثقافة العنف والعدوان ورفض الرأي الاخر، وثقافة احتكار السلطة والعمل السياسي وعدم احترام الهوية الحضارية للشعب والافقار والاذلال المتعمد لقطاعات واسعة من المجتمع العراقي.

* بعد كل تلك العقود السوداء يُبدي العراق الجديد شعباً وقوى سياسية وحكومة رغبته العارمة في بناء حكم دستوري اتحادي تعددي عادل يحترم كرامة الانسان وحقوقه ويحترم هوية الشعب ويحقق الحرية والاستقلال والعدالة والازدهار، وكانت الانتخابات المليونية الاخيرة وحكومة الوحدة الوطنية التي انبثقت عن نتائج تلك الانتخابات خير مصداق لتلك الرغبة.

* من هنا كانت اهمية وضرورة المبادرة الى تفعيل مشروع المصالحة الوطنية لدعم مسيرة العملية السياسية خاصة بعد دخول المرحلة الدستورية الدائمة مشروع المصالحة الوطنية الذي يحترم الثوابت الوطنية والدستورية ويرُاعي ملابسات وتداعيات السياسات الماضية المسؤولة عن سلبيات المرحلة الراهنة. ويتيح فرصة عادلة لجميع العراقيين باختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والقومية والحزبية والاجتماعية، للمشاركة في بناء العراق الجديد والمشاركة في خيراته. وبالتالي تقديم نموذج ناجح اخر لقدرة العراقيين على قهر التحديات وبناء حضارة انسانية اخرى، كما تمكنوا من ذلك قبل الاف السنين وعلى هدي رسالات السماء.

حقائق لابد من مراعاتها:

* يصدق من يقول انه لا خلافات ولا صراعات حقيقية بين مكونات الشعب العراقي، وبالتالي ربما يكون مصطلح (المصالحة الوطنية) غير دقيق في انطباقه على الواقع العراقي القائم أو سابق لاوان استخدامه، ولكن الذهاب بعيداً مع هكذا رؤية في التعامل مع مصطلح ومع مشروع (المصالحة الوطنية) هو ايضاً منهج خاطئ ويتنافى بدرجة غير قليلة مع الواقع ويؤدي بالنتيجة الى نتائج خطيرة على المدى المتوسط والبعيد. صحيح ان المجتمع العراقي لم يعرف ومنذ قرون حرباً اهلية بين مكوناته الاساسية وصحيح ان بسقوط النظام البعثي تم ازالة عقبة كؤوده امام السلم الاهلي في العراق وانه بتقدم العملية السياسية وازدياد المشاركين فيها وبانبثاق حكومة الوحدة الوطنية تم ترسيخ دعائم اساسية للمرحلة الدستورية الدائمة. الاّ ان الواقع يقول ايضاً بان مخاطر انقسامات وصراعات خطيرة قادمة وكامنة في الواقع السياسي والاجتماعي ربما تكون قابلة للانفجار والتطور السريع الخارج عن السيطرة على المدى المتوسط ان لم يتم معالجة مسبباتها ومعالجة سياقاتها في وقت مبكر، وهذا ما اظهرته احداث الاشهر الاخيرة.

* يجب الاعتراف بان سياسات النظام البعثي التي غطت اكثر من ثلاثة عقود قد خلقت مشكلات حقيقية في نسيج الواقع السياسي والاجتماعي في العراق:

1. سياسات التمييز بين المواطنين وفق معايير تخدم خطط السلطة ومصالحها
2. سياسات ارغام الملايين من العراقيين على الانتماء الى حزب السلطة وجعل طريق تحصيل حقوق المواطنة يمر عبر الانتماء الى ذلك الحزب
3. ارغام الالاف من المواطنين على المساهمة بشكل أو بأخر في تنفيذ جرائم السلطة ومجازرها الواسعة
4. ايجاد اوساط عراقية غير قليلة مستفيدة من امتيازات النظام البعثي بما يضمن ولاؤها ودفاعها عنه، وأصبح هم بعض تلك الاوساط أبقاء تلك الأمتيازات مهما كانت جرائم النظام بحق الشعب

5. نشر ثقافة مزيفة تسعى لتبرير سياسات السلطة المشار اليها بوصفها سياسات ذات مبررات عقائدية أو مبررات تقتضيها مصالح البلاد العليا، بينما هي في واقعها تخدم فقط مصالح الطغمة الحاكمة، وادى نشر هذه الثقافة الى زرع بذور انقاسامات خطيرة في المجتمع العراقي لتأثر البعض بها
6. واخيراً أنبثاق كتلة بشرية واسعة أضطهدها النظام البعثي تشعر بالمظلومية والحرمان والتهميش تستفزها كثيراً الأوساط التي كانت مستفيدة من النظام وقابلة للتوظيف فيما لو شعرت بالخوف من امكانية تكرار سياسات الحقبة البعثية الماضية التي كلفتها مئات الالاف من الضحايا وهدر كامل للحقوق

هذه هي بعض اهم تداعيات وملابسات سياسات الحقبة البعثية الماضية.

* وبعد سقوط النظام البعثي في 2003/4/9 أُضيف الى تلك التداعيات صنفين اخرين أو ثلاث من الملابسات والتراكمات السلبية هي:

1. ملابسات اسقاط النظام البعثي بالاجتياح العسكري الخارجي، وهو الامر الذي يوفر ذرائع سياسية وتعبوية واعلامية لكل المتضررين من حصول التغيير في العراق، ذرائع قابلة للتوظيف على نطاق واسع
2. تبني المجموعات الارهابية والدوائر السياسية المتضررة من سقوط النظام البعثي لاستراتيجية تأجيج الانقسامات بين ابناء الشعب العراقي (وخاصة في الجانب المذهبي والعنصري لوجود حساسيات وتراكمات سلبية قديمة)، والسعي المتواصل لأعطاء بعد عقائدي أو تاريخي لذلك، وهو ما يؤدي الى نشر حالة توتر عالية بين المكونات الاجتماعية للشعب
3. بسبب أنهدام قوى السلطة السابقة (الامنية والعسكرية والتي لا تصلح بالتاكيد لان تكون قوة أمن وحفظ للنظام الجديد) وعدم اكتمال بناء قوى النظام الجديد الامنية، وبسبب خروج التنافس السياسي بين بعض المجموعات السياسية في الساحة على القواعد والاليات الديمقراطية والسلمية الى درجة صار فيها البعض لا يتورع حتى عن استخدام الاساليب الارهابية للحصول على مكاسب سياسية وبالتالي توظيف كل القيم المؤثرة في سلوك الافراد في الصراع، حتى لو ادت الى خلق انقسامات عميقة بين صفوف الشعب (وهو ما تستخدمه ايضاً العناصر والمجموعات الوافدة من الدول المجاورة)

اذن فنحن امام تراكمات هائلة من تداعيات السياسات الصدامية السابقة وامام الغام ونقاط تفجير كثيرة منتشرة في الواقع بسبب الصراعات السياسية وبسبب عدم التقيد بالاليات السليمة لتداول السلطة أو للمشاركة فيها، وبسبب الاطروحات التكفيرية الخطيرة الوافدة مضافاً اليها ملابسات تواجد القوى المتعددة الجنسيات.

الخطوط العامة لمشروع المصالحة الوطنية

قبل كل شيء على الجميع ان يدرك:

1. ان لا رجعة الى عهد النظام البعثي السابق ولا الى قيمه وممارساته وثقافته
2. وان لا امكانية مطلقاً لتفرد اي حزب أو زعيم أو مكون بالسلطة في العراق مرة اخرى
3. لابد ان تتعامل الدولة بعين المساواة مع المواطنين مهما اختلفت انتماءاتهم القومية والدينية أو الحزبية أو المذهبية والاجتماعية، ولا مجال ثانية لاي تمييز ووفق اية معايير
4. وان لا مجال للسيطرة على السلطة أو للمشاركة فيها باستخدام اساليب القوة العسكرية (الانقلابات العسكرية) أو اساليب التامر الاخرى مهما كانت الدوافع صحيحة ونظيفة
5. الطريق الوحيد للمشاركة في السلطة وفي الحياة السياسية هو صناديق الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، حيث يكون لكل مواطن عراقي صوت يعبر عنه من خلال صناديق الاقتراع أو الاستفتاء وفق الاليات النزيهه المتعارف عليها والميزان هو رأي الشعب

6. الجميع يخضع للدستور وللقانون ولا أستثناء في ذلك
7. لا يمكن الانتصار على التحديات بدون وحدة ابناء الشعب وقواه وافضل الاساليب للحفاظ على هذه الوحدة هو منع النزاعات وتفاديها وافضل الطرق لتفادي النزاعات هي تقسيم الفرص المتاحه وتقسيم مواقع العمل والمسؤولية ومجالاته والقبول بآلية متحضرة لتلك القسمة حتى ولو لم ترضي طموحات كل فريق وبالتالي الرضا بنتائج تلك القسمة، واعتماد الاليات الديمقراطية والحوار الوطني كطريق وحيد لتعديل وتطوير تلك القسمة

نعود ونقول ان الخطوط العامة لمشروعنا للمصالحة الوطنية هي:

أولاً: التشخيص الدقيق لتداعيات سياسات وخطط النظام البعثي البائد وأخذها بنظر الاعتبار عند وضع السياسات والقوانين والاجراءات التي تعتمدها الحكومة العراقية الدائمة الحالية:

أ. الاخذ بنظر الاعتبار تلك الاوساط العراقية التي أقحمها النظام البعثي في منظومته الحزبية والعسكرية والأمنية والدعائية، وتلك التي أغدق عليها بالامتيازات، والسعي لجذب أوسع قطاعاتها نحو العملية السياسية الجارية اليوم في العراق ومنع استقطابها من قبل البؤر الارهابية المعادية للعراق ولنظامه الدستوري.

ب. تعويض ورعاية الأوساط الشعبية التي تضررت من سياسات النظام البعثي البائد والسعي لأرضائها وفق امكانات وقوانين الدولة وتشريعاتها، لمنع انجرارها الى أية خطط تدفعها للانتقام من أوساط وقواعد النظام السابق، وتفعيل دور القضاء النزيه العادل المستقل وجعله هو المرجعية الوحيدة في التعامل مع جرائم رموز وعناصرالنظام البائد.

ثانياً: فتح كل الابواب والغاء كل الخطوط الحمراء التي تحول دون مشاركة أي مواطن عراقي واية قوة سياسية وطنية عراقية تحترم الدستور، للمشاركة في العملية السياسية وفي السلطة وفي المؤسسات الدستورية وفق الآليات التي يقررها ممثلوا الشعب في مجلس النواب، والتعهد باصدار كل المقررات الرسمية اللازمة لتحقيق ذلك. بالنسبة لنا لا قيود على هذا الأمر إلاّ الضوابط التي يقررها ممثلوا الشعب في مجلس النواب ولا منع لأي مواطن أو هيئة سياسية إلاّ ما يمنعه القضاء العراقي المستقل، حتى ولو كانت قناعاتنا الشخصية خلاف ذلك.

ثالثاً: اعتماد الحوار الوطني الشفاف كاستراتيجية في التعامل مع كل الرؤى والمواقف المخالفة لرؤى ومواقف الحكومة العراقية مع انها حكومة الوحدة الوطنية المنتخبة شعبياً، وسيكون في مقدمة أولويات هذه الاستراتيجية هو بحث ذرائع حمل السلاح والقيام بعمليات القتل والتفجير والتخريب فرؤيتنا تقوم على انه اذا كانت كل ابواب المشاركة في العملية السياسية وفي السلطة مفتوحة وميّسرة فما هي الحاجة لرفع السلاح لتحقيق ذلك؟ واذا ضمنا أجراء انتخابات حرة ونزيهة، فما هو افضل من اعتماد رأي الشعب في تشخيص القوى السياسية المؤهلة لادارة السلطة والحياة السياسية؟ وهل يقدر حمل السلاح على فرض قوة سياسية أو زعيم سياسي يعجز ان يحصل على تأييد بضع آلاف من المواطنين من خلال صناديق الاقتراع؟ واذا كانت موازين القوى داخل الوطن في هذه المرحلة لا تسمح لنا بمواجهة قوات الاحتلال التي لم نكن مسؤولين اطلاقاً عن دخولها (بل هي سياسات النظام البعثي المتخبّطة واعتداءاته العسكرية على الجيران) واذا كانت الغالبية الساحقة من قياداتنا الدينية والوطنية قد اعتمدت استراتيجية المقاومة السلمية لتحقيق الاستقلال التام والسيادة الكاملة وتحصيل الحقوق الوطنية وانهاء مبررات تواجد قوات الاحتلال (المتعددة الجنسيات). وكذلك اعتماد مرجعية (الشرعية الدولية المتمثلة بمجلس الامن التابع للامم المتحدة) في التصدي لتجاوزات القوات المتعددة الجنسيات وفي استخلاص حقوقنا الوطنية. فهل يكفي حمل السلاح والقيام بعمليات قتل وتفجير من قبل مجموعات صغيرة (ذات دوافع مختلفة) تفتقد التنسيق وتفتقد البرنامج السياسي المتفق عليه شعبياً وتعيش عزلة عن اوسع القطاعات الشعبية العراقية وعن غالبية القوى السياسية، هل يكفي ذلك لاخراج قوات الاحتلال من العراق؟

اذن فالخط العام الثالث لبرنامجنا للمصالحة السياسية يقوم على منهج معالجة ذرائع حمل السلاح من قبل المجموعات المسلحة المناهضة للعملية السياسية واقناعها بالنهج الافضل لتحقيق السيادة التامة في العراق، ان كانت حقاً تسعى لتحقيق السيادة.

رابعاً: بناء قوى أمنية وعسكرية ووطنية مستقلة وغير خاضعة لنفوذ وتأثير القوى السياسية العراقية المتنافسة (داخل الحكومة العراقية وخارجها)، لا تتدخل في الشأن السياسي ولا في الصراعات السياسية القائمة في الواقع، ولا تعتبر نفسها طرفاً في أي نزاع داخلي قائم مهمتها الدفاع عن الوطن ومواجهة التحديات الأمنية القائمة. وعلى الحكومة السير في طريق زيادة كفاءة تلك القوى وتطوير مهاراتها وكفاءة تسليحها وضمان بناءها المتوازن واستقلالها الكامل عن نفوذ المجموعات المتنافسة داخل الوطن. والنجاح في هذا المجال يعني توفير واحدة من أهم دعائم الوحدة الوطنية والمصالحة والسلم الاهلي في البلاد.

خامساً: توفير شروط نجاح المؤتمرات التي تسعى للوصول الى ميثاق شرف بين كل مكونات المجتمع العراقي والقوى السياسية العراقية،وذلك للخروج بميثاق شرف بين كل القوى والاوساط العراقية:

- لتحريم سفك الدم العراقي
- ولتحريم تكفير وتخوين العراقيين على أسس ومعايير قومية أو دينية أو مذهبية أو حزبية
- ولتحريم قتل الابرياء والمدنيين ورجال الشرطة والجيش العراقي الذي ينبغي تقويتهما لتقريب ساعة مغادرة القوات الأجنبية للعراق ولحفظ الامن والنظام
- ولتوحيد الرؤى والمواقف تجاه العناصر والمجموعات الارهابية والتكفيرية التي تعادي العراق وأهله
- وكذلك لتوحيد الرؤى والمواقف تجاه دول الجوار وغيرها التي تتدخل في الشأن الداخلي العراقي والتي تسعى لضرب وحدة المجتمع العراقي ووحدة الكيان الوطني العراقي

سادساً: المعالجة الجادة والسريعة لملف السجناء في العراق سواء الذين هم في قبضة الحكومة أو في معسكرات القوات المتعددة الجنسيات بأتجاه اطلاق سراح كل من تثبت التحقيقات والادلة عدم تورطهم في الاعمال الارهابية وباسرع وقت، وباتجاه معاقبة كل من يمارس التعذيب وباقي الانتهاكات بحق السجناء. وباتجاه توفير شروط محاكمة عادلة قانونية للمتهمين المدانيين. ومنع أي هتك لحرمة البيوت ومحلات العمل والعبادة إلاّ وفق اوامر قضائية صادرة عن جهات مسؤولة. بالطبع مع الحذر من محاولات غير قانونية للبعض للاستفادة غير المشروعة من هذا النهج وذلك من خلال سرقة أدلة الاتهام من ملفات الارهابيين أو تقديم الرشاوى الضخمة لاطلاق سراح بعض المجرمين أو استغلال لجان حقوق الانسان للضغط على المسؤولين الميدانيين لاطلاق سراح المدانين، كما حصل للأسف في بعض الأوقات!!!

سابعاً: تنشيط وتفعيل خطط تعويض ضحايا تجاوزات القوات المتعددة الجنسيات والقوات الحكومية العراقية، وكذلك ضحايا العمليات الارهابية ودعم الدولة للجان التعويض بما تستطيع من امكانات ورفع العوائق الروتينية من امامها.

ثامناً: البدء بحملة أعمار واسعة لكل مناطق العراق المتضررة وتخصيص الميزانيات اللازمة لذلك، ووضع خطط بناء وأعمار وتطوير طموحه في برنامج الحكومة الذي سيقدم الى مجلس النواب وفتح أبواب الاستثمار الخارجي مع احترام ثوابت السيادة الوطنية ودعم مشاريع العراقيين الصغيرة والمتوسطة وتطوير صناعة النفط والسياحة الدينية والاستخدام الامثل لامكانات العراق الزراعية.

كل ذلك لمعالجة مشكلة البطالة الضاربة الاطناب ورفع مستوى دخل الفرد العراقي ومعالجة التضخم واهدار المال العام. لاننا نعتقد ان واحدة من أهم دعائم نجاح المصالحة الوطنية وبناء السلم الأهلي في العراق هو تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن العراقي وتحقيق الرفاه المادي وقطع احد أهم روافد تجنيد الافراد لجماعات الارهاب وهو الفقر والبطالة والتخلف.

هذه هي الخطوط العامة لرؤيتنا لتحقيق الوفاق الوطني والمصالحة الوطنية ونحن اذ ندعو كل المسؤولين في هذا النظام الجديد في العراق وكل الشخصيات والقوى السياسية العراقية التي تسعى لتحقيق الحرية والاستقلال والعدالة والازدهار في العراق الى دعم هذا المشروع الطموح لتقليل معاناة ابناء شعبنا.

ندرك تماماً بأنه دون تظافر الطاقات والجهود من قبل الجميع لا يمكن انجاح مثل هذا المشروع يجب على الحكومة العراقية ان تكون في اقصى درجات التسامح والانفتاح مع كل القوى التي تريد بناء عراق حر مستقل مزدهر، ولكن يجب ان تكون في نفس الوقت في اقصى درجات الحزم والمسؤولية تجاه كل من يعادي العراق وأهله.

بغداد في حزيران 2006

ملاحظة: تمت كتابة هذه الرؤية بناء على طلب السيد رئيس الوزراء وتم تقديمها في الاسبوع الثاني من تشكيل الحكومة الدستورية الأولى (مايس 2006) وقبل اعلان مشروع المصالحة الوطنية.

دراسة عن الموقف من البعث والبعثيين

خلال عشرات الحوارات واللقاءات التي تمت بين مسؤولي وممثلي ووسطاء الحكومة العراقية والهيئة العليا للحوار والمصالحة الوطنية وبين قيادات وممثلي المجموعات المعارضة للحكومة، كانت واحدة من الملفات التي يتم طرحها وبحثها، ملف يتعلق:

- بحزب البعث الحاكم في العهد السابق
- وبالبعثيين الذين عملوا في هذا الحزب وخاصة القيادات
- وبهيئة اجتثاث البعث التي تم تأسيسها في بداية العهد الجديد
- وبقاعدة النظام السابق وبرموزه

وكانت تطرح وجهات نظر عديدة ومتنوعة ومتناقضة احياناً فيما يخص كيفية تعامل الحكومة العراقية الدستورية ومبادرة مشروع المصالحة الوطنية مع هذه المواضيع في ذلك الملف الهام والحساس. يسعى هذا الملف الى بلورة مقترحات عملية في هذا المجال.

يتكون الملف واضافة للاسطر السابقة الذكر من:

اولاً: استعراض عام لتاريخ حزب البعث في العراق

ثانياً: استنتاجات واقتراحات عامة

أستعراض عام موجز لتاريخ حزب البعث في العراق

- تم تأسيس حزب البعث في العراق عام 1948 أي في العهد الملكي في العراق
- تم تاسيسه من قبل عراقيين درسوا في سوريا، حيث ان التأسيس الاول للبعث كان في سوريا، وبعد جمع خلايا حزبية انشأها (ميشيل عفلق) مع خلايا اخرى انشأها (زكي الارسوزي) المنظّر الحقيقي للبعث اضافة الى تنظيم اسّسه (اكرم الحوراني) وتكون الحزب كنتيجة لاجتماع هذه الخلايا والتشكيلات
- خلال العهد الملكي استطاع الحزب بناء خلايا حزبية له في بعض مناطق العراق في الناصرية ومدن أخرى في الجنوب وفي بغداد ومن ثم في بعض مدن المنطقة الغربية
- وكذلك استطاع الحزب كسب عدد من العسكريين العراقيين
- بالرغم من الصراعات الموجودة بينه وبين القوى السياسية الاخرى، الاّ ان الحزب دخل (جبهة الاتحاد الوطني) التي تكونت قبل انقلاب 14 تموز 1958، وشارك في حكومة الجمهورية الاولى في عهد المرحوم عبد الكريم قاسم وذلك بشخص أمينه العام انذاك فؤاد الركابي الذي أصبح وزيراً (قتله صدام في السجن في سبعينات القرن الماضي)
- وبعد اشهر من الانقلاب العسكري في 1958 تفجّرت الصراعات بين حزب البعث ومعه المجموعات القومية من جهة وبين الزعيم عبد الكريم قاسم ومعه الشيوعيين والحركات الكردية من جهة اخرى
- عام 1959 قامت مجموعة من البعثيين (بضمنهم صدام) بمحاولة لأغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم ولكنها لم تنجح، كما ساهموا وبدعم مصري (في عهد جمال عبد الناصر) في التمرد العسكري الذي قاده (الشواف) في الموصل ضد حكومة الزعيم قاسم
- تمكن حزب البعث وبالتحالف مع بعض الشخصيات والقوى المدنية والعسكرية القومية من القيام بانقلاب عسكري ناجح (في 14 رمضان 8 شباط 1963) وقاموا بقتل عبد الكريم قاسم والمقربين منه في مبنى الاذاعة وعرضوا أجسادهم المشوّهة بالرصاص والدماء على شاشات التلفزيون ونقلت فيما بعد العديد من التقارير والدراسات وجود دعم امريكي وبريطاني لهذا الانقلاب للوقوف اما النفوذ السوفيتي المتزايد في العراق

- بعد أشهر من انقلاب شباط 1963 تفجرت الصراعات بين جناحين في حزب البعث يقود احد الجناحين قائد ما سُمي انذاك بالحرس القومي (منذر الونداوي) ومعه عدد من اعضاء القيادة القطرية
- كما تفجّرت الصراعات بين البعثيين وبين القوميين الناصريين المدعومين من جمال عبد الناصر مما ادى الى نجاح عبد السلام عارف في تنفيذ انقلاب عسكري ضد البعثيين بعد تسعة اشهر من حكمهم الاول واستطاع جذب بعض العسكريين البعثيين الى صفه في الانقلاب الاخير
- قام البعثيين بمحاولة انقلاب فاشلة ضد عبد السلام عارف عام 1964 (تُوفي فيما بعد في حادث سقوط طائرته العسكرية في طريق عودته من البصرة الى العاصمة عام 1965)، وأخيراً بعد اربعة سنوات نجحوا في تدبير انقلاب عسكري ضد نظام عبد الرحمن عارف (شقيق عبد السلام عارف) والذي تميزت فترة حكمه بالكثير من الحريات السياسية والاعلامية لمختلف القوى السياسية)

حيث نجح جناح البعث المؤيد لعفلق (كان يسمى بجماعة القيادة القومية وكان يسميه المناوئون له بجماعة البعث اليميني أو جماعة شركة النفط البريطانية) بتاريخ 17 تموز 1968 من تنفيذ انقلاب عسكري مدعوم من مدنيين بعثيين وبالتواطؤ مع مسؤول الاستخبارات العسكرية عبد الرزاق النايف (أغتالته المخابرات البعثية في سبعينات القرن الماضي في لندن) ومع قائد الحرس الجمهوري (ابراهيم الداود) في عهد عبد الرحمن عارف، حيث مكنوا الانقلابيين من دخول القصر الجمهوري، وفيما بعد أغتالت مجموعة صدام قارئ البيان الاول للانقلاب (حردان عبد الغفار التكريتي) في الكويت واغتالت كذلك (ناصر الحاني) الذي كان حلقة اتصال وتمويل بين المجموعة الانقلابية وبين سفارات غربية في بيروت.

بصورة عامة:

1. لم يُعرَف حزب البعث في العراق وهو خارج السلطة بكونه حزبا ذو قاعدة شعبية واسعة، وانما كان يضم اعداد محدودة موزعة في مناطق ذات توجهات قومية وعشائرية خاصة، ويقال بان عدد اعضائه عند قيامه بانقلاب 17 تموز 1968 لم يتجاوز العشرات ولذا لجأ الى التحالف مع مسؤول الاستخبارات العسكرية في عهد عارف وكذلك طلب دعم بعض الدوائر السياسية والامنية الغربية.
2. ولكن عندما يكون في السلطة يستخدم الحزب امكانات الدولة واجهزتها للضغط على المواطنين للانتماء بالترهيب والترغيب الى صفوف الحزب، حتى وصلت الحالة في الثمانينات في العراق، هو ان حصول العراقي على حقوق المواطنة يمر من خلال الانتماء الى حزب السلطة الذي هو حزب البعث. ويتم فرض شراء كتب الحزب على الموظفين في دوائر الدولة عند استلامهم لرواتبهم.
3. من يدرس تاريخ البعث في العراق، يكتشف ان اهم الوسائل التي اعتمدها حزب البعث للوصول الى السلطة، ليست هي صناديق الانتخاب أو الحركة الشعبية الواسعة أو السبل الدستورية المعروفة وانما اهم وسائله هي الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية وطلب الدعم من دوائر خارجية
4. الامر الغريب الاخر هو ان المتابع لفترة حكم البعث الاخيرة (1968 – 2003) سوف يكتشف ان اغلب زعامات الحزب المدنية والعسكرية تم تصفيتها مباشرة أو بطرق غير مباشرة من قبل صدام والمقربين اليه واكبر مجزرة نفذها صدام بحق رفاقه كانت مجزرة حدائق القصر الجمهوري في تموز 1979 عندما اراد احتلال الموقع الاول في الحزب والدولة والجيش بدلاً من احمد حسن البكر حيث قام بقتل حوالي ثلثي القيادة القطرية وعدد كبير من الوزراء البعثيين وعدد من القيادات العسكرية البعثية وعدد من اعضاء قيادة فرع بغداد وغيرهم بذريعة التآمر!
5. تميزت فترة حكم حزب البعث بقيادة صدام:

- بحملة واسعة لتصفية زعامات وكوادر وقواعد القوى الوطنية العراقية بمختلف توجهاتها الفكرية، وهو الامر الذي لم تشهد العهود السياسية السابقة (1920 – 1968) له مثيلاً

- وبانتهاكات صارخة وواسعة لحقوق الانسان العراقي حتى بلغت عدد السجون المئات واعداد المعدومين رسمياً مئات الالاف واعداد المفقودين مئات الالاف واعداد المهجرين والهاربين ثلاثة ملايين عراقي
- وبشن حروب خارجية على الدول المجاورة للعراق (كالعدوان على الجمهورية الأسلامية وغزو دولة الكويت)
- وبتأجيج الصراعات العنصرية والطائفية والاجتماعية والسياسية بين ابناء المجتمع العراقي العريق، وهو ما نشاهد نتائجه ومضاعفاته الخطيرة هذه الايام
- تدمير القدرة الاقتصادية للبلد من خلال الحروب وفتح الابواب واسعة امام التدخلات الخارجية التي وصلت ذروتها في لجان التفتيش الدولية التي أستباحت كل المنشآت والدوائر الرسمية وحتى بيوت المسؤولين، وأخيرا الاجتياح العسكري الامريكي للعراق عام 2003. كما قام البعث بتخصيص 5% من عائدات النفط (كانت تُسمّى بحصة كولبنكيان) لحساب امين الحزب انذاك (صدام) وهو ما ادى الى هدر المليارات من اموال الشعب العراقي.

بالطبع بعض البعثيين الذين اعتنقوا فكر حزب البعث ومن الذين ناضلوا في صفوفه ضد الاستعمار وناضلوا ايضاً ضد دكتاتورية صدام ودفعوا ثمناً باهضاً بسبب نضالهم ذاك وعملوا من اجل خدمة المبادئ والشعارات القومية التي رفعها الحزب للنهوض بواقع الامة العربية، لايعتبرون جناح صدام هو الممثل والوريث الحقيقي لحزب البعث الذي يعتبروه حزباً وطنياً وقومياً ساهم في صياغة نضالات الشعب العراقي لعقود من الزمن، ويرون كذلك ضرورة اعطاء فرصة عادلة لهم ليبرزوا الوجه الاخر لحزب البعث... ذلك الوجه الذي لا تعتقد غالبية القوى الوطنية العراقية بوجوده اصلاً، لأن ممارسات صدام وأعوانه هي في الواقع نتاج الفكر البعثي الذي يصفه مناؤوه بالعنصرية والفاشية والتخلف.

مناقشة واقتراحات

لابد أن تتعامل الحكومة العراقية والكتل البرلمانية وخاصة كتلة الائتلاف العراقي الموحد وهي الكتلة البرلمانية الكبرى بوعي كبير وبمسؤولية كبيرة وبحكمة عالية مع ملف (البعث والبعثيين والأجتثاث) للوصول الى موقف يكون محصلة توازن جوانب متنوعة من الملف أهمها:

1. معالجة آثار ومضاعفات السياسات الخاطئة خلال فترة حكم صدام والتي خلقت مشكلات حقيقية في نسيج الواقع السياسي والاجتماعي في العراق، بسبب أرغام الملايين من العراقيين على الأنتماء الى حزب السلطة (البعث الصدامي) وأرغام عشرات الآلاف على المشاركة في جرائم السلطة (وصلت الى حد أرغام حتى أساتذة الجامعة البعثيين على المشاركة في حفلات قتل المعارضين خاصة بعد أحداث الانتفاضة / اذار 1991) وإيجاد أوساط مناطقية وعشائرية وطائفية غير قليلة مستفيدة من أمتيازات السلطة
2. مراعاة الدستور وبرنامج الحكومة الذي يؤكد على إتاحة فرص عادلة لكل العراقيين للمشاركة في بناء العراق والمشاركة في خيراته
3. عدم استفزاز شريحة عراقية مليونية تضررت بشكل كبير من سياسات وأجهزة وحزب عهد صدام (أي ضحايا نظام صدام)، والتي لاتزال لم تحصل على كامل حقوقها وتعويضاتها وما يؤدي الى أنصافها
4. وجود ضغوط دولية وعربية رسمية على الحكومة العراقية لدفعها لتقديم تنازلات كبيرة في ملف (البعث والبعثيين والاجتثاث)، وربما لا تكون بعض تلك التنازلات المطلوبة في صالح الشعب العراقي خاصة في الوسط والجنوب وحتى ليس في صالح الأخوة السنّة الذين دخلوا العملية السياسية ولا في صالح النظام الديمقراطي الجديد. والمنحى الجديد في الضغوط الأمريكية الأخيرة التي كانت تهدد آنذاك بإيقاف دعمها للحكومة (خاصة في مجال مواجهة المجموعات الأرهابية)، في حالة عدم أعطاء البعثيين بعض الامتيازات خاصة في الاجهزة الامنية والعسكرية

5. وجود دوائر سياسية أقليمية ودولية، تسعى لتحقيق أجندة خاصة بمصالحها من خلال توظيف ملف (البعث والبعثيين والأجتثاث)، وخلاصة تلك الأجندة هي تجميد أو ألغاء نتائج الانتخابات الاخيرة التي أوصلت القوى الوطنية العراقية المستقلة وفي مقدمتها قوى التيار الاسلامي (بشقيه الشيعي والسنّي) الى السلطة، ومنع استكمال عناصر السيادة الوطنية، وسعي تلك الدوائر الى بناء أجهزة قمعية جديدة، تكون بمثابة الاداة والرصيد الاحتياطي لسياسات تلك الدوائر للتأثير والتحكم بمسارات النظام السياسي الجديد في العراق، واثبت البعثيون الصداميون خلال العقود الماضية جدارتهم في بناء تلك الأجهزة القمعية لتراكم خبراتهم وسعة البنية التحتية لتلك الاجهزة التي تم بناؤها خلال فترة حكمهم، وبأنهم اثبتوا الأكثر استعداداً لارتكاب مختلف الجرائم في سبيل مصالحهم الضيقة الخاصة، وهو ما كشفت عنه بوضوح فترة الـ35 سنة المنصرمة 1968 – 2003.

أذن فنحن أمام أتجاهات وقوى متعارضة أحياناً ومصالح متناقضة، نحتاج الى:

- وعي عميق
- وشعورعال بالمسؤولية الوطنية في مرحلة حساسة يمر بها الوطن
- وحكمة كبيرة، خاصة في مجال ترتيب الأولويات وجعل أيجابيات أي موقف اكثر من سلبياته

نحتاج لهذه الشروط الثلاث لصياغة معادلة الموقف المتوازن المطلوب. فما هي السياسات الصحيحة المطلوبة منا للوصول الى ذلك الموقف المتوازن؟

وبالطبع سوف نهمل بعض سياسات التهريج الاعلامية التي تعتمدها بعض المجموعات الداخلية وبعض الدوائر الخارجية التي تتحدث عن اقصاء ثلاثة ملايين بعثي عن الوظيفة وعن حقوق المواطنة، بينما الواقع لا يشير الا الى بضع آلاف من المجرمين الصداميين، وهكذا يتم الحديث عن اقصاء معلمين وأطباء وخبراء عن العمل بينما تقترح نفس تلك المجموعات اعادة أسوأ ما في النظام السابق أي رجال الأمن والمخابرات وكبار ضباط المؤسسة العسكرية... وبلغ التسامح في السنوات الأخيرة حداً يمكن حتى للمواطن العراقي أن يكتشف مصاديقه ومنها وجود عدد غير قليل من المدراء العامين والدرجات الخاصة وحتى أعضاء في مجلس النواب من الأصول البعثية!!!

ولكن قبل تحديد السياسات، أعتقد نحن بحاجة اكبر الى تفصيل خلفيات بعض النقاط الخمسة السابقة الذكر. فضمن تفصيل النقطة الأولى نقول:

عندما أستولت مجموعة البكر – صدام على السلطة باستخدام بضع دبابات للجيش العراقي وبتسلل عدد من البعثيين المدنيين في منتصف ليلة 17 تموز 1968، من بوابات القصر الجمهوري وبتواطؤ للأسف الشديد من قائد الحرس الجمهوري ورئيس الاستخبارات العسكرية لنظام عبد الرحمن عارف ثم أحتلال مبنى الاذاعة والتلفزيون واذاعة بيان واحد حيث كانت تعلم بأن لا قاعدة شعبية حقيقية لها في العراق، بل أن الشعب العراقي لا زالت ذاكرته مليئة بصور الجرائم والانتهاكات التي مارستها هذه المجموعة وأقرانهم خلال فترة الانقلاب الاولى (شباط 1963) لذا كانت إستراتيجية السلطة الجديدة تتمثل بـ:

1. ضرب القواعد الشعبية للقوى الوطنية العراقية وتصفية قيادات الحركة الوطنية
2. تأجيج سياسة فرق تسد لمنع تطور وحدة كفاح شعبية ضدها، ومحاولة تخريب أرضية تطور عناصر تلك الوحدة
3. محاولة بناء قاعدة شعبية لها بشتى الأساليب، سواءاً بوسائل الترهيب أو الترغيب

من هنا عمل نظام صدام وطيلة فترة حكمه (الـ 35 عاماً) على:

تأجيج الصراعات الجانبية بين ابناء الشعب العراقي على أسس عنصرية ودينية ومذهبية وحزبية وحتى مناطقية وأجتماعية، وهو ما نشاهد نتائجها ومضاعفاتها هذه الأيام، حيث أن سعة قاعدة الأرهاب ووحشيته يشيران الى عمق جذور أرضيته الثقافية والاجتماعية وعمق جذور بنيته التحتية.

وفي نفس الوقت قام بعقد تحالفات مرحلية مع قوى سياسية معيّنة لضرب قوى أخرى ثم ينقلب على تلك القوى المتحالف معها ليواجهها بتحالفات جديدة، وفق تصور عن أولويات الخطر بالنسبة لنظامه الجديد، حتى وصل الأمر الى الاستعانة بمجموعات وشعارات دينية متطرفة خاصة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وذلك لتفتيت المجتمع العراقي ولمواجهة العزلة الدولية بعد غزو دولة الكويت.

وما يهمنا هنا هو توظيفه لمشروع حزب البعث في العراق لمصالحه الضيّقة. فالمعروف تأريخياً أن صدام لم يكن في موقع هام في حزب البعث ليلة الانقلاب بالمقارنة مع قيادات تأريخية اخرى مثل عبد الخالق السامرائي وسعدون حمادي وصالح مهدي عماش إلا أنه عمل وبعد أنقلاب 1968/7/17 مباشرة على بناء مراكز قوى جديدة وتصفية مراكز قوى قديمة داخل حزب البعث في العراق بما يضمن له بعد سنوات تبوّأ الموقع الاول في الحزب والحكومة، وأعتمد سياسة الاغتيالات الغامضة والمكائد السياسية ومؤامرات خلف الكواليس لتحقيق ذلك.

المشكلة التي تعنينا في هذا السرد هي أن نظام صدام عمل ولسنوات طويلة على بناء حزب للسلطة يضم الملايين من العراقيين، حزب يقوم بالتجسس والدعاية لصالح النظام ويقدم الكوادر التي تحتاجها الدولة العراقية، وتحرك على كل العراقيين لضمّهم الى هذا الحزب، حتى وصل الأمر الى جعل حقوق المواطنة العراقية يمر الحصول عليها من خلال الانتماء الى حزب السلطة (حزب البعث) وصارت بعض المؤسسات والقطاعات الحكومية وشبه الحكومية مقفلة على البعثيين كالتربية والتعليم والامن والجيش والخارجية والمخابرات ومفاصل إدارات الدولة والمحافظات وحتى أجازات الاستيراد الكبرى والمتوسطة والمقاولات الكبرى وأجهزة الرئاسة والسفارات... الخ.

أما مناطقياً فيعرف المطلّعون أن سياسة التمييز بين المحافظات والمدن والمناطق في الخدمات والأمتيازات التي توفرها الحكومة قد تم اعتمادها من قبل نظام صدام منذ أواسط السبعينات وأزدادت بعد تسلّم صدام للموقع الاول في الحزب والدولة ووصلت ذروتها بعد الانتفاضة الشعبية (آذار 1991) حيث أختصت محافظات ومناطق وعشائر في غرب العراق بأمتيازات كبيرة في قبال أفقار وأذلال وتدمير البُنى التحتية لغالبية محافظات ومدن كردستان العراق ووسط وجنوب العراق، ووصل الأمر الى حد تفكيك معامل ومنظومات صناعية كبرى في الجنوب ونقلها الى الغرب العراقي والى حد أقامة مستوطنات بشرية موالية حول العاصمة بغداد وحول بعض المدن المقدسة والتلاعب الكبير بحدود المحافظات بأتجاه إضعاف محافظات ومدن الاخوة الكرد ومحافظات ومدن الوسط والجنوب. فضلاً عن تجفيف اكبر واقدم مسطّح مائي في الجنوب (الاهوار) في مقابل أقامة بحيرات صناعية في غرب العراق. هذا الامر ادى الى خلق طبقة عراقية كبيرة وأوساط عراقية غير قليلة مستفيدة من أمتيازات نظام صدام وأصبح همّ بعض تلك الاوساط أبقاء تلك الأمتيازات مهما كانت جرائم النظام بحق الشعب.

وكما أشرنا في نص مشروعنا ورؤيتنا للمصالحة الوطنية، قيام نظام صدام وطيلة عشرات السنين التي حكم فيها بنشر وترويج ثقافة سلطوية مزيفة هدفها تبرير سياسات السلطة التي أشرنا إليها بوصفها سياسات ذات مبررات عقائدية أو مبررات تقتضيها مصالح البلاد العليا أو تقتضيها متطلبات مواجهة تحرك خارجي معادي، بينما هي في واقعها سياسات تخدم فقط مصالح الطغمة الحاكمة في بغداد.

لا نحتاج الى التذكير بأن صدام وعصبته ليسوا ممثلين للسنّة أو العرب أو لمناطق غرب العراق أو عن تكريت والحويجة والدليم وراوه وعانه وحديثه وغيرها من مناطق الوسط والغرب ولا هم مدافعين عن مصالحها... فقد قتل من هذه الأوساط ما هو معروف لأبناءها ووصل القتل حتى لأبناء عشيرة وعائلة صدام وإنما سبب التمييز بين محافظات ومدن العراق هو لدق أسفين الصراعات الداخلية بين أبناء الشعب الواحد ومحاولة بناء قاعدة مناطقية تدافع عن السلطة الحاكمة، وللأسف وقع البعض في هذا الفخ.

مرة ثانية ما يهمنا الآن وجود أوساط عراقية بعثية ومناطقية كانت مستفيدة من أمتيازات النظام السابق، نحتاج الى سياسات متوازنة مسؤولة للتعامل معها بما يضمن حقوقها المشروعة ويبعدها عن الاستقطاب الأرهابي المعادي، من خلال عزل عتاة المجرمين والسرّاق من بين تلك الاوساط وتقديمهم للقضاء العادل المستقل...، في مقابل طمأنة الباقين بأن مصالحهم وأمتيازاتهم الوطنية المشروعة محفوظة.

وفي تفصيل النقطة الثالثة (من النقاط الخمسة في بداية هذه المناقشة) نقول ان من الأخطاء التي يمكن ان ترتكبها هذه الحكومة المنتخبة الدستورية أو ترتكبها القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية وفي الحكومة، هو عدم أخذ وجهات نظر ومواقف ومطاليب ومخاوف وآلام وآمال الملايين من العراقيين من ضحايا النظام السابق بنظر الأعتبار... فمجموع عوائل ضحايا نظام صدام في كل مناطق العراق من أقصى شمال كردستان الى أبعد نقطة من جنوبه ومن ديالى حتى الأنبار، تشكل قاعدة مليونية كانت بمجملها قاعدة أنتخاب أعضاء الحكومة ومجلس النواب.

تلك العوائل التي قام النظام السابق بأعتقال وتعذيب وقتل أبنائها أو قام بتشريدهم ومصادرة بيوتهم ومزارعهم وممتلكاتهم وأنتهاك حقوقهم الوطنية والأنسانية، ولازال الآلاف من تلك العوائل لا تعرف حتى قبور ومصير أبنائها ولم تستعيد حتى بيوتها التي لا تملك غيرها ولا التعويض عنها. نقول ان ذلك ليس فقط من زاوية الحسابات السياسية لأنها القاعدة الانتخابية لقوى العملية السياسية والحكومة العراقية ورأسمالها المضمون في مواجهة اعدائها. ولا لأن ذلك يعني خيانة البرامج والوعود الأنتخابية التي تم تقديمها خلال الانتخابات، لأنه ربما سيطرح البعض حسابات سياسية اخرى قد توازن الحسابات الاولى، وأنما ومن زاوية مشروع المصالحة الوطنية نفسه الذي يعتبر من أولويات الحكومة العراقية وكل الاطراف الإقليمية والدولية التي تريد أستقرار وأزدهار وديمقراطية العراق.

من زاوية مشروع المصالحة، ستكون هناك قنابل والغام موقوتة كبيرة وخطيرة مزروعة في الواقع السياسي والاجتماعي قد تنفجر مستقبلاً وتسبب مشاكل كبيرة فيما لو تم أنصاف أنصار الشريحة الحاكمة السابقة قبل أنصاف الضحايا، وفيما لو تم أستفزاز مشاعر وعواطف الملايين من الضحايا عندما يرون جلاديهم يشغلون ثانية مواقع السلطة وأجهزة الأمن والمخابرات، وعندما يشعرون أن امتيازات جلاديهم أو أنصار الجلادين أو الذين كانوا متواطئين معهم هي الاكبر وآليات صرفها أفضل وأسرع، بينما تسير الاجهزة التي صنعتها الحكومة والبرلمان لأنصاف ضحايا النظام السابق سير السلحفاة وتقف أمامها العشرات من العقبات البيروقراطية الكؤودة.

إن أستفزاز مثل هذه الشريحة الواسعة يؤدي الى شيوع حالة من التوتر والريبة وعدم الرضا بين صفوفها، وهذا يجعلها في أستعداد عالي للاستجابة لأي تحريض للأنتقام ممن ظلمها في السابق أو ممن يساعد الذين ظلموهم أو الذين لا ينصفونهم وبالتالي جعل البيئة الاجتماعية عرضه للاشتعال والانفجار عند ابسط أحتكاك وبسبب أصغر مشكلة، وكما شاهدنا في أحداث عديدة وقعت خلال السنوات الماضية. وهذا يعني على المدى المتوسط والبعيد أجهازاً كاملاً على مشروع المصالحة الوطنية.

أن فن المصالحة يعني كسب شرائح وأوساط جديدة الى العملية السياسية ولكن مع الاحتفاظ بالقوى والشرائح الموجودة داخلها والداعمة لها، ويعني أيضاً أن التركيز على معالجة تداعيات مشكلات سابقة وقائمة يجب ان لا يؤدي الى زرع بذور مشكلات وانشقاقات مستقبلية خطيرة.

أما في تفصيل خلفيات النقطتين الرابعة والخامسة (من النقاط الخمسة المذكورة في بداية المناقشة) فنقول:

يعلم أغلب المسؤولين والمتصدين في الساحة العراقية وجود ضغوط دولية مباشرة وعلنية واخرى سرية وغير مباشرة (تصاعدت أخيراً) على الحكومة العراقية وعلى السيد رئيس الوزراء وزعامات الكتل البرلمانية الكبرى وعلى مواقع اخرى في الدولة، لأنجاز بعض المطاليب في عدد من الملفات الحساسة التي تشكّل محوراً للتجاذب السياسي داخل البلد، ومن تلك الملفات ملف (البعث والبعثيين والأجتثاث) وملخص مطاليبهم تتمثل:

1. أعادة بعثيين كبار الى مفاصل الحكومة العراقية
2. أعادة بعثيين من المستويات الحزبية العالية والمتوسطة الى المؤسسة العسكرية
3. أعادة ضباط الامن والمخابرات من البعثيين الى اجهزة الأمن والمخابرات (بل وتم أعادة ضباط مهمين (في عهد الحكومة المؤقتة) قبل ثلاث سنوات خاصة المختصين في عهد صدام بملف القوى الاسلامية وملف ايران وسوريا، وذلك بالتنسيق بين رئيس الوزراء العراقي انذاك وبين بعض الاجهزة الامريكية المعروفة
4. ويطالب البعض حتى بالسماح لحزب البعث السابق بالعمل السياسي ولولا المقاومة الصلبة لعديد من مسؤولي (الحكومة الانتقالية) و(الحكومة الدائمة الحالية) والكتل البرلمانية الكبرى، لكانت أغلب تلك المطاليب قد تم فرضها من خلال الضغوط، بالرغم من الرفض الشعبي الواسع لها في مختلف مناطق العراق

البعض يرى بأن مبررات تلك المطاليب الامريكية، قد تتمثّل:

1. بسعي الادارة الامريكية الى ارضاء من يقاتلها بالسلاح في العراق، للتوصل الى اتفاق معها يقلل من حجم خسائرها ومن مدة بقائها، خاصة بعد تصاعد صراع الديمقراطيين مع الجمهوريين.
2. وسعي الادارة الامريكية الى تحييد شرائح واسعة من قيادات وقواعد النظام السابق في صراعها المركزي مع من تسميهم (بالقاعدة) أو الأرهاب الدولي وترى إن أستيعاب شريحة واسعة من البعثيين العراقيين في اجهزة الدولة وفي العملية السياسية يؤدي الى ابعادها عن البؤر الأرهابية وحرمان تلك البؤر من حاضنتها الاولى داخل العراق، ويضرب البعض مثلاً يعتبره ناجحاً لهذه السياسة وهو مشروع الصحوات (أو كما سمّتها الأدارة الأمريكية بأبناء العراق) لمواجهة المجموعات التكفيرية والقاعدة القادمة من وراء الحدود.
3. كما وترى بعض الدوائر الامريكية ان أعطاء أمتيازات واسعة للبعثيين قد يؤدي الى تقليل مشاعر بعض أوساط السنّة في العراق بكونهم مهمّشين أو انهم ليسوا شركاء حقيقيين في القرار، لأن أغلب القيادات البعثية والعسكرية والأمنية في عهد صدام (خاصة بعد تسلّم صدام الموقع الاول في الحزب والدولة والجيش في تموز 1979) هم من السنّة ومن بعض مناطق ومدن المنطقة الغربية في العراق وإن قام صدام بتصفية القيادات من (الموصليين) و(السامرائيين) وحتى الجبور وهم من السنّة ايضاً.
4. كما وينظر بعض المسؤولين أو المخطّطين السياسيين الامريكيين الى حزب البعث (بوصفه حزباً علمانياً) قادراً على الحد من نفوذ الأسلاميين العراقيين الذين لا ترغب الادارة الامريكية بهيمنتهم على القرار السياسي العراقي، ويبدو ان اولئك المسؤولين الامريكان لا يهتمون ولا يكترثون بالثمن الباهظ الذي يدفعه الشعب العراقي جرّاء قيام حزب البعث بذلك الدور، وربما يتذكر بعض المتابعين، ان بعض هذه المخاوف الامريكية تعود لأكثر من عقد من الزمان قبل سقوط صدام، مثلاً في عام 1990 كتب (غراهام فولر) الباحث السابق في وكالة المخابرات المركزية، كتب دراسة لصالح مؤسسة (راند) للأبحاث والمرتبطة بوزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) حيث استعرض سيناريوهات التغيير في العراق، وحذر من أن سقوط حزب البعث في العراق، يفتح الباب على مصراعيه لأكتساح الساحة العراقية من قبل التيار الاسلامي (راجع كتاب: هل يبقى العراق موحداً؟ غراهام فولر).
5. وينظر مسؤولون أمريكان آخرين الى اهمية وجود مؤسسات أمنية عراقية قادرة على قمع القوى الوطنية المستقلة وقادرة على مواجهة النفوذ الايراني والتدخل السوري في العراق، وهذا لا يتحقق بنظرهم الا بأعادة بناء اجهزة الامن العراقية بالعناصر البعثية السابقة المتمرسة ولعقود من الزمن... حيث أن القوى الوطنية العراقية التي تشكل عناصرها جسم وقيادة الحكومة العراقية الحالية غير مستعدة لترتيب أولوياتها الداخلية كما تريد بعض الدوائر الخارجية وغير مستعدة لتكرار نفس النهج الصدامي في مجال السياسة الخارجية الذي كلّف الشعب العراقي مئات الالاف من الضحايا والمليارات من الدولارات،

وتعتقد بأنه يمكن مواجهة التدخلات الخارجية وخاصة من الجيران برص الصف الوطني وتحقيق مشاركة حقيقية بين القوى العراقية الفاعلة في صناعة القرار واعتماد القواعد الدولية المتعارف عليها في حل النزاعات.

هذا ما يراه البعض من مبررات لتلك الضغوط والمطاليب الأمريكية في ملف (أجتثاث البعث) أما البعض الآخر من السياسيين العراقيين، ممن لا ينظر بحسن الظن والثقة بالسياسات الامريكية بسبب التجارب السابقة المماثلة في العالم، وممن يعتقد وبقاطعية أن الذي يحدد السياسات الامريكية في المقام الاول والأساس هو المصالح الامريكية (المشروعة وغير المشروعة) وليست مصالح الشعوب والدول المحتلة. هذا البعض يوجز أسباب تلك الضغوط الامريكية المتواصلة على الحكومة العراقية وعلى مجلس النواب العراقي، لأعطاء أمتيازات للبعثيين ولأعادتهم الى مفاصل الدولة وأجهزة الأمن العراقية، نوجزها بالنقاط التالية:

1. منذ البداية أي في الاشهر القليلة التي سبقت يوم 2003/4/9 أو التي تلتها كان هناك موقفين تجاه البعث والبعثيين في أوساط القرار في الأدارة الامريكية، أحدهما يؤمن بضرورة التعامل مع (البعث) كما تعاملت أوروبا وحلفائها مع (الحزب النازي) بعد الحرب العالمية الثانية، لكونه حزباً فاشياً في افكاره وسياساته ورجالاته، فحذف (الحزب النازي) من الواقع الألماني هو الذي مكّن (المانيا) و(أوروبا) و(العالم) من عيش حقبة سلام امتدت لاكثر من خمسين سنة ولا تزال (منذ 1945 ولحد الآن) وبعض قرارات الحاكم المدني (بريمر) تعبّر عن هذا الموقف. بينما يؤمن الموقف الآخر بضرورة استمرار دور حزب البعث (بشكل ما) في العراق لضرورات المصالح الامريكية المتوسطة والبعيدة المدى، كما خدم البعث المصالح الامريكية في السابق خاصة (بين 1975 – 1991). ولذا فأن عودة المسؤولين الامريكيين الى الضغط ثانية لأعطاء أمتيازات للبعثيين، قد يشير الى غلبة الفريق الثاني بسبب أخفاقات السياسة الامريكية في السنوات الاربعة السابقة في تحقيق المصالح الامريكية العليا في العراق، والعودة الى محاولة توظيف حزب البعث في العراق، بعد عجز الاجهزة الامريكية عن توظيف وترويض القوى الوطنية العراقية التي تشكّل المعادلة السياسية القائمة والحاكمة في العراق وبعد تصاعد مظاهر سخط شعبي على السياسة الامريكية في العراق.
2. يعتقد أيضاً بعض السياسيين العراقيين، بأن الضغوط الامريكية بهدف إعطاء أمتيازات للبعث والبعثيين (وبعض النظر عن حملة التسويق الاعلامي والسياسي لها)، ليس لها أية علاقة بمشروع المصالحة الوطنية ولا بما يسمّوه بالصراعات الطائفية السنيّة الشيعية، ولا بتلبية مطاليب بعض المجموعات المقاومة للعملية السياسية وللوجود الامريكي في العراق لكسبها الى العملية السياسية وانما ترتبط بجوهر السياسة الغربية الثابتة والمعروفة والمتكررة في أغلب مناطق النفوذ، وخلاصة تلك السياسة، هي أن أغلب القوى الكبرى التي تحرص على أستمرار نفوذها في بلدان العالم، تعتمد عادة على ثلاث سياسات أساسية عامة هي:
   أ. منع أستلام القوى الوطنية ذات القاعدة الشعبية الحقيقية والواسعة للقرار السياسي ولمفاصل السلطة في البلد، لأن تحكّم تلك القوى الوطنية المستقلة بالقرار وآليات العمل السياسي، يعني بداية النهاية لأي نفوذ خارجي ويعني بناء دولة وطنية حرة مستقلة قد تشكل عبئاً أضافياً على سياسات ومصالح القوى الكبرى في المنطقة.
   ب. بناء مؤسسة عسكرية يُمكن توظيفها عند الحاجة لموازنة قوى الحركة الوطنية والشعبية، وهي الوسيلة المفضّلة لدى الولايات المتحدة وبريطانيا وغالبية القوى الكبرى (كما هو معروف في العالم الثالث منذ خمسينات القرن الماضي والى سنوات قريبة مضت) أي القيام بأنقلاب عسكري لأجهاض اي تغيير وتطور داخلي لا ينسجم والمصالح الدولية.
   ج. بناء مؤسسة أمنية قمعية شرسة (تضم عناصر لا تتورع عن أرتكاب أبشع وأوسع الجرائم تجاه أبناء الشعب وكوادر الحركة الوطنية) لضرب نفوذ وفاعلية الحركة الوطنية، وتطويع الحركة الشعبية بالأتجاهات التي تتطلبها السياسات والمصالح الدولية غير المشروعة.

وفي تقدير بعض دوائر القرار، فأن البعثيين هم الأكثر أهلية وأستعداداً لِلَعِبَ هذا الدور في العراق وتجربتي (أنقلاب شباط 1963 وما أعقبها من مجازر) و(أنقلاب 17 تموز 1968 وما أعقبتها من تصفيات واسعة لقيادات وكوادر كل القوى الوطنية العراقية وكذلك أنتهاكات وحشية لحقوق الانسان العراقي وبشكل لم يشهد تاريخ العراق المعاصر مثيلاً لها) تؤكد ذلك. لذا يعتقد البعض ممن لا يثقون كثيراً بالسياسات الدولية بان البعض يُريد بناء تلك المؤسسة العسكرية وتلك الأجهزة القمعية بعناصر البعث، تمهيداً لأنسحاب القوات المتعددة الجنسيات الجزئي أو الكامل من العراق في السنوات القادمة مع ضمان أستمرار النفوذ السياسي والامني والاقتصادي وحتى الثقافي لبعض القوى الكبرى في هذا البلد.

3. كما أن الضغوط الأمريكية المتصاعدة على الحكومة العراقية لأعطاء البعثيين أمتيازات من خلال الالحاح على تغيير قانون اجتثاث البعث، في نظر البعض قد يعبّر عن تنازلات أمريكية جديدة للنظام الرسمي العربي (خاصة لبعض الدوائر الخليجية التي تتمتع بعلاقات قوية مع بعض مراكز القرار في واشنطن)، فالسعودية خاصة وأغلب الحكومات العربية عامة (وبالرغم من الجرائم التي ارتكبها صدام بحق شعوبهم ودولهم) لا تنظر بعين الارتياح للتغيرات السياسية والأجتماعية والثقافية التي تجري في العراق بعد سقوط نظام صدام، وتقف مجموعة متشابكة من الاسباب والعوامل التأريخية والطائفية والاقتصادية والسياسية والامنية خلف ذلك الموقف الغريب لأغلب الحكومات العربية (وهو ما يفسّر مواقف فضائياتهم الأعلامية الشامت والمحرّض، وكذلك ما يفسّر تواطؤهم مع خطط تعبئة ودعم وتهريب الأرهابيين العرب الى العراق)

أن سعي الولايات المتحدة الامريكية الى زيادة دور بعض الحكومات العربية في العراق، ينسجم تماماً مع مطاليبها بأعادة دور البعث والبعثيين في الحياة السياسية في العراق، لأنها تعلم بأن غالبية القوى الوطنية العراقية وخاصة الحاكمة منها في هذه المرحلة لا تثق بسلامة نوايا وتوجهات غالبية الحكومات العربية.

نحن هنا سوف نهمل وجهة النظر التي لا تثق بنوايا وسياسات الأدارة الامريكية، بالرغم من وجود الكثير من الشواهد والتجارب السابقة في العالم التي تدعم وجهة النظر هذه، ولكننا نناقش وبأختصار المبررات التي يطرحها المسؤولين الامريكيين لتبرير ضغوطهم لتعديل أو ألغاء قانون هيئة اجتثاث البعث واقرار النص الجديد المعنون بقانون المصالحة والمساءلة، فنقول:

1. لم يقدم البعثيون العراقيون اي دليل عملي على تغيير العقلية السابقة التي كانوا يحكمون العراق بها خلال عهد صدام، ولم يقدموا أدانة واحدة لما تم ارتكابه من جرائم وحشية في العراق باسم البعث ولم يجروا أية تعديلات على نهجهم الفكري والسياسي والتنظيمي.
2. لم نتعرف لحد الآن على الثمن المناسب الذي سوف يحصل عليه الشعب العراقي في مقابل السماح لعودة البعثيين الى مفاصل الدولة وأجهزة الامن والمخابرات والجيش، ولابُد أن يضع الجميع اوراقه على المائدة لنعلم مدى توازن الصفقة المزعومة
3. كل التأريخ المعاصر لمسيرة البعث في العراق يؤكد اعتماد البعثيين على الاغتيالات والانقلابات العسكرية وعلى المكائد السياسية المتناقضة مع الآليات الديمقراطية، ولذا فأن تمكينهم مرة اخرى من مفاصل الدولة والجيش والأمن يعني تعبيد الطريق لهم لأنقلابات ومغامرات سياسية قادمة
4. إنصاف الاخوة السنّة في العراق لا يمر إطلاقاً من خلال إعطاء الامتيازات للبعثيين، وخير دليل على ذلك الدور الذي تلعبه بعض المجموعات الارهابية البعثية (بضمنها المجموعات المتسترّة بالعناوين الاسلامية) في ضرب أكبر فصيل سنّي مشترك في العملية السياسية وهو الحزب الاسلامي العراقي وقتله عدد من كوادره وأعضائه فضلاً عن قتل الكثير من الشخصيات السنية المستقلة المعروفة في المنطقة الغربية، ودور تلك المجموعات البعثية المسلحة في تدمير مقومات حياة المواطنين في أغلب مدن ومناطق غرب العراق ذات الاغلبية السنية، فضلاً عن دورها في باقي مدن ومناطق البلاد المختلفة، علماً بأن الجميع يقولون بأن حزب البعث لم يكن حزباً دينياً ومذهبياً خاصاً بشريحة عراقية معينة

5. التجربة العملية لحكم البعث في العراق (طيلة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي) والتي أدت الى قيام حروب وصراعات وتوترات خطيرة في المنطقة، عرّضت ليس فقط مصالح العراق والمنطقة بل أستقرار ومصالح العالم الى الخطر الكارثي، فمن السذاجة السياسية التفكير ثانية بدور ما للبعث والبعثيين في العراق، فضلاً عن ان ثمن ذلك الدور سيكون عبارة عن أنهار من الدماء الجارية، ولا نعتقد بوجود مغامرين بهذا المستوى في الادارة الامريكية في واشنطن ولندن
6. لا يُمكن حماية نظام سياسي ديمقراطي جديد في العراق (كما تزعم الادارة الامريكية بأنها تريد ذلك)، بنفس النُخَب العسكرية والأمنية التي كانت تقود وتدير النظام الدكتاتوري السابق

الخطوط العامة للمقترحات

إذن على ضوء النقاط السابقة الذكر وخلفياتها وملابساتها، يمكن إن تكون معادلة الموقف المتوازن المطلوب تجاه ملف (البعث والبعثيين والاجتثاث) متكونة من تكامل العناصر التالية، والتي سنذكرها ادناه بمستوى الخطوط العامة، مع التأكيد على إن الجانب المهم في الملف، ليس هو أبقاء (هيئة اجتثاث البعث) أو (المسائلة والعدالة) ومن يكون مسؤولها، وإنما الجانب المهم في هذا الملف هو المحافظة على عناصر اساسية في هذا الملف تحفظ التوازن بين ثوابت الدستور وبين المصالحة، والعناصر هي:

أولاً– الانتماء الى حزب البعث في عهد صدام ليس جرماً بحد ذاته، لا دستورياً ولا وفق اعتبارات اخرى، نعم الحزب محظور في ظل النظام الجديد، وسنتكلم عن هوامش هذه المسالة لاحقاً.

ثانياً– يبقى من حق كل بعثي عراقي يشعر بالغبن من قرارات (هيئة اجتثاث البعث) التي تم اتخاذها تجاهه، ان يتظلم قضائياً ويقدم الأدلة اللازمة لإثبات براءته من الاتهامات، وإذا ما تم إنصافه قضائياً فمن حقه المطالبة بحقوقه الممنوعة عنه بسبب تلك القرارات. ولا يُحَّدد ذلك التظلم بزمن محدد، كما يتم دراسة كل حالة على حدة، ولا يحق لأية جهة إلغاء كل قرارات هيئة اجتثاث البعث أو المساءلة والعدالة، لمجرد وجود بعض حالات الفساد الإداري فيها.

ثالثاً– كما يبقى من حق كل مواطن عراقي تقديم دعوى قضائية ضد البعثيين الذين ارتكبوا بحقه الجرائم، والمطالبة بمعاقبة المجرمين الذين يتم ادانتهم قضائيا ووفق القانون والمطالبة بالتعويض عما لحق به أو بعائلته من اضرار. ولا يُقيد ذلك الحق بزمن محدد (لان تلك الجرائم لا تسقط بالتقادم) كما انه وبسبب تعقيدات ظروف ارتكاب الجرائم (في العهد البائد) مثل استخدام غالبية رجال الأمن والمخابرات الأسماء المستعارة وتبعثر الأدلة بين عدة جهات واستمرار خوف الضحايا في الوقت الحاضر والفساد الإداري وعدم النزاهة السائدة وبنطاق واسع في العديد من أجهزة الدولة التي تمر من خلالها شكاوى ودعاوى ضحايا البعث الصدامي.

رابعاً– إتاحة الفرصة العادلة لجميع العراقيين باختلاف انتماءاتهم السياسية والدينية والقومية والمذهبية والاجتماعية والمناطقية (بما فيهم البعثيين السابقين) للمشاركة في بناء العراق الجديد والمشاركة في خيراته والتمتع بحقوق المواطنة فيه وتشجيع البعثيين على الانخراط في الحياة الطبيعية، وبالتالي تقديم نموذج ناجح آخر لقدرة العراقيين على قهر التحديات وإيجاد النظام السياسي العادل وبناء حضارة إنسانية أخرى، كما تمكنوا من ذلك قبل آلاف السنين وعلى هدي رسالات السماء.

خامساً– حفاظاً على ثوابت الدستور والنظام السياسي الديمقراطي الجديد في العراق، يمنع منعاً باتاً عودة أي بعثي ومهما كانت درجته الحزبية من العمل في أجهزة الأمن والأستخبارات العسكرية والمخابرات والأمن الوطني وكذلك في مستوى القيادات العسكرية والحكومية المفصلية. وتفتح أمامهم مجالات العمل الأخرى في القطاعات المدنية وغير الأمنية، ويتم انجاز معاملات تقاعد البعثيين الذين كانوا يعملون في الأجهزة الأمنية في العهد السابق، خاصة وان غالبيتهم قد تجاوز (أو على وشك تجاوز) سن التقاعد الرسمي (63 سنة)

سادساً– يتم تشجيع البعثيين الراغبين في العمل السياسي في العهد الجديد، على إجراء مراجعة شاملة للفكر والممارسة والسياسات التي تميز بها نظام الحزب الأوحد في العهد الصدامي ولفترة 35 سنة (أي حزب السلطة حزب البعث)، خاصة وان صدام افرغ شعارات الحزب الثلاث (وحدة – حرية – اشتراكية) من مضامينها وقام أيضاً بتصفية رفاقه الحزبيين وقادة الحزب التاريخيين بنفس شراسة قتل الوطنيين من قادة وكوادر الحركة الوطنية العراقية.

وبالتالي تسبب صدام في فقدان الحزب (خاصة بعد تصفيات 1973 و 1979) دوره كحزب سياسي تغييري، وتحوله الى منظمة بوليسية للتجسس والإرهاب والى أداة قمع لصالح سلطة صدام وعائلته. وتشجيع البعثيين على استيعاب متغيرات القرن الحادي والعشرين التي عزلهم صدام عنها لثلاثة عقود ونصف، وتشجيعهم على إدانة الجرائم التي تم ارتكابها بحق العراقيين باسمهم والاعتذار للشعب والأمة عنها وفرز المجرمين الذين ارتكبوها عن صفوفهم، وبدء تغييرات جذرية في الفكر والمنطلقات وأحترام آليات العملية السياسية والمادة الدستورية التي تحظر العمل باسم حزب البعث وتحظر كل كيان أو نهج يتبنى فكر ورموز البعث الصدامي.

ملف المشكلة الطائفية

تطور الأحداث في بعض مناطق العراق في هذه الأيام يشير وبوضوح الى مخططات تسعى وبقوة الى تأجيج الخلافات والصراعات المذهبية كأسلوب للصراع السياسي بين بعض القوى المحلية وأسلوب للضغط على النظام السياسي الجديد بأتجاه أعادة صياغته لضمان مصالح الذين تضرّروا من سقوط النظام البعثي (وبضمنها دوائر دولية وأقليمية)، وأيضاً لحسم الصراع بين أطراف أقليمية ودولية، وأذا كانت الأخطاء المتكرّرة للحكومة العراقية وعدم كفاءة أدارة بعض المسؤولين الكبار فيها لملفّات الأزمات الجدّية القائمة، هو السبب البارز لأشتعال فتيل تلك الأزمات، فأن ذلك لا يعفينا من الأشارة الى دور فاعل ومؤثر لدوائر دولية وأقليمية (طامعة أو قلقة وخائفة من طبيعة التطورات السياسية والأمنية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية الجارية في العراق منذ سقوط النظام البعثي البائد في 2003 ولحد الآن)، في صنع وتأجيج تلك الأحداث السائرة وبسرعة بأتجاه أعادة الأقتتال المذهبي في الوطن، خاصة مع توقّعات البعض بحصول تغيرات دراماتيكية في سوريه.

ولوضع القرّاء الكرام في صورة الملف الطائفي في العراق، سوف نستعرض تاريخ هذا الملف الخطيرو بعض المسائل المتعلّقة به، لنصل في الختام الى بلورة بعض الحلول والمواقف المطلوبة للحفاظ على الوطن ووحدة ومصالح أبنائه، لأنه لا خيار أمام العاملين بإخلاص وصدق من اجل استقلال العراق وحريته وازدهار شعبه واحترام حقوق الإنسان سوى الحوار والتفاهم والتعاون مهما كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والقومية والحزبية، فالمأساة عظيمة والظروف المحيطة بقضيتنا صعبة ومعقدة وقطرة الدم التي حرم الله سفكها تحولت في العراق إلى انهار جارية وصراخ الأيتام وآهات الثكلى وأنات المعذبين والفقراء والساخطين هي وحدها تملأ الآذان في العراق. والحوار لا يعطي نتيجته المرجوة ألا إذا اعتمد المتحاورون المنهج العلمي المعروف بعيداً عن العواطف والعصبيات والحساسيات المزاجية.

يجب أن يعترف الجميع بأن في العراق مشكلات طائفية راسخة الجذور منذ عشرات السنين، بل وقامت العديد من الأنظمة الحاكمة السابقة وقام بعض حكام العراق بحماية وضمان ودوام تلك المشكلات وتأجيجها من خلال مؤسسات وتشريعات مقنعة ومن خلال نتاجات فكرية تقوم على تزوير التاريخ وكذلك من خلال إشاعة قيم ومفاهيم بالية تقوم على إحياء العصبيات المقيتة بين أبناء بعض الأقليات الاثنية لاستقطابها كقاعدة للنظام الدكتاتوري ولتأجيج صراعات جانبية بينها وبين الأغلبية الشعبية بالرغم من آن جرائم النظام البعثي البائد شملت كل شرائح وأوساط الشعب، وان كانت بنسب متفاوتة.

وتكاملت سياسات النظام البعثي الطائفية وللأسف مع بعض التوجهات الإقليمية والغربية السلبية تجاه الشيعة انطلاقاً من قناعات خاطئة تجاه تجارب خارج العراق، من قبيل تداعيات نجاح الثورة الأسلامية الأيرانية وتأثيراتها في المنطقة... وتجربة الصراع بين حزب الله اللبناني والكيان الصهيوني.

لا نقصد بالمشكلة الطائفية في العراق، وجود صراع شيعي – سني (كما يريد البعض تصويره) فالشيعة والسنة من أبناء العراق عاشوا تاريخاً وواقعاً مشتركاً وتعايشوا سوية في المدارس والجامعات ومحلات المدن المختلفة وأسواقها وفي الأحزاب السياسية وفي الدوائر الحكومية والشركات الخاصة وأختلطت دماؤهم بالمصاهرة، وساهموا معاً في صنع الأحداث الكبرى في الوطن، وما هو موجود بين اتباع المذاهب السنية والشيعية من اختلافات وحساسيات ومشكلات هي حالة طبيعية ويوجد اكثر منها بين المذاهب النصرانية وكذلك بين اتباع المذاهب اليهودية المختلفة، وحتى أن تاريخ العديد من الحروب الدموية القديمة في أوربا يشير إلى جذور مذهبية للصراع. ولكن نقصد بالمشكلة الطائفية: هي إن القوة الاستعمارية التي زرعت المشروع السياسي الغربي في العراق قبل اكثر من تسعين سنة وكذلك أنظمة الحكم التي لم تخرج في مجملها (باستثناء سنوات حكم الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم رحمه الله) عن الخطوط العامة لأساسيات المشروع الغربي، وضعت سياساتها وخططها على أساس تهميش دور الأغلبية الشعبية وبناء نظام الأقلية العشائرية المتمترس بالأغطية الطائفية وذلك لاسباب سياسية بحتة لا علاقة لها بالدين والمذهب، وسوف نأتي على تفصيلها في البحث. ونقصد أيضا بالمشكلة الطائفية (المذهبية): أن قوى سياسية محلية تفتقد القاعدة الشعبية الحقيقية وشرائح تضرّرت من سقوط النظام البعثي البائد، أضافة الى دوائر سياسية وأمنية وأقتصادية أقليمية ودولية خائفة من التطورات السياسية والأمنية والأقتصادية والثقافية والأجتماعية التي بدأت وتسارعت وتيرتها منذ عام 2003 ولحد الآن، هذه القوى والشرائح والدوائر تعتمد في هذه الفترة سياسة أثارة وتأجيج الخلافات والصراعات المذهبية بين الشيعة والسنّة، كأداة ومنهج لبلوغ أهدافها!

العديد من الباحثين المحايدين وكذلك العديد من قادة وكوادر وأعضاء الحركات السياسية العراقية أقر بوجود مشكلة طائفية سياسية حادة في العراق، بلغت ذروتها في فترة النظام البعثي السابق وكان يمكن ملاحظة مصاديق رسوخ تلك المشكلة آنذاك بوضوح في تركيبة ومؤسسات الحكم وفي مناهج التربية والتعليم وتركيبة المستويات القيادية في حزب السلطة وفي المؤسسات الوطنية كالجيش بل وحتى في النظرية السياسية والمنظومة الثقافية التي كانت تعتمدها السلطة البعثية الحاكمة البائدة .

للأسف الشديد قامت شخصيات ومراكز قوى محسوبة على القوى الوطنية العراقية بتبني الكثير من مفاهيم ومواقف النظام الدكتاتوري الطائفي السابق، وتحركت ولعصبيات ضيّقة بصورة ساهمت في تمزيق وحدة الكفاح الشعبي العراقي وخدمت مصالح نظام البعث ومصالح دوائر إقليمية غير مهتمة بمصالح العراق والعراقيين.

بل كثيراً ما شاهد شعبنا أصطفافاً غريبا يجمع عناصر محسوبة على المعارضة العراقية (في فترة البعث) ويجمع مسؤولي أجهزة إقليمية وكذلك سياسيين ودوائر قرار غربية، يجمعهم كلهم (بالرغم من اختلافهم في اكثر القضايا) في العمل من اجل منع آن يكون للأغلبية الشعبية في العراق دورهم المشروع والطبيعي في واقع ومستقبل وطنهم كل ذلك من خلال تنظيرات تختلف في أساليب ومحتوى الطرح ولكنها تنتهي ويا للغرابة إلى نفس النتيجة.

نعتقد بان اعتماد الخيار الديمقراطي (كآلية في الحكم وفي تنظيم دور الشعب وفي تداول القوى السياسية للسلطة أو بمعنى لكل مواطن صوت انتخابي...)، هو الحل الأكثر جذرية للمشكلات الطائفية في العراق. ربما يكون مناسباً استخدام مصطلح (المذهبية) بدلاً من (الطائفية) للإشارة إلى المسألة السنية – الشيعية أو مشكلة الاضطهاد السلطوي المنظم لشيعة العراق. كما قلنا في العراق مشكلات مذهبية راسخة الجذور منذ عشرات السنين ولا تقل خطورة عن مشكلات الاضطهاد القومي التي مارستها أنظمة الحكم المتلاحقة بحق الاخوة الكرد والتركمان وحتى الآشوريين بالرغم من إن الاضطهاد المذهبي كان إحدى سمات الحكم العثماني للعراق، ألا إننا نهتم في هذا البحث بالفترة التي بدأت بولادة الدولة العراقية الحديثة في العشرينيات من هذا القرن. (راجع كتاب: تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني – عبد الرزاق الهلالي، بغداد 1959،ص43).

أشار العديد من الباحثين المحايدين وكذلك مسؤولين سابقين في الدولة العراقية وشخصيات وجماعات عراقية معارضة متنوعة إلى هذه الظاهرة، ومع وجود تباين في تحديد أسبابها وعمق رسوخها في الواقع العراقي وربما في تعريفها إلا أن اغلب تلك الجهات أكدت وجودها وخطورتها في الواقع والمستقبل العراقي.

نقرأ في خلاصة كتاب (أطروحة دكتوراه أعتمدت على دراسة الوثائق السرية البريطانية في لندن) الدكتور عبد الله فهد النفيسي (أستاذ العلوم السياسية الكويتي المعروف) فيما يتعلق بتحليل وتقييم مسألة الشيعة والسياسة البريطانية: أن هذه السياسة كانت تقوم على إقصاء جميع الشيعة عن المناصب الرفيعة المسؤولة. وان الأجهزة الاستخبارية البريطانية كانت تتوقع إن تؤدي هذه السياسة إلى الإيقاع بين الطائفتين وخلق حالة من سوء التفاهم (راجع الصفحات من 199 – 201، كتاب دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث – الكويت 1976).

وكتب شاعر العراق والعرب الكبير محمد مهدي الجواهري في الجزء الأول من ذكرياته المنشورة، كلاماً يشير فيه إلى طائفية بعض من تقلدوا وظائف خطيرة في الدولة العراقية الحديثة (مثل ساطع الحصري) (راجع الصفحات 167 – 171 من كتاب ذكرياتي الجزء الأول – مطبعة الرافدين الطبعة الأولى 1988 لشاعر العراق والعرب محمد مهدي الجواهري).

وقام عبد الكريم الازري السياسي العراقي المخضرم بتحليل العوامل الطائفية والعنصرية في تعطيل الحكم الديمقراطي في العراق واشار إلى الحلول الضرورية للتغلب عليها، حيث بحث كيف إن الذين تداولوا الحكم بعد وفاة فيصل الأول أهملوا وصيته وتجاهلوا وجود المشكلة الطائفية وكيف تتحكم في مقدرات البلد أقلية حاكمة مسيطرة تخاف على مراكزها وسلطتها من الديمقراطية الليبرالية، واشار إلى طائفية بعض الشخصيات السياسية التي لعبت دوراً في أنظمة الحكم التي تعاقبت على الحكم في العراق (راجع الصفحات 1 – 9 كذلك الصفحات 383 – 390 كتاب مشكلة الحكم في العراق – عبد الكريم الأزري – لا يحمل الكتاب أية معلومات عن دار وتاريخ النشر)، ويتطرق الكاتب في نفس المصدر إلى مصاديق السياسة الطائفية في المؤسسة العسكرية والأمنية والتي كانت تنفيذاً لسياسة يبدو إنها كانت مرسومة من قبل الفئة الحاكمة وبتأييد من الجهة البريطانية التي كانت تؤيدها، مثلاً تخرج من الكلية العسكرية خلال دورات (1932 – 1941) ألف وعشرة ضباط عسكريين وبلغ عدد الضباط العسكريين الذين تخرجوا من نفس الكلية ما بين (1941 – 1970) خمسة آلاف ضابط عسكري وبالإمكان معرفة تركيبهم الطائفي والاثني من قراءة الارادات الملكية في العهد الملكي والمراسيم الجمهورية في العهد الملكي التي كانت تصدر بأسمائهم والتي كانت تنشر في جريدة الوقائع العراقية وهي الجريدة الرسمية للحكومة العراقية ومنها سيتبين إن نسبة الضباط الشيعة بينهم ضئيلة جداً. وأهم التطورات في المؤسسة العسكرية هي التي حدثت بعد سنة 1970 عندما قررت وزارة الدفاع الامتناع عن نشر المراسيم الجمهورية بتعيين الضباط المتخرجين من الكلية العسكرية وغيرها من كليات القوات المسلحة العراقية في الوقائع العراقية لأن الفئة التي استولت على الحكم وقتئذ كانت عازمة على أجراء تغييرات أساسية جوهرية في الجيش العراقي والقوات المسلحة العراقية الأخرى ولم تكن تريد الكشف عنها.

كما اشار الصحفي والكاتب العراقي حسن العلوي، إلى مختلف إبعاد جذور ومصاديق الاضطهاد السلطوي المنظم لشيعة العراق، فبعد إن درس تاريخ وجغرافية التشيع والشيعة في العراق، اشار إلى تناقض الحكومات العراقية المختلفة التي رفعت شعارات القومية العربية عندما حاول نزع صفة العروبة من سكان الفرات الاوسط والجنوب في العراق لاسباب سياسية ومن خلال المعيار الطائفي، بالرغم من إن العلماء والمجتهدين وعموم الشيعة كانوا يتعاملون مع الأحداث السياسية من منظور وطني وقومي واسلامي وليس طائفي.

ثم استعرض أسماء رؤساء الوزراء الذين تعاقبوا على السلطة في العراق وعدد المرات التي تولوا فيها رئاسة الوزارة، حيث لاحظ إن من مجموع مدة (68 عاماً) أشغل رئاسة الوزراء خمسة رجال شيعة لمدة اقل من ثلاث سنوات ومن بين (59) وزارة في العهد الملكي الف رؤساء وزراء شيعة الوزارة خمس مرات. إما في العهد الجمهوري ما بين عامي (1958 – 1988) فقد اشغل رئاسة الوزراء رجل شيعي مرة واحدة ولمدة عشرة شهور خلال ثلاثين عاماً، وان سبباً ما كان غير طبيعي أو مقصوداً لمهمة خاصة أو مأزق سياسي يدور دائماً حول تكليف هؤلاء الشيعة الخمسة الذين شكلوا رئاسة الوزارة في تاريخ العراق الحديث. بل ولاحظ ان سياسة الاضطهاد الطائفي لم تكن بعيدة عن قرارات نظام عبد السلام عارف الخاصة بتأميم التجارتين الداخلية والخارجية عام 1964. ومع كل ذلك يشير الكاتب إلى ظاهرة جديرة بالدراسة والتأمل فيقول: عندما ترسوا السلطة على مذهب يصبح طبيعياً ان ترسوا المعارضة على المذهب الآخر، لكن هذا لم يحصل لأسباب من أهمها:

1. ان زعماء واتباع المذهب المحكوم رفضوا على ما يظهر معالجة التمذهب بالتمذهب والطائفية بالطائفية
2. كان زعماء الشيعة في مطلع تأسيس الدولة هم زعماء الحركة الوطنية على الأغلب
3. نجاح زعماء السلطة بالالتفاف على زعماء الشيعة والاستعانة بهم في الظروف التي يتحول فيها زعماء السلطة إلى المعارضة

إضافة لاسباب أخرى من قبيل الاستسلام للأمر الواقع والتصرف كأبناء اقليات صغيرة وغيرها... يضيف الكاتب: ان الطائفية القديمة كانت عفوية ونزيهة في معظم حالاتها، تلتصق بالطريقة التي يختارها المسلم لاداء واجباته الدينية، بينما تنحدر الطائفية العراقية الحديثة من تيار سياسي واجتماعي بعيد عن آية صلة فكرية أو دينية بخلاف المذاهب المعروف، ولعل الطائفية العراقية هي الظاهرة الاجتماعية الوحيدة التي استقرت في نظام سياسي يفتقر إلى الكثير من التقاليد المستقرة. وللطائفية العراقية وجود قوي لكن الإعلان عنها عند الفريقين ظل بعيداً عن التناول.

ثم ينقل الكاتب نص مشروع القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي { في هذه الظروف نرى ان موقف التجاهل وإغماض العيون الذي سارت عليه الحركة الوطنية في العراق إزاء النظام الطائفي هو موقف يتهاون بمستقبل البلاد ويفرط بمصير الثورة الوطنية سيما وان بلادنا تتعرض اليوم لافدح الأخطار والدسائس الدولية. لذلك نرى من الواجب مواجهة حقيقة النظام الطائفي وكشف الستار عن مقوماته الاجتماعية وأصوله التاريخية وارتباطه بالإطماع الأجنبية عبر العصور. (راجع الصفحات 33 – 290 الشيعة والدولة القومية في العراق – حسن العلوي 1989 فرنسا).

أما الدكتور سعيد السامرائي فقد أجاب في كتابه على السؤال: هل في العراق مشكلة طائفية؟ ثم استعرض طائفية الدولة العراقية وطائفية المجتمع والافراد. ثم أجاب على سؤال: هل الطائفية نتاج الاستعمار الغربي أم سببها صراع المسلمين السياسي في الماضي؟ ثم اقترح مجموعة من الحلول واشار إلى الدور الخاص للإسلاميين السنة والشيعة (راجع الطائفية في العراق... الواقع والحل – سعيد السامرائي – الطبعة الأولى 1993 مؤسسة الفجر لندن).

بينما تطرق الباحث اسحق نقاش، وهو أكاديمي أمريكي يهودي من اصل عراقي، في كتابه القيم إلى ازدياد سياسات الاضطهاد الطائفي في العراق ضد الشيعة بعد حرب تحرير الكويت وبعد توقف الانتفاضة الشعبية (آذار 1991)، يقول الباحث: زادت سياسات الحكومة العراقية بعد حرب الخليج في الحد من النشاط الديني في كربلاء والنجف وأضعفت نسيج الثقافة الشيعية والمجتمع الشيعي في العراق، ونقل عن تقرير قدمه مقرر لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (ماكس فان ديرشتويل) ان مكتبات تحوي مخطوطات تشكّل جزءاً من التقاليد الإسلامية قد دُمّرت عن عمد وان بضعة آلاف من طلبة العلوم الدينية ورجال الدين قد انخفض الى مئات والأغلبية اختفت، كما يشكك الباحث بالدافع من قيام النظام بانجاز مشروع تحويل مجرى نهر الفرات ويحتمل ان دوافع صدام هي أضعاف الصلة بين المدينتين المقدستين (كربلاء والنجف) وسكان الريف الشيعة، وهو المشروع الذي وصفه مراقب حقوق الإنسان بكونه (جريمة القرن بحق البيئة). ثم يشير الباحث الى تقارير أوردتها وسائل الإعلام بأن مسؤولي الإدارة الأمريكية وصنّاع سياستها أدركوا ان الشيعة عراقيون أولاً وليسوا انفصاليين، وكانت لحظة التجلي هذه تعكس ما وصفه المسؤولون بأنه فهم أفضل لمن يكون حقاً الشيعة في جنوب العراق: انهم بشر مضطهدون وليس بالضرورة نُذُر دولة إسلامية راديكالية ستتحالف مع إيران، ويطرح الانقلاب الذي أحيط بدعاية واسعة في الموقف من الشيعة العراقيين تحديات جديدة ليس على الولايات المتحدة وحلفائها فحسب بل وعلى المواطنين في العراق فضلاً عن فصائل المعارضة في الخارج. (راجع الصفحات 510 – 514 كتاب شيعة العراق بقلم أسحق نقاش ترجمة عبد الأله النعيمي 1992 منشورات دار المدى – الطبعة الأولى).

أما غراهام فولر الباحث الأمريكي فيتطرق الى المشكلة الطائفية في العراق في العهد البعثي البائد، في العديد من فقرات وفصول كتابه، يشير مثلاً: انه إذا هدد الأكراد وحدة الأراضي العراقية فإن الشيعة العراقيين هم الذين سيشكلون الخطر الأكبر على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، فالشيعة ناقمون ومستاؤون الى ابعد الحدود وهم مُبعدون ومنبوذون بفعل إقصائهم المنظم والمدروس عن السلطة في بغداد على الرغم من انهم يُشكّلون الأكثرية الغالبة من سكان البلاد لكن الشيعة لا يريدون الانفصال عن العراق،

بخلاف المخاوف القائمة في عدد من الدوائر السياسية، بل يطمحون الى ان يكون لهم صوت مسموع ومؤثر يتناسب مع وضعهم كأغلبية في العراق. وأي تحرك تدريجي نحو تحقيق الديمقراطية مستقبلاً لن يؤدي ألا الى تغيير موقفهم والى وضع حد لاحتكار السلطة السياسية والاجتماعية من قبل أقلية. كما ان أي عملية تحول ديمقراطي في العراق ستؤدي الى خلخلة دعائم استقرار النظام السياسي والاجتماعي التقليدي، الى إن يتم التوصل إلى تحقيق توازن جديد أكثر ديمقراطية ولا سبيل لمنع هذه العملية ألا إذا كان الثمن استمرار الديكتاتورية والممارسات القمعية التي تُرتكب بحق كل العراقيين. (راجع الصفحات 10 – 78 كتاب العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002 – غراهام فولر – 14 سلسلة دراسات عالمية – مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية).

الباحث د. فرهاد إبراهيم اشار الى المشكلة الطائفية التي قال إنها تحولت الى مشكلة سياسية في المجتمعات العربية متعددة الأثنيات والطوائف من خلال عملية التطور التاريخي بعد قيام الدول الجديدة، وفي دراسته الخاصة عن النموذج العراقي اشار الى انه بعد وفاة فيصل الأول والصراع على السلطة الذي أعقب وفاته حصلت أزمة شديدة في البلاد، وفي ظل تلك الأزمة أزيح الشيعة بعيداً عن الساحة بدرجة اكبر { راجع الصفحات 454 – 462 كتاب الطائفية والسياسة في العالم العربي (نموذج الشيعة في العراق) فرهاد أبراهيم – الطبعة الأولى – مطبعة مدبولي 1996 }، كما اشار محمد حسنين هيكل (الصحفي والسياسي المصري المعروف) الى نفس المشكلة في كتابة عن حرب الخليج، يقول هيكل: ان شيعة العالم العربي وهم يتمركزون بالدرجة الأولى في شريط يمتد من جنوب العراق الى جنوب الجزيرة العربية قاموا بأدوار بارزة في تاريخ القومية العربية، لكن بعض المؤسسات الرسمية للفكر السني لم تستطع في كثير من الأحيان تقدير هذا الدور، وقد راحت هذه المؤسسات تخلط مرات كثيرة مفترضة وجود خلافات اعمق بين المذاهب الإسلامية، وبدلاً من ان تحاول مؤسسات السنة الواثقة من نفسها بحكم أغلبيتها الساحقة في العالم العربي تقريب الخلافات بين المذاهب، فأنها – واعية أو غير واعية – راحت تزيد الفجوة غير مدركة أنها بذلك تفتح ثغرات لا داعي لها في الجسم العربي. كانت بعض قيادات السنة تبالغ في الخلاف بين المذاهب وتضع على حساب مجمل التراث الشيعي شوائب لحقت بأطرافه (وهو أمر طبيعي في كل مذهب ديني) ثم إنها بطريقة عشوائية أضافت الشيعة على حساب الخلاف العربي – الفارسي.(راجع الصفحات 568 – 575 كتاب حرب الخليج – محمد حسنين هيكل – منشورات دار الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – الطبعة الأولى 1992).

وعلى صعيد المعارضة العراقية جاء في البيان التأسيسي للجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية (وكانت تضم آنذاك كل قوى المعارضة العراقية المعروفة والأساسية) الصادر بتاريخ 1990/12/27 ما يلي بخصوص المشكلة الطائفية (... عبر انتهاج النظام لسياسة التمييز القومي والطائفي والسياسي مما أوقع البلاد في أزمة خانقة)

كما جاء في وثائق المؤتمر الوطني العراقي (وهو إطار المعارضة العراقية المشترك الذي ضم اغلب شخصيات وقوى المعارضة عند تأسيسه عام 1992 وبقي خطابه السياسي سائدا في أوساط المعارضة العراقية حتى سقوط النظام البعثي) بخصوص المشكلة الطائفية في العراق، جاء في التقرير السياسي ما يلي:

تجسدت الحملة الطائفية السافرة للنظام خلال الانتفاضة من خلال الأساليب الفاشية التي استخدمت لقمعها وبخاصة في الوسط والجنوب العربيين ومن خلال الهجوم الإعلامي المكثّف والمسعور ضد المسلمين الشيعة بهدف تأجيج الكراهية وتغذية الضغينة وإثارة الحقد لدق الأسافين بينهم وبين إخوانهم المسلمين السنة الذين لم يكونوا بمنجى عن الظلم والاضطهاد.

كما جاء في البيان الختامي: ... إقامة نظام دستوري برلماني ديمقراطي تعددي يلغي التمييز العنصري الشوفيني والطائفي، واكد المؤتمر على أهمية اعتماد مفهوم سليم للمواطنة العراقية، وسن قانون جديد للجنسية يؤكد الحقوق المتساوية لكل المواطنين ويأخذ بالمبادئ العصرية لمنح الجنسية وإعادة الجنسية لمن سُحبت منه ويلغي الإجراءات الغريبة والشاذة... (راجع كتاب وثائق المؤتمر الوطني العراقي – فينا 16 – 19 حزيران 1992).

حتى لا نقع في إشكالية تعدد الإفهام للمشكلة الواحدة، نكرّر ونقول: لا نقصد بالمشكلة الطائفية وجود صراع سني – شيعي في العراق، مع علمنا بوجود اختلافات غير قليلة بين مختلف المذاهب الإسلامية، وهو أمر طبيعي بل ان هناك اختلافات داخل نفس المذاهب السنية، وهناك اختلاف ضمن حدود معينة بين المدارس الاجتهادية الشيعية المختلفة... ولا تختص هذه الظاهرة ببلد دون آخر. كما نعلم بأنه كانت هناك صراعات حادة احياناً بين أتباع المذاهب الإسلامية المختلفة في التاريخ البعيد والمتوسط، ولكنها كانت في معظمها توظيفاً سياسياً من قبل الحكومات (أو من قبل قوى خارجية) للاختلافات الفكرية وللمزاج النفسي العام لأتباع المذاهب المختلفة. ومثال صراع الدولتين الصفوية والعثمانية على النفوذ في العراق واضح في دلالته على ما اشرنا اليه. وحتى المذابح والحروب الدموية الفظيعة بين أبناء أتباع المذاهب النصرانية المختلفة التي شهدتها اوربا في القرون الوسطى كانت ايضاً في حقيقتها تعبيراً عن صراعات سياسية بين حكام وإمارات قائمة آنذاك.

مارس النظام البعثي سياسة التحريض السياسي الداخلي والخارجي ضد الأغلبية في الوطن، ووظف العلاقات الإقليمية والدولية لذلك من خلال إثارة مخاوف بعض الحكومات المجاورة التي تعيش في بلدانها أقليات تنسجم مذهبياً مع الأغلبية الشعبية في العراق أو من خلال رفع شعار تهديد الأغلبية الشيعية العراقية للامن القومي العربي! قام المشروع الطائفي للنظام البعثي ولعشرات السنين، بالمحافظة على القيم والمفاهيم المتخلفة التي تعيشها أوساط متخلفة وانعزالية بعيدة عن مراكز العمران والثقافة في الوطن ووفر لها امتيازات مادية وسياسية ومعنوية لضمان بقاء قدرته على تأجيج الصراعات المذهبية ولضمان معين لا ينضب من الرجال والقوى الحاقدة طائفياً لتوظيفها سياسياً وعسكرياً عند اللزوم.

أن إعلان الانتماء لطائفة ليس مظهراً للمشكلة الطائفية وانما حق آنساني لكل فرد وكذلك فان طرح المشكلة سياسياً واعلامياً باتجاه المطالبة بحلها بصورة عادلة ليس تأجيجاً للطائفية بل العكس هو الصحيح. وهكذا فإن مطالبة رموز وقيادات الحركة الوطنية بحل المشكلة الطائفية ليس انجراراً لسياسة طائفية كما يريد أبناء مدرسة الإرهاب الفكري تخويف تلك القيادات به، بل تعمّد تجاهل الواقع المأساوي هو مساهمة في تكريس المشكلة وضمان لاستمرارها واستمرار التزييف في الشعب والوطن.

أما لماذا تم أستبعاد الأغلبية الشعبية منذ الأستقلال وحتى سقوط البعث؟ الجواب يرتبط بالسياسة الاستعمارية التي غالباً ما تنطلق من خطط بعيدة المدى ومن وعي بجذور الخطر الذي يهدد المصالح الاستعمارية على المدى المتوسط والبعيد، بكلمة أخرى:

1. ان بناء نظام حكم الأقلية (أقلية عشائرية كانت ام حزبية ام طائفية ام غيرها) يؤدي الى جعل الحكومات بحاجة دائمة الى دعم القوى الخارجية لمواجهة أو لمعالجة أزمتها الأساسية المتمثلة بافتقاد القاعدة الشعبية داخل أوطانها
2. استبعاد الأغلبية يؤدي الى بروز مشكلات وصراعات وحساسيات داخل المجتمع الواحد وداخل الوطن الواحد، وبالتالي تصبح هذه السياسة وسيلة جيدة لإلهاء الجماهير بصراعات جانبية تشغلها عن الصراع الحقيقي
3. استبعاد قطاعات شعبية واسعة من المشاركة في الحكم وفي فعاليات المجتمع المدني، يؤدي بالضرورة الى منع تكامل عناصر استقلال البلاد ومنع تطوره وازدهاره وهذا بدوره يؤدي الى خلق بؤرة توتر مزمنة تساهم في عدم استقرار المنطقة
4. أستبعاد الأغلبية يؤدي بالضرورة إلى استقطاب الأقليات والمجموعات الانعزالية وهو ما يضمن للدكتاتوريات معيناً لا ينضب من العناصر التي تمسك الأجهزة القمعية والعسكرية اللازمة لاستمرارها، وتستمر الدكتاتورية في العزف على وتر تخويف الأقلية من الهيمنة المحتملة للأغلبية لدفعها للالتصاق بدرجة اكبر بالنظام القمعي الحاكم وللدفاع عنه عند تعرضه للأخطار. كما تستعين بتلك المخاوف عندما يشتد الكفاح الشعبي العام ضد السلطة، للإيحاء بوجود صراعات داخلية وبذور حرب أهلية إذا زال النظام ولتخريب وحدة ذلك الكفاح
5. شخّصت الدوائر الاستعمارية وفي وقت مبكر نقاط القوة التي تتميز بها الحالة الشيعية مثل الارتباط بالمرجعية الدينية العليا والانقياد لها من منطلق شرعي ديني ودور الشعائر الحسينية في التعبئة السياسية ضد الظلم والأحتلال وصرامة الأحكام الشرعية ضد الحكومات الظالمة

عمق المشكلة الطائفية في العراق خلال الفترة 1920 وحتى 2003

ربما تكفي مشاعر الملايين من العراقيين الذين شعروا بالمظلومية للدلالة على حجم المشكلة، ولكن دعونا نتعرف على مقاييس أخرى يُمكن بواسطتها التعرف على عمق المشكلة، وأهمها:

1. نكتشف البعد الخطير عندما ندرس مدى تناسب نسبة أبناء المذاهب المختلفة الذين يشغلون المواقع الأساسية والعليا في المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية والمؤسسة الحزبية الحاكمة خلال الفترة (1920 – 2003) مع نسبتهم الى مجموع السكان
2. كما نكتشفها عندما ندرس طبيعة مناهج التربية والتعليم ومصادرها من رياض الأطفال وحتى الجامعات، وخاصة في مجال التاريخ والقانون والعقائد الدينية وما يتعلق بها، حيث نكتشف ان واضعي هذه المناهج شطبوا وبالكامل على مصادر هذه المواضيع عند مذهب الأغلبية وجعلوا النظام (الذي يرفع شعارات العلمانية والثورية) منحازاً بشكل مطلق الى اتجاه مذهبي محدد لا يمثل الأكثرية الشعبية في البلد
3. وهكذا اذا درسنا درجة عناية السلطة (المركز) آنذاك بمدن ومناطق البلاد المختلفة، حيث سنلحظ عدم غياب البعد الطائفي في تحديد السلطة لدرجة عنايتها بالمناطق المختلفة. وليس غريباً ما سمعناه بعد توقف الانتفاضة الشعبية (آذار 1991) عن تصنيف السلطة لمحافظات سوداء والمقصود فيها اغلب محافظات الفرات الاوسط والجنوب التي ساهمت بنشاط في الانتفاضة الشعبية (آذار 1991) وأخرى تُسمى بالمحافظات البيضاء وإن كانت غالبية المحافظات (ربما باستثناء العوجة) كانت هي بنظر السلطة محافظات سوداء لاتساع المقاومة فيها، خاصة بعد أنتفاضة الرمادي 1995 بعد تسليم جثمان الشهيد الطيار الدليمي
4. كما يمكن التوصل إلى استنتاجات مشابهة اذا قمنا بدراسة مدى تناسب مراكز القوى في حقل التجارة والاقتصاد مع التنوع المذهبي والقومي في المجتمع، بمعنى ان الدولة قامت وبتخطيط مدروس بإتاحة فرص وامتيازات استثنائية للأوساط العشائرية المرتبطة بقمة السلطة والحيلولة دون تمتع أبناء الأغلبية الشعبية بمثل تلك الفرص والامتيازات، بالضبط كما قام نظام عبد السلام عارف – الذي كان يكره القيم الاشتراكية حتى العظم – باستغلال شعارات الاشتراكية والتأميم فأصدر قرارات تأميم التجارة الداخلية والخارجية ليقضي على فئة التجار الذين كان اغلبهم من الشيعة ثم وبمرور الزمن لاحظنا نشوء طبقة بديلة لتلك الفئة ولكن اغلب رموزها من أبناء قرى ومدن الاقلية العشائرية الطائفية الحاكمة

أي ان الحكومات المتعاقبة قامت بتغيير تركيبة الطبقة التي تمتلك مفاتيح القوة الاقتصادية (وكما هو معروف القوة الاقتصادية هي في واقعها قوة سياسية) وذلك من منطلقات طائفية. هناك خلط / عن عدم معرفة أو عن قصد سياسي / بين أمور هامة:

1. الصراعات والتنافسات المذهبية، وهذه لا تختص بها الشيعة والسنة فقط سواء في العراق أو غير العراق. فهناك صراعات بروتستانتية وكاثوليكية وهناك صراعات بين الفرق اليهودية... الخ
2. حق كل طائفة في حمل معتقداتها وممارسة شعائرها والمطالبة بحقوقها، بما لا يؤثر سلبا على وحدة المجتمع ومصالح الوطن
3. حق كل فرد من الشعب العراقي بممارسة حقوقه السياسية، وبالتالي حق الأكثرية وفق المعايير المتحضّرة في ممارسة الدور الذي يتناسب مع سعة قاعدتها... ولا وصاية لأية جهة تريد منع هذا الحق (علما بأن وحدة الأنتماء المذهبي لا تعني مطلقاً وحدة الرؤى والمواقف السياسية، وأستخدام مصطلحات المشاركة والمصالحة لألغاء هذا الحق غير مقبول)
4. توظيف الدوائر الخارجية والأنظمة الدكتاتورية، لواقع الحساسيات والاختلاف والمنافسات المذهبية، باتجاه المحافظة على نفوذ الدوائر الخارجية واستمرار النهب والسلب لثروات الوطن وباتجاه استمرار تسلط الدكتاتوريات اللاشرعية

جذور الأزمة التي كانت مستفحلة في العراق منذ ما يُسمى بالاستقلال وحتى 2003 تعود الى فقدان العراق لاستقلاله السياسي، وتسلط حكومات دكتاتورية تقوم على هيمنة أقلية عسكرية أو حزبية أو عشائرية متخلّفة على مقدرات الوطن والشعب، وتسعى من خلال ضمان استمرار الدعم الخارجي لها (من خلال تفريطها بثروات البلد وخدمتها للسياسات الخارجية على الضد من مصالح الشعب والوطن)، تسعى لموازنة ضعفها الداخلي لافتقادها القاعدة الشعبية المناسبة وتعتمد القمع والإرهاب كإستراتيجية في مواجهة الأغلبية الشعبية وقوى المعارضة.

لم تكن للازمة العراقية خلال العهود السابقة أية صلة حقيقية بالحساسيات الطائفية الموجودة بين اتباع المذاهب الإسلامية المختلفة، كما ان الصراع في كردستان العراق ليس سببه الحساسيات و الخلافات بين العرب والكرد أو باقي الأقليات... الأرقام التاريخية الموثقة تشير الى ان الصراع الطائفي كان في فترة مبكرة من إفرازات الصراع السياسي بين الدول الخارجية للهيمنة على العراق. وتشير الى ان الأستعمار و منذ بدء نفوذه اعتمد سياسة إذكاء وتكريس الخلافات والصراعات بين السنة والشيعة وسياسة إقصاء الأكثرية الشعبية عن مقدرات العراق، وذلك لانجاح سياسة فرق تسد، وللانتقام ممن تصدوا بقوة للاحتلال العسكري البريطاني في بداية هذا القرن إضافة الى تشخيصه لعناصر قوة حقيقية يتمتع بها الوجود الإسلامي الشيعي في العراق، وهي عناصر يمكن ان تلعب دوراً هاماً في بناء كيان سياسي مستقل وقوي ومستقر في العراق والمنطقة وهو الأمر الذي لا ترغب بحصوله دوائر عالمية وإقليمية نافذة.

الذين يقومون هذه الأيام بتوصيف الأزمة العراقية أو توصيف حلولها المستقبلية من منظار طائفي، هم أولاً بقايا النظام البعثي والأوساط والمجموعات التي كانت مستفيدة من امتيازاته، النظام الذي عاش على استمرار الاضطهاد الطائفي، والنظام الذي سعى وطيلة ثلاثة عقود ونصف لتوظيف الحساسيات والاختلاف المذهبية والعنصرية والمناطقية لضمان بقائه في السلطة ولتفتيت القوة الشعبية الواسعة المناهضة له في الداخل ولتحييد أو كسب دوائر إقليمية وغربية تعيش اوهام الخطر الشيعي في العراق الذي قد يوفر الأرضية (بحسب زعمها) لتمدد أيراني إقليمي، وهم ثانياً دوائر أقليمية تريد أيقاف التطورات السياسية والأقتصادية والأمنية والثقافية التي بدأت في العراق منذ سقوط النظام البعثي عام 2003، ودوائر دولية طامعة في ثروات العراق الضخمة، دوائر بدأت تشعر وكأن ركائز أسس مشروعها السياسي القديم في العراق قد بدأت بالانهيار، فأخذت تعتمد المعايير الطائفية (المذهبية) في التعامل مع الشأن العراقي، بأمل ان تسمح لها هذه المعايير بإعادة بناء بعض ركائزها المنهارة في العراق، بالضبط كما فعل الغرب مع الدولة العثمانية عندما دخل بنفوذه من منطلق الدفاع عن الأقليات الدينية وتأمين حقوقها.

وربما يوجد بعض الطيبين من الشيعة من ضحايا النظام، ممن يتبنون التوصيف الطائفي للازمة في العراق، كرد فعل على الاضطهاد المنظم الواسع الذي تعرضوا له لعشرات السنين الماضية وما أدت إليه من مآسي إنسانية غير قابلة التحمل، أو بعض الطيبين من السنّة ردّاً على ما يعتبروه هذه الأيام أقصاءاً وتهميشاً لهم (وهو أدّعاء فيه الكثير من عدم الدقة) من الفريق المقابل!

أننا نعتقد بان من المهم والمفيد جدا ان نقوم بالتمييز بين أسباب ومظاهر الصراعات المذهبية بين الطوائف الاسلامية المختلفة في العراق والتي امتدت تاريخياً لفترات ماضية وبين سياسة التمييز الطائفي التي استعملتها بعض الأنظمة المتعاقبة على دفة الحكم في العراق، وآخرها النظام البعثي ضد اتباع آهل البيت (ع). فغالباً ما كان الجهل الديني والموروثات الخاطئة والمصالح الضيقة وغياب القواعد الصحيحة لتنظيم الصلة والتعامل فيما بين اتباع المذاهب الاسلامية هو السبب وراء العديد من الصراعات والمشكلات المذهبية إضافة الى العامل السياسي المتمثل بمصالح حكومات معينة وأفراد معينين حيث كان ضمان تلك المصالح يمر من خلال خلق وتأجيج الصراعات الطائفية بين أبناء الشعب الواحد وبين أبناء الأمة الواحدة أما سياسة الاضطهاد المنظم لشيعة العراق فقد كانت لاهداف سياسية لا علاقة لها بمذهب الحكام، وانما لأغراض ترتبط بمصالح المشروع السياسي الذي أعدّه المستعمرون للعراق في بداية القرن الماضي والذي يضمن تكريس نفوذهم وسيطرة عملائهم على مقدرات البلد، وكان في صلب المشروع السياسي الاستعماري المعد للعراق استبعاد الأكثرية (الشعبية المنسجمة عقائدياً واجتماعياً مع تنوّع انتماءاتها القومية والمناطقية) وتسلط نخبة عسكرية وسياسية غالبيتها من أصول غير عراقية وتختلف مذهبياً وقومياً وحتى اجتماعياً مع الأكثرية. وبالطبع الذين صمموا سياسة الاضطهاد الطائفي اخذوا بعين الاعتبار نتائج تلك الصراعات والمشكلات والحساسيات التاريخية التي اشرنا أليها قبل قليل، واستفادوا منها

بأقصى درجة ممكنة، فالأعداء وكما خبرناهم لا يقومون عادة بصنع تناقضات جديدة وانما يقومون بتأجيج التناقضات الموجودة في المجتمع أو استغلال نتائجها من خلال خططهم البعيدة المدى. ومن هنا فان الذين كانوا يضطهدون شيعة العراق هم ليسوا اتباع المذاهب الأخرى، وانما هم عملاء المشروع الأستعماري وعملاء النموذج الدكتاتوري في الحكم، فحتى اذا كان كبار رجال النظام البعثي البائد ومنفذي سياساته في الأجهزة المهمة من مذهب معين فهم في الحقيقة لا ينطلقون من انتمائهم المذهبي وانما ينطلقون من مصالحهم السياسية وارتباطاتهم الخارجية، فالصراع في العراق ليس في الواقع صراعاً سنياً شيعياً كما تسعى بعض الأجهزة والاطروحات لتصويره وانما هو صراع بين الكتلة الوطنية المنسجمة ذات القاعدة الشعبية العريضة وبين أدوات القوى الدولية أي هو بين حكومة ظالمة وعميلة وبين الأكثرية الشعبية المنسجمة عقائدياً وأجتماعياً. وبالطبع يتم استغلال أحقاد وموروثات خاطئة وحساسيات مذهبية لدى بعض اتباع المذاهب الأخرى ليكونوا هم الأداة الصالحة في تنفيذ الخطة، بالضبط كما حصل بعد ثورة العشرين الكبرى حيث استغل البريطانيون الحالة الطائفية البغيضة لدى (عبد الرحمن النقيب الكيلاني) لدفعة لقبول رئاسة الوزراء وليكون واجهة المخطط البريطاني ضد الأغلبية الشعبية الثائرة آنذاك في العراق. وسعى صدام لاداء نفس الدور ولكن بصورة اكثر غباءً وانفضاحاً. لقد حكمت العراق ولعشرات السنين نخبة سياسية وعسكرية تمثل في غالبيتها أقليات مناطقية انعزالية وكان النظام البعثي البائد أمتداداً ووريثاً طبيعياً لتلك الأوساط العشائرية والعسكرية والحزبية فماذا كانت النتائج؟

- تدميرالمجتمع العراقي العريق بحروب طائفية وقومية هوجاء زرعت بذور تقسيم العراق
- أرتكاب مجازر بشعة بحق الاخوة الكرد وبحق الأغلبية العربية الشيعية، فضلاً عن التركمان
- قمع لا مثيل له لحقوق الإنسان العراقي أيّاً كانت انتماءاته الدينية والقومية والمذهبية والحزبية
- تعريض أستقلال العراق لمخاطر حقيقية وتعريض سيادته الوطنية للأمتهان حتى وصل الأمر الى الأجتياح والأحتلال العسكري الأجنبي
- بناء دكتاتورية همجية لا مثيل لها في المنطقة العربية والإسلامية
- شن حروب عدوانية مدمرة على دول وشعوب مجاورة (عربية ومسلمة)
- تهديد الأمن والسلام في المنطقة والعالم

هذه نتائج حكم البعث الذي يطالب البعض وينظّر لعودته من منطلق طائفي. الأشارة الى الهوية المذهبية في دراستنا هذه لا تعني مطلقاً أعتمادنا على المعيار الطائفي في توصيف المشكلة في العراق وفي وضع الحلول لها، لأننا أولاً نعتقد بأن جوهر الصراع في العراق (بل وفي المنطقة سياسي ولكنه يستخدم الأغطية الطائفية لأنها الأقدر والأسرع في التأثير في الجماهير) وثانياً لأن تسمية الأشياء بأسماءها المباشرة من ضرورات التحليل العلمي فالمصطلحات العامة لا يعرف المقصود بها الاّ الكاتب وتجعل تطبيق التحليل على الواقع أمراً صعباً لدى القّراء الأعزّاء، خاصة مع شيوع نهج التلاعب بمعاني المصطلحات العامة لدى الكثيرمن السياسيين؟

تنفّس العراقيون عامة (والكرد والشيعة العرب والتركمان والفيليين والآثوريين خاصة) الصعداء عند سقوط صنم البعث في العراق في 2003 لأن النظام البعثي كان في حرب شعواء وأضطهاد سلطوي منظّم ضد تلك الشرائح التي كانت تمثّل الأغلبية الشعبية الساحقة، أضافة لقتله لمئات الآلاف من خيرة قواعد وكوادر وقيادات القوى الوطنية العراقية بأختلاف أنتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية، وبنهاية ذلك النظام المتخلّف والمتوحّش توقّع الجميع حياة آمنة وحرية تشمل كل الأتنيات العراقية للتعبير عن خصوصياتها (هوياتها الفرعية) المكوّنة بمجموعها للهوية الوطنية العراقية، وعدالة سياسية وأجتماعية تمكّنها من نيل حقوق المواطنة وبضمنها الحقوق السياسية ولكن ويالللغرابة وبمجرد بروز الظواهر التي بدأت تشير وبوضوح الى أنطلاقة مسيرة الديمقراطية وتصحيح المعادلة السياسية والأجتماعية الظالمة (التي زرعها الأستعمار عشيّة ما يُسمّى بالأستقلال الوطني وتكوين الدولة العراقية الحديثة وحافظ عليها عملائه، تلك المعادلة التي سادت وحكمت العراق وبدعم دوائر أجنبية لأكثر من ثمان عقود)، وبدأت الأسماء والشخصيات العراقية المعبّرة عن الشرائح التي تم أقصائها لعقود من الزمن (ليس فقط عن الحياة السياسية بل حتى عن الحياة الأقتصادية والثقافية والأجتماعية...

الخ) بالظهور على المسرح السياسي وبدأت شخصيات شيعية وكردية عراقية تشغل مواقع بارزة في النظام السياسي الجديد، وأصبحت كتلتهم البرلمانية هي الأكبر... حتى بدأنا نسمع الصوت النشاز القائل بطائفية النظام السياسي الجديد وأن الأحتلال جاء بالطائفية وبالمحاصصة القومية والمذهبية وبدأت موجة التكفير للأغلبية الشعبية والتخوين للقومية الثانية في البلد ودخلت فضائيات ناطقة بالعربية (بعضها يحمل عناوين عراقية ولكنها مجهولة التمويل ويشير البعض الى دور كبير لدوائر أمنية خليجية في التمويل) على الخط من خلال التحريض اليومي ضد الشيعة والكرد بدعوى العمالة للمحتل وتساندها فتاوى قتل الشيعة الصادرة عن الوهابيين تلاميذ أبن تيمية، علماً بأن لا شيعة العراق ولا باقي طوائفه وشرائحه الدينية والمذهبية والقومية ولا أية واحدة من قواه الوطنية المعروفة، طالبت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأجتياح العراق وأحتلاله عسكرياً (كما تفعل بعض قوى المعارضة العربية اليوم فيما سُميّ بالربيع العربي) لأسقاط النظام البعثي بالرغم من مذابحه اليومية تجاههم وهو تكرار لموقفهم المبدئي التاريخي المعروف مع العثمانيين في مواجهة الأحتلال البريطاني بل وقاتلت المحافظات التي سمّاها النظام البعثي بالمحافظات السوداء (مثل البصرة والناصرية وكربلاء والنجف...) في 2003 بشراسة لأسابيع عند الأجتياح الأمريكي للعراق! كما أن الدول والحكومات التي سمحت للقوات الأجنبية بالعبور الى العراق من حدودها أومن القواعد التي على أراضيها مثل السعودية والكويت والأردن وقطر كلها ليست شيعية، بينما لم تسمح أيران وتركيا بعبور القوات الأجنبية الغازية عبر أراضيها وأجوائها، كما أن كبار قادة النظام البعثي من الحزبيين والعسكريين الذين خانوا صدام وتفاهموا وتواطؤا مع القوات الغازية وسلّموا بغداد خلال ساعتين في مقابل حفنة من الدولارات ومنحهم وعوائلهم اللجوء الى أمريكا، مثل ماهر سفيان التكريتي وحسن رشيد التكريتي وهما من قادة المؤسّسة العسكرية والحرس الجمهوري (حتى أن رأس النظام البعثي لم يجد ملجأً آمناً في الساعات الأخيرة قبل فراره حيث تم قصف مطعم في المنصور وبستان في الدورة في بغداد بعد دقائق من وصوله الى كل منهما بسبب التنسيق بين أعوانه الخونة وبين الأمريكان)، كل أولئك القادة والمقرّبين لم يكونوا من الشيعة؟ ولا ندري أين أختفت هذه الأيام أصوات التكفير والتخوين التي شنّعت على العراقيين بعد سقوط البعث، حيث تقوم قوى سياسية عربية وبضمنها قوى أسلامية (سنّية بالطبع) بالأستعانة بالولايات المتحدة وبالناتو لأسقاط حكوماتها كما جرى قبل أكثر من عام في ليبيا ويجري هذه الأيام في سوريا!!!

وبالفعل أثمرت فتاوى التكفير والتخوين تلك والتحريض الأعلامي الهائل موجة من التفجيرات والأغتيالات والقتل الجماعي طالت في غالبيتها أتباع أهل البيت (ع)، ودخلت المشكلة نطاقاً خطيراً عندما بدأت بعض الدوائر السياسية المحلية والأقليمية والغربية بربط الموقف من شيعة العراق بالموقف من أيران وصارت ورقة من أوراق الصراع الأقليمي والدولي مع الجمهورية الأسلامية، وصار شائعاً لدى قوى سياسية عراقية معادية للأغلبية الشعبية ولدى دوائر أمنية عربية، تسمية شيعة العراق بالصفويين!!!

ودعمت دوائر أمنية سرّية في الولايات المتحده الامريكيه وللأسف الشديد تلك السياسات الخاطئة والخطيرة، مباشرة من خلال أجهزتها أو من خلال أدوات محلية عراقية لأعادة بعث حالة عداء واحقاد بين الشعبين والدولتين المتجاورتين العراق وايران، والسعي ثانية لأن يلعب العراق دور غرفة العمليات المتقدمة ومركزاً لانطلاق لخطط قوى دولية واقليمية لمواجهة ايران وشن حرب نيابة أخرى عليها لصالح المصالح الأمريكية والأنظمة الرجعية في المنطقة... متناسين الورطه التي ورّطت نفس الدوائر بها النظام البعثي لشن حرب (آب 1980)، وهو ماأعترف به صدام عام 1988 في رسالته الى رفسنجاني (رئيس الجمهورية الأسلامية آنذاك)، عندما أراد أن يتصالح مع أيران تمهيداً لأحتلاله للكويت، حيث وصف فيها الحرب مع ايران بأنها (فتنه ورّطه بها الشياطين الكبار).

للأسف الشديد يتم التلاعب بمصطلحات مثل: الطائفية والمحاصصة لأغراض سياسيه، ويتم أستخدامها للأرهاب الفكري والنفسي وللأبتزاز السياسي، خاصة اذا تم دمج هذا الملف مع ملف ما يسمّى بالخطر الايراني والتمدد الايراني في المنطقة. من يدّعي بأن الطائفية جاءت مع الاحتلال فهو أما جاهل بتاريخ العراق المعاصر أو يريد تبرئة المشروع السياسي الذي زرعه الاستعمار الغربي قبل اكثر من تسعين سنه من تهمة ترسيخ ركائز الطائفية السياسية، او يريد تبرئة النظام البعثي الصدامي من جريمة ممارساته الطائفية والتي وصلت الى حد ضرب العتبات المقدسة بالصواريخ وكتابة شعار(لاشيعة بعد اليوم) على دباباته عند أقتحامه للمدن المقدسة وقبلها وبعدها قتل عدد من مراجع الدين الكبار وقتل المئات من علماء الدين والخطباء وتهجير مئات الآلاف من العراقيين

وتدمير البيئة في جنوب العراق (تجفيف أقدم وأكبر مسطّح مائي في المنطقة وهي أهوار الناصرية) وضرب القوة الاقتصادية لعدد كبير من التجار العراقيين وأسقاط الجنسية العراقية عنهم وتهجيرهم بالقوة الى الخارج وفق معايير طائفية، حتى وصل الامر الى التمييز حتى بين المرتبطين بحزب السلطة على اساس طائفي. أن الصراعات الطائفية التي حصلت بعد سقوط صدام (نيسان 2003) والتي وصلت الى حد التصفيات الجسدية على الهوية وتطهير مناطق بغداد على اساس طائفي وقتل الزوار وتفجير العتبات المقدسة، تعود لأسباب أهمها:

أولاً: أستمرار بقايا النظام البعثي المنهار، من حزبيين ورجال مخابرات ممّن تلطّخت أيديهم بدماء أبناء العراق طيلة ثلاث عقود ونصف، أستمرارهم بتنفيذ نفس الخطط والسياسات السابقة، لصالح أسياد جدد في مقدمتهم الكيان الصهيوني ودوائر سياسية وامنية دولية واقليمية معادية للعراق ولشعبه وخائفة من التطورات الديمقراطية والاجتماعية والثقافية الحاصلة فيه والوسيلة المثلى لتمزيق وحدة الشعب هي اشعال نار الصراعات الطائفية والعنصرية وتمييع محور الصراع الحقيقي بالصراعات الجانبية العبثية.

ثانياً: عناصر ومجموعات محلية أنتهازية طامحة بالسلطة والنفوذ، ولكنها تفتقد القاعدة الشعبية الحقيقية (وفي الغالب تتحول لاحقاً الى أدوات رخيصة بيد دوائر أمنية أقليمية ودولية)، لذا فهي تلجأ الى السلاح القديم الجديد أي سلاح الصراعات الطائفية، لخلط الاوراق وكسب الأنصار وتصدّر المشهد وتوظيف رأسمال متوفر لايخصّها، ولكنه ربما ينفعها لكسب بعض النفوذ وبعض أمتيازات السلطة، حتى لو كانت مادة التحريض تزّهات وأكاذيب وقصص مزيفة من تاريخ مفبرك لكتّاب السلاطين، نذّكر هنا (فقط كمثال) لأحدى تلك العناصر التي شغلت ولسنوات موقع زعامة كتلة برلمانية (بالرغم من قيامه وأولاده بحملة تطهير طائفية في المحله (حي العدل) التي يسكنها في العاصمة بغداد، أدّت الى تشريد عشرات العوائل البغدادية الآمنه من أتباع أهل البيت (ع) من منازلها، ومصادرة تلك المنازل وفي احدى حملات التفتيش التي قامت بها أجهزة الامن، قالت تلك الاجهزة بأنها وجدت في كاراج منزله سيارتين مفخختين مُعدّة للتفجير في العاصمة وأسلحة ومتفجّرات أخرى، ولولا الحماية الامريكية له آنذاك وتهريبه الى الأردن لكان الآن في السجن) يقول رئيس الكتلة الطائفي وبالنص: (لا نسمح أن يحصل في بغداد ماحصل في أيران قبل أربعمائة سنه)، ودعونا نتأمّل هذا النمط من الدجل السياسي والكذب وخلط الاوراق، أي أنه يقصد بأنه لايسمح بتحويل بغداد (السنّية) الى (شيعية) كما حصل في أيران قبل مئات السنين، أي أنه يقوم بالتحريض الطائفي السافر على قتل وتشريد شيعة بغداد للمحافظه على الهوية الطائفيه المزعومة للعاصمة، ولسبب لا يتعلّق اطلاقاً بالعراقيين والبغداديين، ولكن السعي لكسب النفوذ والسلطة ولو بتأجيج أحقاد عمرها قرون من الزمان حتى لوأدت الى تدمير الهوية الوطنية لشعب ودوله تعيش في مرحلة خطيرة تتطلّب ترسيخ تلك الهوية، رئيس الكتلة البرلمانية الثالثة آنذاك في مجلس النواب الذي أعمته طائفيته يتناسى سُنن وقوانين حركة الأفكار والمعتقدات ودور السياسة والمصالح وحقوق الأنسان الذي شرّفه الله بحرية وحق الأختيار! فهو ينتقي ويذكر مثلاً المثال الأيراني وينسى مثال آخر معاكس حيث تحويل أغلب دول وشعوب شمال أفريقيا من مذهب أهل البيت (ع) الى المذاهب السنية؟ ثم من قال أن بغداد كانت حكراً على مذهب واحد وصفحات تاريخها مفتوحة للجميع للمطالعة والمراجعة! وأليست هي عاصمة البلد الذي يجب أن تكون النموذج الواضح للتنوّع والتعايش والتعدّدية القومية والدينية والمذهبية والسياسية؟

ثالثاً: دوائر سياسية وأمنية عربية واسلامية، تسعى لتحويل بعض المكونات العراقية الى أمتدادات موالية لها بحكم المشتركات الدينية والمذهبية واحيانا القومية، وذلك في الصراع على النفوذ في العراق، حتى بلغ بأحد الملوك العرب الجار التحدّث والتحذير علنا من القوس او الهلال الشيعي الذي يضم حسب زعمه ايران والعراق وسوريا ولبنان... وهكذا يصل الاسفاف في الوعي السياسي، ليس لدى مواطن عربي بسيط بل لدى ملك عربي معروف بدهائه وبسعة وعمق علاقاته مع الغرب ومع الكيان الصهيوني... والمحصلة تأجيج نيران الصراعات المذهبية في العراق والمنطقة... وأشعال وتأجيج الشرارة التي قد تُحرق السهل كله. للعلم أطروحة خطر الهلال الشيعي المزعوم فنّدتها دراسة أمريكية قيّمة (يمكن مراجعة بحث: الهلال الشيعي بين الأسطورة والحقيقة – موشيه ماعوز – تشرين الثاني – 2007 مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز).

رابعاً: قوى أستعمارية كُبرى لم تتغير كثيراً منذ عقود بالرغم من اكثار مسؤوليهم ووسائل اعلامهـم هذه الايام، أستخدام كلمات الديمقراطية وحقوق الانسان وحق الشعوب بالحرية، الاّ أنها لاتزال تعتمد نفس السياسة القديمة (فرّق تسد) ولاتزال ترى في أذكاء الصراعات الجانبية (مثل الصراعات الطائفية) خير وسيلة لتمزيق صفوف الشعب والامة وضمان بقاء قواتها وقواعدها في البلد، ومن لا يصدقنا فليقرأ ماجاء في التقرير الصادر عن مركز التنبؤات الاستخباريه في واشنطن (بتاريخ 2010/3/5) وهو بعنوان (الانسحاب الامريكي من العراق) ونشرته احدى مراكز الابحاث العربيه. الدراسة تضع (المعيار الطائفي) أساساً لتحليل الأزمة العراقية وفي وضع الحلول لها، وأبرز ما تسعى تلك الدراسة إلى الإيحاء به وتقريره كحقائق في الواقع العراقي الراهن:

1. شيعة العراق يقومون بحملة شرسة لضمان عدم تهديد السنّة لسيطرتهم
2. ايران تملك نفوذاً عظيماً في العراق لأن الشيعة هم حلفائها، وهي تستخدمه لفرض هيمنتها على المنطقة
3. ان ما يقلّل ويهدّئ من مخاوف الدول العربية، ضمان أمتلاك سنّة العراق صلاحيات كافية للخدمة كسدّ منيع في وجه إيران، أضافة الى وجود عسكري أمريكي دائم في العراق
4. يرتبط مستقبل السنّة بشكل وثيق بخطط الأنسحاب الأمريكية وهم لا يرغبون بأنسحاب القوات الأمريكية
5. على القوى الخارجية زيادة نفوذ السنّة الى حد يكفي لتمكينهم من توفير رافعة سياسية كافية في وجه الشيعة وبروز كتلة سنّية قوية مساندة لجهود واشنطن
6. السنّة منقسمون داخلياً في تحالفاتهم مع القوى الإقليمية مثل السعودية وسوريا وتركيا وخلافاتهم تلعب دوراً مهماً في منع السنّة من التمكن من مواجهة الشيعة ورعاتهم في طهران

أنتهت خلاصة التقرير، وبالطبع نذكّر بالأسلوب الدبلوماسي الماكر الذي تستخدمه بعض تقارير مراكز الأبحاث، حيث تسرّب توجيهاتها للتنفيذيين من بين الأسطر، بمعنى أن التقرير يطلب معالجة ملف أنقسامات السنّة في تحالفاتهم الأقليمية ويدعو دوائر أقليمية الى دعم جهود بناء كتلة سنية قوية مساندة لخطط واشنطن! ويحدد الخط العام للحملة الأعلامية ضد القوى الوطنية العراقية، أي أتّهامها بشن حملة ضد السنّة وبكونها عميلة أيران!

نعود الى النقاط السته أعلاه التي تمثّل خلاصة التقرير، فنقول: أغلب الاحداث التي وقعت في العراق منذ عقود ولحد الآن، تثبت تهافت وتفاهة منهج أعتماد المعيار الطائفي (المذهبي) في تفسير الازمه في العراق وفي أقتراح الحلول لها، فقد أصطف عرب وكرد وتركمان وآثوريين وشيعه وسنّه ومسلمين ونصارى وصابئه وغيرهم من أبناء المكونات العراقيه الاخرى، ضمن صفوف الحركه الوطنيه العراقيه المناهضه للأستعمار وعملائه المحليين والمناهضة للدكتاتورية ونظام البعث الشمولي القمعي وسقط شهداء كرام من كل تلك الشرائح العراقية وفي نفس الوقت تصارعت مجموعات سياسية (حتى وصل صراعها الى حد التصفيات الجسدية) بالرغم من انها تنتمي الى نفس المكوّن المذهبي أوالقومي! ولولا التبعات السلبيه، لذكرنا الاسماء والتواريخ، فضلاً عن ان عناصر من كل الالوان القوميه والدينيه والمذهبيه والمناطقيه تعاونت مع أجهزة الاحتلال المدنيه والعسكريه كطابور خامس... وهي بالتأكيد لاتعبّر في مواقفها هذه عن الشرائح الوطنية التي تنتمي اليها النهج الذي أشار اليه تقرير مركز التنبّؤات الاستخبارية والذي لخّصناه بالنقاط الستة السابقة، ذلك النهج شطب على أستقلالية قرار شريحة مذهبية كاملة بكلمتين هما (حلفاء أيران)، وأغمض عينيه عن أستراتيجية وطنية ثابتة تبنّتها القوى السياسية المنتمية الى تلك الشريحة وعلى رأسها المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف، منذ سقوط صنم صدام عام 2003 ولحد الآن والمتمثّلة ببناء حكومة الشراكة الوطنية وتقسيم المواقع السيادية التسعة بالرغم من فوزها بأغلبية كاسحة في أنتخابات (الحكومة الانتقالية 2005 وأنتخابات الحكومة الدستورية الاولى 2006)، نقول أغمض التقرير عينيه وتجاهله تماماً لمجرد أنه يريد فرض تصوّر وهمي عبّر عنه بـ (شيعة العراق يقومون بحملة شرسة لضمان عدم تهديد السنّة لسيطرتهم، فلا دستور أقرّه الشعب بالأستفتاء الحر ولا أستحقاقات جاءت في الواقع نتيجة أنتخابات حُرّة... الخ هكذا ببساطة ساذجة غير معهودة في مراكز الأبحاث الأمريكية: طائفة ظالمة تشن حملة شرسة ضد طائفة ثانية!!!). ومتناسياً أيضاً لحقيقه أخرى واضحه جداً في الواقع السياسي العراقي وهي أن وحدة الأنتماء المذهبي لا تعني بالضروره وحدة الأنتماء السياسي ووحدة الموقف السياسي (ما الذي يجمع مثلاً في

الرؤى والمواقف السياسية بين رئيس الأئتلاف الوطني العراقي ورئيس القائمة العراقية والسكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي، مع أنهم من أنتماء مذهبي واحد)!؟!

النهج الذي يتبنّاه مركز التنبؤات الأمريكي، يحرّض الحكومات العربيه (بل ويحرّض كل القوى الخارجيه)على التدخّل في الشأن الداخلي العراقي، وعلى التدخّل السلبي وليس الايجابي من خلال حثّ تلك الحكومات على دعم جماعات طائفيه معينه لجعلها أدوات ومخالب بيد الولايات المتحده الامريكيه لمواجهة الحركه الوطنيه العراقية ولمحاربة ايران.

الحمد لله الذي أنعم علينا بهذه الثورات العربيه وبهؤلاء الشباب العرب ذوي الوعي العالي وذوي الروح الأستقلاليه الوطنيه والشجاعه العاليه الذين أجهضوا تلك الخطط والسياسات من خلال اسقاط تلك الحكومات العربيه الدكتاتوريه الخاضعه للسياسه الامريكيه، وحكومات اخرى في الطريق... بالطبع ما كان يتجمّع لدينا من معلومات قبل سنوات ثلاث كانت تشير بوضوح الى مساعي امريكيه حثيثه لأدخال القدرات الامنيه والعسكريه لبعض الحكومات العربية (مصر والأردن) وتركيا الى الساحه العراقيه، لتقوم ببعض الادوار التي تنهض بها القوات والاجهزه الامنيه الامريكيه، وذلك بالتعاون مع بعض القوى المحليه الخاضعه للأوامر الامريكيه، وسبق وأن ذهب وفد من تلك القوى تحت عنوان عشائر جنوب العراق (وأبرز شخصياتهم كانت من بقايا النظام السابق) الى القاهره وألتقوا في حينها مدير مخابرات نظام مبارك وأمين عام الجامعة العربية آنذاك، كل ذلك تحت لافتة مواجهة النفوذ الايراني خاصة في الوسط والجنوب، وبدأوا بالأعداد لفتح قنصليه مصريه في البصره، وبالضبط كما كان (عمر سليمان) قد أخبر احد الوزراء العراقيين عندما زاره في مكتبه في مبنى المخابرات العامة في القاهره قبل حوالي أربعة سنوات، بأنهم (أي المصريون) سيتحركون أقتصاديا في المرحله الاولى في محافظات الجنوب العراقي ثم سيتحركون سياسياً وأمنياً فيما بعد، ثم سقط نظام مبارك وتصاعدت الثورات في دول عربيه اخرى فتوقفت تلك الخطط وتنفّس العراقيين الصعداء وأن كان دور أجهزة أمنية عربية أخرى لازال مستمراً.

لا نستطيع تبرئة الحكومة العراقية الحالية من أخطاء وتقصير والفساد المنتشر بين جنباتها، مما أدّى الى ضعف كبير في الخدمات والتنمية وعدم تلبية المطاليب المشروعة، ليس فقط لأهلنا في المنطقة الغربية والموصل، بل ولأهلنا في الوسط والجنوب، وهذا ما يلمسه العراقيون في كل محافظات العراق، وهو الواقع السيء الذي لا يتناسب مع ثروات العراق البشرية والنفطية ولا مع أنقضاء حوالي عشرة سنوات من عمر النظام السياسي الجديد وحوالي ثمانية سنوات من وقوع الموقع التنفيذي الأول بيد الأئتلاف العراقي والتحالف الوطني وهي الكتلة البرلمانية الأكبر!!!

وأخطر من تلك الأخطاء وذلك التقصير هو المنهج الخاطيء الذي أعتمده البعض من كبار المسؤولين العراقيين في حل أزمات سياسية سابقة وهو منهج صفقات ما وراء الستار التي تعتمد مبدأ (شيلني وأشيلك) وبعض تلك الصفقات بالتأكيد متناقضة مع المباديء والدستور وجوهر الديمقراطية... ذلك المنهج الذي أدى الى نتيجتين خطيرتين على المدى المتوسط والبعيد، الأولى التشكيك والطعن بمبدأية وثوابت الحكومة والنظام السياسي الجديد، فكثير من الملفّات قابلة للمعاملة والصفقات من حماية الفاسدين والفاشلين الى تجميد تنفيذ القصاص بالقتلة والأرهابيين وأحياناً وضع بعض المجتثين في مواقع السلطة فضلاً عن التغاضي عن خروقات أجنبية للسيادة الوطنية ورهن ثروات وطنية بشروط مُجحفة لشركات ذات تأثير في العامل الدولي... وتمريرها بأساليب تنقصها الكثير من المعلومات والشفافية على ممثلي الشعب في مجلس النواب وعلى القوى الوطنية العراقية! والنتيجة الخطيرة الثانية هي: أقتناع الكثير من القوى وشرائح المجتمع بأن تصعيد الضغوط (حتى لو كانت بأساليب غير قانونية أو غير أخلاقية) غالباً ما يدفع الحكومة الى التنازل حتى في المطالب المتناقضة مع الدستور والقوانين والمصالح العليا للوطن والمواطنين.

نقول مع عدم تبرئتنا للحكومة من دور كبير في الأزمات الراهنة الاّ أن ما يجري من تصعيد في بعض مناطق العراق والسعي لصبغها بالصبغة المذهبية من خلال أستقطاب محافظات معينة وبعض مناطق العاصمة والأصرار على أخراج أدوات التفاوض والتفاهم حول الأحتجاجات والأضطرابات من أُطر الدولة والنظام السياسي القائم الى الشارع المفتوح على مختلف مستويات وأساليب التدخّل الخارجي دون أمتلاك المحتجين لأية قدرة على ضبط أهداف ووسائل التحرّك، كل ذلك يدل على أمر مبيّت آخر، والدليل سقف

المطالب المتناقضة مع الدستور ومع ثوابت النظام السياسي الجديد، ودور الدوائر الأعلامية والأمنية الأقليمية في التحريض والتعبئة والتحشيد والدعم اللوجستي والتوقيت المريب. بكلمة أخرى فأن شعارات وخريطة المناطق التي يُراد تحريكها والزمان الذي تم أختياره تشير وبوضوح الى خطط مُعدّة لتغيير النظام السياسي الجديد أو أعادة صياغته بما يتناسب والخرائط الجديدة المعدّة للمنطقة!

بالطبع ليس للآلاف من أهلنا في المنطقة الغربية والموصل أية علاقة بتلك الخطط وخيوطها الممتدة الى خارج العراق، فالغالبية من المتظاهرين مواطنين عراقيين مظلومين ومحرومين من شروط الحياة الكريمة ومن الشباب الذي لم تتوفر له لحد الآن عناصر بناء مستقبلهم ومنها فرص التعليم والأشتغال المناسبة والعيش الكريم، ومئات الآلاف مثل هؤلاء موجودون في كل محافظات العراق، والذين غالباً مايكونوا وبسبب محروميتهم وبُعدهم عن ألاعيب السياسة والسياسيين وأحياناً بسبب عدم تشخيصهم لأولويات أحتياجاتهم وتفاعلهم السريع والتلقائي مع الخطاب التحريضي الطائفي والعاطفي، يكونون حطب الصراعات السياسية والمصلحية بين السياسيين والمترفين وكما قلنا فأن تقصيرالحكومة وأخطائها تساعد كثيراً على تهيئة الأرضية الخصبة لتحريض وأستغلال تلك الجماهير المظلومة، خاصة مع وجود المندسين والمغرضين وطلاّب الجاه بين صفوفهم... ونعود ونكرّر أن جوهر الصراع في هذه الأزمة هو سياسي وليس طائفي ولكن يتم أستخدام أدوات الفتنة المذهبية بقوة فيه، وهو أمر رائج في هذه الأيام في المنطقة حيث أصبحت الأدوات والشعارات والأطروحات المذهبية هي المفضّلة لدى عدة دوائر أقليمية ودولية لحسم الصراعات مع أعدائها.

قبل أن نتناول الخطوط العامة المطلوبة لمعالجة مخاطر التوظيف السياسي للملف الطائفي (المذهبي) الخطير في العراق، سنشرح لقرّاءنا الأعزاء حقيقة الصراعات السياسية التي جرت في العراق منذ 2003 ولحد الآن، والتي يسعى البعض للتنظير والترويج لها كصراعات طائفية. تحدّثنا في بداية الدراسة عن خطط القوة الأستعمارية الغربية عند أحتلال العراق قبل حوالي تسعين سنة، لأعتماد شرائح منعزلة عن مراكز المدن وعن الأغلبية الشعبية، أضافة الى شخصيات وعوائل عراقية لا تفصلها عن أصولها التركية أو الشيشانية أو الداغستانية سوى سنوات قليلة (وهي أصول أقوام محترمة عندنا ولكننا نشير اليها هنا بسبب المفارقة في أن بعض تلك العوائل والشخصيات بدأت فيما بعد تطرح نفسها في المجتمع العراقي بوصفها ممثلة للعرب والعروبيين وبدأت من خلال أدوات الحكم والدولة تسعى لسلب صفة العروبة والوطنية العراقية عن الأغلبية الشيعية)، وسعى المشروع الأستعماري للعراق لجعل تلك الأقليات المناطقية وتلك الشخصيات والعوائل ممثّلة للمكوّن السني (متناسياً حقيقة أن لأخوتنا السنّة قدراتهم الذاتية لأفراز ممثّليهم الشرعيين والمعبّرين بصدق عن آمالهم وآلامهم)، ومنحها الثقل الأكبر في المعادلة السياسية والأجتماعية التي تُعتمد في المشروع السياسي الذي أعدّه البريطانيون لحكم العراق... والتي أستمرت حتى حركة 14 تموز 1958، ثم توقفت خلال عهد الزعيم الوطني المرحوم عبد الكريم قاسم، ثم عادت وبقوة خلال عهد العارفين (عبد السلام وشقيقه عبد الرحمن عارف)، ووصلت ذروتها في عهد النظام البعثي البائد، وكما ذكرنا كشف الباحث د. عبد الله النفيسي في أطروحته للدكتوراه (دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث) التي أعتمدت بشكل رئيسي على الوثائق السرية البريطانية، عن أن السياسة الأستعمارية أرادت بخطتها تلك (زرع بذور الأنقسامات والصراعات المذهبية في المجتمع العراقي)، وهي الأنقسامات المدمّرة للوحدة الوطنية والمانعة لأنبثاق وحدة كفاح شعبي ضد الأستعمار وعملائه وبالتالي منع تطور وأكتمال عناصر ومقوّمات الأستقلال الوطني والنظام الديمقراطي الدستوري وجوهره حكم الأغلبية السياسية الشعبية وليست المذهبية، بالطبع من خلال صناديق الأنتخابات الحرّة النزيهة، الأغلبية المنسجمة ثقافياً وسياسياً وأجتماعياً والموحّدة في رؤيتها ومواقفها وبرنامجها السياسي مع وجود ضمانات دستورية تحفظ حقوق المواطنة لكل المواطنين بغض النظرعن أنتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والسياسية وتحفظ حق الأقلية السياسية في المعارضة ضمن حدود الدستور).

يمكن قراءة أهدافاً أخرى لمحاربة وأضطهاد شيعة العراق، منها هدف معاقبة الأغلبية الشعبية التي كان لها الدور الأكبر في حمل السلاح ومقاومة الأحتلال البريطاني بقيادة مرجعيتها الدينية في النجف الأشرف، وهدف بناء نظام الحكم الفاقد للقاعدة الشعبية (لأقصائه الأغلبية)، لضمان أعتماده الدائم على دعم الخارج، وأستمرّت الأنظمة الدكتاتورية التي حكمت العراق منذ ما يُسمّى بالأستقلال وحتى سقوط النظام البعثي في 2003 في المحافظة وبشكل خفي على أسس تلك المعادلة الشاذة، لأن تلك الأنظمة كانت في الغالب صنيعة الخارج، فضلاً عن طبيعتها الدكتاتورية، الطبيعة التي تقتضي أعطاء أمتيازات لأقليات حزبية أو عسكرية أو

مناطقية أو عائلية وعشائرية متمترسة بأغطية عنصرية أو مذهبية، بهدف كسب أوساط من تلك الأقليات لوضعها في مواجهة الأغلبية الشعبية التي تم أقصائها، وضمان أحتياط بشري مُعبّأ عنصرياً وطائفياً ومُستقطب من خلال أمتيازات السلطة، يحتاجه النظام الدكتاتوري خاصة في أجهزته القمعية (الأمن والمخابرات والقوات العسكرية الخاصة وميليشياته الحزبية)، وهو ما شاهدناه بأوضح صوره في عهد النظام البعثي البائد، حيث كان كبار قادة المؤسّسة العسكرية والأمنية والحزبية وأجهزة الدولة الحسّاسة وحتى الماسكين لمفاصل السوق الأقتصادية، قادمين من ذلك الأحتياطي البشري المعبأ عنصرياً وطائفياً والذين كانوا مستعدين لأرتكاب أبشع وأوسع الجرائم بحق المواطنين! ويمكن التعرّف على بعض مصاديق تلك الجرائم الفظيعة في المقابر الجماعية التي انكشفت بعضها في السنوات الماضية بعد سقوط الصنم وفي ضحايا أستخدام السلاح الكيمياوي في كردستان العراق وأهوار الجنوب وفي المدن المنتفضة عام 1991، وأكثر من خمس وتسعين بالمائة من ضحايا تلك المقابر والسلاح الكيمياوي كانوا من شيعة وكرد العراق.

أسياد النظام البعثي البائد والمستفيدين من بقائه والمتضرّرين من سقوطه، واصلوا نفس تلك السياسة الأستعمارية، أي سياسة أذكاء وتأجيج الخلافات والصراعات المذهبية والعنصرية، لأعادة النظام البائد الى السلطة أو لصياغة نظام سياسي جديد يضمن لهم أمتيازاتهم ومصالحهم غير المشروعة التي كان يضمنها لهم النظام البعثي البائد، ومنع القوى الوطنية العراقية المستقلة من مسك مقاليد الأمور في بلدهم وأبقاء النفوذ الأجنبي هو الحاكم، فالبعث الذي أنكشف أفلاسه السياسي والفكري وأنكشفت جرائمه الهمجية أمام كل الرأي العام العراقي والعربي والعالمي، وتوضّحت خيانة قادته وجبنهم من خلال تسبّبهم بوقوع الوطن بيد الأحتلال، قادة البعث المتجبّرين على شعبهم والأذلاّء أمام المحتل الذي سلّموه البلد في أسبوعين والعاصمة في ساعتين، هم أنفسهم وبين ليلة وضحاها تحولوا الى الخطاب الطائفي المقيت فأصبحوا يتحرّكون بأدّعاء تمثيل سنّة العراق وهم الذين قتلوا رموز هذا المكون من أمثال الشيخ المجاهد الشجاع عبد العزيز البدري وشقيقه الثائر الشجاع الشيخ شفيق البدري والشيخ الرباني الذي لا تأخذه في الله لومة لائم ناظم العاصي العبيدي والأستاذ الأسلامي القيادي عبد الغني شندالة والشيخ الكردستاني البطل علي بيّارة والشيخ الشهرزوري... وغيرهم، والمئات من وجوه وأبناء الموصل وسامراء والرمادي والأعظمية في بغداد والفلوجة وتكريت من المدنيين والشيوخ والعسكريين (مثل الدكتور راجي التكريتي والفريق الركن حميد التكريتي والفريق الركن سالم سلطان البصو واللواء الطيار الركن حسن الحاج خضر والعميد بديوي حسن السامرائي والعميد نزار النقشبندي واللواء الركن عبد العزيز العقيلي والعميد ركن وضاح الشاوي والضابط المتقاعد شاكر الزوبعي وأحمد تركي الدليمي وغيرهم)، والبعث هو نفسه الذي أستباحت ميليشياته المسمّاة (فدائيي صدام) مدينة الرمادي لثلاثة أيام بعد أنتفاضة المدينة (عام 1995) على أثر أعدام الشهيد لواء ركن طيار محمد مظلوم الدليمي، وبالطبع كل الأسماء السابقة التي ذكرناها قبل قليل هُم من الأخوة السنّة، أما أذا راجعنا ملفّات الذين قُتلوا في المنطقة الغربية منذ 2003 ولحد الآن من الوجوه العشائرية والأجتماعية والدينية والسياسية والمستقلة وآخرهم النائب عيفان العيساوي، سنجد أن البعثيين من أنصار النظام البائد والمجموعات التي ترفع العناوين الأسلامية المتطرّفة (ويالصدفة أغلب مسؤوليها من ضباط أجهزة القمع البعثية)، هم المسؤولين عن قتلهم، فأين المصداقية في تمثيل هؤلاء للمكوّن السنّي؟ وكم هي تافهة ومتهافته نظرية الصراع الشيعي السني في العراق؟

الحملة الأعلامية التي بدأت بعد سقوط الصنم مباشرة، هُم كانوا وراءها، والتي تتهم النظام الجديد بالطائفية { مع أن مجلس الحكم مثلاً، كان عدد الشيعة فيه أثنا عشر والسنّة أحد عشر ومسيحي واحد ومقسّمين على القوميات الثلاث المعروفة في العراق، وبالطبع لا الشيعة ولا السنّة في مجلس الحكم كانوا موحّدين في رؤاهم ومواقفهم السياسية لأنتماءاتهم الحزبية والسياسية المختلفة ففيهم الأسلامي والشيوعي والليبرالي والعروبي والقومي الكردي والآثوري وفيهم التابع لدوائر غربية، ولذا لا يمكن أعتماد المعيار المذهبي في توصيفهم! كما أن المواقع السيادية الثلاث (رئاسة مجلس النواب ورئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية) موزّعة بالتساوي على مكونات الشعب العراقي الثلاث الشيعة والسنّة والكرد، وأكثر من ذلك، فالأجهزة والوزارات الأمنية ذات الحسّاسية الكبيرة في وضع أي نظام سياسي لم تُوزّع بالتساوي فالداخلية للشيعة (وأربعة من كبار ضبّاطها السبعة كانوا من السنّة)، والدفاع والمخابرات العامة والأستخبارات العسكرية للسنّة (على الأقل هذا ما كان عليه الحال حتى 2010)، وأكثر من ذلك ففي نفس الوقت الذي كانت دوائر أمريكية وقيادات

سياسية عراقية منسجمة مع توجّهاتها تُطالب وبألحاح بأعادة كل ضباط وقادة المؤسّسة العسكرية والأمنية للنظام البعثي (وحتى ما يُسمى بفدائيي صدام) بمبررات الحاجة والخبرة (وأنتماءات أولئك الضباط الكبار المناطقية والمذهبية معروفة لدى العراقيين)، نفس تلك الدوائر والقيادات كانت تقف وبقوة أمام دخول مناضلي الحركة الوطنية العراقية خاصة ذوي الخبرة العسكرية الى الجيش والشرطة وأجهزة الأمن من خلال رفع شعار محاربة نفوذ الميليشيات في المؤسّسات الأمنية للنظام السياسي الجديد، ولا ندري لم يتم أعتبار المناضلين الذين واجهوا الدكتاتورية البعثية عقوداً من الزمن أنطلاقا من جبال كردستان وأهوار الجنوب وفي مدن العراق كافة وقدّموا كل ماعندهم من أجل الوطن كيف يُسمّون ميليشيات ولا يُطلق نفس المصطلح على فدائيي صدام وجيش القدس والحرس الخاص والجيش الشعبي الذين كانوا فوق كل قانون ويُنفذون أوامر الدكتاتور حتى لوكانت تطلب أبادة الشعب كله؟ }

ومع ذلك أستمرت الأتهامات بطائفية النظام السياسي الجديد وأستمرت أدّعاءات تهميش المكوّن السني (أذاعة الآذان وفق رواية بعض المذاهب السنّية من الأذاعة العراقية الرسمية لعشرات السنين منذ تأسيس الأذاعة العراقية وحتى نيسان 2003، لا يُعتبر ممارسة طائفية، بينما أذاعة الآذان وفق كلاً الروايتين الشيعية والسنّية في وسائل أعلام النظام السياسي الجديد بعد سقوط البعث، أعتبره البعض ممارسة طائفية مقيتة!!!)، ودخلت حكومات عربية رجعية على الخط (من خلال نافذة الدفاع عن السنّة، بينما هي تُحارب حركات وقادة سُنّة في بلادها) لتصفية حسابات سياسية لها مع النظام الجديد خوفاً من النظام الديمقراطي القادم ومن عودة العراق الى دوره في المنطقة، أو لتصفية حسابات لها مع محاور أقليمية أخرى ودخلت بعضها بالنيابة عن قوى غربية تريد الأستمرار في توجيه الضغوط على القوى الوطنية العراقية المستقلة لمنعها من بناء ومسك الأجهزة الأمنية الوطنية ومنعها من بناء المؤسّسات الدستورية الحقيقية التي تؤدي حتما الى بناء دولة قوية مستقلة تملك المقومات البشرية والمادية والحضارية لتصبح محوراً سياسياً وأقتصادياً وأمنياً وعقائدياً هاماً في المنطقة، تصوّروا أنه بمجرّد أن رفعت المخابرات الأردنية يدها عن الأرهابي الزرقاوي (لتجاوزه الخط الأحمر المرسوم له من خلال تدبيره لأنفجار داخل أحدى الفنادق المعروفة في عمان) تم قتله خلال أيام، بينما كان يُغضّ النظر عن أفظع الجرائم التي يرتكبها داخل العراق وعن خطوط دعمه العابرة للحدود الأردنية آنذاك!

أما الدور السوري فيحتاج الى دراسة منفصلة، حيث كانت تقوم أجهزة أمنية رسمية معروفة، بمهمة التدريب وتسهيل العبور والدعم اللوجستي للعناصر الأرهابية القادمة من دول الخليج وشمال أفريقيا وحتى عناصر البعث الصدامي الفارين، ومبرّرات النظام السوري كانت آنذاك خوفها من تكرار ماقامت به الولايات المتحدة ضد بعث العراق في سوريا وكذلك السعي لأمتلاك ورقة ضغط فاعلة في العراق لتأمين ما تعتبره مصالح هامة لها في المنطقة، والمقايضة هو جوهر ولُب السياسة الخارجية السورية (بأستثناء موقف سوريا الثابت من القضية الفلسطينية) كانت عمليات القتل الجماعي والتخريب وعمليات الأغتيال تستهدف نشر الرعب بين صفوف الأغلبية الشعبية لمنعها من التواجد في ساحة الصراع من خلال الأنتخابات والتطوع في الأجهزة الأمنية ودعم النظام الجديد، وكانت تستهدف منع الزيارات المليونية المرعبة لأعداء العراق وأعداء الأسلام والمبشّرة (بعد عقود طويلة من الكبت والقمع) بمتغيرات فكرية وأجتماعية وسياسية هائلة في مستقبل العراق؟ وبالطبع كان التحريض الطائفي ضد شيعة العراق وتخوينهم هُم والكرد من ضرورات التعبئة العقائدية للعناصر الأنتحارية التي تأتي للعراق وهي تعتقد بأن طريقها الى الجنة ولقاء رسول الله (ص) يمرمن خلال قتل أكبر عدد ممكن من العراقيين الكفرة والخونة!!! الغريب أن نتائج تلك العمليات الأرهابية كانت تتكامل مع أهداف ضغوط سياسية وأمنية كانت تقوم بها آنذاك دوائر عسكرية وأمنية وسياسية مرتبطة بقوات التحالف الغربي المتواجدة في العراق! فالضغوط الهائلة التي قامت بها دوائر أمريكية في عام 2003 وعام 2004 لتأجيل الأنتخابات لفترة سبعة أو عشرة سنوات، ولتعيين أعضاء لجنة كتابة الدستور بدلاً من أنتخابهم (والتي فشلت بسبب الموقف الواعي والثابت للمرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف) تكاملت وياللغرابة مع عمليات القتل الجماعي للعراقيين ونشر الرعب في الشارع العراقي، لردع الجماهير عن التفاعل مع الأنتخابات والمشاركة فيها... والتحذير من الخطر الأسلامي ومن دور المرجعية الدينية والتحذير من هيمنة الأسلاميين على السلطة بعد أنهيار حكم البعث (وهي التحذيرات التي أطلقتها دوائر أبحاث أمريكية منذ التسعينات بعد أنتفاضة 1991، يمكن مراجعة ما كتبه الباحث غراهام فولر)، تكامل مع عمليات قتل علماء الدين وزوّار العتبات المقدّسة والقيادات الأسلامية الوطنية المستقلة على يد المجموعات الأرهابية، مما يكشف

حقيقة هوية تلك المجموعات الرافعة للشعارات الأسلامية المتشدّدة والمتشدّقة بأدّعاءات الدفاع عن سُنّة العراق، بينما نتائج عملياتها الأرهابية تخدم وبشكل مباشر مصالح وأهداف دوائر سياسية وأمنية غربية وصهيونية، بالضبط كما كان دور طالبان (صنيعة مخابرات باكستان ودولة خليجية كبيرة ووكالة مخابرات أجنبية معروفة) وكما هو دور ما يُسمّونه بتنظيمات القاعدة التي نشأت في أحضان طالبان.

أذا كانت الهوية المذهبية لبعض حكومات الخليج أعتبرها البعض دافعاً لنصرة سنّة العراق لمواجهة التمدّد الشيعي والأيراني المزعوم، فكيف نفسّر الموقف السوري الرسمي آنذاك وهو النظام الذي يزعم الآن أغلب الحكام العرب بأنه نظام طائفي علوي، وهو نفس النظام الذي كان (بين 2003 و 2010) أكثر الأنظمة العربية أستقطاباً ودعماً لما كان يُسمّى آنذاك بمجموعات المقاومة وكان قبلة أغلب قوى وشخصيات المنطقة الغربية في العراق (وهي سنّية كما هو معروف).

لم تكن هناك أية أصوات تصف أيران بالمجوسية والصفوية عندما كانت حليفة أمريكا! ولكن بعد أنتصار الثورة الشعبية فيها عام 1979 بدأت وسائل أعلام مُموّلة خليجياً وتقارير مراكز أبحاث تتحدّث عن الأنبعاث الشيعي وخطره على الأمن القومي العربي وعن التطرّف الشيعي وعن أنحراف العقائد الشيعية وصدرت عشرات الكتب التي تحرّض ضد الشيعة، كل ذلك لمنع أنتقال تأثير الثورة الأسلامية الى العالم العربي الرازح لعقود تحت حُكم الدكتاتوريات العسكرية أو الحزبية أو العائلية المرتبطة بالدوائر الأستعمارية الأجنبية، وفعلاً تم تضليل بعض أوساط الرأي العام العربي وحتى الأسلامي وساهم في هذا التضليل بعض وُعّاظ السلاطين ممّن باعوا دينهم بدنيا غيرهم... وأنكشفت الكذبة الكبيرة أخيراً عندما أنتصرت بعض ثورات الربيع العربي خاصة في مصر وتونس، فبدأنا نسمع من وسائل أعلام نفس تلك الدوائر العربية الرجعية أسطوانة جديدة وهي أسطوانة خطر الأخوان المسلمين (وهُم من السنّة طبعاً) على العالم العربي!!!

وعلى القرّاء الأعزّاء متابعة الحملة الظالمة التي تشنّها هذه الأيام الفضائيات المموّلة خليجياً على الأخوان المسلمين وحركة النهضة (الأسلاميتين السنّيتين) وكأن هاتين الحركتين لم تصلا الى السلطة بواسطة الأنتخابات الحرة (بخلاف كل الحكومات العربية الأخرى الملكية منها والجمهورية)، وكأن الحركتين تحكمان العالم العربي لعقود من الزمن وهي المسؤولة عن كل مآسيه وتخلّفه!

يجب أن يعترف البعض ممّن يعلو صوته هذه الأيام لتأجيج الفتنة المذهبية والعنصرية، أن يعترف بأن الصراع في العراق والمنطقة هو في حقيقته صراع سياسي وأمني وأقتصادي وفكري، تشترك فيه دوائر أمنية أقليمية ودولية، وهو صراع بين نهجين سياسين أحدهما يسعى الى بناء أنظمة حكم وطنية مستقلة وذات سيادة يلعب فيها الشعب الدور الأساس من خلال مؤسّسات دستورية مُنتخبة وتحصل فيها كل مكوّنات الشعب وقواه السياسية وأتنياته الدينية والقومية والمذهبية على حقوق المواطنة وحق ممارسة شعائرها وأحترام خصوصياتها دون منع أوقمع أو أسقاط الجنسية والتهجير.

والنهج الثاني يسعى لأستنساخ النظام البعثي السابق ولو بعناوين وألوان جديدة، ويسعى لبناء أنظمة حكم دكتاتورية تعتمد الأنقلابات العسكرية أو التوريث العائلي والأتّكاء على القوى الخارجية والتفريط بالثروات الوطنية للوصول الى السلطة وبقاء الحاكم في كرسي الحكم حتى يموت! أنظمة تفرض حزب أو قومية ومذهب الطبقة الحاكمة بالقوة والقمع على أبناء الشعب ومن يُخالف فمصيره القتل أو السجن أو الأبعاد، هذه هي حقيقة الصراع الدائر هذه الأيام، أما الأدوات والشعارات الطائفية والعنصرية وحتى المناطقية التي يتم أستخدامها وبدرجة هائلة وبشكل مخيف، فهي ليست سوى وسيلة لضمان مزيداً من الوقود والحطب البشري لحروب النيابة هذه التي سوف تُحرق الأخضر واليابس.

سُبل مواجهة الفتنة المذهبية في العراق

ضمن هذا العنوان تبرز عدة عناوين فرعية مهمة، منها ضرورة معرفة ووعي خطورة الفتنة المذهبية في هذه المرحلة والتهديد الجدي الذي تمثله للمصالح العليا للعراق والعراقيين وللنظام السياسي الجديد في العراق، ومنها أهمية التعبئة الشاملة لمواجهتها على عدة

مستويات وفي مختلف المجالات، كالمجال الثقافي والتعليمي والتربوي والأجتماعي والأقتصادي والقانوني والأداري والسياسي والأمني وحتى في مجال السياسات الخارجية خاصة مع دول الجوار، ومن العناوين الفرعية موضوع تنظيم الأوضاع الداخلية لكل واحد من المكوّنات العراقية، وهي المقدّمة الضرورية لتنظيم العلاقات بين المكوّنات وللقضاء على حالات التشرذم والتنافس السلبي ولمنع خطط الدوائر الأمنية الأقليمية والدولية للأختراق والتدخّل في الشأن العراقي الداخلي، كما نلاحظ هذه الأيام!

دون أن نُدرك عمق جذور الفتنة المذهبية في الوطن، وسعة الجرائم التي أرتكبتها الأنظمة التي حكمت العراق من خلال سياسات الأضطهاد الطائفي والعنصري السلطوي المنظّم (المموّهة بالشعارات السياسية والثورية الكاذبة) وبالأخص النظام البعثي البائد الذي لا نشك لحظة أنه كان يعمل لصالح خطط قوى دولية خفية هدفها تدمير العراق والقضاء على عناصر قوته، ودون أن نُدرك خطورة القوى المتربّصة بالعراق والخطط السرية المعدّة لتفجير الأوضاع فيه في المرحلة القريبة القادمة، سوف لن يكون عندنا الوعي اللازم ولا الدافع القوي للمبادرة الى الحلول الجذرية والأستراتيجية المطلوبة لصيانة العراق والشعب العراقي من تهديدات التوظيف السياسي للفتنة المذهبية.

على البعض أن لا ينسى مئات المقابر الجماعية التي ضمّت الأجساد الطاهرة لمئات الآلاف من العراقيين المظلومين (من يرى صور جماجم تلك الأجساد المستخرجة من التراب يُلاحظ أن أفواه الكثير منهم مفتوحة، أي أنهم دُفنوا وهُم أحياء يصرخون!!!)، وقتل المئات من علماء الدين والفقهاء والمراجع وضرب العتبات المقدّسة بالصواريخ وكتابة "لا شيعة بعد اليوم" على دبابات الحرس الجمهوري البعثي وأسقاط جنسية الكرد الفيليين ومئات آلاف آخرين من المواطنين العراقيين وتهجيرهم القسري الى خارج الوطن وأحتجاز الآلاف من شبابهم ثم قتلهم بطريقة وحشية وبشعة من خلال أستخدامهم لتجارب الأسلحة الكيمياوية وفتح حقول الألغام بهم في الحرب العراقية الأيرانية، والسعي لتغيير الخريطة السكانية في كردستان ووسط وجنوب العراق من خلال أستقدام الملايين من المصريين والمغاربة ومن جنسيات أخرى (كما حصل في ثمانينات القرن الماضي) أضافة الى زرع مستوطنات سكانية موالية للنظام البعثي في كردستان وحول المدن المقدسة، والتلاعب بالحدود الأدارية للمحافظات وبما يتناسب وسياسة الأضطهاد العنصري والطائفي وتجفيف أقدم وأكبر مسطّح مائي في الشرق الأوسط، وهي أهوار الناصرية، والقيام بعملية تزوير شاملة للتاريخ من خلال ما سُمّي في حينه بأعادة كتابة تاريخ العراق، لتخوين الأغلبية الشعبية العراقية وألغاء تراثهم الحضاري والعلمي والوطني وتصويرهم بصورة البشر المتخلّفين الذين قدموا من الهند مع الجاموس (هذا ما جاء بالنص في أفتتاحية صحيفة الحزب الحاكم في عهد النظام البعثي البائد عام 1991)، وأستخدام ملف (الجنسية وما يُسمى بشهادة الجنسية العراقية وهي البدعة التي يختص بها العراق) للطعن والتشكيك بالأنتماء العراقي لملايين العراقيين تحت يافطة (التبعية) تمهيداً لأبعادهم بشكل نهائي عن وطنهم (كان النظام البعثي قد بدأ في سنوات عمره الأخيرة، مشروعاً خطيراً يقوم فيه بأطلاق مصطلح / خارجي / بدلاً من التبعية على ملايين العراقيين من أتباع أهل البيت (ع) وعلى عراقيين آخرين من مكوّنات أُخرى يشكّلون خطراً على النظام البعثي وتوقف المشروع بسقوطه وأن كانت لدينا معلومات موثقة عن وجود لوبي طائفي حاقد وعميل لدوائر مُعادية للعراق، موجود في بعض المفاصل الهامة في دائرة الجنسية وشهادة الجنسية ويلاحظ العديد من العراقيين تأخيراً كبيراً غير مُبرر في تنفيذ قرارات الحكومة لأعادة الجنسية للكرد الفيليين العراقيين ذوي التاريخ العريق في العراق، كما يُلحظ وجود أختام ورموز وتواقيع مستويات مختلفة من المسؤولين يستخدمها أفراد ذلك اللوبي عند أصدارهم لشهادات الجنسية العراقية للعراقيين الشيعة للمحافظة على البنية التحتية لأية مخطّطات تقسيمية مستقبلية لضرب الوحدة الوطنية وضرب الأغلبية الشعبية العراقية)، ويتحدّث البعض عن تنسيق عال المستوى مع دوائر معينة في الأردن في هذا الموضوع أضافة عن أخبار سابقة تحدّثت عن قيام مدير مخابرات سابق عيّنه الأمريكان بعد سقوط البعث بنقل قاعدة معلومات جهاز المخابرات العراقي الى الأردن قبل أحالته على التقاعد في 2009، كما كان هناك أتّجاه لتسليم تنفيذ أخطر مشروع وطني ذو جنبة أمنية الى شركة أماراتية (؟) وهو مشروع أصدار الهوية الوطنية الموحّدة للعراقيين، وهو المشروع الذي تهتم أية حكومة وطنية ذات سيادة بأن لاتتدخّل أية جهة خارجية في برنامجه وتنفيذه لحسّاسيته... نقول على البعض أن لا ينسى كل تلك الجرائم والتي

زرعت بذور الصراعات والأنقسامات القومية والمذهبية والمناطقية التي شهدها العراق في السنوات الأخيرة والتي شكّلت المستنبت الخصب والحاضنة المناطقية المناسبة للمجموعات الأرهابية.

دعوتنا للبعض بأن لا ينسى ليس للتحريض على المكوّن الذي يريد البعض تصويره بأنه كان يشكّل القاعدة الأجتماعية والمناطقية للنظام البعثي البائد (وللأسف بعض الشعارات المرفوضة دستوريا والتي يرفضها ضحايا النظام البعثي / وهُم بالملايين / التي رفعها بعض متظاهري الأنبار وتكريت ولايزال البعض منهم يطالب بتحقيقها، تلك الشعارات والمطالب تكرّس تلك المحاولة المشبوهة التي تريد أعتبار البعث هو الممثّل الشرعي الوحيد لأهلنا سُنّة العراق)، وأنما عدم النسيان لأجل معرفة مدى خطورة أعادة التوظيف السياسي للخلافات المذهبية (كما وظّفها النظام البعثي البائد)، أن أخطر ما في الطائفية السياسية في العراق هو جذورها الممتدّة لعقود طويلة من الزمن، وكذلك أستثمار نظام الحكم الطائفي اللاحق من نتائج ما قام به النظام الطائفي الذي سبقه. فقد ورث النظام البعثي تقاليد طائفية عريقة راسخة في بنية الدولة العراقية وفي مؤسّساتها الأمنية والعسكرية وحتى التعليمية ودوائر الجنسية وغيرها، وطوّر تلك التقاليد ونظّر لها فكرياً وسياسياً وحزبياً لتضليل الأجيال الفتية البعيدة عن مراجعة التاريخ وعن الثقافة الأصيلة، فعلماء الدين الذين كان يطاردهم المستعمر قبل ثمانين أو تسعين سنة لقيادتهم حركة الجهاد ضد الأحتلال والمطالبة بالأستقلال، وكان يُحكم عليهم بالأعدام أو الأبعاد (الى جزيرة هنجام) أو تُسقط الجنسية عنهم (كانت تُسمّيهم الخاتون المس بل سكرتيرة المندوب السامي البريطاني صانعة ملوك ذلك الزمان: المشاكسون الأغراب) قام البعث بمطاردتهم وتصفيتهم ولكن بشعارات مُضلّلة جديدة، فقد طارد القوى الوطنية الأسلامية وقتل الفقهاء والخطباء وطلبة العلوم الدينية بوصفهم: قوى رجعية عميلة لأيران تريد أسقاط تجربة الحزب والثورة ونشر الفكر الظلامي ونشر الطائفية في المجتمع القومي العربي، النتيجة واحدة ولكن الأساليب والشعارات مختلفة!

وهكذا نرى اليوم ورثة النظام البعثي من طائفيوا ما بعد سقوط الصنم، يتحركون لتوظيف نتائج ما قام به النظام البعثي الطائفي طيلة 35 عاما، فبقت عندهم نفس المصطلحات التي روّج لها النظام البعثي أي تسمية شيعة العراق بالصفويين وعملاء الفرس المجوس، ويسعون للمحافظة على نفس المعادلة السياسية والأجتماعية والمناطقية التي كانت تحكم النظام السياسي عامة وأجهزته الأمنية خاصة والمحافظة على القوانين والقرارات المجحفة التي أصدرها ظُلماً خلال فترة تسلّطه، فأصبحت (النخيب) لديهم مثلاً جزء لا يتجزّأ من الأنبار التي لا يجوز المساس بها، بينما يعلم الجميع بأن النظام البعثي البائد تلاعب ووفق مُخطط مدروس بالحدود الأدارية لمحافظات العراق وخاصة كردستان ووسط وجنوب العراق، وقام بالتلاعب بحدود ومساحات المحافظات والمدن ذات الأغلبية الكردية والشيعية وبالبوادي المرتبطة بها بعقلية وكأنّها أراض وحدود لأقوام مُعادية وأجنبية وليست عراقية ومواطنين لنفس البلد، أي بنفس المنهج الذي يتعامل به الصهاينة مع الأراضي الفلسطينية، ويمكن لكل من ينشد الحقيقة أن يراجع ويدرس ويُقارن الخرائط الأدارية العراقية في عهد الأستقلال قبل حوالي تسعين سنة وفي العهد الملكي وفي العهد الجمهوري (1958 – 1968) وأخيرا في العهد البعثي وخاصة من سبعينيات القرن الماضي وما بعدها، لنفهم بأي أتجاه كانت تتحرك تلك التعديلات وعمليات التلاعب، أن أعتبار النتائج التي حقّقها النظام البعثي على الأرض من خلال جرائمه وسياساته الظالمة، أعتبارها مكاسب مكوّن عراقي معيّن سيؤدّي بالضرورة الى أعتبار ذلك المكوّن شريكاً ومسؤولاً عن كل جرائم ذلك النظام القمعي الدكتاتوري!

كما نفذ النظام البعثي خططاً لتدمير مصادر المياه في كردستان وجنوب العراق ووسطه (في كردستان قام بغلق مئات العيون الطبيعية بصب الأسمنت فيها وفي الجنوب قام بتجفيف الأهوار)، وحتى سياسة بناء السدود لها علاقة بخطة تستهدف تجميع المياه في مناطق لا تحتاجها كثيراً وأضاعة المياه (يحتاجها الجنوب العراقي بشدة) وجعلها تذهب الى البحر!؟! وهي سياسة لا تخلو من البعد العنصري والطائفي!

عاش العراقيون بعد تفجيرات كربلاء في يوم عاشوراء عام 2005 وتفجير العتبات المقدسة في سامراء 2006 نموذجاً بسيطاً لما يمكن أن تتمخّض عنه الصراعات الطائفية من مذابح ومآسي وتطهير مناطقي، أما الأقتتال المذهبي القادم لا سامح الله فسيكون كارثياً بمعنى الكلمة، لتغيّر الظروف وتصاعد المؤامرات والتدخّلات الأقليمية والدولية وتكالب بعض الحكومات الرجعية في المنطقة على العراق وأهله.

في الملف الطائفي في العراق توجد ملفّات ثانوية وعُقد خيوط متشابكة، يجب أن يقوم الحكماء من قيادات القوى الوطنية العراقية بتفكيكها وحلّها ووضع كل واحدة منها ضمن سياقاتها وقنواتها المناسبة ومن ثم متابعة معالجة أشكالاتها بأستخدام الأدوات المناسبة والفاعلة، وعزل كل ذلك عن التدخّلات والتأثيرات الخارجية السلبية والترحيب بكل جُهد وطني وأقليمي ودولي نزيه وأيجابي يُساعد الجهد الوطني في الحل. في الملف الطائفي العراقي نجد :

أولاً: الخلافات العقائدية والفقهية والتاريخية بين المذاهب الأسلامية المختلفة، وهو أمر لا يختص به العراق ولا الدين الأسلامي، ومكان بحث تلك الخلافات والحوارفيها هو المراكز العلمية الأسلامية وحلقات الدرس التي يديرها العلماء المتخصّصين والباحثين ومن أدواتها الكتب والمحاضرات والتقارير العلمية الموثقة، ويتم أبعاد كل ذلك عن السياسة والسياسيين وأدوات النظام السياسي وعن الأحزاب والصراعات السياسية وربما يذكّرنا نموذج (كتاب المراجعات) للسيد شرف الدين وكتاب أضواء على السنّة النبوية للشيخ محمود أبورية، ونموذج أصدارات دار التقريب في القاهرة ونموذج موسوعة عبد الناصر الفقهية وبحوث ومؤلّفات أُخرى أصدرها الأزهر الشريف، وكذلك الكثير من البحوث والكتب التي أصدرتها الحوزات العلمية في النجف الأشرف وقم، تذكّرنا بجهود علمية طيّبة قام بها نفر من السلف الصالح من علماء المسلمين في هذا الأتجاه، ويجب أن يأخذ المختصين بهذا الحقل بنظر الأعتبار وجود مراكز مشبوهة الأهداف ومجهولة التمويل تقوم (وخاصة في السنوات الأخيرة) بالبحث في ثنايا كُتب المذاهب المختلفة وتبحث عن نقاط سهو أو خطأ أو رأي غريب لعلماء دين لهم مكانتهم في كل مذهب، وتجمع كل ذلك وتنشره على الملأ بوصفه رأياً للمذهب ولتحريض أتباع المذاهب ضد بعضهم البعض، وتكون وسيلتهم لذلك آراء وشبهات تحتاج الى المتخصّصين لدحضها (في الغالب ترتبط تلك المراكز المشبوهة بالحركة الوهابية التي نشأت قبل أكثر من قرن وفي ظل ظروف وحاضنات مريبة) وبالرغم من تكفير الوهابية لكل المذاهب الأسلامية الاّ أنها تسعى في السنوات الأخيرة لتمثيل المذاهب السنّية في مواجهة أتباع مدرسة أهل البيت (ع) مُستخدمة الأموال والخداع، وان قامت في السنتين الأخيرتين بتوجيه جُهدها لمحاربة القوى الأسلامية (السنّية) التي وصلت بسبب ثورات الربيع العربي الى السلطة مثل الأخوان والنهضة، وهو ما فضح حقيقة هويتها! كما أن هناك أدلّة على قيام دوائر أمنية مرتبطة بحكومات خليجية بأطلاق أو دعم فضائيات لأثارة الخلافات العقائدية والفقهية بين المسلمين من خلال حوارات مُفتعلة بين أنصاف متعلّمين وأشباه علماء غير معروفين، وهو ما يزيد مسؤولية المراكز العلمية الرصينة والعلماء المتخصّصين. لا ننسى هنا التأكيد على أن من الأخطاء الكبيرة أن يفترض البعض أن طريق بناء الوحدة الوطنية وتحقيق الوحدة الأسلامية يمر من خلال تقديم تنازلات على حساب الثوابت والخصوصيات العقائدية والمذهبية.

ثانياً: ملف بناء معادلة السلطة بعد سقوط النظام البعثي ونسب مشاركة المكوّنات الثلاث (الشيعة والكرد والسنّة) فيها: من الناحية النظرية (الدستور والآليات الديمقراطية المعروفة) لابُد أن يكون أعتماد صندوق الأنتخاب وفق مبدأ لكل مواطن (بغض النظر عن دينه وقوميته ومذهبه) صوت واحد، هو المنهج الصحيح لبناء معادلة السلطة في النظام السياسي الجديد في العراق، بشرط ضمان حرية ونزاهة الأنتخابات وسلامة قوانينها وضوابطها، ومراعاة بناء الكتل والأئتلافات الأنتخابية على أساس وطني والتنافس بين القوائم أعتماداً على ما تطرحه من خطاب سياسي وبرامج أنتخابية وأعتماداً على الشخصيات المرشّحة من قبلها وخاصة ذات التاريخ الوطني في مقارعة الدكتاتورية والدفاع عن مصالح الشعب ومدى نزاهتها وكفاءتها، هذا من الناحية النظرية المفترضة، ولكن ملابسات الواقع الذي برز بعد سقوط النظام البعثي في 2003 لم يكن مُهيّأً ولا مُشجّعاً للأخذ والأكتفاء بالآليات الديمقراطية فقط لأسباب أهمّها وضوح وجود أغلبية سكانية ساحقة لأحدى المكوّنات (الشيعة) وأتّضاح توجّهها للتحالف مع مكوّن آخر (الكرد) أشتركت معها ولعقود من الزمن في المظلومية والمعاناة على يد النظام البعثي، ولأيضا لكون النسبة الأكبر من القاعدة المناطقية والأجتماعية والنخبوية للنظام البعثي المنهار محسوبة على المكوّن الثالث (السنّي)، مما يجعل التكهّن بنتائج أية أنتخابات حُرّة ونزيهة ووفق الآليات الديمقراطية أمراً سهلاً ومعروفاً! ومما زاد في تعقيد الواقع: توجّه دوائر أقليمية متضرّرة أو خائفة من التغيير في العراق أو معادية للمحور الأيراني، وتوجّه دوائر أمنية غربية لبناء منظومات ضغط فاعلة على القوى الوطنية العراقية لمنع أستكمال مقوّمات السيادة الوطنية ومنع تهديد مصالحها الأستراتيجية في المنطقة، وتوجّه مجموعات مسلّحة متطرّفة لتصفية حساباتها مع دوائر دولية وأقليمية في الساحة العراقية...

هذه التوجّهات الثلاث، أضافة الى بقايا التشكيلات القمعية والحزبية للنظام البعثي، أعتمدت الأنقسامات المذهبية ورفع راية الدفاع عن المكوّن السنّي كوسيلة للأستقطاب والتعبئة لتأمين القاعدة البشرية المساندة لخططها وسياساتها، وبالطبع لم تخلو الساحة المحلية العراقية من قوى وشخصيات أنتهازية تبحث عن النفوذ والجاه والسلطة وبأي ثمن حتى لوكان ثمنه تأجيج الأنقسامات والصراعات المذهبية والعنصرية وتدمير نسيج المجتمع العراقي العريق.

كل ذلك التعقيد وتلك الملابسات دفعت القيادات الوطنية العراقية، وأضافة لتبنّيها الآليات الديمقراطية في بناء معادلة النظام السياسي الجديد، تبنّيها لمبادرات سياسية تختص بالمرحلة الأنتقالية التي أعقبت سقوط النظام البعثي، من قبيل: أضافة خمسة عشر شخصية من المكوّن السنّي الى لجنة كتابة الدستور المنبثقة بواسطة الأنتخاب من الجمعية الوطنية الأنتقالية لضمان مشاركتهم في كتابة الدستور، ومن قبيل تقسيم المواقع الأساسية التسعة (رئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس الوزراء ونائبيه ورئيس مجلس النواب ونائبيه) وبغض النظر عن النسب السكانية للمكوّنات وعن نتائج الأنتخابات النيابية (التي فازبها الأئتلاف العراقي المحسوب على المكوّن الشيعي)، تقسيمها بالتساوي على المكوّنات الثلاث (الشيعة والكرد والسنّة)، وكذلك تبنّي مبدأ المشاركة والتوافق في لقاءات القيادات عند تشكيل الحكومة، وطرح مشروع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية وقبول الحوار حتى مع من رفع السلاح ضد النظام الجديد، كل تلك المبادرات كانت لمعالجة ملابسات بناء المعادلة السياسية والأجتماعية للنظام السياسي الجديد.

لابُد من التأكيد هنا على حقيقة هامة وهي: مهما كانت الأزمات والتحدّيات التي يواجهها الوطن، وآخرها ما تعيشه هذه الأيام المنطقة الغربية، فيجب أن لاتكون الحلول على حساب الثابت الوطني المتمثّل بالآليات الديمقراطية وآراء المواطنين (ونكرّر بشرط توفير ضمانات صارمة لنزاهة الأنتخابات وسلامة قوانينها)، ولا على حساب حق الكتلة البرلمانية الأكبر (لوحدها أو من خلال تحالفات مع قوى أُخرى) بتشكيل الحكومة وأنتخاب رئاسة مجلس النواب ويكون للكتل أو القوى ذات المقاعد الأقل دور المعارضة داخل مجلس النواب وضمن ضوابط الدستور، وبهذا النهج وحده نضمن بناء نظام سياسي عادل ومستقر، يحقّق للشعب الحرية والأستقلال والسيادة والأزدهار، ونكرّر أيضاً: معيار وطنية الشخصيات والقوى والكتل البرلمانية هو طبيعة برامجها الأنتخابية وخطابها السياسي المعلن للأمة ومصاديق الترجمة العملية لهما في الواقع القائم (ما وقر في القلب وصدّقه العمل...)، كانت واحدة من أروع المواقف الحكيمة للمرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف عندما وضعت ثلاث ضوابط لمشروع المصالحة الوطنية الذي طرحته الحكومة العراقية قبل سنوات، وهي: أن لا يتم مكافأة قتلة العراقيين وأن لا تكون على حساب نتائج الأنتخابات المعبّرة عن آراء العراقيين وأن لا تكون منافية لقيم العدالة، وهي بحسب قناعتنا نفس الضوابط التي يجب أن تحكم المبادرات السياسية وحلول الأزمات ذات العلاقة بملف العلاقات بين المكوّنات ومعادلة السلطة.

بالطبع هناك عوامل مساعدة للحكومة في تعاملها مع هذا الملف الثانوي (تمثيل المكوّنات الثلاث في معادلة النظام الجديد)، من قبيل سلامة ووضوح وصرامة المعايير المعتمدة في أتّخاذ الموقف من البعثيين وأخراج الملف من منهج الصفقات السرية وعدم التمييز المذهبي بين المشمولين بالمسائلة والعدالة والسعي قدر الأمكان لحصر الذين يتم أقصائهم وأجتثاثهم (؟) ضمن أضيق مساحة ممكنة بحيث لا تشمل سوى المشتركين في جرائم الأبادة الجماعية وقتل المواطنين والسرّاق الكبار للمال العام ورموز النظام المعروفين، ومن قبيل أستثناء الكفاءات العلمية والنساء من أجراءات المسائلة، وضمان شروط العيش ولو بحدّها الأدنى كباقي المواطنين لعوائل المشمولين بالأجتثاث وأعادة دورهم ومحلات سكناهم (بشرط أن لا تكون من بيوت وعقارات المهجّرين والمعارضين في زمن النظام البعثي وأن لا تكون مسروقة من المال العام أي من ممتلكات الدولة).

أن تمتّع الحكومات المحلية (مجالس المحافظات) بصلاحياتها الكاملة المنصوص عليها في الدستور، ودعم تكوين الأقاليم أذا توفّرت ضوابطها الدستورية، هو أمرمُلح ومفيد ويُخفّف كثيراً عن الحكومة المركزية في الكثير من المشكلات اليومية وخاصة ملف الخدمات وبالتالي تضيق مساحة أرضية الكثير من المطالبات والأتهامات الموجّهة لها، وعلى الحكومة المركزية الدعم الجاد لهذا التوجّه الدستوري، بعيداً عن رغبات البعض بالأستئثار بالصلاحيات والأمكانات بمبرر المؤامرات الخارجية (التي لا نشك بوجودها وخطورتها)، وبعيداً عن منهج الوصاية على الشعب! وهذا لا يعني مطلقاً التساهل مع أدوات الأجندة الخارجية الساعية للتقسيم.

على الحكومة العراقية أن تقوم بكل ما بوسعها وبأقصى درجات المرونة لمعالجة المشكلات التي يعاني منها أبناء المنطقة الغربية بشكل خاص (فضلاً عن المشكلات التي يشتركون بها مع أهلهم أبناء المنطقة الوسطى والجنوبية)، وذلك لدفع كل شبهات التهميش والأقصاء المزعومة، نعم يجب أن لا تتجاوز أجراءات الحكومة الثوابت الوطنية أو الخطوط الحمراء الوطنية، وأهمها:

- أن لا تتعارض الأجراءات مع الدستور الذي أقرّه الشعب العراقي في أستفتاء عام
- أن لا يتم مكافأة قتلة الشعب العراقي، وأن لا تتعارض الأجراءات مع قيم العدالة وأن لا تكون على حساب نتائج الأنتخابات
- أن لا تؤدي الأجراءات الى عودة ركائز النظام البعثي البائد، ولا الى عودة المعادلة السياسية الأجتماعية الظالمة التي حكمت العراق أكثر من تسعة عقود من الزمن وكانت تقوم على أساس التمييز بين المواطنين العراقيين وفق معايير عنصرية ومذهبية ومناطقية، وعلى الأقصاء المتعمّد والممنهج للأغلبية السياسية الأجتماعية الشعبية

ثالثاً: ملف المظالم المنسوبة للحكومة الحالية (وبالذات المنسوبة لرئاسة مجلس الوزراء، وهو كما هو معروف من الشيعة) تجاه قوى وشخصيات ومناطق محسوبة على المكوّن السنّي، وما يسمّى بالتهميش والأقصاء لهذا المكوّن! وفي قبال ذلك الجرائم الوحشية (كالأغتيالات والقتل الجماعي والتدمير الكامل للمحلات والمناطق مثل محلة الصدرية في بغداد وتلعفر في الموصل وطوز خورماتو في كركوك وقتل الزوّار وتفجير العتبات) التي أُرتكبت ومنذ 2003 (فضلاً عن جرائم النظام البعثي وغالبية نُخبته الحزبية والأمنية من المنطقة الغربية) ولحد الآن، بحق أتباع أهل البيت (ع) من قبل مجموعات ترفع لواء الدفاع عن السنّة مدعومة بفتاوى دول الجوار التي تكفّر الشيعة وتستبيح دماءهم وأموالهم وأعراضهم.

هذه المشكلة هي الجانب أو البعد الثالث في الملف الطائفي في العراق، وهو الجانب الذي يتم أستغلاله كثيراً للتحريض والتعبئة للفتنة المذهبية، وبأستثناء تلك الجرائم الكبيرة الواضحة التي تم أرتكابها في الشارع وأمام المواطنين مثل التفجيرات والمفخّخات والأغتيالات، لابد من الأنتباه الى مدى صحة ودقة المعلومات التي يُسرّبها البعض للأعلام عن التعذيب والأغتصاب وباقي الأنتهاكات داخل السجون، وكذلك التحقيق في حقيقة هوية الأفراد الذين تؤدي بعض أعمالهم الى زيادة التوتّر وتأجيج نيران الأحقاد والأضطرابات وعدم الأكتفاء بأنتماءاتهم الظاهرية، فربما يكون فرد يبدو بصورة مواطن عادي في ساحة التظاهرات والأعتصامات هو من بقايا أجهزة القمع البعثية السابقة أو من أعضاء التنظيمات الأرهابية، وربما يكون الجندي أو الشرطي الذي أطلق النار أو قام بتصعيد رد الفعل ضد المتظاهرين مرتبطاً بدوائر أو بجماعة تسعى لأشعال الفتنة ولذا يجب أن تكون التحقيقات سريعة وكفوءة وشفّافة ويتم أعلان نتائجها بسرعة وأتّخاذ الأجراءات بسرعة وصرامة، منعاً لخلط الأوراق وعدم تمكين الحرب النفسية وفضائياتها الكاذبة من أشعال الفتنة وتأجيجها، كما لابُد من أعتماد اللجان المشتركة التي تمثل كل الفرقاء المختلفين والمنبثقة من المؤسّسات الدستورية المعروفة للمتابعة وتقصّي الحقائق وتشخيص المقصّرين والمرتكبين للأعمال المنافية للقانون، والأبتعاد عن منهج اللجان السرية أو التي تمثل فريقاً واحداً.

مما يساعد أيضاً في التعامل الصحيح مع هذا الملف الجانبي، هو تنظيم القواعد الأنضباطية للفريقين، أي بكلمة أُخرى لابُد من أن يكون للمتظاهرين قناتهم الرسمية المشخّصة لرفع المطالب وللحوار والتفاوض والأتفاق منعاً لأختراق بقايا النظام السابق وعملاء الأجهزة الأمنية الخارجية والتنظيمات الأرهابية ومنعاً أيضاً للعناصر الأنتهازية التي تريد ركوب الموجة للوصول الى مصالحها الضيّقة الخاصة، وعلى الحكومة أيضاً تحديد من يتحدّث ويفاوض ويُبرم الأتفاقات نيابة عنها ومُحاسبة كُل من يخرج أو يُشوّش على هذه القنوات المحددة المعلنة. يجب أن لا يتخوّف البعض من توجّه قوى وشخصيات كل مكوّن نحو تنظيم صفوفه وترتيب بيته الداخلي، ويجب عدم أعتبار ذلك توجّهاً طائفياً أو عنصرياً وبالتأكيد سيكون الحوار والتفاوض والتفاهم والأتفاق بين مكوّنات الشعب العراقي أسهل وأكفأ وأسرع، أذا كان البيت الداخلي لكل منها مُوحّد ومُنظّم ومُتراص وتمثله شخصيات وطنية نظيفة وحكيمة ومعروفة ومقبولة من الآخرين.

كُل ما ذكرناه لا يعفي الحكومة وخاصة أجهزتها الأمنية من المتابعة الدقيقة للتدخّلات الخارجية عربية وأقليمية كانت أو أجنبية والقصاص الحازم ووفق القانون لصيانة حرية وأستقلال العراق وسيادته الوطنية ونظامه السياسي الديمقراطي الجديد. بالطبع هناك من يعتقد بأن هناك شخصيات وقوى تسعى لأستغلال ما يجري في شوارع ومساجد بعض مدن المنطقة الغربية، لبلورة مرجعية سياسية موحّدة للمكوّن السنّي في العراق، مرجعية قادرة على قيادة هذا المكوّن الى جانب القيادتين الشيعية والكردية اللتين تُعتبران أكثر أنضباطاً ووعياً، للتعامل مع متطلبات المرحلة القريبة والخطيرة القادمة في العراق والمنطقة ولمواجهة أحتمال أستغلال التنظيمات الأرهابية المسماة بالقاعدة الأوضاع غير الطبيعية التي بدأت تسود في المنطقة العربية (كما حصل في مالي كنموذج مصغّر وكما بدأت مقدمات حصوله في بعض مناطق سوريا، وهو ما يفسّر التغيّرات المحسوسة في السياسة الأمريكية والأوربية وحتى السياسة السعودية تجاه الأزمة السورية وبدأ الجميع يتحدث ويدفع ويضغط بأتجاه الحل السلمي لها). القوى والشخصيات السياسية السنّية التي شاركت في العملية السياسية منذ سقوط النظام البعثي ولحد الآن عجزت عن القيام بدور تلك المرجعية الموحّدة وعجزت عن أيجادها بسبب تشتّتها وأرتباط بعضها بدوائر أقليمية معادية للنظام السياسي الجديد في العراق فضلاً عن ضعف قاعدتها الشعبية، وربما لم تقم القيادتين الشيعية والكردية بما يكفي (ربما لأنشغالها بهمومها الأثنية والفئوية) لمساعدة الوطنيين المخلصين من أبناء المكوّن السنّي لبناء مرجعيتهم الوطنية المستقلة بعيداً عن البعث والمنظمات الأرهابية والدوائر الخارجية (بأستثناء السياسة العامة الحكيمة التي كانت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف تتصرّف وفقها في هذا الملف)، المرجعية السياسية الدينية السنّية القادرة على التحرك الأيجابي في الأجواء التي سادت بعد سقوط النظام البعثي لأعادة بناء معادلة الشراكة الأستراتيجية الجديدة مع الكرد والشيعة وبناء العقد الوطني العراقي الجديد، بعد كل ما أصابه من تخريب وتآكل بسبب سياسات النظام البعثي الصدامي (الذي سعى ومن خلال مختلف الأساليب والخطط الأيحاء بتمثيله لسنّة العراق وصدّقه البعض من السنّة لحصولهم على أمتيازات، وصدّقة أيضا بعض الشيعة لمظلوميتهم التي لا مثيل لها والتي يريدون معرفة المسؤول عنها)، وبعد الجرائم البشعة التي أرتكبتها المجموعات الأرهابية خاصة ضد شيعة العراق ومقدساتهم وقامت ولاتزال التنظيمات الأرهابية المسمّاة بالقاعدة وبقايا النظام البعثي البائد بدور فاعل في المنطقة الغربية لمنع تشكّل وأنبثاق تلك المرجعية الوطنية السياسية والدينية الموحّدة لأخوتنا السنّة ووصلت الى مستوى التصفيات الجسدية للكثير من الشخصيات الوطنية السنّية التي يمكن أن تتقوّم بها تلك المرجعية المستقلة، وللمحافظة على نهج حصر تمثيل المكوّن السنّي بالبعثيين الصداميين والشخصيات المجهولة التاريخ {ويبدو أن هناك دوائر دولية وأقليمية ذات وزن تدعم هذا التوجّه لرغبتها في أبقاء السنّة معزولين عن أخوتهم من المواطنين العراقيين من المكوّنين الآخرين ومنعهم من التفاعل الأيجابي معهم ضمن حدود الوطنية العراقية ذات الجذر الحضاري الأسلامي المشترك، وأبقاءهم ورقة ضغط بيدها لخدمة مصالحها ولأعتقاد تلك الدوائر بقدرة البعثيين وخبرتهم في قمع الحركة الوطنية العراقية (لأيقاف التطورات السياسية والأجتماعية والأمنية والأقتصادية والثقافية الهائلة التي يشهدها العراق منذ سقوط البعث، والتي هي قطعاً ليست في صالح الدكتاتوريات العربية الباقية) والتصدّي للمحور الأيراني في المنطقة}، للأسف من يستمع الى بعض الخطابات الأخيرة في مظاهرات الأنبار، سوف يستذكر خطابات البعث الصدامي في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، والتي جرّت الويل والدمار للعراق، وهو ما يدل على أستمرار عجز الشخصيات السنّية المشاركة في العملية السياسية على قيادة حركة الأحتجاجات الشعبية الأخيرة أي عجزها عن قيادة قاعدتها الشعبية المفترضة في المنطقة الغربية، ويدل أيضاً على أستمرار تحكّم بقايا النظام البعثي البائد وعناصر المجموعات المسلحة المتطرفة والعناصر المرتبطة بدوائر مخابرات خارجية بمنصّات التظاهرات وبأتجاهات حركتها المستقبلية.

يعتقد البعض أن دراسة وتحليل بعض ماطفى على سطح حركة الأحتجاجات في الأنبار من شعارات ومواقف ومطالب، تشير الى أن أعداد غير قليلة من أبناء الوطن يعيشون درجة عالية من التعصب الطائفي الأعمى، ويعيشون حالة مصادرة ليس الرأي الآخر فقط بل مصادرة الوجودات الأتنية الأخرى ومصادرة كل أستحقاقات حقائق الواقع السياسي والأجتماعي القائم في العراق، وتكاد تنعدم ثقتهم بأخوتهم العراقيين من أبناء الشمال والوسط والجنوب وتشير الى صعوبة وربما أستحالة أنجاز مشروع شراكة حقيقية في النظام السياسي القائم في هذه المرحلة، وهو مأثبتته تجربة السنوات العشرة الماضية، حيث تتحول المشاركة وبسبب الأختلاف فيما هو ثوابت وطنية ومصطلحات أساسية وحول من هو عدو النظام الجديد ومن هو حليفه وصديقه، تتحول الى صراعات داخل النظام

تشل قدرته عن تحقيق أية تنمية حقيقية، وتفتح ثغرات في سور أمن النظام قابلة للأختراق من قبل القوى الخارجية المعادية وتعرّض الوطن الى أخطار كبيرة، وبناء على ذلك يعتقد البعض بأن تفكيراً جاداً ومسؤولاً في تطبيق الفرص الدستورية لأقامة الفدراليات (فدرالية المنطقة الغربية وفدرالية الوسط والجنوب وفدرالية العاصمة بغداد أضافة الى فدرالية كردستان القائمة فعلاً) بضوابطها المحددة دستورياً، قد يكون أمراً مطلوباً وربما ملحّاً في هذه الفترة الحساسة، لأنها قد تكون الفرصة الدستورية الوحيدة للمحافظة على وحدة العراق ومنع الحرب الأهلية القادمة لا سامح الله.

ملف كردستان العراق

بمراجعة بسيطة لتاريخ العراق المعاصر، على الأقل منذ ماسُمّي بالأستقلال وحتى يومنا هذا نكتشف المكانة الهامة التي تشغلها كردستان العراق والحركة التحررية القومية الكردية في الواقع السياسي العراقي، والأرتباط العضوي الوثيق بين الملف الكردي وباقي ملفات الدولة العراقية... وآخر مثال ومصداق على مانقول هو أن أتفاقية أربيل 2010 كانت هي المدخل لتشكيل الحكومة الدستورية الثانية (الحالية) بعد أزمة مستعصية دامت عدة أشهر، كما أن بدايات الأزمة السياسية الأخيرة بدأت من خلاف حول عدة قضايا بين رئاسة الوزراء في المركز وبين قيادة الأقليم، وبغض النظر عن هوية المسؤول عن الأزمات ودور كل طرف فيها، فليس هذا بالموضوع الرئيسي لهذا الفصل، وأنما أردنا الأشارة الى مدى الأرتباط، وقبل ذلك كلّه نذكّر بأن آخر أجتماع عقدته القوى الوطنية العراقية المعارضة للنظام البعثي البائد لتوحيد رؤاها ومواقفها قبل سقوط البعث بأسابيع (شباط – فبراير 2003)، كان في (حاج عمران – أربيل) وكنا حاضرين فيه، ومن كردستان العراق توجّهت الكثير من القيادات والكوادر في المعارضة الوطنية الى باقي مناطق الوطن بعد سقوط الصنم في العاصمة في 9 نيسان 2003 ليس خافياً الموقف الشرعي التاريخي المتميّز للمرجعية الدينية في النجف الأشرف تجاه العدوان العسكري لبعض الدكتاتوريات التي تعاقبت على السلطة في بغداد على الأخوة الكرد ومناطق كردستان العراق (مواقف الأمام السيد محسن الحكيم في الستينات والأمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر في السبعينات، رضوان الله عليهم)، كما يعلم الكثير من المراقبين والمتابعين السياسيين تاريخ العلاقات النضالية الأستراتيجية المشتركة بين القوى الوطنية العراقية المعروفة (وبالأخص القوى الأسلامية القريبة من المرجعية الدينية مثل المجلس الأعلى الأسلامي) وبين القيادات الكردية العراقية، ويخطأ من يفسّر تلك العلاقات بالمصالح السياسية الآنية المشتركة فقط، بل هي نابعة من رؤية سياسية عميقة وقراءة واعية للتاريخ تظهر وبوضوح أشتراكنا معهم بالمظلومية الكبيرة التي تمتد جذورها الحقيقية الى ما قبل تأسيس الدولة العراقية المعاصرة قبل حوالي تسعين سنة، ويخطأ أيضاً من يفترض بأن هذا التحالف كان موجّهاً ضد مكوّنات أوقوى عراقية أخرى، بل العكس هو الصحيح حيث كان دوماً عاملاً مساعداً لأستقطاب المكوّنات العراقية نحو دعم المشروع الوطني العراقي الموحّد، ويمكن مراجعة كل تجارب ومشاريع العمل المشترك بين القوى الوطنية العراقية على الأقل منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي وحتى وقتنا الراهن ومروراً بأكثر المراحل حسّاسية وخطورة وهي الأشهر التي سبقت سقوط النظام البعثي والسنوات الأولى بعد السقوط، وغالباً ما كانت قوى المعارضة العراقية الوطنية المسلّحة وبأختلاف أنتماءاتها القومية والدينية والمذهبية والحزبية متواجدة في مناطق كردستان العراق جنباً الى جنب البيشمركة الأبطال... والشعب الكردي المضياف والكريم.

دوماً كان التحالف مع الأخوة الكرد ركيزة مهمّة للتحالف الوطني العام والتحالف لا يعني القبول بكل الرؤى والمواقف السياسية أو الفكرية للطرف الحليف (وهذا المبدأ ينطبق على كل المكوّنات والحلفاء الآخرين بما فيهم الأسلاميين)، لولا التعاون والتنسيق والتحالف المستقر لعقود من الزمن بين المجلس الأعلى وبين الأخوة الكرد (خاصة الحزبين الكرديين المعروفين الديمقراطي الكردستاني والأتحاد الوطني) لما تأسّست لجنة العمل المشترك عام 1990م (وضمّت آنذاك حزب الدعوة الأسلامية وحزب البعث الموالي لسوريا / قيادة قطر العراق والحزب الشيوعي العراقي والتجمّع الديمقراطي العراقي/ صالح دكله، وشخصيات معروفة مثل المرحوم الفريق اللواء حسن النقيب وأحزاب الجبهة الكردستانية والأحزاب القومية العربية / د. مبدر الويّس وآخرين)، ولم يكن بالأمكان أيضا عقد مؤتمر صلاح الدين (تشرين الأول 1992) وضم كل قوى المعارضة الوطنية العراقية بأستثناء قيادة قطر العراق، ولولا ذلك التحالف بين المجلس الأعلى والقيادات الكردية لما تأسّس التحالف الرباعي (المجلس والحزبين الكرديين والوفاق) الذي تحوّل الى تحالف سباعي بأنضمام الدعوة الأسلامية بقيادة الشهيد أبو ياسين (الحاج عبد الزهرة عثمان) والمؤتمر الوطني العراقي والحركة الدستورية الملكية وهو الذي بادر الى عقد مؤتمر لندن أواخر عام 2002م، وعقد الأجتماع الهام والمفصلي لهيئة التنسيق والمتابعة (التي أنبثقت من مؤتمر لندن) في صلاح الدين / أربيل – أواخر شباط 2003، والتحالف السباعي تطور الى تحالف التسعة بدخول الحزب الأسلامي والحزب الشيوعي وأنضم الجناح الرئيسي لحزب الدعوة من خلال الدكتور السيد أبراهيم الجعفري فيما بعد، وهذه الكتلة هي التي أوجدت الفرصة المناسبة لتشكيل مجلس الحكم الذي أدار واحدة من أعقد الحقب السياسية التي مرّبها العراق بعد سقوط النظام البعثي

عام2003م، وبفضل التحالفات مع الحركة التحررية الكردية العراقية تم وضع وأقرار الدستور وتم أجهاض مشروع البنتاغون الذي كان يخطط لتنصيب حكام عسكريين أمريكان (بأعتبار أن العراق بلد محتل) في المحافظات العراقية مع مستشارين عراقيين تم أعدادهم مُسبقا في واشنطن (وأن كان معظم أولئك المستشارين من العناصر الوطنية العراقية المخلصة ولكنها أخطأت في أختيار أسلوب خدمة شعبها أضافة الى تقصير الأحزاب المعروفة في أستيعاب مثل تلك الطاقات المستقلة) وأكثر من ذلك، نحن نعتقد بأن الموقف السياسي الناضج الذي أتخذه المجلس الأعلى (والذي جمع بين الثوابت الوطنية وبين الواقعية التي تحرص على مصالح الشعب والوطن)، وبالتنسيق مع القيادات الكردية العراقية، تجاه الأعصار الأمريكي القادم الى العراق بعد أحداث أيلول 2001م وأحتلال أفغانستان، هو الذي أجهض خطط أعدّتها الولايات المتحدة لبناء نظام حكم موالٍ له ومدعوم بالقوة العسكرية الأمريكية، على غرار كرزاي أفغانستان (الذي يفوز دوماً بالأنتخابات منذ 2001 ولحد الآن وتجمّع – اللوي جركه – الكرتوني)!

وأجهض خطة الولايات المتحدة الأمريكية لتأجيل الأنتخابات وتعيين أعضاء لجنة الدستور بدلاً من أنتخابهم من قبلها لكي يُكتب الدستور كما تريده (الذي أشترك أو كان حاضراً في كواليس مؤتمر لندن أواخر 2002م وأجتماعات هيئة التنسيق والمتابعة في صلاح الدين في أربيل / أوائل 2003م وأجتماعات وكواليس مجلس الحكم، يعرف قوة وصمود المجلس الأعلى والقيادات الكردية في مواقفهما السياسية الوطنية المناقضة للكثير من الرؤى والخطط الأمريكية التي أشرنا اليها.

موقف المجلس الأعلى الثابت، هو نفسه موقف المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف، كان موقف المجلس دعم مطالب المرجعية العليا من خلال أصراره على تولّي العراقيين أدارة أمنهم وكتابة دستورهم وأختيار برلمانهم وأختيار حكومتهم بأنفسهم، ودفعت قيادته حياتها ثمناً لذلك الأصرار (راجع آخر خطاب في آخر صلاة جمعة للسيد محمد باقر الحكيم للتعرّف على هوية قتلته) أن قيمة ذلك الموقف الحكيم للمجلس، قبل سقوط الصنم تتوضح من خلال مقارنته بمواقف الآخرين، الفرق كبير جداً بين أن تكون للقيادة المتصدّية رؤية سياسية صحيحة وناضجة ومعلنة ويمكن الدفاع عنها أمام الشعب وتحت الشمس. وتتحرك لأستقطاب دعم كافة القوى الوطنية ووفق برنامج وضوابط وتشكيلات مؤسّساتيه (كما تم في هيئة التنسيق والمتابعة المتكونة من 64 عضواً يمثلون غالبية الشرائح الشعبية المعارضة للنظام البعثي والتي قاطعها البعض)، وبين تحرك أفراد لوحدهم (على دوائر دولية) وفي الخفاء لعقد صفقات تنطلق من حسابات حزبية أو شخصية لم يطلع عليها الشعب. الذي أعتمده المجلس الأعلى هو الخيار الأول ويمكن توثيق كل ذلك أمام الرأي العام العراقي... المشكلة هي أن منهج الخيار الثاني لازال يعتمده البعض وهو في سدّة الحكم!!!

لانجد صعوبة في التعرف على أهم مطالب الأخوة الكرد والحركة التحررية القومية الكردية، ولا نجد صعوبة في معرفة مواقف القوى الوطنية العراقية المعروفة تجاه تلك المطالب، ويمكن مراجعة ميثاق جبهة الأتحد الوطني 1957 ثم قرارات الجمهورية الأولى بقيادة المرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم، ثم الأتفاقية التي توصلت اليها القيادة الكردية مع رئيس الوزراء الأسبق عبد الرحمن البزاز ثم أتفاقية 11 آذار مع النظام البعثي وما جاء في البيانات التأسيسية لـ(جود) و(جوقد) وهما من أُطر المعارضة الوطنية التي أنبثقت في دمشق في سبعينات القرن الماضي وكذلك البيان التأسيسي للجنة العمل المشترك 1990 الصادر في بيروت (اللجنة التي ضمّت ولأول مرّة الحركات الأسلامية الى جانب الأحزاب الوطنية الأخرى، وأدار السيد مسعود البارزاني المرحلة الأولى من اللقاءات التحضيرية لتشكيل اللجنة بينما أدار السيد جلال الطالباني حوارات المرحلة الثانية والتي أنتهت بالتوقيع على بيان التأسيس في الأيام الأخيرة من شهر كانون الأول من عام 1990)، وما جاء في البيان التأسيسي للمؤتمر الوطني العراقي (في دورة أجتماعاته الأولى في فينا / حزيران 1992 والثانية في صلاح الدين – أربيل – تشرين الثاني 1992)، وفي بيان قيادات المعارضة المجتمعة في دمشق عام 1996 وأخيراً ما جاء في أجتماع لندن أواخر عام 2002 وفي أجتماع هيئة التنسيق والمتابعة في صلاح الدين أواخر شباط 2003، ويتضح من هذه المراجعة موافقة غالبية القوى الوطنية أن لم نقل كلها (مع ملاحظات بعض الجهات) على أهم المطالب التي يعتبر أقليم كردستان اليوم تلبيتها وتحقيقها حقاً مشروعاً، ونحن نعتقد كذلك، خاصة ونحن ندخل العام العاشر من عمر النظام السياسي الجديد وسقوط الدكتاتورية البعثية العنصرية والقمعية.

نكرر ما ذكرناه قبل قليل، من أن التحالف الأستراتيجي مع الحركة الكردية، لم يمنع القوى الوطنية العراقية من أنتقاد بعض ألأخطاء والمواقف التي أتخذتها القيادات الكردية من قبيل الموقف من حكومة المرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم وزيارة بعض الشخصيات الكردية في الستينات من القرن الماضي لأسرائيل دون وجود مبررات معقولة لذلك، وشن حملة على الشيوعيين المتواجدين في كردستان في الثمانينات والأقتتال الكردي – الكردي في التسعينات من القرن الماضي والتفاوض مع النظام البعثي خلال فترة الأنتفاضة الشعبية 1991 والأستعانة بالنظام البعثي لحسم صراع كردي داخلي والسماح للقوات البعثية بتصفية المئات من عناصر المعارضة العراقية الذين كانوا متواجدين في أربيل آنذاك (1996) والتفاوض المباشر وبمستوى عال مع النظام البعثي في بغداد في 2002 في وقت كانت تستعد فيه كل قوى المعارضة الوطنية للأجهاز على النظام القمعي العنصري مستفيدة من المستجدات الدولية المتسارعة، وبعد سقوط البعث محاولات التمدد خارج الحدود التقليدية المعروفة للأقليم وخارج الضوابط الدستورية وأعراف فدراليات العالم، في مجال صلاحيات الأقليم وفي مجال التسليح والعلاقات الخارجية. في المقابل كانت للقيادات الوطنية الكردية أنتقاداتها وملاحظاتها لما أعتبرتها أخطاء ومواقف غير صائبة وقعت فيها بعض القوى الوطنية العراقية، وكانت لها أيضاً أنتقاداتها الحادة تجاه بعض أطراف الحكومات العراقية التي تعاقبت على السلطة بعد سقوط النظام البعثي البائد، من قبيل عدم أحترام تعهداتها السابقة وتمييع المادة 140 من الدستور والأنتقائية في التعامل مع الدستور ومحاولة مصادرة بعض صلاحيات الأقليم أو عرقلة ممارستها والسعي لمصادرة منجزات الحركة الكردية التحررية التي ناضلت لعقود طويلة من الزمن وقدمت تضحيات هائلة وثمينة من أجل تحقيقها، والسعي بين فترة وأُخرى لتأجيج النزعة العسكرية العنصرية في المركز بالتحريض على الشعب الكردي وقواه الوطنية للتمهيد للحل العسكري ومحاولة شق الصف القومي الكردي، وتعتقد القيادة الكردية أن بعض المسؤولين العراقيين يسعون لألقاء فشلهم في أدارة المركز وفشلهم في توفير الخدمات الضرورية للمواطنين العراقيين في غرب ووسط وجنوب العراق، على عاتق الكرد وكردستان العراق... وأن بعض المسؤولين وبدلاً من الأستفادة من الفرص الدستورية لأقامة الأقاليم في باقي مناطق العراق، يسعون لأفشال تجربة أقليم كردستان العراق الناجحة، نحن هنا لا نتبنى أية واحدة من أتهامات كل فريق للفريق الآخر بل نريد توضيح وجهتي نظر كلاهما جديرة بالدراسة والأهتمام، ولنا بالطبع وجهة نظر قد نغتنم فرصة أخرى مناسبة لبيانها.

لا يمكن لسياسي عاقل أن يتخيل قدرة الحل العسكري على حسم النزاع بين المركز والأقليم، فما الذي يريد أنصار هذا الحل أن يقوموا به أكثر مما قام به النظام البعثي الصدامي؟ الذي لم يتوانى عن أستخدام السلاح الكيمياوي والأبادة الجماعية لمئات الآلاف من المواطنين الكرد الأبرياء وتدمير آلاف القرى وسياسة الأرض المحروقة والقصاص الجماعي وزرع المستوطنات في الأقليم، أضافة الى كل أساليب القتال التقليدية والمحاولات المتكرّرة لأغتيال زعماء وقيادات الحركة التحرّرية الكردية (بالطبع وسط سكوت وتواطؤ عربي تام ودولي شبه تام، بالتأكيد لا يتكرر في عصرنا الراهن)، ومع كل ذلك لم ينجح في القضاء على الشعب الكردي ولا على حقوقه القومية ولا على قواه الوطنية!

وفي المقابل نحن على يقين من أن الدرجة العالية من الوعي السياسي (وفهم طبيعة الظروف المعقدة التي يعيشها العراق والمنطقة والعالم) والشعور بالمسؤولية الذي تتميز به القيادة الكردية، يجعلها تُدرك عُمق وحجم تفاصيل الملفات التي يجب التفاهم عليها مع بغداد سواء كانت قيادة الأقليم تسعى فعلاً للألتزام بالصيغة الدستورية للأقليم أو أنها تعمل في الواقع من أجل الأنفصال (الأستقلال)!؟! وأذا كانت التجارب أثبتت فشل الحل العسكري والأمني للقضية الكردية فهي أيضاً أثبتت فشل منهج فرض الحل من طرف واحد مهما ضعف المركز ومهما كانت الظروف مؤاتية لذلك الطرف! ويكفي لأثبات صحة مانقوله، هو عودة الطرفين المتخاصمين الى التأكيد على سياسة الحوار والتفاوض لحل المشكلات ومعالجة الأزمات، بينما كانا قبل أشهر على حافة الصدام المسلح، ولا يعني هذا زوال أرضية الصدام العسكري، بل يعني قناعة الطرفين بعدم جدواه، بل وقناعتهم بأن الحل العسكري والأمني يزيد المشكلات تعقيداً وصعوبة. يجب أن يتخلّى الطرفين عن فرضية أمكانية حل الملفات العالقة بين المركز والأقليم في جولة حوارات وتفاهمات لا تستغرق سوى أيام قليلة، وهي الفرضية التي نلمسها من خلال عدة تصريحات أخيرة صدرت عن مسؤولين في بغداد وأربيل، وهي فرضية غير واقعية ناتجة عن منهج شخصنة المشاكل ومنهج عقد الصفقات السرية وعدم التعمّق في تشخيص جذور الأزمة وأستبدال

الوقائع الميدانية بالأماني العاطفية، وهو نفس المنهج الذي أدى قبل سنوات الى الأغراق في التفاؤل والآمال نتيجة وعود شخصية وعبارات عامة وردت في هذه الوثيقة أو تلك، وهو منهج في غاية التبسيط!!! وأما من يريد فرض الحل أعتماداً على دعم قوى خارجية أقليمية كانت أم دولية، فندعوه الى الدراسة المعمّقة لتجربة السبعينات والتي أنتهت بكارثة للحركة التحررية الكردية وللشعب الكردي المظلوم، بمجرد أعطاء الولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر لشاه أيران آنذاك لعقد أتفاقية الجزائر مع النظام البعثي بوساطة الحكومة الجزائرية عام 1975، وبالتالي سحبت أيران دعمها للحركة الكردية والجميع يعرف ما حصل بعدها، حيث عادت طاحونة القمع والموت البعثية تسحق أبناء شعبنا في كردستان العراق وتشتّت قياداته وزعمائه في مدينة كرج (ايران) وسوريا والمنافي الأخرى، فقد علمتنا تجارب التاريخ القريبة والبعيدة أن لا أصدقاء دائميين ولا أعداء وأنما المصالح الدائمة، لقد تم تدمير الحزب الشيوعي العراقي في الستينات وكان حينها من أقوى الأحزاب الشيوعية العربية ووقعت مجازر لأعضائه وأنصاره بسبب صفقة كُبرى بين الأتحاد السوفيتي آنذاك وبين الغرب، وفي السبعينات بسبب صفقة بين النظام البعثي الفاشي وبين موسكو! أكبر خطأ تقع فيه الزعامات والقوى السياسية عندما تفترض دوام الظروف الجيدة لها، خاصة في عالم اليوم المليء بالمتغيرات والمفاجآت.

لم تخطأ القيادات الكردية عندما راهنت ولعقود من الزمن على علاقاتها الوطنية مع العرب والتركمان وباقي القوميات المتآخية ومع القوى السياسية الفاعلة في باقي المناطق العراقية، وراهنت على تواقيعهم في مواثيق أُطر وجبهات ولجان العمل المشترك وفي البيانات الختامية لمؤتمرات المعارضة العراقية قبل سقوط النظام البعثي، والخيار الوحيد هو الأستمرار في الحوار الجاد بين القوى الوطنية العراقية داخل الحكومة وخارجه بشرط أن يؤمن الجميع بالمصلحة الوطنية العليا للعراق وبالحقوق المشروعة للشعب الكردي والحقوق المشروعة لكل المكونات العراقية الأخرى، ولاخيارات أُخرى مهما كانت المشكلات والتحديات والتطورات.

توجد ملفات حقيقية ومعقدة من قبيل:

- حدود الأقليم ورقعته الجغرافية، ودور المتغيرات في الحدود في أثارة مشكلات جديدة أو تعميق مشكلات قائمة تخص مكوّنات وطنية أُخرى وتأثيرها على الأمن القومي للوطن
- مصير ومستقبل الأتنيات الأخرى الموجودة داخل الحدود النهائية، من قبيل التركمان الشيعة منهم والسنة، والعرب والآثوريين والشبك الشيعة والأيزديين ومدى تفاهم قياداتهم ورموزهم مع قيادة الأقليم، خاصة وأن فدرالية كردستان العراق هي فدرالية قومية وليست فدرالية أدارية كما هو حال في أغلب فدراليات الدول المستقرة سياسياً مثل الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا وكندا وغيرها
- ملف المياه والسدود الذي يدخل في صلب الأمن القومي لأي بلد، بلحاظ مرور بعضها أو تواجدها في مناطق كردستان
- المنافذ الحدودية مع دول الجوار والمطارات، وطبيعة علاقتها بالمركز
- طبيعة المؤسّسات والمعاهد والقوات العسكرية والأمنية والمخابراتية الموجودة في الأقليم وكيفية ضمان أرتباطها وأنضباطها بالضوابط الأتحادية المنصوص عليها دستوريا
- دور المؤسّسات الرقابية الأتحادية في الأقليم
- الضوابط الدستورية للتعامل مع الثروات الطبيعية في الأقليم
- العلاقات الخارجية للأقليم ومدى أنضباطها بالسياسة الخارجية للدولة الأتحادية، والبنوك الأجنبية في الأقليم ومدى ألتزامها بضوابط السياسة المالية الأتحادية

وغيرها من الملفات التي نعتقد بضرورة أن تأخذ الوقت الكافي والمطلوب، للحوار والتفاهم حولها، ونكرر خطأ منهج الصفقات الفئوية والشخصية البعيدة عن الآليات الدستورية والديمقراطية، خاصة أذا تمت في ظرف يعتقد فيه طرف بأنه قادر على أستغلال ظرف صعب يمر فيه الطرف المقابل.

على البعض مراجعة قناعاتهم بخصوص الحقوق المشروعة للشعب الكردي في العراق ومنها حق تقرير المصير، وعليهم أعادة بناء تلك القناعات بما يتناسب ومضامين لوائح حقوق الأنسان، وأيضاً بما يتناسب والشراكة الوطنية ومع التحالف الأستراتيجي بين الشرائح الشعبية التي تم أضطهادها خلال فترة النظام البعثي، وعليهم أيضاً التخلص من رواسب الثقافة العنصرية التي قام النظام البعثي البائد بترويجها لعقود من الزمن، وحدود سايكس – بيكو غير مقدّسة، نعم على الجميع عدم تعريض الوطن لمخاطر أستراتيجية وبعيدة المدى لمجرد تحقيق مكاسب آنية ومصالح فئوية.

نحن متأكّدون من أن روح الحوار والتفاهم بين المواطنين الأخوة الأشقاء والشركاء في المظلومية والوطن والمستقبل يختلف تماما عن حوار الغرباء المتخاصمين والمتعادين المتربص أحدهم بالآخر... فحوار الأشقاء الشركاء لا تشكّل فيه النسب والأرقام عقبة جوهرية لأن جيوب الطرفين يُفترض أن تصب في جيب واحد هو جيب الشعب العراقي... نعم، على الجميع أحترام الدستور والقوانين.

رؤى أمريكية في القضية العراقية

فيما يلي نصوص من دراسات وتقارير صادرة عن مراكز أبحاث أمريكية هامة، تخص قضايا عراقية معاصرة، أرتأينا نشرها بدون تعليق وتحليل مع وجود العديد من الملاحظات لدينا حولها، ولكننا فضلنا أن يطلع عليها القراء الأعزاء مباشرة، ونحن متأكدون من أنهم أي القراء سيشعرون بالفائدة الكبيرة من الأطلاع عليها، ونذكّر فقط بأن الولايات المتحدة الأمريكية كباقي القوى الكبرى لها خططها الكونية ولها منظارها الخاص المتناسب مع نظرتها لمصالحها في العالم، ونذكّر أيضاً بأن أغلب تلك الدراسات والتقارير صدرت عن مراكز أبحاث مرتبطة بالبنتاغون (وزارة الدفاع) أو عن مراكز أبحاث تمثل العقل الأستراتيجي للأدارة الأمريكية. وهنا نرى لزاما أبداء الشكر لمركز الكاشف للمتابعة والدراسات الأستراتيجية الذي وفّر الترجمة العربية لتلك الدراسات والتقارير والكتب.

التخلي عن الشيعة العراقيين أثناء الإنتخابات العامة هل هي حرب الشيعة؟
آية الله الديمقراطية مولد الديمقراطية

وادارة بوش ممثلة في شخص بول بريمر من سلطة التحالف المؤقتة في بغداد، هي الآن في صراع مع تاريخ الشيعة العراقيين وآية الله العظمى السيستاني اكثر رجال الدين تأثيراً في العراق وربما كان اشهرهم في الاسلام الشيعي وعلى اية حال فان آية الله العظمى السيستاني يريد انتخابات مباشرة لأي حكومة مؤقتة وكذلك للجمعية الدستورية ان احتفالات عاشوراء بذكرى استشهاد الامام الحسين التي جرت بعد وقت قصير من سقوط صدام حسين (الذي يقصده الكاتب في الواقع هو شعائر أربعينية الأمام الحسين (ع) التي حلّت بعد السقوط) نجم عنها شارع سياسي في المجتمع الشيعي العراقي وعلى الرغم من ان فهم الديمقراطية بين الشيعة وبخاصة رجال الدين اكثر تعقيداً من ذلك فإن هذا هو اساس نزعتهم للديمقراطية، وينبع تعهد السيستاني بولادة الديمقراطية في بلده من هذا الاقتناع. بإنتخابات ٣٠ كانون الثاني علم العرب السنة ان النظام القديم قد مات والشيعة والأكراد سيواصلون الاتصال بهم وكان السيستاني يفعل ذلك منذ سقوط صدام.

الانسحاب الأميركي من العراق

المؤلف: خبراء في مركز التنبؤات الأستخبارية / واشنطن 5 آذار 2010 دراسة لمصير المنطقة في السنين القادمة ولأبرز العوامل التي يمكن أن تؤثر في هذا الانسحاب.

- إن المكاسب السياسية التي تحققت باندفاع القوات في سنة ٢٠٠٧ في العراق تبقى ضعيفة، والتوترات الطائفية بدأت بالظهور على السطح أصلاً. ويبقى انسحاب القوات الأميركية من العراق متوقفاً على عدد من العوامل أهم هذه العوامل قدرة النظام الذي أعقب سقوط البعثيين على البقاء بعد تأسيسه غداة الغزو الأميركي. وستحدد حصيلة انتخابات ٧ آذار إلى حد بعيد مسار الصراع الإثني الطائفي، لا سيما تحديد إن كان التوازن السياسي الذي تحقق غداة إنهاء التمرد السنّي في سنة ٢٠٠٧ سيستمر أم سيتداعى.
- يعيش الشيعة، المدعومون بإيران التي ترعاهم، حمأة حملة شرسة لضمان عدم تهديد السّنة لسيطرتهم التي ضمنوها لأنفسهم خلال السنين السبع الماضية. وبالعكس، لا يشعر السنّة، الذين أنهوا تمردهم منذ أقل من ثلاث سنين، بأن وعود التسوية التي قضت بدمج قوات التمرد في القوات المسّلحة وفي العملية السياسية قد تحققت. وهم يشعرون بخطر المعاناة من مزيد من التهميش، وهو خطر يمكن أن يروا عليه بالعودة إلى العنف.
- وفي هذه الأثناء، يستغلّ الأكراد خط التقسيم الطائفي لرفع مستوى طموحاتهم في مسعى للمحافظة على الاستقلال الذاتي الذي تمتعوا به منذ انتهاء حرب الخليج الأولى في سنة ١٩٩١.

- كما سيكون للجهاديين، الذين يسعون لاستغلال الانقسام الإثني الطائفي لتنفيذ أجندتهم الأممية، تأثير في كيفية تتابع عملية الانسحاب.
- أمتلكت الجمهورية الإسلامية نفوذاً عظيماً في العراق، من خلال حلفائها الشيعة، وهي تستخدمه في بسط هيمنتها على المنطقة. وبالتالي، خدم الحضور المهيمن للجيش الأميركي في العراق وتدخُل الولايات المتحدة في النظام السياسي كثقل موازن ومن شأن انسحاب أميركي إتاحة فرصة لإيران لتعزيز نفوذها في البلاد.
- تشعر المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأصغر بالقلق على أمنها أيضاً في مواجهة تقدم إيران وطموحاتها الإقليمية. على أنه مما سيهدئ من مخاوف الدول العربية هذه ضمان امتلاك سنّة العراق صلاحيات كافية للخدمة كسد منيع في وجه أيران لكن من وجهة نظر الدول العربية التي طالما اعتمدت على الضمانات الأمنية الأميركية، لا يوجد بديل لوجود عسكري أميركي في العراق.
- يمكن لتركيا، بفضل شراكتها مع الولايات المتحدة، وهواجسها الأمنية من الانفصاليين الأكراد المتمركزين في شمال العراق، وحاجتها إلى الطاقة وقدرتها على الاضطلاع بدور لاعب إقليمي، أن تملأ الفراغ الذي سينجم عن خروج الولايات المتحدة. لكن الأمر سيتطلب بعض الوقت قبل أن تتمكن أنقرة من السير في حقل الألغام الإثني الطائفي في العراق وضمان تماسك التركيبة الحالية.
- يشكل النهج السياسي للشيعة في العراق، فيما بدأت واشنطن بعملية خفض قواتها، بالاشتراك مع راعيتهم طهران أهم عامل يمكن أن يهدد خطط الخروج الأميركية.
- واستباقاً للعملية الانتخابية، يقود شيعة العراق، تحت شعار تحالف جديد هو الائتلاف الوطني العراقي، حملة متجددة وشرسة لاجتثاث البعث في هذه المرة، يمكن لتدابير اجتثاث البعث أن تشعل الصراع الطائفي في البلاد من جديد. والوضع خطير إلى حد أنه دفع إدارة أوباما إلى الكشف عن خطة طارئة بقيت قيد الإعداد مدة طويلة تقوم على إبطاء عملية سحب القوات من أجل التعامل مع أي عنف محتمل.
- بعبارة أخرى، من غير المرجح أن تؤدي الجهود الأميركية الرامية إلى احتواء إيران، وبالتالي احتواء شيعة العراق، إلى تحقيق أية نتائج جوهرية. لهذا السبب، تساند الولايات المتحدة السّنةَ والقوى الغير طائفية مثل التكتل الذي يقوده رئيس الحكومة المؤقتة السابقة إياد علاوي.
- تعتمد الولايات المتحدة على الأكراد أيضاً في احتواء الشيعة، لكن هذا الخيار لا يخلو من مشكلات. فالأكراد يساندون حملة اجتثاث البعث أيضاً وهم يتنافسون مع السّنة في السيطرة على الأراضي الواقعة في المحافظات الشمالية، وهما قضيتان تخدمان مصالح الشيعة لايعرف على وجه التحديد مدى قدرة الشيعة على تحقيق أهدافهم، لكن جهودهم أقحمتهم في ما يبدو أنه صراع مرير مع السّنة، وهو ما قد يؤدي إلى تهديد خطط الولايات المتحدة لإعتاق نفسها من العراق.
- في كلتا الحالتين، يرتبط مستقبل السنّة بشكل وثيق بخطط الانسحاب الأميركية. فالسنة لا يريدون انسحاب الولايات المتحدة من العراق، ويمكنهم الرد على الاستفزازات الشيعية لإبطاء الانسحاب الأميركي. كما تريد الولايات المتحدة وحلفاؤها في الدول العربية السنّية، لا سيما المملكة العربية السعودية وتركيا، التأكد أيضًا من تشكيل السنّة جداراً منيعاً في وجه إيران. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي أن تقوم القوى الخارجية بزيادة نفوذ السنّة إلى حد يكفي لتمكينهم من توفير رافعة سياسية كافية في وجه الشيعة.
- التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة هو إدارة جبهتي هذا الصراع ومساعدة السنّة على زيادة نفوذهم. ومن شأن بروز كتلة سنّية قوية مساندة جهود واشنطن قصيرة المدى للخروج من العراق وكذلك جهودها البعيدة المدى عندما سيؤدي خفض التواجد العسكري الأميركي إلى إضعاف الدعم الأميركي.
- يبقى الأكراد أهم الحلفاء الذين يمكن للولايات المتحدة التعويل عليهم في العراق، بعد أن ساعدوا وساندوا الجهود الأميركية بعد ذلك لتشكيل حكومة تخلف نظام البعث. لكن يوجد احتكاك بينهم وبين واشنطن التي تسعى لإيجاد توازن بين الأكراد

والسنّة والشيعة، مع مراعاة الهواجس التركية حيال النفوذ الكردي المتنامي في شمال العراق. ومع استعداد الولايات المتحدة للانسحاب، يمكن أن تؤثر المصالح الكردية في الجدول الزمني للانسحاب.

- لئن كان الأكراد يريدون وجوداً أميركياً مطولاً في العراق، فهم يتهيؤون للرحيل المحتوم للقوات الأميركية باستغلال الانقسام الطائفي الشيعي السنّي. وبرغم ذلك، فهم أنفسهم يبقون في حالة صراع مرير مع كل من السنّة على الأراضي، ومع الشيعة الذين يسعون لتثبيت سيطرتهم الحديثة على البلاد مما يجعلهم على طرفي نقيض مع الطموحات الكردية بنيل استقلال ذاتي أوسع.
- يأتي التدخل التركي في مرحلة تعود فيها تركيا إلى المسرح العالمي بقوة وتبسط نفوذها في المناطق المتنوعة التي تتدخل فيها، مثل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى. وبالنظر إلى قرب البلاد من العراق ومصالحها المباشرة فيه، يشكل العراق نقطة الانطلاق للصعود الجيوسياسي لتركيا والمكان الذي ستبذل جلّ طاقتها فيه. ومن بين سائر الأماكن التي تسعى إلى إبراز نفوذها فيها، العراق هو الأقل مقاومة بالنظر إلى الطبيعة المقسمة للجمهورية العراقية التي نشأت بعد سقوط نظام البعث.
- برغم ما تقدم، ستتنافس تركيا مع إيران ليس لإيجاد دائرة نفوذ في العراق وحسب، بل وتملك عدداً أكبر من الحلفاء في الداخل بالنظر إلى التركيبة الإثنية الطائفية في البلاد. على أن تركيا تملك في النهاية قدرات توسعية أكبر مما تملكه إيران، وعلى الأرجح أن تتمكن من احتواء تحركات طهران في العراق. وفي هذا المسعى، تحظى تركيا بمساندة الدول العربية السّنية في المنطقة والتي تعتمد على أنقرة في صد الخطر الذي تواجهه من إيران عدوانية.
- والأهم مما تقدم أن الولايات المتحدة تعتمد على تركيا، وهي حليف وثيق لا ترى الولايات المتحدة في صعوده تهديداً لمصالحها إلى الآن، في إدارة الشرق الأوسط الأوسع لا في إدارة العراق وحسب، في ما تسعى لفك ارتباطها العسكري عن العالم الإسلامي. وبعبارة أخرى، يوجد تقارب في المصالح الأميركية والتركية في العراق، وهذا سيخدم في تيسير الانسحاب العسكري الأميركي منه.
- ففي ذروة أعمال العنف في العراق، ساندت القوى السّنية في المنطقة المتمردين السنّة لضمان عدم هيمنة الشيعة على العراق بالكامل.
- كانت الخطوة الثانية التي باعدت بشدة بين المصالح الأميركية والمصالح الإيرانية، حين سعت الولايات المتحدة، التي لم تشأ الاعتماد بشدة على الشيعة وبالتالي تمكين إيران، لإعادة السنّة، الذين كان العديد منهم من البعثيين، إلى المعادلة السياسية العراقية، ولاستغلال الانقسامات الداخلية في صفوف الشيعة بهدف إضعاف النفوذ الإيراني.
- فهناك حيز للمرونة في حال استدعت الظروف توظيفها، ويمكن تمديد فترة انتشار الوحدات المتمركزة في العراق حالياً.

الأمن في العراق

إطار عمل لتحليل التهديدات الناشئة بعد مغادرة القوات الامريكية

بقلم :ديفيد جومبرت – تيرينس كيلي – جيسيكا واتكنز / تم إعداد هذه الورقة لحساب مكتب وزير الدفاع – معهد بحوث الدفاع الوطني – تاريخ النشر ٢٠١٠ مؤسسة راند

تشير الدراسة في محاورها الأصلية الى أن **المصالح الأمريكية تتمثل بـ: وحدة العراق وتطوره الاقتصادي والديمقراطي وأمن الطاقة والوصول الى موارد الطاقة في العراق والخليج، وإحتواء وهزيمة الحركة الجهادية العنفية، والسلام بين العراق وجيرانه بما في ذلك أيران وتركيا، ومكانة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط والعالم الاسلامي،** إن العراق أصبح أكثر أمناً وإستقرارا، وجود خطر إندلاع العنف بين المجموعات العراقية المنخرطة الآن في العملية السياسية، والمتمثلة بأبناء العراق (يقصد الصحوات – الكاتب)

وجيش المهدي وقوات البيشمركة، تمتلك الفصائل الرئيسية قدرات مسلحة تكفي لأغراق العراق (مرة أخرى) في أتون حرب أهلية بل وتهديد بقاء الدولة العراقية الجديدة، إن خطر الاقتتال بين الجماعات العراقية يمكن أن يتنامى مع إستبدال القوات الامريكية بقوات عراقية ضعيفة، إن الصراع الكردي – العربي هو الاكثر خطورة، وقد يؤدي الى إنهيار العراق، حاول رئيس الوزراء نوري المالكي أن يمد نفوذه وسلطته عبر وضع حلفاء يعتمد عليهم في القوات الامنية، بالاضافة الى إنشاء أجهزة أمنية موازية وخطوط مباشرة للسلطة عبر مرسوم تنفيذي بدلاً من التشريع من خلال البرلمان، وإنشاء مجالس دعم عشائرية في أرجاء البلاد، قد تزداد قدرة قوات الامن العراقية بشكل كبير وهذا الامر بمجمله يعني سيطرة الشيعة وهو ما يعني بالمقابل خضوع السنّة والأكراد لحكم الشيعة، ولكن هذا اليوم بعيد المنال، إن ميزان القوة المسلحة سوف لن يتغير بشكل كبير لصالح قوات الامن العراقية، الى الحد الذي يؤدي الى خضوع الأكراد والسنة بشكل تام.

التقييم الاستراتيجي العالمي/الدور الامني الأمريكي في عالم متغير
نهاية لعبة العراق: الاستقرار الداخلي والاقليمي / بقلم: د. توماس هيمس وآخرون / أيلول / ٢٠٠٩
جامعة الدفاع الوطني / معهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية

في هذا العدد نطالع معاً ترجمة الفصل المخصص للعراق، الذي جاء في سياق تقرير عام وشامل من حوالي خمسمائة صفحة، تحت عنوان: التقييم الاستراتيجي العالمي / الدور الامني الامريكي في عالم متغير، صادر من قبل معهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية التابع الى جامعة الدفاع الوطني. يتكون التقرير من ثلاثة أقسام وعشرين فصلاً، وقد ورد الفصل المخصص للعراق في القسم الثالث الذي عنوانه: إعادة تنظيم القوة الأمريكية، في الفصل السادس عشر المعنون بـ: الدور الأمريكي في الأمن العالمي.

يؤكد هذا الفصل على محاور رئيسية منها:

1. **ضرورة دمج السّنة في الحياة السياسية والاقتصادية للعراق**
2. إن إستمرار المساعدة الامريكية يجب أن يكون **مشروطاً بتحقيق المصالحة السياسية** والاستقرار الداخلي
3. إن قوات الامن العراقية سوف لن تكون قادرة على تلبية جميع الاحتياجات الدفاعية الداخلية والخارجية **حتى 2018** وعلى الرغم من إستمرار العراق في بناء جيش محترف، إلا أنه **سيظل يعتمد على القوات الامريكية** حتى مع إنخفاض عدد القوات الامريكية وإنسحابها والقيام بدور الدعم
4. لا تزال **الطائفية موجودة في المؤسسة الامنية العراقية** خصوصاً في الشرطة وفي خدمات حماية المنشآت
5. قد تقدم الانتخابات الفرصة **لتوسيع التمثيل في البرلمان العراقي**، ولاسيما في جانب **الجماعات السّنية والعلمانية** التي لم تشارك في السابق
6. إن الامر **سيتطلب وقتاً طويلا لمعالجة الخلافات العميقة وعداوات الماضي**
7. لاتزال الدول العربية المجاورة ودول مجلس التعاون الخليجي **غير راغبة بدعم ما يعتبرونها حكومة شيعية ذات توجه طائفي في بغداد**
8. إن تطبيق **الاتفاقية الامنية الامريكية – العراقية سيكون أمراً أساسياً وحاسماً في تحديد مستقبل العراق**
9. يتوجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة **جنباً الى جنب مع المجتمع الدولي** لتعيين مبعوثين وتقديم دعم دبلوماسي مستمر **لتسهيل الحلول السياسية بشأن الاسباب الكامنة وراء الخلاف** وعدم الاتفاق داخلياً

لا تزال هناك **تحديات خطيرة موجودة**، والارتباط الامريكي المستمر سيكون بحاجة الى **وضع البلاد على أسس ثابتة**. لذلك فإن المطلوب هو **إستراتيجية نهاية اللعبة للمرحلة النهائية الخاصة بصراع العراق.**

– تتمثل التحديات الواسعة والكبيرة للسياسة الامريكية في، **الحفاظ على وتوسيع نطاق الاتجاه المنخفض للعنف ووضع صيغة للأمن والاستقرار بشكل مستدام في العراق وجميع أنحاء المنطقة.**

– واذا ما اريد تحقيق سلام دائم فإن الأمر سيتطلب من العراقيين **التوصل الى إتفاق بشأن المسائل المتعلقة بتقاسم السلطة وإدارة الموارد في النظام السياسي الجديد.**

العراق: بناء شراكة إستراتيجية

بقلم: أنطوني كوردسمان

الملخص التنفيذي لدراسة مطولة بقلم الخبير العسكري والامني المعروف أنطوني كوردسمان منشورة في موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. تؤكد هذه الدراسة على محور رئيسي وهو: يواجه العراق تحديات كبيرة في العديد من المجالات تتراوح ما بين العنف المستمر وصولا الى التسوية السياسية وإنتهاءًا بالاستقرار الاقتصادي، وينبغي على العراق التعامل مع طائفة واسعة من التحديات وهي كما يأتي:

1. هزيمة التهديد الذي تفرضه بقايا التمرد السني والبعثيون الجدد بالاضافة الى التحديات التي تمثلها الميليشيات والمجموعات المسلحة الشيعية
2. بناء قوات أمنية عراقية فاعلة
3. إجراء الانتخابات في أوائل عام 2010
4. تسريع الوتيرة البطيئة للتسوية السياسية
5. إيجاد توازن جديد بين الادارة المركزية والاقليمية والمحلية
6. التعامل مع التحديات الحالية مثل الفقر والبطالة وقلة اليد العاملة وسوء توزيع الدخل
7. تحريك العراق ودفعه بإتجاه التنمية الاقتصادية
8. وضع ميزانية العراق على مسار مستقر ثابت

فيما يلي أهم الأفكار المطروحة في هذه الدراسة:

- قد يستغرق الأمر **عقدًا من الزمان** قبل أن يتمكن العراق من مواجهة هذه التحديات الى الحد الذي يستطيع فيه تحقيق مستوى مقنع من الاستقرار والأمن وفق المعايير الاقليمية، ويواجه العراق مشاكل آنية خطيرة في مختلف المجالات إلا أن جميع تلك التحديات هي **هيكلية**، بمعنى أنها تتطلب تغييرات كبيرة في السياسة العراقية الحالية فضلاً عن الحكم والامن والبنية والاقتصاد، **وهو ما سيستغرق سنوات عدّة لإنجازه.**
- ومن المبكر جداً القول بأن العراق يمكنه تحقيق الاستقرار والأمن الدائمين والحفاظ على شكل تعددي من الحكومة أو **تجنب الوقوع في جولة أخرى من العنف** بسبب صراعات السلطة الداخلية والاقليمية.
- توفر **إتفاقية الاطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق** إطار عمل استراتيجي ممكن للإعتماد عليه بشكل يمكن أن **يخدم المصالح الاستراتيجية لكلا البلدين**، وسيعتمد الكثير على **مدى سرعة الولايات المتحدة في إظهار العراق بإعتباره شريكاً إستراتيجياً مهماً ويُعتمد عليه**، وأنها تحترم سيادة العراق وقيادته، وأن الولايات المتحدة ترغب بتوفير المساعدات والدعم وإستمرارهما.

- ومعظم أعمال العنف في الوقت الحاضر ترتبط بالتمرد السنّي وتتركز حالياً في **بغداد وديالى ونينوى وصلاح الدين في الوسط والشمال.**
- لا تزال **القاعدة في العراق وغيرها من الجماعات والفصائل الاسلامية السنّية** والمجموعات المختلفة من **البعثيين الجدد** تقوم بتنفيذ التفجيرات والهجمات التي تستهدف أجزاء من البلاد.
- وقد تجزأت ميليشيا الصدر (أو جيش المهدي) الى **مزيج من الفصائل غير الفاعلة** وإستمر نفوذها وقدراتها بالتدهور والانخفاض، ويبدو أن التيار الصدري **أخذ يركز على السياسة بدلاً من العنف.**

الملخص التنفيذي لدراسة إستراتيجية مهمة، والتي تم اجراءها بعد أن طلب الكونغرس الأمريكي من وزارة الدفاع في أواخر عام ٢٠٠٨، الحصول على تقييم **مؤسسة راند الخاص بجدولين زمنيين بديلين لسحب القوات الامريكية من العراق.** ينظر هذا التقرير **في ثلاثة جداول زمنية بديلة،** الاول يوافق ويطابق نوايا ومقاصد الادارة اما الثاني فهو **أسرع نوعاً ما** في حين كان الثالث **أبطأ، ويقوم التقرير بدراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بكل جدول ويقدم توصيات للحد من تلك المخاطر.**

فيما يلي أهم الأفكار المطروحة في هذه الدراسة:

- إن **تسلسل رحيل القوات الامريكية من العراق** بحاجة الى أن يأخذ بنظر الاعتبار **تنوع وإختلاف مستويات الأمن** في أنحاء البلاد، والتوتر ما بين الحكومة العراقية والقسم الشمالي الكردي شبه المستقل من البلاد يشيرالى أن القوات الأمريكية يجب أن تغادر في **معدل أبطأ بعض الشئ** من المنطقة.
- وبالمثل ونظراً **لحساسية بغداد** فإنه يجب أن تغادر القوات الامريكية العاصمة **بمعدل أبطأ** مقارنة بالأجزاء الأخرى من البلاد، وعلى اية حال ونظراً للسلام الهش في معظم أنحاء البلاد فإنه يتوجب على القوات متعددة الجنسيات أن تظل **مرنة بما يكفي للاستجابة** الى الوضع الأمني المتغير. **هناك إثنين من التنظيمات العراقية تعد الأساس لقدرة العراق على إقامة دولة مستقرة وآمنة وهما الجيش العراقي والشرطة الوطنية،** ولذلك فإن التحسين والتطور المخطط لكفاءة وفاعلية هذين التنظيمين في الاشهر التي تسبق كانون الاول ٢٠١١ هو **أمر جوهري ومركزي للجدول الزمني** الخاص بسحب القوات الامريكية المرتبطة بتدريب تلك القوات.
- هناك **ثلاث فئات من المخاطر** قد تهدد الأمن الداخلي والاستقرار للعراق أثناء وبعد خفض وإنسحاب القوات الامريكية: **المتطرفون** الذين يرفضون النظام السياسي الناشئ، ومجموعات **المعارضة المسلحة الرئيسية** والتي أصبحت **تشترك الآن في النظام السياسي، وقوات الأمن العراقية المسيّسة** التي أبرز خصائصها **تنامي قبضة الحكومة العراقية** المتنامية عليها والاستخدام الجدي لقوات الأمن العراقية في القضاء على الخصوم السياسيين او **القيام بإنقلاب عسكري.**
- وستكون الحكومة الامريكية بحاجة الى إجراء **تقييم واقعي للسبل والطرق** التي يمكن عن طريقها الحكومة العراقية وقوات الأمن العراقية **لعب أدوار سلبية وكذلك أدوار إيجابية** في تحسين الأمن والاستقرار في العراق.
- وينبغي على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة **للحفاظ على دورها كوسيط نزيه** دون الحاجة الى قوة عسكرية كبيرة على الارض.
- وجود حكومة عراقية **أكثر سلطوية مع قوات أمن عراقية لها مزيد من العضلات** تكون بمثابها الشريك او الدمية ربما ستؤدي الى مقاومتها من قبل **ميليشيات مرتبطة بالسنّة والأكراد** والفصائل السياسية الشيعية المستبعدة. وإستئناف المقاومة المسلحة من جانب السنّة أو زيادة التجاوزات والتعديات من قبل الاكراد، يمكن أن يؤدي الى **تركيز أكبر وسوء إستعمال للسلطة** من قبل الاحزاب الشيعية الحاكمة.
- ورغم أن الاحتمال ضعيف الا أن وجود معارضة أشد عنفاً وقيام **إستبداد وسلطوية** أكبر **يمكن أن يعيقا النظام الجديد في العراق والمصالح الامريكية** المهمة.

- وربما من غير المرجح أن يؤدي الانسحاب السريع للوحدات القتالية الى تزايد خطر عنف جيش المهدي بسبب **ضعف التيار الصدري سياسياً** بشكل كبير.
- وعلاوة على ذلك فإن الانسحاب المبكر من الجنوب الشيعي يمكن أن **يرّحب به من قبل المالكي والدعوة**، الذي يمكن أن يدعي **تحقيق نجاح** آخر.
- حركة **أبناء العراق (الصحوات)** تثق بالقوات الامريكية أكثر مما تثق بالحكومة العراقية وقوات الأمن العراقية، ومغادرة الولايات المتحدة بشكل سريع يمكن أن يجعلهم **يشعرون بالاهمال أو الاضطهاد** من الحكومة. وعلاوة على ذلك وبإفتراض أن السنّة يدركون إن قوات الأمن العراقية تستمر بشكل ثابت في كسب ميزة وفائدة قتالية على المقاتلين السنّة فإنهم سيكونون **أقل ميلاً الى اللجوء للقوة مع مرور الوقت.**
- القيام برحيل أكثر تدرّجاً للقوات الامريكية من المناطق المختلطة (السنّة والشيعة يمكن أن يوفر الوقت اللازم والمطلوب لتسوية مستقبل (أبناء العراق) والاستمرار في تعزيز المصالحة بين السنّة والشيعة وترك قوات الأمن العراقية في وضع أفضل لمكافحة التمرد الجديد والتصدي له، وأهم تلك المناطق المختلطة هي بغداد والحزام المحيط بها. وينبغي أن تبقى قوة أمريكية صغيرة في تلك المناطق لبعض الوقت.
- **إن التهديد الاكبر للاستقرار سيكون الصراع بين العرب والاكراد.**
- وإستمرار **الزحف الكردي** على هذه المنطقة والمناطق الأخرى المتنازع عليها يمكن أن **يقود الى صراع يبدأ نتيجة حادث ربما يكون صغيراً** ولكنه يمكن أن يطلق العنان لسلسلة من الاحداث لا يمكن ضبطها والسيطرة عليها، مما يؤدي في النهاية الى قيام صراع. إن مغادرة القوات الامريكية من المناطق المتنازع عليها في الشمال يمكن أن **يترك الاكراد يشعرون بأنهم أقل أمناً** ولكن أقل تقييداً. وبناءاً على ذلك سيكون **من الحكمة الابقاء على قوات امريكية مهمة** في هذه المنطقة لبعض الوقت في الوقت الذي تتحول فيه الى وجود إنتقالي.
- على الرغم من إن المتطرفين العنفيين مثل القاعدة في العراق والمجموعات الخاصة **قد ضعفوا بشكل كبير** وأصبحوا **غير قادرين على تعطيل العملية السياسية** في العراق، الإ أنه من المتوقع أن يمثلوا تهديداً للأفراد العسكريين والمدنيين الامريكيين المغادرين والمتبقين خلال عملية الانسحاب.
- كلتا المجموعتين ترغبان بإلادعاء بأن لديها القدرة على دفع الولايات المتحدة الى التراجع والارتداد، **ومن المرجح أن يتركز تهديد القاعدة في الموصل والجنوب وبغداد**، وسيتخذ التهديد شكل هجمات إنتحارية، اما تهديد المجموعات الخاصة فمن المرجح أن يتركز في **بغداد والبصرة والجنوب** وسيتخذ التهديد شكل هجمات تستخدم فيها العبوات الناسفة والصواريخ ومدافع الهاون والاسلحة الصغيرة.
- لابد أن تخرج تلك القوات من المدن العراقية بحلول منتصف عام ٢٠٠٩ والاحتفاظ ببعض القوات **كعامل ردع في المناطق المتنازع عليها** حتى تشكيل الحكومة الجديدة يبدو أمراً منطقياً وحكيماً.
- وقد يساعد الانسحاب كذلك على **تحسين تصور دعم إقليمي أكبر** خصوصاً من **دول الخليج الثرية** للمساهمة في المزيد من الموارد لتعزيز إستقرار العراق ودعم المنظمات الدولية في تقديم المساعدة **للاجئين العراقيين.**
- إن التدخل العسكري العلني من قبل جيران العراق (بإستثناء تركيا) **هو أقل إحتمالاً** من الجهود والمساعي السرية غير التقليدية أو السياسية لممارسة النفوذ. والى حد ما قد تقود **سيناريوهات عدم الاستقرار** في العراق جيرانه للتدخل.
- **إن طبيعة ومستقبل تطور الحكومة العراقية وعملية المصالحة السياسية في العراق هي أكثر أهمية من الآثار التي تنتجها عملية الانسحاب.**
- يمثل **الخطر الكردي** مشكلة بسبب نسبة السكان الاكراد المهمة في تركيا، والى درجة أقل تنظر ايران وسوريا الى الاكراد بإعتبارهم **خطراً محتملاً** على إستقرارها الداخلي.

- وبالمثل فإن المخاوف من **إنتشار الطائفية** تقلق الدول العربية المجاورة بسبب إن الاقليات (أو في بعض الحالات الأغلبية) من السكان الشيعة في بلدانهم يُنظر اليهم بإعتبارهم **تحدّياً للانظمة الحاكمة**، ولذلك غالباً ما تكون مهمشة ومقموعة سواء في المناطق الشرقية من المملكة العربية السعودية أو في دول الخليج الصغيرة مثل البحرين.
- من نواح عديدة **يعتمد مستقبل العراق على مهارة قواته الأمنية لاسيما الجيش والشرطة الوطنية**، واذا كان الجيش والشرطة غير قادرين او غير مستعدين للحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجال الأمن والاستقرار فإن **البلد يمكن أن ينزلق الى الفوضى من جديد**، وفي الوقت الذي شهدت فيه تلك القوات تحسناً ملحوظاً الا أنه **لا تزال تعاني من قصور خطير** خصوصاً في مجال القدرات المتعلقة **بالدعم الجوي والخدمات اللوجستية والرد الناري الطويل الأمد.**

الفصل الثاني من كتاب: إستعادة التوازن / إستراتيجية شرق أوسطية للرئيس القادم
نشوء وتطوّر إستراتيجية العراق
بقلم: ستيفن بايدل ومايكل إي. أوهانلون وكينيث.أم بولاك / كانون الأول / ٢٠٠٨
إصدار: مجلس العلاقات الخارجية ومركز سابان التابع لمعهد بروكينغز

جاء هذا الكتاب (كما ورد في المقدمة التعريفية) نتيجة نهائية لسنة ونصف السنة من العمل المشترك بين مجلس العلاقات الخارجية ومركز سابان التابع لمعهد بروكينغز. يتضمن هذا العمل جهود خمسة عشر خبيراً كبيراً في شؤون الشرق الاوسط، عملوا بشكل مشترك لأول مرة، لانجاز بحثاً عميقاً، من خلال رحلات الى المنطقة، عقد لقاءات مع قادتها من أجل تطوير سلسلة من التوصيات السياسية للرئيس المنتخب باراك أوباما، وقابلت هذه الفرق المتشكلة، ومن خلال ثلاث مناسبات، هيئة المستشارين، ومجموعة من المسؤولين الحكوميين والقادة السابقين في القطاعين العام والخاص، الذين كانوا قد إنتقدوا مسودات الخطط المقترحة شفهياً، ولكن لم يطلب منهم طرحها وتبنيها رسمياً، الأمر الذي يعطي الأهمية العالية والمصداقية الكبيرة لهذا الإصدار.

يقترح خبراء من مجلس العلاقات الخارجية ومركز سابان التابع لمعهد بروكينغز، إستراتيجية جديدة غير حزبية تعتمد على الدروس الفاشلة السابقة لتحديد وتعريف التحديات القصيرة والطويلة الاجل التي تواجه مصالح الولايات المتحدة. يبدأ الكتاب بالقاء نظرة عامة بقلم ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، ومارتن إندك، رئيس مركز سابان، وهناك فصول مخصصة تتناول الصراع العربي الاسرائيلي، مكافحة الارهاب، ايران، العراق، التنمية السياسية والاقتصادية، والانتشار النووي. هناك توصيات لسياسات محددة تنبع من البحث العميق والحوار الواسع مع شخصيات رسمية في الحكومة والاعلام والجامعات والقطاع الخاص عبر المنطقة.

فيما يلي أهم الأفكار المطروحة في هذا التقرير:

- تشير الاتجاهات الحديثة الى أن الولايات المتحدة قد تكون قادرة على تقليل قواتها في العرا ق بشكل ملحوظ وكبير في وقت مبكر.
- شهد العامين الماضيين سلسلة من التطورات الايجابية الملحوظة في العراق، الامر الذي يوفر أملا في قدرة الولايات المتحدة على ضمان الاستقرار في العراق – ومع ذلك ينبغي عدم المبالغة في هذه النتيجة. اذ لاتزال التحديات موجودة بشكل كبير في العراق، وطبيعة التغييرات المرتبطة بها والتي تحدث مع مرور الوقت تجعل، الخطر موجوداً وقائماً.
- إن القيام بتخفيضات إضافية في القوات الامريكية ينبغي أن يكون تدريجيا، ولا يتم ذلك الا بعد قيام الجولات الانتخابية في العراق والخاصة بمجالس المحافظات التي ستجري بوقت مبكر من عام ٢٠٠٩ وكذا الحال بالنسبة للانتخابات البرلمانية، وهذا الأمر ربما سيؤدي الى تحقيق مكاسب هامة أو إعادة فتح الجراح القديمة.

- ولكن إبتداءاً من عام ٢٠١٠ وفي حالة إستمرار الاتجاهات الحالية، فإنه سيكون بإمكان الرئيس القادم البدء في تقليص القوات الامريكية في العراق وإكمال الالتزام الامريكي في أواخر عام ٢٠١٠ أو عام 2011، دون قيام مخاطر كبيرة تؤثر على إستقرار العراق وعموم منطقة الخليج.
- نهجنا المقترح "يعتمد ويستند على الشروط"، كما إنه يحث بشكل أكبر الولايات المتحدة على الحاجة الى مواصلة البحث عن سبل لكسب التأثير على صانعي القرار العراقيين بدلاً من تقديم إلتزام أمريكي غير مشروط ومفتوح لهم.
- لدى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حوافز حزبية تفضل الخطاب الداعي الى سحب سريع للقوات الامريكية، وربما يبالغ بقدرات بلده العسكرية على الاداء في غياب القوات الامريكية. ولكن قدرته الفعلية على توفير الأمن في العراق بدون قوة أمريكية مهمة، لها حدود جدية وواضحة.
- من بين أبرز التطورات المهمة على مدى العامين الماضيين الانخفاض الهائل في الصرا ع العرقي والطائفي في العراق وبنسبة تجاوزت ٩٠% عام ٢٠٠٨
- إنتقل دور القوات الامريكية في مناطق مهمة من العراق، من سحق المجموعات الطائفية العازمة على التسبب بالعنف الى تأمين وقف إطلاق النار بين الجماعات وتطمين العراقيين العاديين بأن العنف سوف لن يتم السماح بعودته مجددًا.
- تم إضعاف تنظيم القاعدة في العراق بشكل كبير، ولربما سيتم دفعهم قريباً الى مخابئ ريفية معزولة على أطراف المجتمع العراقي. ولكنه سيستمر بالتأكيد على القدرة بالقيام بحوادث عنف إرهابية بين الحين والآخر من تلك المخابئ، إلا أن قدرته على إثارة حرب واسعة النطاق قد إنتهت.
- أما بالنسبة الى الميليشيات الشيعية وعلى الاخص جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر أو جيش المهدي المستقل فقد تم إضعافها بشكل جذري عن طريق مجموعة من العوامل.

– ومن أبرز العناصر المساهمة في تحقيق هذه النتيجة المشجعة، نمو ونضوج القوات العراقية والجيش العراقي والشرطة الوطنية وقوات الشرطة المحلية وحرس الحدود.

مكيافيللي في بلاد الرافدين:

نوري المالكي يبني الكيان السياسي بقلم: نيد باركر / ربيع ٢٠٠٩

مجلة السياسة العالمية/ معهد السياسة العالمية

في هذا العدد ترجمة لمقالة إستراتيجية مهمة، منشورة في موقع معهد السياسة العالمية /مجلة السياسة العالمية، تشير في محورها الأصلي الى، إن الحرب الأهلية أكدت متانة وتحمل الدولة العراقية الجديدة التي يقودها الشيعة، وما تبع هذا الأمر من قيام هدنة ممتدة، بدأ رئيس الوزراء نوري المالكي من خلالها بتعزيز سلطته ونفوذه على القوات الأمنية العراقية مؤكدًا سلطته على المحافظا ت،ومع هدوء الأوضا ع فإن البلاد لم تعد تشبه ديمقراطية ذات نمط أو أسلوب غربي الذي كان هدف الولايات المتحدة عندما قامت بغزو العرا ق، وإنما نموذجًا سلطويًا حكم العراق حتى عام ٢٠٠٣، مكان يوجد فيه زعيم قوي يضمن الإستقرا ر وتجمّع المواطنين حول الدولة، مع وجود فارق واحد أساسي ومهم وهو إن الأغلبية الشيعية في العراق هي التي تحكم في الوقت الحاضر وليست النخبة السّنية، وبعد سنوات من العنف و نزوح الملايين بدأ الشيعة والسّنة يجدون السبل والطرق تدريجيًا وببطئ لإستيعاب بعضهم البعض وذلك كله تحت نظر قائد واحد وراية واحدة في بغداد.

فيما يلي أهم الأفكار المطروحة في هذه المقالة:

- حتى هذه اللحظة، ذلك القائد هو المالكي، وإغضابه وإستفزازه يعني المخاطرة بمضايقة غير منتهية والنفي أو السجن، وإقامة تحالف مع المالكي يمثل فرصة لتحشيد السلطة وكسبها وتأمين الحماية من الأعداء.
- وبغض النظر عن الإنتماءات الشيعية أو السنّية، فإن العراقيين مستعدون لقبول زعيم وقائد يؤكد إرادته مع مزيج من المحسوبية والقوة، مما يؤدي الى إيجاد النظام وتوحيد البلاد.
- اذا ما جاء الحاكم من حزب ديني أصولي مثل المالكي فإن النتيجة جيدة طالما يؤدي ذلك الى الإستقرا ر. أما اذا تجاوز المالكي حدوده فإن الإحتكاكات الناتجة قد تؤدي الى إشتعال العنف.
- أعاد المالكي تقديم نفسه بإعتباره وطنياً في نظر الكثير من العراقيين الذين لم يعتقدوا بأنه سيشن هجوماً أو ينقلب على مجموعة من طائفته في أي وقت من الأوقات.
- وقد عملت معظم الأطراف على تهيأة وتعديل نفسها وفقاً للديناميات الجديدة مع إعتراف الخاسرين بقوة المالكي وقدرته على إلحاق الأذى بهم.
- وقدرة رئيس الوزراء على إستحضار الجيش الأمريكي، تمثل كذلك وقفة تأمل لأولئك الذين ربما يشكلّون تحدياً للدولة.
- إلقاء نظرة الى الجنوب يبين كيف إستخدم رئيس الوزراء الإهتمام والرعاية لكسب العشائر الى جانبه، وقد فرضت خطوات رئيس الوزراء تهديداً تجاه الشريك الشيعي الرئيسي الآخر في الحكومة وهو المجلس الأعلى الأسلامي في العراق، الذي كان أكثر قوة من المالكي قبل أن يبدأ بتعزيز وجهة نظره في دولة قومية قوية مع حملة البصرة، وقد دافع المجلس الأعلى الإسلامي في العراق منذ فترة طويلة عن إقامة دولة كبرى شيعية في الجنوب.
- في إنتخابات مجالس المحافظات التي جرت في كانون الثاني هذا العام، أطاح المالكي بالمجلس الأعلى الأسلامي في العراق في كل من بغداد وجنوب العراق.
- وسواء ظل رئيساً للوزراء أم لا بعد هذا العام، فإن تركة وميراث المالكي ستتمثل في إعادة تقديم وإنتاج نموذج تقليدي يتمثل بنموذج الرجل القوي في السياسة العراقية، ولكن ليس بصورة وحشية مثل صدّام حسين ولكن زعيم وقائد يرغب بضمان هدوء الأمة والدولة عن طريق إستخدام الرعاية والعناية والقبضة الحديدية.
- والآن وبعد الإنتخابات التي فازت فيها القوائم السنّية والعلمانية في ديالى بأغلبية المقاعد، فانه من المحتمل أن يمارس المالكي مجدداً نفوذه من خلال سيطرته على الجيش والقوات الأمنية رغبته في التصدّي لمنافسه الرئيسي وشريكه في الحكومة المجلس الأعلى الإسلامي في العراق ومنظمة بدر التابعة له، ينبغي أن تكسبه الإرادة الطيبة والنية الحسنة من قبل السنّة.
- اذا ما قام المالكي بإستبعاد الكثير من أعضاء الصحوة، فإنهم من الممكن أن يطلبوا الحماية من القاعدة، أو أية جماعة أخرى.
- إن الطريقة الأفضل بالنسبة للمالكي، للتعامل مع السنّة تكمن في التلاعب بين الفصائل ووضع كل فصيل في مواجهة الآخر، فمن جهة يستمر في خصومته مع الحزب الإسلامي العراقي، وقام بتحقيق السلام مع بعض قادة الصحوة وإعتقل آخرين غيرهم.
- إن قدرته في كسب بعض الفصائل والتعامل بشدّة مع الآخرين، سوف تمنع النخبة السنّية في البلاد من التأثير على بعضها البعض، وتشكيل تهديد جدي يمكن أن يؤدي الى إسقاط الحكومة.
- هذا هو الخوف المستمر العميق الجذور للاغلبية الشيعية في العراق، الذين ندموا يوم إختاروا محاربة القوات البريطانية في عام ١٩٢٠ والتنازل عن حكم البلاد للأقلية السنّية حتى عام ٢٠٠٣.
- ولكن بعد نجاح حملة البصرة التي أدت الى هزيمة جيش المهدي نتيجة للدعم الجوي الأمريكي، داعب المالكي رغبة البلاد في بروز قائد وطني قوي، وبفضل إستحواذه المستمر على سلطة الجيش والشرطة الى جانب تمكنه من أموال الدولة، تحدي المجلس الأعلى الإسلامي في الوقت الحاضر.

- كانت فكرة المالكي بشأن قيام حكومة مركزية أكثر حضوراً وقبولاً مما حظيت به فكرة المجلس الإسلامي بشأن إقامة الإقليم الشيعي الكبير، الذي نظر اليه الكثير من العراقيين بعين الشك. ومع حصوله على الزخم الشعبي وضمان المجالس العشائرية في جيبه، بدأ المالكي بكسب أنصار ومؤيدي المجلس الأعلى الإسلامي، ووصل الأمر الى أن بعض أعضاء هذ ا المجلس أصبحوا مستعدين في الوقت الحاضر لإتباع رئيس الوزراء والسير تحت قيادته.
- أصبحت الغالبية الشيعية في البلاد تسيطر في الوقت الحاضر على البلاد للمرة الأول في تاريخ العراق الحديث الذي يمتد الى (٨٩) عاماً. وبدأ العيش المشترك غير المستقر بالبروز والنشوء بين النخبة الشيعية الجديدة في البلاد والأقلّية السنّية التي هيمنت فيما مضى على قيادة البلاد وحملت السلاح بعد عام ٢٠٠٣ وعادت التوترات القديمة بين بغداد والشمال الكردي مع إكتساب الحكومة الوطنية القوة والسلطة.
- ربما ستشهد الأعوام الثلاثة القادمة تعزيز وتقوية دولة ذات نموذج سلطوي بقيادة شيعية ترتدي ثياب الديمقراطية. وستكون المؤسسات الديمقراطية رمزية، يمكن تجاوزها بشكل كبير ويمكن التضحية بها بإسم الإستقرار.
- يريد العراقيون قائداً وزعيماً في بغداد يقوم بإتخاذ إجراءات وأعمال أحادية الجانب من خلال القوات الأمنية والعشائر والتحالفات الأخرى، شخص يمكنه أن يوفّر لهم الهدوء والإستقرار والأمان والمنافع الأقتصادية.
- إذا لم يستطع المالكي القيام بذلك فسيأتي شخص آخر غيره جدير بهذه المهمة. وبدون وجود مثل هكذا قائد فإنهم يخشون رؤية البلاد وهي تنزلق مرة أخرى في صراع وحشي، وبيئة تقوم فيها الجماعات المتحاربة بإرتكاب عمليات قتل دون عقاب والقوات الأمنية تصبح رهينة أهواء الأطراف والأحزاب وليس الدولة.

ورقة ملخصة من معهد السلام الامريكي

العراق في إدارة أوباما

بقلم :دانيل ب سيرور وسام باركر كانون الأول / ٢٠٠٨ إصدار: معهد السلام الامريكي

في هذا العدد ترجمة **لورقة إستراتيجية ملخصة** منشورة في موقع **معهد السلام الأمريكي**، جاءت هذه الورقة كثمرة لجهود على مدى **الاعوام الثلاثة الماضية**، إلتقت خلالها مجموعة من **الخبراء المعنيين بالتحليل السياسي** في الولايات المتحدة، وعملت تلك المجموعة على **تقديم وعرض تقييمات ونصائح تتعلق بالوضع في العراق**، وتأتي هذه الدراسة لتمثل **أحدث جهد** قامت به تلك المجموعة بهدف **تزويد الادارة القادمة بالخبرات والتجارب وتحليل الوضع الذي ستواجهه في العراق، وبشأن ما يمكن عمله لضمان المصالح الحيوية الامريكية وحمايتها. فيما يلي أهم الأفكار المطروحة في هذه الورقة:**

- تحدد المصالح الامريكية التالية، أي إعتبار يتعلق بالسياسة الامريكية تجاه العراق، **وينبغي أن توجه تلك المصالح إدارة اوباما وهي كالاتي: إستعادة مصداقية الولايات المتحدة وحفظها، بالاضافة الى حفظ مكانتها وقدرتها على العمل في جميع أنحاء العالم، وتحسين الاستقرار الاقليمي، والحد من**النفوذ الايراني وإعادة توجيهه، والحفاظ على إستقلال العراق كدولة واحدة، ومنع العراق من أن **يصبح ملاذاً آمناً للارهابيين أو منطلقاً لهم.**
- تجاهل الولايات المتحدة العراق أو **التخلي عنه** قد يؤدي الى **خطر الانهيار**، مع عواقب إنسانية **وسياسية كارثية وخيمة** لن تستطيع الادارة الجديدة تجاهلها.
- في الوقت الذي **سيستمر فيه العنف**، بإعتباره مشكلة رئيسية في العراق في المستقبل المنظور، فإن التحديات الاكبر خلال العام القادم **ستكون سياسية**، وفي الوقت الذي سيتم فيه سحب الجيش الامريكي من العراق، ستكون هناك **حاجة ملحة للمدنيين الامريكيين** وغيرهم من الموظفين المدنيين، للمساعدة في الانتقال نحو عراق مستقر.

- شهد العامين الماضيين **تحسناً ملحوظاً ومهماً في الوضع الامني** في العراق، ولا يعود هذا الامر الى زيادة القوات الامريكية وتطوير الاستراتيجية والتكتيكات المرتبطة بعملية "الطفرة" الخاصة بزيادة القوات الامريكية في العراق فحسب، وإنما كذلك الى وقف إطلاق النار من قبل **(التيار الصدري)** ونجاح العمليات العسكرية الامريكية والعراقية ضده بالاضافة الى **صحوة العراقيين السنّة** ضد تنظيم القاعدة في العراق، **ونمو قدرات قوات الامن الداخلي العراقية** وتزايد ثقتها.

كم هو الأمن قريباً؟ تطوير القوة العراقية والإنسحابات الأمريكية المشروطة
أنطوني كوردسمان / آدم موسنر 22 / 4 / 2009
مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

في هذا العدد ترجمة **لمقدمة تقرير إستراتيجي مهم** من حوالي مائتين صفحة، منشور في موقع **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، وهو بقلم الخبير العسكري والأمني **أنطوني كورسمان**، يلقي الضوء على **الوضع الإستراتيجي الراهن للقوات المسلحة العراقية**.

فيما يلي أهم الأفكار المطروحة في هذا التقرير:

- حقق العراق تقدما في الحياة السياسية فضلاً عن تحسن مستويات الأمن، ولكن رغم ذلك لا أحد يمكنه أن يكون متأكداً بأن العراق سوف يحقق تسوية سياسية كافية للتعامل مع مشاكله الداخلية المتبقية في حالة قيام موجة جديدة من العنف المدني، أو ما إذا كان العراق سيواجه مشاكل مع جيرانه
- تسعى ايران من جانبها الى توسيع نفوذها، أما تركيا فسوف لن تتسامح تجاه إيجاد ملاذ آمن للحركات الكردية المعادية مثل حزب العمال الكردستاني، ولا يزال الدعم العربي للعراق ضعيفا ويخشى جيران العراق العرب من الهيمنة الشيعية والايرانية في العراق وكذلك من الهلال الشيعي الذي يضم سوريا ولبنان
- الكثير سيكون مرهوناً بتطور قدرات قوات الأمن العراقية وقدرتها على التعامل مع الصراعات الداخلية والضغوط الخارجية، وسيعمل المزيج الذي يجمع ما بين السياسة الامريكية والسياسة الداخلية العراقية فضلاً عن الضغط الخارجي من دول مثل ايران، على تقليص الاطار الزمني لانسحاب القوات الامريكية
- تعكس السياسة العراقية حقيقة أن الرأي العام عموماً ينظر الى الولايات المتحدة بإعتبارها قوة محتلّة ويريد من القوات الامريكية وغيرها من قوات التحالف مغادرة البلاد في أسرع وقت ممكن
- يبقى أكراد العراق الجماعة الوحيدة التي تُظهر إستطلاعات الرأي وجود رغبة ثابتة لها في بقاء الولايات المتحدة في العراق

التي ظهرت من هذه المفاوضات إهتماماً أقل بكثير (SOFA) – أولت الاتفاقية الأمنية وإتفاقية وضع القوات الى الحاجة لبناء قوات أمنية عراقية فاعلة ومؤثرة، رغم حقيقة إن تسريع معدّل إنسحاب القوات الامريكية سيقلل لا محالة من الاطار الزمني لتطوير القوات العراقية حتى تصبح قادرة على الاعتماد على نفسها

- وافق القادة العراقيون والامريكيون على جدول زمني محتمل لانسحاب القوات الامريكية، دون أي إتفاقية علنية بشأن خطة لضمان قدرة القوات العراقية وأستعدادها للعمل دون مساعدة ودعم الولايات المتحدة وبدون ضمانات أمنية

الهلال الشيعي بين الأسطورة والحقيقة
بقلم: موشية ماعوز تشرين الثاني ٢٠٠٧

مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز

تتناول الدراسة أوضاع الشيعة في كلٍ من: ايران والعراق ولبنان وسوريا والكويت والبحرين والسعودية. ويلاحظ هنا عدم الإشارة الى الشيعة في باكستان وأفغانستان؟

فيما يتعلق بايران تشير الدراسة الى: أن طبيعة العلاقات بين إيران والشيعة العرب العراقيين، هوالمسألة الرئيسية للشرق الأوسط، وسيكون لطبيعة هذه العلاقات تأثيراً هائلًا على المجتمعات الشيعية الأصغر من عرب الشرق الأوسط، ويعتقد الكاتب بأن إيران تفضّل عراقاً موحّداً بسيطرة شيعية ولكن ضعيفاً، بدلاً من عراق مقسماً إلى ثلاثة دويلات شيعية وسنّية وكردية، من المحتمل أن تمارس إيران تأثيراً قوياً على أية دويلة في جنوب العراق وقد تلحقها بها، وفي نفس الوقت، قد تواجه إيران تحدياً داخلياً مهماً عندما تكون هناك دولة كردية مستقلة في شمال العراق، لأن مثل هذا الأمر قد يشجع مشاعر الانفصاليين من السكان الاكراد في إيران، ويشير الكاتب الى أن السياسة الخارجية الإيرانية تهدف إلى دفع المصالح القومية الإيرانية بقدر ما تسعى للترويج لأية أجندة طائفية شيعية، ومن المحتمل أن الشيعة العرب في العراق سينافسون إيران على قيادة المجتمعات الشيعية في دول الخليج، كما يحتمل أن يرتبط العرب الشيعة في العراق بإيران كجزء من تحالف شيعي شامل.

وفيما يتعلق بالعراق تشير الدراسة الى: أن شيعة العراق يعتبرون من أهم المجتمعات الشيعية في الشرق العربي، لأنهم يمثلون غالبية السكان في العراق والشيعة العرب في الخليج. فضلاً عن ذلك، فإنهم يسيطرون على المراكز المقدسة للشيعة في النجف وكربلاء، فإذا كانت هناك أية حركة شيعية في الشرق العربي، فالأولى أن تُقاد من قبل شيعة العراق بدلاً من أن توجّه من قبل إيران، وإن الشيعة العرب العراقيين، المكثف في المدن المقدسة، وعلماءهم وموروثهم الثقافي، يستطيعون تشكيل قطب الجذب للشيعة العرب الآخرين، وسيحركهم هذا أما لمساندة تحالف شيعي بقيادة إيرانية أو من المحتمل جداً، مناهضة الهيمنة الإيرانية، وبنفس الطريقة، يمكن للشيعة العرب العراقيين أما أن يقودوا الشيعة العرب الآخرين بإتجاه التوحيد والاندماج والتكامل في أوطانهم التي يعيشون فيها، أو أن يحفزوهم للثورة ضد حكامهم العرب السنة والكفاح من أجل السلطة السياسية.

وأما عن سوريا فتذكر الدراسة بأن: إرتباط شيعة سوريا بإيران محدود، أما سبب هذا التحالف الاستراتيجي مع طهران، فهو الكفاح ضد إسرائيل. هذا التحالف، الذي يشمل حزب الله، قد يتشتت إذا ما وصلت سوريا وإسرائيل إلى إتفاق سلام، وإن بقاء إستراتيجية النظام السوري، لا يعتمد على الخطاب الديني بل على السياسة الواقعية. أكثر الحلفاء الذي تعتمد عليهم سوريا هو إيران وحزب الله بسبب المصالح الاستراتيجية المشتركة بينهم، وليس مذهبهم الشيعي المزعوم.

وأما عن لبنان فتعتقد الدراسة بأن: لشيعة لبنان تجربة فريدة بالنسبة لعرب الشرق الأوسط، تجعلهم مختلفون بشكل واضح عن الشيعة في أي مكان آخر من المنطقة، ولقد جعلت الإنجازات العسكرية لحزب الله في إجبار إسرائيل على مغادرة لبنان عام ٢٠٠٠ وسجله الناصع وأجندته الشعبية والاجتماعية والاقتصادية، جعلت من الحزب أكبر قوة سياسية بين الشيعة وفي لبنان على الأعم، وهناك رأي قوي يقول، بأن حزب الله في نهاية الأمر سيستعمل الاغلبية الشيعية من نفوس لبنان، حيث يبلغ الآن عدد الشيعة ٤٠ بالمائة من السكان، والبديل عن نظام الطائفية سيكون لصالحهم، منذ منتصف الثمانينات والقادة الفكريون لحزب الله، فضل الله، الزعيم الروحي للحزب والشيخ مهدي شمس الدين رئيس المجلس الأعلى للمسلمين، ونصر الله، قد إفترضوا تغييرات إنتخابية في لبنان تقوي وتعزز الشيعة، من هذه التغييرات سينتقل لبنان من سياسة تنوّع معترف بها إلى دولة تهيمن عليها الشيعة، من النوع الذي أصبح عليه العراق منذ ٢٠٠٣.

وأما عن الكويت فتعتقد الدراسة بأن: التيار الشيعي المهيمن في الكويت هو الحركة الشيرازية المعتدلة، التي تأسست أواخر ٢٠٠٤ للترويج للوطنية الكويتية ولتحييد الميليشيات الأصغر والتيار المؤيد لإيران، وإن شيعة الكويت يتأثرون بالمركز الديني المعتدل في النجف وكربلاء في العراق، حيث درس معظم علماء الدين الشيعة الكويتيين هناك.

وأما عن البحرين فتعتقد الدراسة بأن: الدولة الخليجية الوحيدة التي تعرضت، بصورة عامة، إلى عدم الاستقرار من قبل سكانها الشيعة هي البحرين، حيث إن الغالبية الشيعية لازالت تكافح من أجل حصتها السياسية والاقتصادية وعلى الرغم من وجود القليل من التحسن في السنوات الأخيرة، فإن شيعة البحرين وعددهم ٧٠% من المواطنين الأصليين في البحرين، والبالغ عددهم 564000 لازالوا الأغلبية الأكثر تضرراً، والبحرين من الناحية الاستراتيجية هي واحدة من أهم الدول بالنسبة للولايات المتحدة لأنها توفر قاعدة للاسطول الخامس للبحرية الأمريكية، والبعض من السنة البحرانيين في، الوقت الحاضر، يعتقدون بالمذهب الوهابي، الذي يصور الشيعة بالزنادقة وسياسياً، هم بيادق خائنة بيد إيران، وتبقى إمكانية وصول النظام البحريني والشيعة إلى تهدئة، أمراً غير واضح، علاوة على إن المصالح القوية للقوى الخارجية في السياسات الداخلية هي من المواضيع المهمة، فالعربية السعودية، التي تساند بقوة النظام البحريني ضد إنتفاضة الشيعة، ستبقي مراقبة شديدة على التطورات، ولا تريد أن ترى دولة شيعية ثالثة على حدودها (مع إيران والعراق).

وأخيراً عن السعودية فتعتقد الدراسة بأن: السعودية التي تأثرت بالوهابية على نطاق واسع، قد إضطهدت الشيعة، ودمرت الأماكن المقدسة لهم، وأجبرت آخرين ليكونوا سنة، وقد أهملتهم بصورة عامة من ناحية المنافع والرعاية الرسمية، وحتى لفترة قريبة، لم يسمح للشيعة في المنطقة الشرقية إلا بشق الأنفس، أن يمارسوا معتقداتهم في الأماكن الخاصة، وإن من بين أكثر الاقليات المسلمة إضطهاداً في الشرق العربي ولمعظم فترة القرن العشرين هم الشيعة السعوديين. وتوصي الدراسة في خاتمتها بالآتي:

- إن التحدي الحاسم للولايات المتحدة هو تهدئة العراق، وخلق حكومة فعالة هناك، ثم سحب القطعات الأمريكية. مثل هذا العراق المكتفي ذاتياً لن يعمل بالنيابة عن إيران، ولاكقوة للتغيير المتطرف بين العرب الشيعة الخليجيين.
- على واشنطن أن تشجع العربية السعودية والبحرين على تغيير سياستها تجاه شيعتها وتسهل إندماجهم في أوطانهم.
- فيما يتعلق بلبنان وسوريا، فقد تستطيع الولايات المتحدة وإسرائيل أن تسحب سوريا بعيداً عن تحالفها مع إيران وحزب الله. لأن مثل هذه الخطوات الجريئة والبارعة، قد تعزز الاندماج السياسي لحزب الله في لبنان، وبنفس الوقت يضمحل إعتماد الحركة على إيران.

فيما يلي أهم الأفكار الواردة في هذه الدراسة:

لذا فإن "الهلال الشيعي"، إلى حدٍ كبير، هو أسطورة تغطي مصالح رسمية مهمة ولكنها مرنة طيعة. وبرفض هذه الأسطورة تستطيع الولايات المتحدة أن ترى الشيعة في الشرق الأوسط على حقيقة ما هم عليه لقد شكلت الطائفة الشيعية العديد من التحديات للسنة في الشرق الأوسط العربي خلال العصور الوسطى، إن التجربة التاريخية المتنوعة للشيعة في الشرق الأوسط لم تنته بإنهيار الإمبراطورية العثمانية وفرض الحكم الأوربي، ثم الدول القومية على الطراز الأوربي تفتقر جميع التعليقات بشأن الرغبة الإيرانية المزعومة لتشكيل "هلال شيعي" بقيادتها إلى مقومات مهمة لم تظهر في السياسة الإيرانية مع إن إيران لم تروج لأيديولوجيتها من خلال الطائفية، فإنها أيضاً لم تعلن إنشاء "هلالاً شيعياً" كهدف أيديولوجي إستراتيجي كذلك وبدلاً من ذلك، إستعملت المجتمعات الشيعية العربية "كطابور خامس" أيراني في الشرق الأوسط، فقد ساعدتهم إيران وتبنتهم بشكل يفسر الرسائل الإسلامية الإيرانية للعالم ولصياغة تحالفات إستراتيجية مع القوى الشيعية وغير الشيعية.

أول التحالفات الرئيسة للجمهورية الإسلامية والتي ما زالت قوية منذ بداية الثمانينات كانت مع سوريا، الدولة التي تديرها طائفة من شبه الشيعة وهي تحمل فكراً علمانياً، وحزب الله، وهي حركة ميليشيا شيعية في لبنان وينطبق نفس الامر على إيران وعلاقتها مع شيعة العراق. ولاشك أن القادة الايرانيين مثل آية الله علي الخامنئي والرئيس محمد أحمدي نجاد يريدون توسيع التأثير الايراني، بل الوصاية، على المجتمعات الشيعية في الشرق الاوسط، مع أولوية لشيعة العراق لقربهم من إيران ستواصل إيران إستخدام نفوذها الديني الشيعي واالموارد الاقتصادية والمهارات السياسية وإستخباراتها وهيبة إمكاناتها النووية لممارسة النفوذ على المجتمعات الشيعية لا تهدف إيران الى تقوية وتوسيع الايديولوجية الشيعية أو معتقداتها وثقافتها ولكن **لدعم مصالحها**

الاستراتيجية الرئيسية: لكبح الهيمنة الامريكية ولموازنة وكبح القوى الاقليمية الاخرى ومحاربة إسرائيل، وربما لفرض السيطرة على منابع النفط الاقليمية والعراق في قلب هذه الاستراتيجية، لأنه يقدم فرصةً و تحدياً في آن واحد، لايران بالنسبة للنظام الايراني، **فإن العراق من الاولويات بحكم موقعه الاستراتيجي وموارده النفطية، ولأنه يحتوي علىأكبر عدد من نفوس الشيعة في المنطقة خارج إيران وفي نفس الوقت يعتبر العراق تحدياً كبيراً لايران، لأن عراقاً قوياً يعطي ثقله الديمغرافي ضمن العرب الشيعة ولأنه يحتوي على أكثر العتبات الشيعية المقدسة إحتراماً، قد يصبح المركز البديل للسلطة الشيعية إن** أفضل رهان لايران في هذه الظروف، هي تقوية موقعها في جنوب ووسط العراق ذي الغالبية الشيعية الكبيرة، وهي المناطق التي ستبقى تحت السيطرة الشيعية، بغض النظر عن أي ترتيب سياسي سيتم الاتفاق عليه في نهاية الامر يعتبر شيعة العراق من أهم المجتمعات الشيعية في الشرق العربي، لأنهم يمثلون غالبية السكان في العراق والشيعة العرب في الخليج. فضلاً عن ذلك، فإنهم يسيطرون على المراكز المقدسة للشيعة في النجف وكربلاء، فإذا كانت هناك أية حركة شيعية في الشرق العربي، فالأولى أن تقاد من قبل شيعة العراق بدلاً من أن توجه من قبل إيران إن الشيعة العرب العراقيين، بتواجدهم المكثف في المدن المقدسة، وعلماءهم وموروثهم الثقافي، يستطيعون تشكيل قطب الجذب للشيعة العرب الآخرين، وسيحركهم هذا أما لمساندة تحالف شيعي بقيادة إيرانية أو من المحتمل جداً، مناهضة الهيمنة الإيرانية وبنفس الطريقة، يمكن للشيعة العرب العراقيين أما أن يقودوا الشيعة العرب الآخرين بإتجاه التوحيد والاندماج والتكامل في أوطانهم التي يعيشون فيها، أو أن يحفزوهم للثورة ضد حكامهم العرب السنة والكفاح من أجل السلطة السياسية في الوقت الحاضر، يعتبر دور شيعة العراق خارج الحدود العراقية محدوداً بسبب العنف الداخلي القوي. وسيقرر، كيفية انتهاء النزاع الحالي في العراق، التأثير الذي سيكون للشيعة العرب العراقيين على الشرق الأوسط سوف لن يكون هناك "هلال شيعي" من دون الشيعة العراقيين العرب بعد سنتين من الانقلاب على صدام حسين صارت الولايات المتحدة تبحث عن زرع شيعة علمانيين في العراق الجديد وتهميش الحركات الشيعية الأكثر شعبية من الإسلاميين الشيعة الزعماء الدينيون الشيعة بضمنهم، الأكثر إحتراماً، الإيراني المولد السيستاني، الذي عاش طويلاً في النجف. لم يستطع المتمردون السنة التأقلم مع حقيقة إن الشيعة، الذين يعتبرونهم توابعهم وليسوا مسلمين أصليين قد تمكنوا من حكم العراق. ومن جانبهم يعتقد الشيعة، إن من حقهم تماماً السيطرة على العراق لأنهم إضطهدوا وهم يمثلون الغالبية السكانية.

لا يمكن انهاء العنف إلا بمصالحة وطنية شاملة بين جميع الأطراف وإنسحاب الولايات المتحدة ومثل هذا الاتفاق يجب أن يدمج المتمردين السنة ويجب أن يخفف شكاوي السنة فيما يخص: الدستور الدائم في آب ٢٠٠٥، تعريف الدولة العراقية وعلاقتها بالإسلام، طبيعة الفيدرالية العراقية، والحكم الذاتي الكردي، التوزيع العادل للمصادر الطبيعية، العلاقات مع الولايات المتحدة فإرتباط شيعة سوريا بإيران محدود، أما سبب هذا التحالف الاستراتيجي مع طهران، فهو الكفاح ضد إسرائيل. هذا التحالف، الذي يشمل حزب الله، قد يتشتت إذا ما وصلت سوريا وإسرائيل إلى إتفاق سلام، إن بقاء إستراتيجية النظام السوري، لا يعتمد على الخطاب الديني بل على السياسة الواقعية. أكثر الحلفاء الذي تعتمد عليهم سوريا هو إيران وحزب الله بسبب المصالح الاستراتيجية المشتركة بينهم، وليس مذهبهم الشيعي المزعوم لشيعة لبنان تجربة فريدة بالنسبة لعرب الشرق الأوسط، تجعلهم مختلفون بشكل واضح عن الشيعة في أي مكان آخر من المنطقة لم يصبح شيعة لبنان القوة الاجتماعية والعسكرية الأقوى في لبنان فحسب، بل تحدوا بنجاح الولايات المتحدة (في ١٩٨٤ – ١٩٨٣)، وإسرائيل (٢٠٠٠ – ١٩٨٣ ثم في ٢٠٠٦) للشيعة اللبنانيين تأثير على مستقبل البلد، ربما أعظم من أية فئة أخرى فيه لقد جعلت الإنجازات العسكرية لحزب الله في إجبار إسرائيل على مغادرة لبنان عام ٢٠٠٠ وسجله وأجندته الشعبية والاجتماعية والاقتصادية، جعلت من الحزب أكبر قوة سياسية بين الشيعة وفي لبنان على الأعم كما ظهر حزب الله بأن له أجندة سياسية معتدلة، على الرغم من بقائها غير واضحة ما إذا كانت تكتيكاً مؤقتاً أم إستراتيجية دائمة هناك رأي قوي يقول، بأن حزب الله في نهاية الأمر سيستعمل الاغلبية الشيعية من نفوس لبنان، حيث يبلغ الآن عدد الشيعة ٤٠ بالمائة من السكان، والبديل عن نظام الطائفية سيكون لصالحهم.

ملخص تنفيذي:

يناقش هذا البحث بقاء نموذج الدول السنية – الشيعية المختلطة القائمة، بقاء سليماً بعيداً عن وجود تهديد "هلال شيعي" أو شرق أوسط على وشك التمزق على طول الخطوط الطائفية الإسلامية. يعود السبب في ذلك إلى وجود خلافات مهمة بين المجتمعات الشيعية المختلفة. في حالات عديدة، إهتم الشيعة بتغير حصصهم وأوضاعهم ضمن البلدان التي يتواجدون فيها بدلًا من ربط أنفسهم بإيران، أكبر المجتمعات الشيعية في المنطقة، أو بتشكيل أي تحالف شيعي شامل. أما بالنسبة للطموحات الإيرانية الإقليمية، وزعامتها المزعومة "لهلال شيعي" فأيران لم تعبر عن هذا أو تطبقه في نمط شيعي طائفي. تهدف السياسة الإيرانية الخارجية إلى دفع المصالح الوطنية الإيرانية بنفس قدر الترويج لأية أجندة طائفية شيعية. علاوة على إن الأهمية المتزايدة للعرب الشيعة في العراق تشكل تهديداً بقدر ما تمثل من فرصة لإيران. كما إن من المحتمل أن ينافس الشيعة العرب في العراق إيران على قيادة المجتمعات الشيعية في الخليج، مثلما يحتمل إن العرب العراقيين سيرتبطون بإيران كجزء من تحالف شيعي شامل. لذا فإن "الهلال الشيعي"، إلى حدٍ كبير، هو أسطورة تغطي مصالح رسمية مهمة ولكنها مرنة طيعة. وبرفض هذه الأسطورة تستطيع الولايات المتحدة أن ترى الشيعة في الشرق الأوسط على حقيقة ما هم عليه: مجتمعات مختلفة لديها ما يقسمها أكثر مما يجمعها. شركاء محتملين في بعض الأماكن وخصوم طموحين في أماكن أخرى. إن طبيعة العلاقات بين إيران والشيعة العرب العراقيين هو المسألة الرئيسة للشرق الأوسط. سيكون لطبيعة هذه العلاقات تأثيراً هائلاً على المجتمعات الشيعية الأصغر من عرب الشرق الأوسط في الوقت الحاضر إيران مثل سوريا ليست لها مصلحة في إستقرار العراق. تبني عدم الاستقرار في العراق هو وسيلة غير مباشرة لإلحاق الضرر بالولايات المتحدة، ولكن فرضت أيضاً كلفة باهضة على الشيعة العراقيين، كما إنه من غيرالواضح كيف ستتطور هذه العلاقات بين إيران والعراق على المدى البعيد، ولكن النتيجة النهائية قد لا ترضي أيران.

المقامرة الشيعية: دحرجة "زهر طاولة" مستقبل العراق

بقلم: أنطوني كوردسمان

نيسان / ٢٠٠٨ مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

في هذا العدد ترجمة لتحليل إستراتيجي، للخبير الأمني والعسكري أنطوني كوردسمان، يتناول فيه الهجوم الحالي الذي يقوم به المالكي على الصدريين، ويطرح ثلاثة إحتمالات:

الاول: يمكن أن يربح المالكي وأن يهزم ميليشيا الصدر وأن يهمش التيار الصدري.

الثاني: يمكن أن يجر المالكي، الصدر الى عنف مفتوح والى شكل جديد من التمرد.

الثالث: إنجرار الطرفين الى صراع سلطة شيعي – شيعي طويل الامد، يخلط فيه العنف بألعاب السلطة السياسية. أصبح من الواضح والأكثر وضوحاً بأن هجوم المالكي على البصرة هو صراع سلطة مع الصدر أكثر منه جهداً للتعامل مع الأمن والميليشيات، جهود المالكي لكبح جماح التيار الصدري واضحة. ولكن الذي ليس واضحاً هو مكانة المالكي القيادية في الهيكل العام للسياسة الشيعية، يواجه المالكي مشكلة عدم إمتلاك حزب الدعوة لميليشيا ذات معنى واقعي لا يملك المجلس الاعلى ميليشياته الخاصة به فقط، وإنما يسيطر كذلك على بعض العناصر في الجيش العراقي وعناصر معتبرة في الشرطة الوطنية والمحلية ويبدو أنه قد دفع الاموال الى بعض القيادات العشائرية في منطقة البصرة على الاقل، للحصول على عناصر تدعم القوات الامنية المحلية، مستخدماً أموال الحكومة المركزية، لايجاد ما يمكن أن تصبح قوة أمنية محلية تدين له بالولاء أن قدر ومصير وهيكلية السلطة في الائتلاف العراقي الموحد، الحزب الاكبر او الجناح الاكبر في الحكومة والتحالف الاسلامي الشيعي الذي يهيمن على السياسة العراقية، هو الآن غير واضح يعود المؤتمر الوطني العلماني بزعامة أحمد الجلبي، الى اللعبة مرة أخرى إن الدور الذي يلعبه المجلس الاعلى وحكومة المالكي في الشرطة، هو معقّد وغير أكيد. القادة الكبار في الشرطة لهم

ولاءات مختلطة، ولكنهم يبدون إصطفافاً متزايداً مع محافظي المجلس الاعلى في الجنوب إن مستوى ولاء الشرطة للمالكي هو غير مؤكد، ومرة أخرى يقع تحت تأثير سيطرته على الموارد أكثر من أي شيئ آخر.

في الحقيقة كل الخبراء يتفقون بأن التيار الصدري، من المحتمل أن تكون شعبيته بين الشيعة أكثر من المجلس الاعلى وحزب الدعوة مجتمعين والأكثر عملية، من الصعب تجاهل إمكانية أن القتال الذي بدأ في 2008/3/25 كان موجهاً بشكل كبير ضد الصدر بدقة، لانه أصبح وبشكل متزايد قوة سياسية أفضل تنظيماً وأكثر تهديداً لقيادات الدعوة والمجلس الاعلى، وهناك أسئلة أخرى تثار، كيف سيتعامل المجلس الاعلى والدعوة مع الولايات المتحدة بعد إجراء الانتخابات، وبعد مغادرة البريطانيين للجنوب؟ يبدو أنهم سيستمرون بعلاقتهم مع الامريكان ويحتفظون بفاصلة مع ايران، ولكن سيكون من الاسهل لهم، لعب لعبة أمريكا ضد ايران اذا غاب الصدر، إن أضعاف المنافس الرئيسي للمجلس الاعلى في العراق، من الممكن أن يمثل مشكلة خطيرة بالاضافة الى منفعته الايجابية هذا غير مهم اذا ما ربح المالكي في الوقت المناسب لاجراء الانتخابات المحلية في ٢٠٠٨، ولهذا الفوز أن يؤثر على تصويت الكونغرس على ملحق السنة المالية ٢٠٠٩ الضروري لدعم الحرب، والجدل الدائر حول الانتخابات الامريكية في ٢٠٠٨، واذا ما إنجرت القوات العراقية والامريكية الى قتال أكبر وأخطر ضد الصدريين والقاعدة في العراق. هذا القتال من الممكن أن يلغي إنتخابات ٢٠٠٨ في العراق، وأن يحرمهم من أية شرعية، ويدفع الصدريين الى الاعتماد المفتوح او المخفي على ايران، وسيكون له تأثيراً كبيراً على الانتخابات الامريكية، وبمجرد شروع هجوم المالكي، كان على القوات الامريكية والبريطانية إستهداف كلا الطرفين، الذين يدعمون وقف إطلاق النار والعناصر المتمردة والمتطرفة.

السيناريو الأول: المالكي يكسب ويهزم ميليشيا الصدر، ويهمّش التيار الصدري من الممكن التساؤل عن تأثير إنتصار المالكي من زاوية النظرية الديمقراطية. في الحقيقة كل الخبراء يتفقون بأن التيار الصدري، من المحتمل أن تكون شعبيته بين الشيعة أكثر من المجلس الاعلى وحزب الدعوة مجتمعين. في بعض الخلط بين الانتخابات المحلية والمناطقية التي تقام على أساس الديمقراطية المثالية، سيكسب الصدر قوة كبيرة في بغداد والجنوب، ترافقها شرعية أكبر كما هي لأية ديماغوجية جماهيرية. والأكثر عملية، من الصعب تجاهل إمكانية أن القتال الذي بدأ في ٢٥/٣/٢٠٠٨ كان موجهاً بشكل كبير ضد الصدر بدقة، لاذه أصبح وبشكل متزايد قوة سياسية أفضل تنظيماً وأكثر تهديداً لقيادات الدعوة والمجلس الاعلى. مع ذلك فهذا العالم ليس كاملاً، وكذلك العراق. اذا إستطاع هجوم المالكي تمزيق ميليشيا الصدر والمجموعات الخاصة، من الصعب الاعتقاد بأن أي إنتخابات من الممكن أن لاتنتج نتائج تخدم مصالح جميع العراقيين والشيعة العرب العراقيين، بشكل أفضل من الصدريين، عندما يحققون الفوز الساحق في أكثر مناطق الجنوب ومدينة الصدر.من الصعب الاعتقاد بأن الصدر سيكون صديقاً للامريكان، وإن جيش المهدي سينحل ويختفي بهدوء ومن تلقاء نفسه، او أن المجموعات الخاصة سوف لن تستمر بالقتل، وإن جيش المهدي سوف لن يشكل تهديداً شيعياً داخلياً للقتال. هكذا كان هو الحال مع جيش المهدي منذ أن اصبح يشكل تهديداً لاول مرة في ٢٠٠٤. المشكلة العملية، هي أنه من الاسهل إستفزاز حركة أيديولوجية وسياسية بواسطة هجمات تكتيكية ناجحة، من أن تهزمها كقوة دينية وسياسية.سوف لن يختفي العراقيون الفقراء والشيعة الاكثر تديناً، وبغض النظر عن مقدار مكاسب الجيش مقابل جيش المهدي. سوف يبقون كقوة سياسية أساسية في أية إنتخابات مستقبلية، بغض النظر عن بقاء الصدر، والسماح لهم بالنشاط، الانتخابات عادلة أم جزئياً كذلك. ليس هناك في العراق من أحد، من يذهب الى الليل الطويل بهدوء.

ومن الجدير بالملاحظة، أنه حتى وإن تمت هزيمة جيش المهدي في مايس، ستكون هناك فترة خمسة أشهر قبل إجراء الانتخابات المحلية. وفي الحال الحاضر ليست هناك أحزاب حقيقية على المستوى المحلي، وليس من الواضح كم مرشح سوف يتم إنتخابهم، وليس من الواضح كيف سيتنافسون، ودور كلاً من الامم المتحدة والمفوضية العراقية للانتخابات في تسيير الانتخابات غير مؤكد. ومن غير الواضح كذلك دور حزب الدعوة والمجلس الاعلى، الذي سيلعبوه في تشكيل مستقبل العراق، اذا ما إستطاعوا هزيمة الصدر، وأي تحدٍ ذات معنى سيواجهون، من قبل القادة الشيعة الحاليين. إن نتخابات محلية ناجحة في المناطق الشيعية في ٢٠٠٨ ستترك أسئلة بدون جواب، كيف سيكون التأثير على الانتخابات الوطنية 2009، هل ستكون الانتخابات المحلية

ناجحة في مراكز المناطق السنية والمختلطة؟ كيف ستؤثر على التصويت للفيدرالية، وكيف سيشكل التوازن الجديد بين السلطة المحلية والمناطقية والمركزية، العراق؟ وهناك أسئلة أخرى تثار، كيف سيتعامل المجلس الاعلى والدعوة مع الولايات المتحدة بعد إجراء الانتخابات، وبعد مغادرة البريطانيين للجنوب؟

اذا تحقق سيناريو "أفضل حالة" على أرض الواقع، سيزيد غالباً وبالتأكيد توقع بقاء الولايات المتحدة في العراق، وسيكون له بعض التأثير على إنتخابات تشرين الثاني / نوفمبر في الولايات المتحدة. إنه وعلى أية حال، سيكون "الضباب المقبل" بقدر ما سيكون "الطريق القادم". ومرة أخرى، هناك طبقة كثيفة من الضباب على النتيجة. من المهم أن نلاحظ إن الصدريين لم يربحوا أي صدام سابق مع قوات التحالف، ولن يربحوا أية جولة في هذه المرة، يبدو أنهم قد خسروا في البصرة، ولم يعد لهم أي دعم وتشجيع ايراني علني. القوات العراقية، ومع كل ضعفها الحقيقي والواضح جداً، هي أقوى الآن بكثير وتصبح أكثر فعالية وتأثيراً ولكن ببطئ. بالاضافة الى أن، صراع السلطة الداخلي الشيعي، يبدو وكأنه يسوق الكتلة الشيعية في الحكومة المركزية نحو التسوية السياسية مع السنة والاكراد، ونحو مزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة وعلى حساب ايران. وكذلك أبعدت ايران نفسها وبحذر عن الصدر، كلا السيناريوهين محتمل، وعلى أية حال أرتفاع نسبة توقع عدم التأكد والنتيجة الغير مستقرة او إستمرار الفوضى المربكة، إنتعش التيار الصدري وخرج بنصف هزيمة من الاصطدامات الثلاثة السابقة. من الممكن أن تصبح المجموعات الخاصة أكثر إرهابية وعمومية في إستهدافاتها. من الممكن أن تستغل ايران الانقسام الشيعي بشكل ثابت، والقاعدة في العراق، من الممكن أن تستغل حاجة الحكومة للتعامل مع جبهتين. إن توقع ضباب عدم التأكد، الطويل الامد هو حقيقي، كما هو بالنسبة الى ضباب الانتصار او الهزيمة.

الطريق القادم في العراق ... تقرير المرحلة الرابعة – الملخّص التنفيذي المقدّمة

بقلم: فردريك كيغن

24 / آذار / 2008

تقرير مجموعة التخطيط للعراق / منشور في موقع معهد المشروع الأمريكي، بقلم فردريك كيغن، وهو تقرير المرحلة الرابعة، تم إعداده من قبل لجنة التخطيط للعراق يمكن إعتبار هذا التقرير المتكوّن من تسعين صفحة، خارطة طريق للأمريكان في العراق، من بدايات عام ٢٠٠٨ الى نهاية عام ٢٠٠٩، حيث موعد إجراء إنتخابات مجلس النواب القادم. تأتي أهمية هذا التقريرلعدة أسباب: صدوره من معهد المشروع الأمريكي، الذي يمثل العقل الإستراتيجي للمحافظين الجدد، الذين لازالوا يصنعون القرار الاستراتيجي الامريكي ويمسكون بناصيته.

- إعداده من قبل لجنة التخطيط للعراق، في المعهد المذكور، أي إن هذا التقرير لايمثل وجهة نظر كاتبه ومزاجه الشخصي.
- معد هذا التقرير هو، فردريك كيغان، الذي أعد تقرير المرحلة الأولى، التي إقترحت زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق، في بداية عام ٢٠٠٧، وبالفعل تم تبني هذا الإقتراح من قبل الرئيس الأمريكي، وتحول الى حقيقة واقعة على الارض ولحد الآن.
- إلقاء نظرة فاحصة على أعضاء اللجنة المذكورة، تدل على إشتراك أهم مراكز الأبحاث في هذه اللجنة مثل: معهد السلام الأمريكي، مجلس العلاقات الخارجية، معهد بروكينغز ومركز سابان المرتبط به، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى... الخ.

- إعتمد إعداد التقرير على زيارة ميدانية للعراق، إستمرت إثنا عشر يوماً، تضمن لقاءات مع بعض المحافظين ومع قواد عسكريين عراقيين وأمريكيين وشخصيات أخرى.
- إسلوب صياغة التقرير وعمقه ووضوح أفكاره وتعدد جوانبه وجديته، ووجود بعض العبارات الأمرية فيه، مثلاً يجب على الرئيس جورج بوش أن يفعل كذا وكذا، يدل على أهمية هذا التقرير النظرية والعملية أو التطبيقية بالذات.

ويلاحظ تطبيق بعض المقترحات المتعلقة بإرسال فرق إعادة الإعمار الى الجنوب للإختلاط بالشيعة وفهمهم بشكل أعمق أولاً ولمواجهة النفوذ الايراني ثانياً، فقبل أيام زار كروكر كربلاء والنجف وأعلن إرسال الفرق المذكورة ، عملاً بتوصية التقرير هذا. ومن ناحية أخرى يعتبر هذا التقرير التطبيقي المهم، شاهداً أخراً على أن الرئيس الأمريكي والمسؤولين التنفيذيين الكبار في الولايات المتحدة، لا ينتجون الخطط الإستراتيجية التطبيقية الكبرى، لأنهم لا يملكون الوقت الكافي لذلك، الأمر الذي ترك لمطابخ ومصانع الأفكار والخطط الإستراتيجية، أعني مراكز الأبحاث الإستراتيجية، وللمتخصصين المتفرغين فيها، مثل فردريك كيغان، العقل الإستراتيجي اللامع، المتفرغ والمقيم في معهد المشروع الأمريكي المذكور أعلاه، والذي لديه فهم إستراتيجي وإدراك عميق لما يجري في العراق. لذلك وبناءاً على ذلك، يستحق هذا التقرير الإهتمام الكافي.

ملاحظة:

- إقترح تقرير المرحلة الأولى (إختيار النصر: خطة للنجاح في العراق – صفحة 50) الصادر بتاريخ 2007/1/5 زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق، وهذا ما تم تطبيقه وتنفيذه، الأمر الذي الذي أدى الى إنخفاض مستويات العنف بشكل ملحوظ، وهو ما كانت تدعو وتهدف اليه هذه الزيادة.
- تناول تقرير المرحلة الثانية (إختيار النصر: خطة للنجاح في العراق – صفحة 66) الصادر بتاريخ 2007/4/25 فترة ما بعد إستتباب الأمن في بغداد وأطرافها بالإضافة الى الأنبار، من الزاوية الإقتصادية وضرورة البدأ بفعاليات إعادة الإعمار والتركيز على المشاريع الصغيرة الفردية، التي تساعد في إيجاد فرص عمل بشكل سريع، وضرورة إعادة تشغيل بعض المعامل الحكومية. وتطرق التقرير الى جهود تدريب القوات العراقية، والى جهود بناء دولة القانون.
- تناول تقرير المرحلة الثالثة (ليس هناك طريقاً أوسطاً: تحديات إستراتيجيات الخروج من العراق – صفحة 36) الصادر بتاريخ 2007/9/6، الرد على خطة الإنسحاب المرحلي من العراق، المطروحة من قبل، مركز الأمن الأمريكي الجديد، وناقش تفاصيلها، التي تدعو الى إعلان جدول زمني للإنسحاب، والتركيز على جهود تدريب القوات العراقية وإعدادها لتسلّم مسؤولية حفظ الأمن.

ملخص تنفيذي لدى الولايات فرصة لتحقيق أهدافها الاساسية فيالعراق من خلال، بناء دولة مسالمة ومستقرة وعلمانية وديمقراطية، وحليف معتمد في الصراع ضد الارهاب السني والشيعي. مثل هذا الانجاز سيسمح للولايات المتحدة بإعادة ترتيب موقفها في الشرق الاوسط، ومن الاعتماد على دول معادية للديمقراطية مثل مصر والعربية السعودية، والى الاعتماد على شريك قوي وديمقراطي، يرفض مواطنوه وبصراحة القاعدة والارهاب بشكل عام.

إن نمو العواطف المناهضة للايرانيين بين السنة والشيعة في العراق، يسمح بتحول العراق الى حاجز منيع أمام الاهداف الايرانية في المنطقة، والعراق قادر على – وبمساعدة الولايات المتحدة – أن يستعيد دوره في موازنة النفوذ الايراني، وبدون أن يشكل تهديداً في المنطقة، كما كان في عهد صدام حسين. عمليات التحالف في ٢٠٠٧ تعاملت مع الاندفاع المخرّب للقاعدة، وكان ذلك النجاح ورد فعل العراقيين تجاهه، قد فتح باباً لأنجاز أهدافاً إيجابية مهمة في العراق، وفي المنطقة ككل. إغتنام هذه الفرصة يتطلب:

كسب الحرب ضد الارهابيين والمتمردين:

- الاستمرار في حماية السكان العراقيين ومساعدة القوات الامنية العراقية للسيطرة على كلاً من العنف العرقي – الطائفي والارهابي
- دحر القاعدة في العراق والتمرد السني في آخر معاقلهم ومنعهم من إعادة بناء أنفسهم في المناطق المحرّرة
- الاستمرار في مهاجمة المجموعات الخاصة المدعومة من قبل ايران في العراق. إستهداف قياداتهم وقواعدهم المساندة ومنع خطوط إتصالهم مع ايران
- الاستمرار في تشتيت جيش المهدي ومنع إعادة بناءه كقوة قتالية منظمة ومتجانسة

التوسط بين المجموعات المتخاصمة والمتباعدة:

- الاحتفاظ بالمتطوعين المحليين والعمل معهم ومع الحكومة العراقية لدمجهم بالمجتمع العراقي والحياة السياسية
- دعم البعثة الخاصة للامم المتحدة في التفاوض حول البند ١٤٠ المثير للجدل بين الاكراد والعرب
- المساعدة في ربط الحكومات المحلية ومجالس المحافظات والحكومة الوطنية من خلال، فرق إعادة الاعمار في المحافظات والفرق المدمجة فيها، وهيكل قيادة جيش الولايات المتحدة، لكما طوّر العراقيون إتصالاتهم الحكومية
- الاشراف على إطلاق سراح المعتقلين، وعلى الخصوص العرب السنة، وإعادة دمجهم في المجتمع العراقي

تشجيع نمو ديمقراطية تمثيلية وشمولية، الذي هو جارٍ فعلاً الآن:

- دعم ومساعدة توفير الأمن لإنتخابات ٢٠٠٨ وإنتخابات البرلمان في ٢٠٠٩
- مساعدة زرع بذور حركة ناشئة، في كلا المجتمعين السني والشيعي لتطوير أحزاب سياسية تمثيلية للتنافس في الانتخابات
- ردع وإحتواء الجهود الشريرة التي تهدّد وتقتل المرشحين او تشوّه العملية الديمقراطية في الاشهر التي تسبق الانتخابات

الاستمرار في بناء قابلية قوات الامن العراقية على القتال والنأي بنفسها عن الانحياز والطائفية – **دعم زيادة عدد القوات الامنية العراقية،** التيهي جارية الآن:

- تعجيل تجهيز القوات الامنية العراقية ووفق البرنامج الامريكي للمبيعات العسكرية الخارجية، او أي طرق آخرى.
- الاستمرار في إشراك وحدات التحالف مع الوحدات العراقية في العمليات، كأفضل طريقة لتحسين الكفاءة القتالية لتلك الوحدات.
- الاستمرار في تعقيب النشاطات الطائفية من قبل وحدات القوات الامنية العراقية، وبالذات الشرطة الوطنية والشرطة العراقية، والضغط على الحكومة العراقية لاتخاذ الاجراءات المناسبة لانهاء مثل هذه النشاطات.

توفير الوارد الضرورية لانجاز هذه الاهداف:

- الاحتفاظ على الاقل بخمسة عشر لواءاً في العراق حتى كانون الثاني ٢٠٠٩، مع أمكانية زيادة بسيطة في القوات في خريف وشتاء ٢٠٠٨
- تمديد وتوسيع برنامج القيادة للدعم المالي لحالات الطوارئ
- توسيع مقدار أموال المساعدة المخصصة لاعادة إعمار العراق، الضرورية لايجاد حوافز وآليات في مساحات تكون فيها القوات الامريكية مقيدة

- الاشارة الى القيود القانونية على إستعمال الموارد المالية التابعة لوزارة الخارجية الامريكية، لدعم المتطوعين المحليين وتأسيس برامج أخرى ذات معنى، لنزع سلاح الميليشيات وإعادة تأهيلهم ودمجهم
- الاستمرار في التعريف والتعيين السريع للخبراء المدنيين لمساعدة الحكومة وقواتها الامنية في بناء القابلية الضرورية للعمل بشكل جيدو مستقل.

الطريق الذي أمامنا واضح. يجب أن نساعد العراقيين في دحر المتطرفين والارهابيين والمتمردين، السنة منهم والشيعة. هذه المهمة هي جارية وعلى شكل حسن الآن. يجب أن نتوسط في الجدال الدائر بين العراقيين، على المستوى المحلي والمحافظات والوطني، وبالترابط مع وجود الامم المتحدة في العراق، ومع الآلية العراقية لحل هذه النقاشات. يجب أن ندعم تلك العناصر في المجتمع العراقي والحكومة، التي تتقارب بشكل كبير مصالحهم مع مصالحنا، وبالذات الجيش العراقي والحركات الناشئة في المجتمعات السنية والشيعية. يجب أن نتعهد بالدفاع عن العراق في وجه تدخلات او هجمات جيرانه، لتشجيع ظهور الوطنية العراقية والعواطف المضادة للايرانيين التي بدأت بوادرها بالبروز في العراق. يجب أن نساعد العراقيين في الانتخابات القادمة، التي ستكون فترة حساسة لتشكيل دولة العراق الفتية. اذارما إستمرت الاتجاهات الحالية واذا ما لعبت الولايات المتحدة دورها بشكل مناسب، فستؤدي الانتخابات في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ الى ظروف إجتماعية وسياسية وإقتصادية تقود العراق الىعلاقات قريبة مع الولايات المتحدة، تعتمد على المصالح والتهديدات والاهداف المشتركة.

إنتهت الحرب الاهلية في العراق. إن الاكثرية الطاغية من العراقيين من كل الطوائف والاعراق قد رفضت وطردت القاعدة من أغلب المناطق الحضرية (باستثناء الموصل، التي سيتم تطهيرها لاحقاً)، وتم خفض قدرتها على القيام بهجوم كبير عبر العراق بشكل كبير. جيش المهدي قد تمزّق وسقط في مستنقع الاقتتال الداخلي. المجموعات الخاصة المدعومة من قبل ايران، إستمرت بهجماتها مستعملة الاسلحة والاساليب المتطورة ولازالت تثير القلق، ولكنهم يزدادون عزلة عن الجماهير وعن دعمهم من قبل الشيعة، ويواجهون التوترات مع التيار الأصلي في جيش المهدي. إن الانخفاض الشديد في العنف ممزوجاً مع نمو بوادر الضغط السياسي، جعل الحكومة المركزية تتقدم في مجال سن القوانين، وأن تزيد الجهود من أجل الانفاق المالي علىالتنمية وإعادة الاعمار. إن المكاسب المحققة من قبل الجيش العراقي تثير الاعجاب، وأخذ أداء الشرطة العراقية والشرطة الوطنية بالتحسن، على الرغم من وجود المشاكل. في كانون الاول ٢٠٠٦ كان يبدو أن الولايات المتحدة وحلفاءها العراقيين ينحدرون نحو الهزيمة والفشل. أغلب الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في العراق تتحرك الآن بالاتجاه الصحيح. إن مهمتنا هي ليست ببساطة جعلها، تتحرك بهذا الاتجاه.

الآن، هو الوقت الملائم للمراجعة والنظر في الفرص الاكبر والتحديات التي نواجهها فيالعراق، ورسم إستراتيجية طويلة المدى، ليس فقط لتحكيم ولكن لاستثمار النجاحات التي حققناها. هذا هو هدف تقرير المرحلة الرابعة.

إن سبب توقف العنف الطائفي، هو إن قوات التحالف كسرت دوامة هذا العنف، وكذلك كان للسكان دوراً في ذلك، لانهم فضلّوا مدينة مسالمة ومختلطة على التطهير التام. الخبر الجيد، هو أن قاعدة العراق العربي الموحّد، التي تعتمد على المناطق المختلطة طائفياً الممتدة من الفرات عبر بغداد وصولًا الى نهر ديالى، لازات باقية ومن حسن الحظ عملت قيادة التحالف والقيادة المدنية على ضمان عراق مستقر ومختلط طائفياً، وعملوا وبجد لتشجيع اللامركزية على أساس جغرافي مناطقي، بدل أن يكون على أساس عرقي – طائفي. التقدم فيهذه المجالات، يشير الى الطريق نحو عراق عربي مستقر ومسالم ومختلط طائفياً إن مفتاح إنهاء العنف الطائفي يكمن في المستوى المحلي، على الرغم من أن القضايا المحافظاتية والوطنية تلعب دوراً مهماً ويذكر بأن هذه الحركة ليست هشة، لأن كلفة النكوص والتعاون ثانية مع المتمردين ستكون عالية، من ضمنها فقدان الراتب، والاحترام والشعور بالامان، مع تذكر بأنهم قد سلموا بصمات أصابعهم وطبعات عيونهم وعناوينهم وأسماء أقاربهم وأرقام أسلحتهم الشخصية الى قوات التحالف.

هناك تعقيدات أخرى ناتجة عن تركيبة عدداً من مجالس المحافظات. المقاومة السنية تجاه الاشتراك في إنتخابات مجالس المحافظات أدت الى هيمنة الاكراد في المحفظات ذات الاغلبية العربية، كنينوى وصلاح الدين، وكذلك أدت الى هيمنة السنة العرب المتطرفين في الانبار، والى عزلتهم المتزايدة عن الجماهير.

تحقيق الاستقرار على مستوى المحافظات يحتاج الى أربعة أمور: تمرير قانون مجالس المحافظات، إجراء إنتخابات مجالس المحافظات، زيادة الفعالية البيروقراطية في الحكومات المحلية وفي المحافظات، وإعادة التوازن الى القوات الامنية المحلية، لتتناسب مع الخليط العرقي والطائفي المحلي كان يتركز النقاش السياسي الامريكي على موضوع المصالحة الوطنية، والقوانين المرتبطة به مثل: قانون مجالس المحافظات وإصلاح قانون إجتثاث البعث وقانون العفو العام وقانون النفط وقانون إنتخابات مجالس المحافظات طوّرت قائمة القوانين هذه في أواسط ٢٠٠٦، قبل أن تتوضح صورة الحرب الاهلية الطائفية، ولم تكن تهدف هذه القائمة الى تناول أسباب تلك الحرب الاهلية. إنما كانت تهدف الى تناول أسباب التمرد السني، وبالذات الغضب السني العام من طريقة تصرّف الحكومة الشيعية التي تتميز بروح القصاص من السنة، ومن الدور المحدود للسنة في الحكومة. تؤثرهذه القوانين على الحرب الاهلية الطائفية بشكل غير مباشر. هذه الفكرة أدت الى الخطأ في فهم تغير طبيعة الصراع الطائفي، التي طغت فيها العوامل المحلية على المسائل الكبرى العامة عادةً ما كان يتقاتل السنة والشيعة في بغداد وأطرافها، في نهاية ٢٠٠٦، بسبب خوفهم على حياتهم، وعدم وجود أي بديل لحماية أنفسهم وعوائلهم، الا بالدفاع أمام الهجمات والقيام بهجمات إنتقامية. لم يتقاتلوا بسبب فشل مجلس النواب في تمرير بعض القوانين.

إستهدفت الخطة الجديدة بعد زيادة عدد القوات، أسباب ومصادر الحرب الاهلية، وهذا كان هو سبب النجاح. ولكن الاستقرار على المدى الطويل يحتاج الى تفاهم السنة والشيعة والكرد فيما بينهم على تقاسم الثروة والسلطة في العملية السياسية بدون اللجوء الى العنف، يشير التقرير الى المسائل المهمة على المستوى الوطني وهي: المادة ١٤٠ وقانون الرواتب التقاعدية للبعثيين والعفو العام وإجتثاث البعث وقانون إنتخابات مجالس المحافظات وقانون صلاحيات مجالس المحافظات. ويشير الى أهمية كركوك النفطية، ويعتقد بأنها عائدة للاكراد، ولكن المشكلة هي متى وكيف؟

إن إحتواء الصراع الطائفي في ٢٠٠٧ على أية حال، كان مصحوباً وتم تسهيله كذلك، بواسطة دحر موقع القاعدة وإنهيار أغلب تنظيمات التمرد السنية العربية النجاح في الانبار وبغداد وأطرافها، مع إزدياد قابلية القوات العراقية ونمو حركة المتطوعين المحليين، سمح لقوات التحالف بسحق القاعدة بشدة ومنعهم من إعادة بناء مجموعاتهم وعلى الرغم من هذا كله، فلا يمكن إعلان هزيمة القاعدة رسمياً، والقاعدة تستمر الآن في القيام بهجمات في الانبار وبغداد وعبر القطر ككل، على أمل عودة العنف مرة أخرى. مثل هذه الهجمات ستستمر خلال عام 2008 ومن المحتمل أن تنجح بعضها، القاعدة هزمت وأصبحت مكروهة لدى السكان، ولكنها لازالت تستطيع الإستفادة من بعض أخطاء الحكومة الامريكية او العراقية، او من إنسحاب عجول للقوات الامريكية، فقدت هذه المجاميع الكثير من قوتها لصالح حركة المتطوعين المحلية. وفقدت الكثير من قواعدها في الانبار وإنها تنحصر وبشكل متزايد في قرى نهر دجلة بين سامراء وبيجي، مع إمتداد الى الحويجة ونينوى وكركوك وديالى وبغداد إنها تتلقى الدعم من الخارج ومن سوريا بالذات، ولازالت تهاجم جنود التحالف ولكنها تواجه إنقسامات داخلية وصعوبات في تنسيق العمليات. تحاول القاعدة التنسيق والتحالف مع هذه المجاميع ولكن بدون نتيجة.

تعتمد نقطة قوة الحركة الرافضة السنية على إعتبار أمريكا هي العدو الاول، لانها سلّطت الشيعة عليهم. أدركت هذه المجاميع في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بأن القاعدة صديق سيئ، أكثر سوءاً من العدو الامريكي، وأدركوا بأن مواجهة القاعدة والحكومة العراقية والقوات الامريكية في وقت واحد، أمراً صعباً، ومن هنا تم تجنيد المتطوعين المحليين إن الظروف المطلوبة لعودة هؤلاء الى التمرد، هي إقتناعهم بأن الامريكان سيغادرون العراق أو أنهم قد فشلوا، وإقتناعهم بإنهيار الحكومة الشيعية أو أن هذه الحكومة ستطلق هجوماً كبيراً على السنة، أوحصولهم على مساعدات أجنبية كبيرة، إن هذه المجاميع المتمردة تعاني من تحدي جدي طويل الامد، الذي يمثله ظهور نظام سياسي جديد يحدد من قبل حركات الصحوة. من الصعب رؤية طريق من خلاله يستطيع التمرد

العربي السني الحالي أن يستعيد قوته ومواقعه السابقة، حتى ولو إستمر بتشكيل تحدي عسكري للتحالف والقوات العراقية في ٢٠٠٨ إن الطبيعة الحركية للمجموعات المسلحة الشيعية هي أكثر تعقيداً من مثيلتها عند المجموعات السنية، لأن كل الميليشيات الشيعية الرئيسية لديها أجنحة سياسية تشترك علناً في العملية السياسية إن حقيقة إمتلاك هذه المجموعات لأجنحة سياسية قانونية ولميليشيات غير قانونية تمثل تحدياً جدياً للحكومة العراقية ولقوات التحالف، ليس له تحدياً مماثلًا من قبل القاعدة، التي لا تملك دوراً معترفاً به فيالعملية السياسية، ولا من قبل المجموعات الرافضة السنية، التي لديها أعضاء في الحكومة ولكنها لا تملك تمثيلًا سياسياً رسمياً إن حقيقة أن قسماً كبيراً من قوات بدر، قد دخلت بشكل شرعي الى داخل القوات الامنية العراقية في بداية تشكيلها، وكذلك دخول عناصر كثيرة من الصدريين بشكل شرعي وعن طريق الاختراق والنفوذ، قد زاد من تعقيد التحدي الذي تمثله المجموعات الشيعية ومن جانب آخر، هناك حقيقة أن القادة الرئيسيين في الحكومة العراقية ولحد الآن يدعمون المتطرفين والميليشيات ويعيقون وبجدية جهود القضاء عليها. وضمن هذا السياق، إن التقدم الذي حققته قوات التحالف في إضعاف الميليشيات الشيعية غير القانونية، هو الأكثر إثارة للانتباه. في نفس الوقت، إن صعوبات الاشارة الى المشاكل المتبقية في هذا المجال، تتزايد في بعض المسائل. لعب حزب المالكي، حزب الدعوة دور إقامة التوازن بين الصدر والمجلس الاعلى، إدارة هذه المشكلة سيشكل تحدياً طيلة عام ٢٠٠٨ إن وضع أي إختلاف أو تمايز بين قوات بدر وعناصرها الموجودة والداخلة الآن في القوات الامنية العراقية لهو أمر صعب ومن غير الواضح كذلك مدى وكيفية إستمرار إرتباط هذا العدد الكبير من عناصر قوات بدر، الذين دخلوا الى القوات العراقية، مع الميليشيا، أو حتى كيفية نشاطهم بعيداً عن لواء الذيب السيئ الصيت. إن حقيقة حملة الاغتيالات بين بدر وجيش المهدي في خريف ٢٠٠٧ كانت تتركز غالباً وبالكامل على مسؤولين كبار في الحكومة والقوات العراقية، بدل أن تتركز على قادة الميليشيا خارج الهيكل الرسمي للحكومة، توفر لربما، أغلب الاشارات للاهمية النسبية لتأثير قوات بدر القانوني إن عمليات جيش المهدي والمجموعات الخاصة، تبين إعتقادهم بأن العناصر المهمة لقوات بدر، موجودة داخل الحكومة وليس خارجها.

من الطبيعي أن تهدف إستراتيجية التحالف، الى دعم القوات الامنية العراقية الشرعية وقادة الحكومة. هذا يعني على الارض، دعم المجلس الاعلى وبدر ضد جيش المهدي وبقية الميليشيات كان الموت ينهمر كالمطر، حينما قرر المجلس الاعلى الالتحاق بالحكومة العراقية بشكل تام، وإلحاق بدر بالقوات العراقية بشكل شرعي وقانوني، بينما إلتحقت بقية الميليشيات بالحكومة بشكل غير منظم، وإلتحق جيش المهدي بالقوات المسلحة عن طريق النفوذ والاختراق كان دعم التحالف للمجلس الاعلى أمراً يتعذر إجتنابه وكان مناسباً، ومن الممكن النظر الى الامر بشكل منطقي، كمكافأة للميليشيا، التي إختارت الاشتراك بقوة في العملية القانونية لتأسيس دولة عراقية جديدة، ومعاقبة لأولئك الذين لم يفعلوا كذلك. إن وحدات القوات الامنية العراقية لاتمثل تهديداً لقوات التحالف، إن التهديد الذي يمثله بقاء مقاتلي بدر خارج القوات العراقية، لهو أصغر بكثير من التهديد الذي يمثله جيش المهدي والمجموعات الخاصة.

إن دعم القوات العراقية / المجلس الاعلى / بدر، ضد جيش المهدي، لهو أفضل إستراتيجياً على المدى القصير لتأمين جنوب العراق، وبدون إستعمال قوات تحالف كبيرة. إن الخطر الرئيسي لهذه الاستراتيجية يظهر في الجانب السياسي، وهذا ما سنناقشه لاحقاً في هذا التقرير إن العدو الوحيد الاكثر خطراً ونشاطاً في العراق اليوم، هي شبكة المجموعات الخاصة، المنظمة والمدربة والممولة والمجهزة من قبل قوات الحرس الثوري الاسلامي، قوات القدس أسست ايران المجموعات الخاصة كتنظيم مستقل ضمن جيش المهدي في ٢٠٠٤، تحت قيادة الزعيم السابق لجيش المهدي قيس الخزعلي، وأخوه ليث الخزعلي والقائد الكبير في حزب الله اللبناني علي موسى دقدوق تشير التقارير الى إستمرار الدعم الايراني لهذه المجموعات. خلال الشهرين الماضيين أصبح واضحاً، إن قوة القدس كانت متورطة في جهد إعادة تنظيم وتدريب وتجهيز المجموعات الخاصة للتحضير لهجمات أخرى، التي بدأت في شباط ٢٠٠٨، مع تزايد إنفجار العبوات المضادة للدروع كانت المجموعات الخاصة متورطة كذلك وبشدة

في القتال ضد القوات العراقية والمجلس الاعلى في جنوب العراق، ومطلقة لحملة من الاغتيالات الموجهة ضد قيادات الشرطة والجيش وكذلك ضد مساعدي السيستاني ووكلائه.

تبقى المجموعات الخاصة كمعارضة قوية في العراق بسبب الدعم الايراني لها، وإنها أكثر انسجاماً وإنضباطاً من عناصر جيش المهدي، التي لازالت تحت سيطرة الصدر، ويبقى تأثيرها غامضاً لانها تفتقد الى أي دور في النظام السياسي العراقي، مثل بقية المجاميع المسلحة الشيعية الرئيسية. إن إستخدام أحد ألوية التحشيد في ديالى، أدى الى قطع حرية حركة الناس والمواد من ايران، على إمتداد ذلك الخط الارتباطي، وتطهير بعقوبة والجهود المبذولة في الخالص، التي تعتبر معقل آخر من معاقل جيش المهدي في غرب بعقوبة، قد حسّن الوضع في شمال شرق بغداد، إن تقييم الخطر الذي تشكّله المجموعات الخاصة، بغض النظر عن قدرتها على إلحاق الاصابات بقوات التحالف، لهو أمر معقّد بسبب صعوبة تمييز أهدافهم.

ومن المؤمل أن يلعب الجيش في المستقبل دوراً أساسياً في دولة العراق الديمقراطية والعلمانية والغير طائفية والمناصرة للغرب تبقى الشرطة المحلية غير منسجمة. الشرطة الوطنية، التي تم إختراقها بالكامل، من قبل العناصر الطائفية، والتي كانت من عوامل التعجيل بالعنف الطائفي، هي الآن تلعب دوراً تخريبياً أقل بكثير، بالرغم من أنه ليس واضحاً تماماً الآن، مقدار التحسّن الحاصل، الذي يرجع الى الشرطة الوطنية نفسها، والمقدار الذي يرجع الى تأثيرات سياسة التحشيد الاخيرة، والى الجهود الناجحة التي دفعت هذه الشرطة الى خارج بعض أكثر المناطق حساسية تظهر هناك تحديات إضافية، من تزايد التوترات، داخل المجتمع الشيعي. خطى الجيش العراقي خطوات كبرى خلال الخمسة عشر شهراً الماضية في تكوين الوحدات الميدانية الجديدة وتدريب الجنود والوحدات وإستخدام الافراد محلياً وعلى مستوى القطر، وتخطيط وتنفيذ العمليات بشكل مستقل أو بالاشتراك مع التحالف. لازالت الشرطة المحلية غير متناسقة في المحافظات كلها. أغرقت صحوة الانبار من قبل عناصرها المتطوعين العرب السنة، الشرطة هناك، مما سمح لها بتحمل المسؤولية الامنية في هذه المحافظة.

إن إختراق الشرطة في المناطق الشيعية في بغداد مثل مدينة الصدر والكاظمية، يشكل مشكلة آخرى. المشكلة في الجنوب الشيعي أكثر تعقيداً. قواد الشرطة في المحافظات يرفعون تقاريرهم الى المحافظين، ولذلك فهم يتعرضون لضغوطهم – اي المحافظين – لكي يستجيبوا لطموحاتهم السياسية ومخاوفهم حددت لجنة جونز كذلك الشرطة الوطنية كمنظمة طائفية، وانها مخترقة وبشدة من قبل عناصر فاسدة، وأنه يجب ببساطة حلها إن مستقبل هذه الشرطة مرتبط الى حدٍ كبير بمستقبل الحكومة العراقية، ومستقبل الاحزاب الحاكمة الحالية.

طالما ظل اللاعبون الطائفيون يمسكون بمناصب رئيسية في الحكومة، ويسمح لهم بالتأثير على هذه الشرطة، فستبقى هذه الشرطة مثيرة للمشاركة إن التحسّن الاخير في أداء الشرطة الوطنية، يعكس بدوره الضعف النسبي لبعض أكثر اللاعبين الطائفيين سوءاً في الحكومة، والرغبة المتزايدة عند البعض في الحكومة للتخلي عن عناصر التطهير الطائفي المتواجدين في الشرطة الوطنية من غير المحتمل أن تساهم هذه الشرطة بشكل إيجابي في الاوضاع الامنية العراقية لفترة من الزمن القادم، ولكن تأثيراتها السلبية، تم خفضها الى حد كبير، ومن المحتمل أن تستمر في المستقبل ولكن الحقيقة تقول بأن هناك بعض العناصرالحقيقية للقاعدة، مقيمة في معتقل بوكا سياسة "ستكون" لها ثمن، وهو إن تحرير هذا العدد الكبير من المعتقلين، حتى ولو بعد التمحيص وأخذ الضمانات، يتضمّن تهديداً للامن في مناطقهم.

الطريق القادم في العراق – تقرير المرحلة الرابعة – الفصل الثاني: الوضع السياسي

بقلم: فردريك كيغن

2008/3/24 – تقرير مجموعة التخطيط للعراق في معهد المشروع الأمريكي

الاحزاب الرئيسية، التي تهيمن على مجلس النواب وأكثر مجالس محافظات العرب العراقيين، يفقدون وبشكل ثابت الدعم من قبل ناخبيهم. إن التطورات الايجابية الاخيرة، توفر فرصة حقيقية لانجاز وتحقيق هدف، تأسيس عراق مستقر وعلماني وصديق للغرب وديمقراطي، يعتمد عليه في الحرب على الارهاب وسد منيع أمام ايران ولكن، لاغتنام هذه الفرصة، تبقى هناك تحديات جدية يجب التغلب عليها. ليس فقط القاعدة وايران، تعيقان وتضعفان هذه التطورات، ولكن الاحزاب السياسية العراقية نفسها، تدفع الى الوراء، الحركات الناشئة والوليدة، التي تهدّد إمساكها وإحتفاظها بالسلطة. على المدى الطويل، نحن نواجه خطر، أن الاحزاب السياسية العراقية الحالية، ستقوم بتقويض أو التحايل على العملية السياسية، لكي تؤسس لنوع من الديمقراطية الكاذبة والصورية، الشائعة بشكل أو بآخر في الانظمة التسلطية في الشرق الاوسط، وبذلك تضعف فكرة الديمقراطية، ليس في العراق فقط، ولكن عبر العالم العربي كله. بارك آية الله السيستاني التكتل الشيعي الموحد، الذي يشمل الدعوة والمجلس الاعلى والصدريين، مما أدى الى صعود قادة الى السلطة، مثل نوري المالكي، الذي يملك قاعدة إنتخابية ضئيلا إن إنخفاض العنف وتزايد المطالب الشعبية من أجل إحراز تقدم سياسي، قد كسر هذه الشبكة المقفلة، ولكن الثغرات الموجودة في هيكلية السياسة العراقية ستظل باقية حتى إجراء إنتخبات مجالس المحافظات وإنتخابات البرلمان الجديد، ويحتمل أن تظل باقية حتى بعد هذه الانتخابات، اذا ما لم تهيأ شروطها – أي الانتخابات – بشكل مناسب.

كان الحزب الاسلامي يتابع وبإنتظام أجندة الحد الاعلى السنية، رافضاً إدراك، أن العرب السنة لايمكنهم السيطرة على عراق ديمقراطي، يشكلون هم فيه نسبة حوالي ٢٠% من السكان، ولايمكنهم أن يفاوضوا من موقع القوة، حتى وإن حاولوا إستخدام العنف. من الضروري إدراك، على أية حال أن صحوة الانبار، لم تكن ببساطة ثورة ضد وحشية القاعدة، ولكنها كانت كذلك كحركة سياسية ناشئة منذ البداية الاولى إنها كانت على الاغلب ثورة عامة ضد قيادة كلاً من القاعدة وضد القيادة داخل الحكومة العراقية، التي كانت شغوفة بإرتكاب العنف، بدل عقد التسويات مع الامريكان او الشيعة، كانت الانبار تعتبر مكاناً غير عادياً في العراق، لانها عربية سنية بالكامل، وتحتفظ بأقوى هيكل عشائري في القطر، بالرغم من هجمات صدام على هذا الهيكل من المحتمل أن يتكيّف الحزب الاسلامي مع الحقائق الجديدة التي ظهرت بين جماهيره الشعبية، وبذلك يكسب دعمهم مرة أخرى، أو أن يبقى هؤلاء القادة المحليون أعمدة سياسية لمجتمعاتهم الاكثر إحتمالاً، هو أن القادة المحليين سيدخلون وبالتدريج العملية السيساسية، وسيكتشفون بأنه ليس هناك أي طريق آخر للاستمرار في تقديم أجندتهم، أبعد من حدود نقطة معينة... نتيجة هذه العملية، واضحة أصلاً، من غير المحتمل ظهور حزب سياسي سني متماسك، من بين هذه الحركات المحلية، لكي يحل محل الحزب الاسلامي، جملةً وتفصيلاً، النتيجة هي وضعاً متناقضاً، الحزب الاسلامي لايزال لا يتحدث بإسم العرب السنة ولا يسيطر على جماهيره، وقادة الصحوة لم يشكّلوا الحزب البديل للحزب الاسلامي، ولا يتوقع أن يفعلوا ذلك. لذلك، إنالمجتمع العربي السني، لايزال ينقصه الانسجام والقيادة المحددة، التي تستطيع أن تدخل في تسويات بالنيابة عنهم إن القرار القاطع للعرب السنة بإجراء إنتخابات مجالس المحافظات بالسرعة الممكنة، لا يبشر بخير للحزب الاسلامي، ولكن ليس هناك طريق آخر الآن، لمعرفة كيف سيظهر القادة السنة الجدد أو التوافق ستكون إنتخابات مجالس المحافظات، أواخر هذا العام، خطوة على الطريق، لحل هذا السؤال، وستساعد على تعزيز التقدم، وقرار المجتمع السني بتأسيس قاعدة للسلام الدائمي في العراق العربي، ولكنها ستكون خطوة واحدة فقط في عملية يُتوقّع لها أن تكون طويلة لتطوير إمّا: قيادة جديدة للعرب السنة، أو تطوير قاعدة جديدة لخلق تحالف بين مختلف قادة العرب السنة إن ضعف الحزب الاسلامي في أوساط المجتمع العربي السني، يقابله ضعف الاحزاب الشيعية الرائدة ضمن المجتمع الشيعي، ولكن ليس لصحوة الانبار معادل سياسي في أوساط الشيعة.

إن ملاحظة ضعف الدعوة والمجلس الاعلى على أرض الواقع، لهو أكثر صعوبة، لانهم يسيطرون على القيادة السياسية والشرطة والجيش في أكثر محافظات الجنوب. ولكن محاولات إيجاد حركات صحوة في منطقة المدن الخمس، هي علامة عملية أخرى على هذا الضعف ظهر العنف في المناطق الشيعية، أدرك المجلس الاعلى والدعوة هذا التحدي، ولهذا السبب وعلى الفور نراهم قد سحبوا الخط الاحمر، مانعين أي دعم للصحوات في المناطق الشيعية إن رد الفعل السريع كان نابعاً من إدراك أن الصحوات

الشيعية يمكن أن تتطور بسرعة الى بديل محلي وحتى إقليمي / مناطقي للاحزاب الشيعية المحاكمة. إن الجهد الموجه لقمع تشكيل الاحزاب البديلة في منطقة المدن الخمس، كان ناجحاً الى حد ما، وأصيب الضباط الامريكان، الذين كانوا يتعاملون من هؤلاء الشيوخ بالاحباط، ورفعوا تقاريرهم المحبطة هذه الى مخاطبيهم واحدة من عدة أشياء، يمكن أن تحصل، كنتيجة لهذه العملية. يمكن أن تخمد الحركة ببساطة. اذا ما نجح المجلس الاعلى والدعوة في تحسين نوعية المعيشة وخفض مستوى العنف في المناطق، عندها يمكن أن يضعف دعم البديل العشائري اذا ما نجح عملياً المجلس والدعوة بتغطية وإخفاء طبيعتهم الدينية وعلاقاتهم الواضحة مع ايران، عندها ستخف معارضتهم بشكل سريع جداً أياً من هاتين النتيجتين ليست متوقعة. المجلس الاعلى معروف بطابعه الديني الشديد جداً وعلاقاته الوثيقة بايران، الامر الذي لايمكن تغييره وتجميله في الامد القصير، للتأثير على موقف الجماهير بشكل كبير، وبالذات لظهور حقيقة واضحة، لأن من يديره ويقوده "معمم"، وأنه محشور مع ايران، بالرغم من أنه لايسيّر من قبل طهران، بشكل كبير كما يتصور أحياناً هناك إحتمال آخر، وهو إستمرار الحركة في تسليط ضغطاً كبيراً من الاسفل، على الاحزاب الحاكمة قادة المجلس الاعلى إستمروا، وبشكل ملفت في الدفع بإتجاه الفيدرالية. إن قادة المجلس الاعلى هم الوحيدون الآن في الحقيقة في أوساط الشيعة، الذين يطرحون مثل هذه الفيدرالية. سيجرى الاستفتاء الداعم لتأسيس الفيدرالية من قبل محافظي المجلس الاعلى الذين هم في السلطة الآن، ومن المفترض أنهم سيستخدمون كل الموارد المتاحة لهم لضمان النتيجة المطلوبة عندما تقام الفيدرالية، ستكون لديها حكومتها الفيدرالية، التي ستختارها القيادة الحالية للمجلس الاعلى، ومن الممكن أن تبقي على قواتها الامنية، التي تتضمن قيادات قوات بدر، التي ستلعب بالتأكيد دوراً مهيمنا داخل وخارج القوات الامنية العراقيةَ. من الطبيعي إن مثل هذا التطور ليس من مصلحة الامريكان، وكذلك من المحتمل أنها ستكون غير مستقرة إن هذا التقاطع الطائفي في العلاقات الشخصية والعشائرية، يشكل سبباً آخراً للتشكيك في قدرة المجلس الاعلى على الاحتفاظ بمنطقة الحكم الذاتي مغلقة، بالشكل الذي يستطعيون معه السيطرة كما يفعل الاكراد الآن.

تبقى قابلية الحكومة المركزية على التخطيط ووضع الميزانية والتنفيذ محدودة وغير متجانسة. تبقى الطائفية تحدياً كبيراً في الحكومة المركزية، على الرغم من وجود علامات تدل على أن القيود على قابلية الحكومة المركزية أصبحت أكثر أهمية من الطائفية، في توضيح عجز النظام الخط الاسفل يشير الى أن الحكومة المركزية العراقية، سوف لن تستطيع العمل بإنسيابية الى نهاية ٢٠٠٨، العلاقات بين الحكومة المركزية والمحافظات ستستمر بالتعقيد والتوتر، والتوترات العرقية – الطائفية ستستمر بإعاقة التقدم.

إن زعامة الحكومة المركزية لازالت بعيدة عن الكمال. نمى وتطور المالكي في إدارة مكتبه الى حد ما، ولكنه لازال يعاني من تقليد الدعوة الممتد، كحزب ثوري تحت الارض، ولازالت هناك عناصر متطرفة في دائرته الداخلية. مجلس النواب كذلك، تلاحظ فيه ثغرة عميقة، مع تمثيل وحضور قوي للدعوة بدون أن يستند هذا على أية قاعدة جماهيرية حقيقية ان نظام القائمة المغلقة، الذي على أساسه تم إنتخاب النواب قد أدى الى مواجهة وإعاقة تطور أخذ وعطاء سياسي حقيقي في البرلمان. وهذا ليس هو الشيئ المطلوب لبناء حكومات متماسكة ومتواصلة التحرك والتحول الحقيقي جاء في الاشهر القليلة الاخيرة، عندما أنخفض مستوى العنف بشكل كافي، ليسمح للضغوط الشعبية على الحكومة كي تتحرك بهذا الاتجاه. اذا ما إستمر هذا التقدم خلال هذا العام، فسيكون نتيجة للنمو المتواصل للضغط الشعبي.

إن السيطرة على العنف كان القسم الاول من عملية دفع العراق، بإتجاه إتفاقية سياسية مستقرة تبنى على أساس تسويات معقولة، بين مجموعات، تنعدم بينها الثقة، لا تستطيع الولايات المتحدة السيطرة على كيفية قيام العراقيين بالانتخابات، والضغط في العراق سيكون كبيراً، لاجراء الانتخابات في وقت واحد، او على الاقل في فترة قصيرة جداً. يبدو من غير المحتمل، أن توافق المحافظات على برنامج إنتخابي يمتد على فترة عام او أكثر الخطر الطويل الامد، بالاعتماد على القوات العراقية في تأمين الانتخابات المحلية، هو أكبر بكثير من الخطر القصير الامد هناك شواهد كثيرة كما لاحظنا، على الضغوط السياسية الفئوية على قادة القوات العراقية، للمساعدة في جهود توفير الشروط لنتائج ملائمة للقادة المحليين.

السياسة الشيعية في العراق: دور المجلس الأعلى

2007/11/15 – مجموعة الأزمات الدولية

دراسة إستراتيجية مهمة، منشورة في موقع مركز أبحاث: مجموعة الأزمات الدولية، الذي له وزنه وإحترامه الدوليين، نظراً لما يقوم به من أبحاث ودراسات إستراتيجية مهمة، تعتمد في جانب مهماً منها على التحرك والإستطلاع الميداني وعلى التواصل القريب مع الأشخاص ذوي العلاقة بالموضوع والحدث، أهم الأفكار الواردة في هذه الدراسة:

يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضغط على المجلس الأعلى لقطع الصلات مع عناصره وممارساته الأكثر طائفية بالرغم من إستمرار الحزب في تسلّم المساعدات المالية الإيرانية، هو بهذا لا يختلف كثيراً عن غيره من الأحزاب، فكثيراً من الأحزاب أصبحت تنتفع من إستراتيجية طهران في الدعم الواسع والمتنوع، الكثير من العراقيين يتوقعون بأن الحزب له علاقات دافئة مع الولايات المتحدة حديثاً. إن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تساعد المجلس الأعلى بأن يتحرك بعيداً عن ماضيه المثير للجدل، تأريخه عبارة عن مزيج فريد من نسب ديني شيعي مجسد بعائلة الحكيم النجفية الاصل، رعاية ايرانية. لقد إستمر التنافس بين الدعوة والمجلس الأعلى، لكن مع ذلك فإن الحزبين حققا النجاح في التعايش فيما بينهم في عراق ما بعد صدام. الدعوة، وهي الأقل عنفاً، لعبت دور الشريك الثانوي للمجلس الأعلى المموّل والمدرّب والمسلّح بواسطة الراعي الايرإني. في عام ١٩٩٨، صادق الكونغرس الأمريكي على (المجلس الأعلى) كمجموعة مؤهلة لإستلام الدعم في إطار قإنون تحرير العراق القوى الاخرى في المعارضة، الاسلاميين وغير الاسلاميين، كانوا يخشون بأن هناك إتفاقاً بين الولايات المتحدة وصدام، يقبل بموجبه صدام بمطاليب المجتمع الدولي مقابل أن يسمح له بالبقاء في السلطة، كذلك كانت للمجلس الأعلى إختلافات عميقة مع إدارة بوش حول من يجب عليه قيادة البلاد إن المجلس الأعلى لم يرغب بأن يخسر الشيعة مرة أخرى عن طريق فشلهم بالارتباط بالمحتلين الاجانب ودخولهم في اللعبة السياسية، إن القدرة الحالية للمجلس الأعلى، هي ليست نتيجة للنشاطات التي جرى إختبارها في التنافس الإنتخابي المفتوح، بل هي في زحفه الثابت نحو مؤسسات ما بعد الحرب والتحالفات التكتيكية التي تصاغ على طول الطريق. تغيير الاسم يوحي بتحول المجلس الأعلى من مجموعة متمردة ذات قواعد في المنفى ومرتبطة بالثورة الاسلامية في ايرإن الى حزب ذي مسؤولية في حكومة العراق.

بالنسبة الى المجلس الأعلى، فإن علاقته مع الولايات المتحدة حساسة. أحد الاسباب هي القوة الاضافية التي قدمت الى الحزب في معركته مع الصدريين. إن خطة الولايات المتحدة الامنية في ٢٠٠٧ كانت مصممة لخلق مجالًا للاتفاقات السياسية عن طريق إخماد أكثر الناشطين عنفاً، بالخصوص تنظيم القاعدة في العراق وجيش المهدي مع ذلك، إذا كان لابد للمجلس الأعلى من أن يرضي الولايات المتحدة لكي يحصل على مساعدتها، فإنه لا يسعه أن يبعد حليفه الآخر – الأقدم والأكثر أهمية. ايرإن تفضل عراقاً موحداً، ضعيفاً نسبياً ومسيطراً عليه من قبل الشيعة، وهي ربما تعتقد بأن المجلس الأعلى يستطيع إنجاز ذلك، ايرإن ربما تستخدم الصدريين– كما هو جلي – كورقة ضغط إستجابة لرغبتها في إبقاء القوات الامريكية منشغلة ولكي تمنع المجلس الأعلى من أن يصبح موالياً للولايات المتحدة بينما نرى إن البواعث لعلاقة ايران بالمجلس الأعلى وإعتماده على كلاً، من ايرإن والولايات المتحدة واضحة نسبياً، فإنه ليس من الواضح للبعض سبب إختيار الادارة الامريكية لحزب الحكيم كشريك صاحب الامتياز إن البواعث وراء وجهة نظر الادارة الامريكية، بإعتبار المجلس الأعلى حزباً معتدلًا، هو إن الحزب محافظ ويمثل، بشكل واسع، الشيعة من الطبقة الوسطى، وبضمنها العناصر العلمانية. وهي تدرك كذلك بأن الشيعة أكبر مجموعة في العراق، وتريد شريكاً شيعياً لبناء نظام جديد، في الواقع، أصبح المجلس الأعلى والحزبين الكرديين الرئيسيين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، حجر الزاوية للتحالف المعتدل الجديد، والذي وضعته واشنطن في مواجهة توأم الاخطار المتصورة،

لتنظيم القاعدة في العراق وجيش المهدي، وعليه علقت آمالها لإستقرار وحكم البلاد يتضمن التحالف رئيس الوزراء نوري المالكي وحزبه حزب الدعوة، بالاضافة (من المحتمل على الأقل) الحزب الاسلامي العراقي السني. يدرك المجلس الأعلى بأنه في منافسة إنتخابية حرة وعادلة، لا يمكنه أن يحقق الفوز وحده وحتى في قيادة الائتلاف، فإنه سوف يواجه تحدي صلب من الصدريين علاوة على ذلك، على المدى الطويل، إن منح السلطات الواسعة للمجلس الأعلى من خلال ماية الولايات المتحدة ودعمها، ربما يفتح الباب الى مشاركة ايرانية أكبر، خصوصاً حالما تبدأ القوات الامريكية بالإنسحاب.

إن سيطرة المجلس الأعلى على قوات الحكومة الامنية أبعد من أن تكون كاملة وتواجه تحدياً من قبل الكثير. كنتيجة لذلك فإنه ربما يبحث عن دعم ايراني أكبر في معركته من أجل السلطة. إن إلتزام الولايات المتحدة بطيفٍ أوسع من الناشطين، يعطي حظاً أفضلًا لتوفير الاستقرار، وأفضل من إقصاء حركة، مثل الصدريين والتي تتمتع بدعم شعبي. يجب على الولايات المتحدة كذلك أن تساعد المجلس الأعلى على التحرك، بالإتجاه بعيداً عن مطلبه الملتهب بإقليم شيعي كبير في الجنوب، لكن هكذا إقليم، اذا ما تم فرضه، فإنه لا يؤدي الى تقسيم "ناعم" للبلد كما تحمس له البعض، لكن على الاغلب سيؤدي الى تحطيمه.

أخيراً غالباً ما يساء تعريفه في وسائل الإعلام الغربية على أنه الحزب الشيعي الأكبر في العراق، (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق – SCIRI) وهو بالتأكيد من أقوى الأحزاب الشيعية في العراق. وخصائصه المحددة هي حزب قوي، وقيادته تنحدر من واحدة من العوائل النجفية القيادية (الحكيم)، سياسة واقعية براغماتية مدهشة في ضو الميول والنزعات الطائفية الكبيرة ونوعاً من التحالف المزدوج والغير متلائم مع كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ومنذ تأسيسه قبل حوالي ربع قرن إتخذ التنظيم مساراً يتراوح من ميليشيا إيرانية بالوكالة إلى حزب عراقي حاكم، والذي يتزعمه، عبد العزيز الحكيم والذي تلقى ترحيباً وتوداً من قبل بوش في البيت الأبيض. واليوم التنظيم منخرط في منافسة عنيفة مع منافسه الشيعي الرئيسي، الحركة المنقادة من قبل مقتدى الصدر والتي من الممكن أن تحدد مستقبل العراق. في النهاية إختارت ايران محمد باقر الحكيم والذين حوله لتأسيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق وإعلانه بأنه الممثل السياسي الشرعي الوحيد للمقاومة الشيعية العراقية. لقد أقيمت مراسيم التأسيس في تشرين الثاني عام ١٩٨٢ وقد حضرها آية الله علي خامنئي كنائب عن الخميني. في تبنيه لولاية الفقيه – أقر أولًا بالخميني ثم بخلفه علي الخامنئي بأنه الولي الفقيه – لقد ناضل المجلس الأعلى لتحقيق أهدافه السياسية المعلنة من أجل إسقاط نظام البعث في العراق وإستبداله بحكم اسلامي. وردّاً على ذلك، فإن ذلك النظام قام بقتل أكثر من ٨٠ من أعضاء أسرة محمد باقر في عام ١٩٨٣ بضمنهم ١٧ إبن وحفيد لمحسن الحكيم في البداية، كان المجلس الأعلى هو منظمة مظلية، "المجلس الأعلى" وتضم ثلاثة تيارات رئيسية: ما يسمى بمجموعة المرجعية على رأسهم محمد باقر الحكيم، والتي شملت أخاه عبد العزيز الحكيم، علاء الجوادي، أكرم الحكيم، الشيخ محمد تقي المولى ومحمد الحيدري، ومجموعة الدعوة وعلى رأسهم كاظم الحائري والشيخ محمد مهدي الآصفي، الشيخ محمد باقر الناصري، د. إبراهيم الجعفري، د. علي الاديب، عز الدين سليم، الشيخ حسن فرج الله، ومجموعة المستقلين والتي تشمل آية الله محمود الهاشمي، علي الحائري، الشيخ جواد الخالصي. المجلس الأعلى فقد الثقة في كل من الدوافع والارادة السياسية للولايات المتحدة، بخصوص ايران، فإن المجلس الأعلى يتحرك بإتجاه أكثر إستقلالية، بينما قلل من الروابط الحميمية بين الضيف والمضيف، والتي حددت العلاقة منذ إيجاد الحزب، مقدماً خطوط إتصال مع الغرب، والقدرة على الاشارة الى أنه لا يرغب بأن يكون منبوذاً. في ١٩٩٢ إرتبط المجلس الأعلى بالمؤتمر الوطني العراقي الموحد (INC) وهو مظلة لجماعات المعارضة العراقية شكلت تحت قيادة أحمد الچلبي في كردستان العراقية. وقد إعتبر هذا نقطة تحول في نهج المجتمع الدولي تجاه العراق، المجلس الأعلى كان قد إنجر الى إستراتيجية، التناقض المخطط – المشاركة الفاعلة في المؤسسات الجديدة، ورفض خطابي لها ورفض المقاومة المسلحة – نظراً لتاريخ المجتمع الشيعي. في بداية العشرينيات من القرن الماضي، إنتفض الشيعة ضد القوات البريطانية، مما أدى الى فقدانهم للسلطة في عراق ما بعد الدولة العثمانية. إن المجلس الأعلى لم يرغب بأن يخسر الشيعة مرة أخرى عن طريق فشلهم بالارتباط بالمحتلين الاجانب ودخولهم في اللعبة السياسية، لهذا عندما عارض الامريكان تسليم السيادة مباشرة بعد الحرب، فإنه وآخرين

أظهروا مرونة. عندما أقامت سلطة التحالف المؤقتة بقيادة بول بريمر، مجلس الحكم المؤقت في تموز 2003، أخذ المجلس الأعلى مقعداً واحداً من المقاعد الـ ٢٥ لعبد العزيز الحكيم، شقيق الزعيم. وكذلك وافق على المشاركة في الإنتخابات المحلية أو تخصيص مقاعد في المناطق التي تقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها بتشكيل مجالس فيها بدون إنتخابات. لقد إنتقد المجلس الأعلى هذه المجالس وعلى وجه العموم، أظهر المجلس الأعلى براغماتية عالية في نظام ما بعد الحرب. لقد إستنكر الوجود الامريكي علناً، بينما قبل به بالفعل، ونفى أية علاقة مباشرة مع المحتل، في حين عمل في المؤسسات التي أنشأها الاحتلال، وقبل بفكرة الديمقراطية بالرغم من التصاقه بفكرة ولاية الفقيه، تدريجياً إتسعت سيطرته السياسية على النظام الجديد من خلال تحالفه مع الحزبين الرئيسين الكرديين.

عندما ظهر آية الله السيستاني في نهاية 2004 لدعم تشكيل التحالف الشيعي، ليضمن سيطرة الشيعة كمجتمع في كانون الثاني ٢٠٠٥، في إنتخابات المجالس البرلمانية والمحلية، حيث طالما لعب المجلس الأعلى على هذا الوتر، فقد ضمن هيمنته مقابل الاحزاب الشيعية الاخرى في الجبهة الناتجة، الائتلاف العراقي الموحد (UIA)، من خلال خصائصه الرئيسية: بناء الحزب المتماسك وهيكل قيادته، والإنضباط الداخلي القوي، وميليشيا قوية، حمت المدن المقدسة، والقيادات الدينية، وسجل من السياسات البراغماتية التي خففت أو شتتت الشكوك حول أجندته الطائفية وجذوره الايرانية. زعيمه عبد العزيز الحكيم، كان على رأس قائمة الائتلاف العراقي الإنتخابية. قربه من السيستاني ودوره في الحصول على مباركته كان حاسماً. المجلس الأعلى – وفي الواقع كل الاحزاب الشيعية ذات القاعدة الدينية – قد ناوروا بعلاقتهم مع هذا الرمز الديني الكبير، مؤكدين على نقل بياناته ومنفذين فتاواه وأوامره. مسؤول محلي في المجلس. أغلبية الشعب العراقي تتبع أوامر القيادة الدينية، حتى وإن كان الكثير منهم غير متدينيين. لقد أظهرت إنتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥ صعود المجلس الأعلى الى السلطة. على المستوى المحلي، فإن أداؤه مثيراً للجدل أكثر من ثقله الحقيقي، حائزاً ليس فقط على دعم السيستاني، لكن كذلك مقاطعة كل من العرب السنة (وكان واضحاً في المناطق ذات الاغلبية السنية والمناطق السكانية المختلطة) والتيار الصدري (واضحاً فيالمحافظات الجنوبية). لا يملك المجلس الأعلى مرجعاً بديلًا بامكانه أن يرجع إليه. إذا كان الحزب قد ساورته أحلامه في الماضي يأن يرى زعيمه محمد باقر الحكيم، يترقى الى مرجع تقليد، فقد تحطمت آماله بإغتياله في تفجير إنتحاري في النجف في شهر آب 2003 أما أخوه عبد العزيز الحكيم فإنه لايملك هكذا طموح.

في التحليل النهائي، لقد كان تحول المجلس الأعلى في أيار ٢٠٠٧ نتيجة شكلية لعملية بدأت منذ 2003 وهي تعادل أكثر بقليل من إرتداء الحزب لزي مختلف، كونه يتقدم الى حقل سياسي جديد. وهذا يؤكد بأن المجلس الأعلى براغماتي، والحزب بفقدانه للايديولوجية، يرغب بأن يتصل بجمهور أوسع، قاضياً وقته في مداهنة مرجعية النجف من أجل أن يبقى متناغماً مع المشاعر الشعبية. "يختلف المجلس الأعلى عن الاحزاب الاسلامية الاخرى بأنه منفتح على الأفكار الأخرى. نحن نوصف بالبراغماتية والإنفتاح والمرونة، وفي نفس الوقت نحن نحتفظ بعقائدنا الاسلامية ونحاول حمايتها" كما قال مسؤول في المجلس الأعلى وفي نفس الوقت، فإن المجلس الأعلى كان قد أعيق، بسبب كونه قد أصبح وبشكل أساسي، إرثاً لعائلة الحكيم. في العراق، وهو بلد حيث أصل الشخص غالباً ما يكون أكثر أهمية من أفكاره، إن إرتباطه بعائلة قيادية واحدة ربما يعيق إمكانية الحزب في مد دعمه عبر مجتمع ما، ناهيك عن الامة بأجمعها، حيث إن تكاثر الاحزاب الصغيرة فقط بواسطة أسماء قادتها.

ايرإن ربما تستخدم الصدريين – كما هو جلي – كورقة ضغط إستجابة لرغبتها في إبقاء القوات الامريكية منشغلة ولكي تمنع المجلس الأعلى من أن يصبح موالياً للولايات المتحدة. إنها ربما تفضل المجلس الأعلى على الصدريين على المدى الطويل، بسبب كونه أسهل في التعامل وله تركيباً واضحاً وقيادة محددة وقبضة قوية على قاعدته. إنها ربما تستمر في دعم كلاهما بينما تلاعب أحدهما ضد الآخر بإستمرار. كلا الحزبين يستطيعان أن يخدما الاجندة الايرانية في الحفاظ على رفضٍ معقول بخصوص سياستها تجاه الولايات المتحدة. بينما يهاجم الصدريون القوات الامريكية بإسم الوطنية العراقية، فإن المجلس الأعلى يعرض التوسط بين الولايات المتحدة وايران، محتفظاً بباب قد تؤدي الى حلٍ سلمي لصراعهم المفتوح. بينما نرى إن البواعث لعلاقة

ايران بالمجلس الأعلى وإعتماده على كلاً، من ايران والولايات المتحدة واضحة نسبياً، فإنه ليس من الواضح للبعض سبب إختيار الادارة الامريكية لحزب الحكيم كشريك صاحب الامتياز. جادلت الدول العربية السنية بالتحديد، في قيامها بذلك، لأن واشنطن وبدون قصد سوف تقوي ايران، مسلمة العراق لأكثر الأعداء تهديداً لأمريكا. إشارة ملك الاردن عبد الله الثاني في كانون الاول ٢٠٠٤ الى "الهلال الشيعي" في فترة الاعداد للإنتخابات العراقية الاولى والتي من المتوقع فيها، أن تكون الغلبة للأحزاب الشيعية الاسلامية، كانت إشارة واضحة لهذا الخوف المشترك. مع ذلك، ومنذ الايام المبكرة لسلطة التحالف المؤقتة بقيادة بول بريمير، حتى خطة الزيادة في عديد القوات اليوم، رعى المسؤولون الامريكان هذه العلاقة بعناية، معتبرين عبد العزيز الحكيم معتدلًا وكما رتبوا لقاءاً بين الحكيم وجورج بوش في البيت الابيض في كانون الثاني ٢٠٠٦ إن البواعث وراء وجهة نظر الادارة الامريكية، بإعتبار المجلس الأعلى حزباً معتدلًا، هو إن الحزب محافظ ويمثل، بشكل واسع، الشيعة من الطبقة الوسطى، وبضمنها العناصر العلمانية. وهي تدرك كذلك بأن الشيعة أكبر مجموعة في العراق، وتريد شريكاً شيعياً لبناء نظام جديد. لاحظت (فيبي مار): "إن الذي حدث هو نوع من دعم الولايات المتحدة للمجلس الأعلى والمالكي، إفتراضاً، بسبب غياب بديل حقيقي". في الواقع، أصبح المجلس الأعلى والحزبين الكرديين الرئيسيين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، حجر الزاوية للتحالف المعتدل الجديد، والذي وضعته واشنطن في مواجهة الاخطار المتصورة، وعليه علقت آمالها لإستقرار وحكم البلاد. يتضمن التحالف رئيس الوزراء نوري المالكي وحزبه حزب الدعوة، بالاضافة (من المحتمل على الأقل) الحزب الاسلامي العراقي السني. بينما لا يقود هذا التحالف الأغلبية في مجلس النواب، وهو أكثر تماسكاً من الداخل ومتفقين بالاجماع على إستراتيجية مشتركة أكثر من خصومهم (الصدريين والفضيلة والشيعة المستقلين وجبهة التوافق العراقية والقائمة الوطنية العراقية بزعامة أياد علاوي والجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك)، والباقين بدون أمل، منقسمين وليس بإمكانهم أن يقدموا شيئاً سوى المعارضة الكلامية ضد الحكومة في المجلس التشريعي. كلا الجانبين (الولايات المتحدة والمجلس الأعلى) يستخدمون العلاقة لخدمة أجندتهم الخاصة، والتي على المدى الطويل من المحتمل أن تتضارب. في حين إن واشنطن عاقدة العزم على إستقرار العراق، على سبيل المثال، المجلس الأعلى مصمم على حكمه، والاثنان ربما لا يتفقان بخصوص التحالفات السياسية التي سوف تخدم وبشكل أفضل أهدافهم الخاصة. يدرك المجلس الأعلى بأنه في منافسة إنتخابية حرة وعادلة، لا يمكنه أن يحقق الفوز وحده وحتى في قيادة الائتلاف، فإنه سوف يواجه تحدي صلب من الصدريين.

الوصول الى السلطة – الشيعة في العالم العربي المعاصر

بقلم: أسحق نقّاش – 2006

فيما يركز العالم على الصراع الجاري في العراق، يبدو أن اللاعبين السياسيين الأكثر أهميةً في هذا البلد اليوم هم ليسوا المتمردين السنّة، وإنما هم الأغلبية الشيعية العراقية الذين يعدون جزءاً من الـ ٩٠ مليون شيعي في منطقة الشرق الأوسط والذين يحملون مفتاح المستقبل في هذه المنطقة، وكذلك مفتاح العلاقات بين المسلمين والمجتمعات الغربية. هذا ما يعلنه إسحاق نقاش، أحد أكبر الخبراء في العالم في موضوع التشيّع. أنه يبيّن كيف أن الشيعة، وعلى النقيض مما تقوم به الجماعات السنية على صعيد الروح القتالية المتنامية بينهم، يتحولون ومنذ تسعينات القرن الماضي، أو يحولون إتجاههم وتركيزهم من مرحلة مواجهة الغرب الى مرحلة التكيّف أو التسوية أو التعايش معه. وبما أنهم يشكلون ٦٠% من سكان العراق، فإنهم يقفون متوازنين في مركز المعادلة الأمريكية الداعية إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط وجلب الديمقراطية للعراق وللمنطقة. هذا الكتاب الإحتفائي اللافت يتوجّه لمخاطبة أو مناقشة الضرورة الحاسمة والملحة لموقف الشيعة من محاولة الولايات المتحدة هذه. ومع ذلك فإنه يلفت أنظار القرّاء

الى المشاعر الوطنية القوية للشيعة، مؤشراً ومشخّصاً التحدّي الصعب الذي ربما تواجهه الولايات المتحدة في محاولتها الجديدة هذه لفرض نظام جديد في الشرق الأوسط. إن الكتاب يتوفّر على نظرة شمولية تأريخية واسعة لموضوعة التشيّع، تنطلق من بداية ظهور هذه الحركة في القرن السابع، مستمرة في ارتقائها وتناميها كقوة سياسية منذ انبثاق الثورة الإسلامية الايرانية عام 1978 – 1979 وصعوداً الى الانتخابات العراقية في شباط / يناير ٢٠٠٥ وكلّ ذلك اعتماداً على المصادرالعربية الواسعة الانتشار. "وعلى الرغم من هذه العقبات أو التراجعات، فإن مسألة الإصلاح في الشرق الأوسط ما تزال في متناول اليد، إلا إن بذور هذا الإصلاح يجب أن تُزرع من قِبل شعوب المنطقة نفسها، وليس من قِبل أية قوة خارجية، حتى لو جاءت على أيدي قوة عظمى كقوة الولايات المتحدة الأمريكية". ويضيف: "إن التوجه داخل التشيع، وبعيداً عن المواجهة، وباتجاه الحوار مع الغرب، أصبح فعلاً حقيقةً لا يمكن تجاهلها، وهو ما يثير نقدياً سؤالاً مهماً بشأن السياسة الخارجية الأمريكية مفاده: هل يستطيع الشيعة الذين هم تأريخياً أقلّية داخل الإسلام، أن يأخذوا زمام المبادرة في النهوض بعملية الاصلاح في العالم العربي؟ أو المساهمة في إلهام هذا الإصلاح. التأريخ الواضح والمعالم التنظيمية للتشيع تؤكّد بأنهم قادرين فعلاً على ذلك ولديهم الدافع الكامن الكافي للقيام بمثل هذا الدور". أشار الكاتب إلى العلاقة بين القاعدة الشيعية وقيادتها قائلاً: "تقوم هذه العملية بدعم وتقوية الأتباع الشيعة وتحريضهم على الاحتفاظ بعلمائهم وإبقائهم على الخط، ودفعهم للانسجام مع مصالحهم، إلا إنها من جانب آخر مكّنت القادة الدينيين من بناء قوتهم الثقافية والمالية وترتيب علاقتهم مع الحكومة أو الدولة. وفي هذه الثنائية يكمن جوهر الديمقراطية الذي هو: حرية عموم الناس (أي الشعب) وتمكينهم من لعب دور بارز في تقرير من له الحق في السلطة الدينية. وهذه السلطة بدورها، يمكن أن تُستخدم لمراقبة السلطة التنفيذية وتضع الحكّام في دائرة المسؤولية والمحاسبة".

وحول دور آية الله العظمى السيد علي السيستاني، يقول الكاتب في هذه المقدمة ما نصه: "في خضم الهياج الكبير الذي أعقب الغزو الأمريكي للعراق، وفي غياب القائد الوطني ذي المكانة الرفيعة القادر على توحيد العراقيين، إستطاع آية الله العظمى السيد علي السيستاني أن يفرض نفسه باعتباره الزعيم أو القائد الأكثر وقاراً وهيبةً بين الشيعة العراقيين. هذا الرجل الناسك المنعزل عن العالم، ورجل الدين صاحب الخمسة وسبعين عاماً الذي يتمتّع بأكبر عدد من المقلّدين والأتباع بين الشيعة في العالم، إستطاع أن ينتزع شيئاً أو يفرض شيئاً أشبه ما يكون بموقعية بابا الشيعة الذي يقدم النصائح والاستشارات لمقلّديه ويستجيب أو يتناغم مع من الآمال والتطلعات السياسية لجمهور أنصاره ومحبيه". مضيفاً: "ومع ذلك، وعلى الرغم من إعتقاد السيد السيستاني الراسخ بعدم تدخّل علماء الدين بالسياسة وحِرصه على إبقائهم خارجها إلا إنه سُحب مضطراً الى ملئ فراغ السلطة في العراق، الأمر الذي جعله يطرح رؤيته بوضوح في شكل الحكومة وصياغة الدستور. وكذلك، وفي عدة مناسبات بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٣، إصطدم السيستاني أو وقف ضد خطط بول بريمر الثالث، الذي كان في قمة هرم الإداريين الأمريكان العاملين في العراق. وفي يونيو / حزيران ٢٠٠٣ أصدر السيستاني فتوى منع بموجبه تعيين عناصر أو أشخاص لكتابة مسودة الدستور، وجعل ذلك حصرياً بانتخابهم (أي إنتخاب هؤلاء الأشخاص) من قبل أبناء الشعب العراقي. "حكمة السيد السيستاني وفطنته التي إستطاعت تفادي إنهيار كامل للعلاقات بين الشيعة والولايات المتحدة الأمريكية ودعوته الشيعة للتركيز على الإنتخابات فقط" وإنتزاع الحقوق ديمقراطياً. مضيفاً: "الشخصية المحركة التي كانت تقف وراء إنتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥ هو علي السيستاني الذي أظهر حنكة قيادية مشهود بها في كبح كافة المحاولات داخل العراق وخارجه، والتي كانت تدعو الى تأجيل الانتخابات، وأظهر كذلك (حكمة) قيادية في تعبئة الشيعة وباقي العراقيين للمشاركة في العملية السياسية. في الشهور التي قادت إلى الانتخابات، إستطاع السيستاني أن يتربع على سدة الدور ويتصدر الواجهة كمحرض ومتعهد بحفظ المصالح السياسية للشيعة وكأنه الزعيم الوطني العراقي (الأوحد). لقد عمل الرجل على تجسير الفجوات وردم الهوى بين المجاميع العراقية، التي كانت في المنفى سابقاً كالمجلس الأعلى والدعوة وبقية المعارضين لصدام حسين من الشيعة الذين بقوا في العراق، وكذلك فعل مع الحركة الصدرية وحزب الفضيلة والزعماء المسيحيين، مؤكداً بأن التمثيل السنّي في الحكومة يمكن أن يكون فاعلاً ومؤثراً في شكل الدولة العراقية الجديدة أو النظام الجديد. فقد دعا في فتاواه وأحكامه الى إنتخابات حرة وشفافة معتبراً التصويت واجباً على جميع العراقيين.

كما شدد بأن المرأة المتزوجة ليس واجباً عليها أن تصوت لنفس القائمة التي يفضلها زوجها، وإنما عليها أن تدلي برأيها وفق ضميرها وقناعتها ومعتقداتها".

"إنّ صعود الشيعة الى السلطة في العراق يمكن أن يؤشر على بداية إيجابية، ولكنه يمكن أن يقود كذلك الى حرب أهلية شاملة في البلد، وربما الى عنفٍ أكثر فظاعة في أماكن أخرى في الشرق الأوسط.

إن الإنعطافة في مركز إهتمام الشيعة منذ التسعينات، وتحولهم المفاجئ من العنف الى المعايشة والتكيف، وإصرارهم على الوصول الى الحكم أو ترسيخ السلطة الشيعية في العراق، كان قد أشّر على صعود الشيعة ونهوضهم كقوة فاعلة بإمكانها أن تحثّ أو تستنهض رياح الإصلاح والتجديد في المنطقة والعالم". الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها بحاجة أيضاً الى أن تتقبل نتائج وعواقب هذا التطور، وأن تُدرك أن ليس جميع الاسلاميين متشابهون، وأن تسعى بجد الى تطوير إستراتيجية واسعة وعريضة للشرق الأوسط قادرة على إستيعاب المعتدلين منهم كجزء من الحلّ الشامل. مثل هذه الاستراتيجية سوف تعترف بشكل لا يمكن تحاشيه بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه إيران في شرق أوسط جديد يعاد رسمه أو تشكيله. وعلى أمريكا أن تبحث عن تسوية مؤقتة وطريقة عيش مشتركة، إن لم تكن علاقات دبلوماسية كاملة مع إيران. ومع ذلك، وأثناء فترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٣ كانت الادارة الأمريكية قد تبنّت أو إلتزمت موقفاً صلباً وعنيداً مع ايران، مركّزةً على نواياها النووية، ودعمها للجماعات الشيعية في العراق.

تحرّكت الإدارة الأمريكية لإذابة جليد العلاقات مع العربية السعودية وخاصة بعد التوتّرات التي نجمت بسبب هجمات ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن وحيث كان من بين الـ 18 من مختطفي طائرات تلك الهجمات ١٥ يحملون الجنسية السعودية. بهذا الفعل، حرفت الادارة الأمريكية الانتباه عن المشكلة الأكثر أهمية في الواقع، وهي الراديكالية السنّية ومنطلقها في العربية السعودية.

نعم، إن الاحتلال الأمريكي للعراق جاء بالقوات الأمريكية الى بوابة إيران، وبمقدار ما كان ذلك لازماً لزيادة حدة التوترات بين أمريكا وإيران غير أنهما كانا يتنافسان للسيطرة على الخليج الفارسي. ولكن إيران ذات الخمس وستين مليون شيعي تُشاطر الولايات المتحدة الأمريكية هدفها المعلن وبشكلٍ مطلق في عراقٍ موحد بقيادة شيعية، وإنها (أي ايران) يمكن أن تلعب دوراً مسانداً وداعماً لجهد واشنطن في جلب الاستقرار للعراق والمنطقة. الظروف التي قادت الى الحرب في العراق إنتهت الى خسارة غير مسبوقة لمصداقية الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان التنافس الدولي. ومع ذلك فإن الحرب قد منحت الولايات المتحدة فرصةً هامة لتأسيس علاقة أو إحداث مقدار من الثقة ليس فقط مع الشيعة، وإنما مع شعوب أخرى في الشرق الأوسط من الذين يتوقون أو يتطلّعون الى الإستقلال والكرامة وحرية التعبير. لقد أصبح العراق العنصر الرابط لهذا التوجه حيث تلتقي عنده العديد من الرؤى والمواضيع النقدية، ولا سيما العلاقات بين المسلمين والمجتمعات الغربية.

أن أية محاولة لتحويل العراق الى محمية أمريكية أكثر دواماً، وأن أي فشل في تقبل أمريكا لدور قيادي يمكن أن يلعبه الاسلاميون الشيعة والسنّة في العراق الجديد والشرق الأوسط، سوف يشعل فتيل (حرب) وطنية دينية، ذات لحن قوي مناهض لأمريكا يمكن أن يضرم النار في العلاقات بين الإسلام والغرب، وبشكلٍ سيئ لا يُحسد عليه أحد، وربما يكون الأمر الذي قد يقوض وبجدية كافة المصالح الأمريكية في المنطقة والعالم. بالمقابل، إن النجاح في هذه المهمة سوف يعني عراقاً مستقلاً وموحداً يقف على قدميه بحكومة تمثيلية وسلطة تشريعية قوية وقادرة. إن انجاز هذا الهدف فعلاً سيساعد الولايات المتحدة على إستعادة موقعيتها في العالم، وفي نهاية المطاف سوف يمكّن القوات الأمريكية من مغادرة العراق ولو بإحساس بسيط أن منجزاً سياسياً قد تم تحقيقه. وهنا يختتم القول بأن الكيفية والطريقة التي ستدير بها الحكومة الأمريكية العراق وشعبه في السنين القادمة هي المهمة الأكثر دلالةً وحسماً ليس لمستقبل هذا البلد والشرق الأوسط وحسب، وإنما لمكانة أمريكا وقيمتها واعتبارها على الصعيدين العالمي والمحلي.

إن التجربة الشيعية في لبنان ستكون وثيقة الصلة وبشكلٍ مباشر مع عراق ما بعد البعث، فقد يحتاج العديد من أفراد الأغلبية الشيعية اليوم، تقويم توقّعاتهم السياسية مع الواقعيات الأجتماعية في العراق، وكيفية إعادة تعريف أو ترتيب علاقات العراقيين مع سلطة الولايات المتحدة الأمريكية المحتلة لبلدهم.

نهاية الديمقراطية المسيّرة في كردستان العراق

بقلم: مايكل آيزنشتات – 2009/8/30

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ينبغي على الولايات المتحدة الاعتراف بالأنفتاح الجزئي للنظام السياسي لحكومة إقليم كردستان ولكن يجب أن تبقى يقظة في مراقبة سياسات الإقليم. ولكي تحافظ على التواصل مع حكومة إقليم كردستان، لدى الولايات المتحدة حافزان: الحافز الأول هو أن التقارب بين بغداد وحكومة إقليم كردستان يشكل أحد الأعمدة الهامة لاستراتيجية الولايات المتحدة في العراق، وعلى نفس القدر من الأهمية، إن الديمقراطية في كردستان العراق هي في حد ذاتها تستحق الدعم، لأن من شأن النظام البرلماني أن يضع حكومة إقليم كردستان في الفئة العليا من الديمقراطيات في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فإن النظام الرئاسي القوي الذي ورد في مسودة الدستور سيكون أكثر بقليل من دكتاتورية بقفاز مخملي. فيما يلي أهم الأفكار المطروحة في هذه المقالة:

– كشفت نتائج الانتخابات: الكتلة السياسية الراسخة من الناحية التقليدية تفقد الأغلبية لحزب مؤسس حديثاً، وجود فتحة لحدوث تغيير في نظام حكومة إقليم كردستان. وبالتالي، خطا الإقليم خطوة بعيداً عن "ديمقراطية مدارة" بصورة كاملة وفي اتجاه نظام سياسي أكثر مرونة ولا يمكن التنبؤ به.

– ومن المحتمل أن يستمر الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بالسيطرة على حصة الأسد من المقاعد، لكنهما لم يعودا قادران على إقرار التشريعات في البرلمان دون معارضة، وقد استحوذت قائمة "التغيير" على نصيب غير مسبوق من الأصوات، باعتمادها على رغبة حقيقية في حدوث تغيير سياسي، ويبدو أن حزب طالباني قد فقد نسبة كبيرة من الأصوات.

– لقد أعيد انتخاب زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني مسعود البارزاني كرئيساً لإقليم كردستان بعد حصوله على ٧٠ في المائة من الأصوات. وتبقى المسألة الرئيسية المعلقة – والتي لها الآن أهمية خاصة، نظراً لعدم ضمان سيطرة الحزب الديموقراطي الكردستاني على البرلمان – هي كيف سيمكن تحديد سلطات رئاسة إقليم كردستان حسب مسودة الدستور.

– من المرجح أن تمثل الفترة التي تلي الانتخابات الوطنية العراقية في كانون الثاني / يناير ٢٠١٠، فرصة لإبرام صفقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، ومن المحتمل أن تكون حكومة الإقليم شريكاً مستعداً للتفاوض، وسيحاول رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وغيره من السياسيين المحتملين الذين سيلاحقون الأكراد لضمهم إلى إئتلافهم والتودد إليهم بصورة جماعية أو منفردة، وربما سيسعون إلى استهواء قائمة "التغيير" و / أو الاتحاد الوطني الكردستاني للإنضمام كأعضاء في حكومة وحدة وطنية.

– وتجلب نتائج الانتخابات مؤشرات متباينة بشأن قدرة حكومة إقليم كردستان على اغتنام الفرصة والدخول في مساومات سياسية جديدة عند تشكيل الحكومة الوطنية في أوائل عام ٢٠١٠. وفي حين ما يزال رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني مسؤولاً عن إدارة الإقليم، وربما يستمر في نهجه المتمثل باتباع سياسة المواجهة تجاه بغداد، من شأن تعيين برهم صالح رئيساً للوزراء أن يعزز فهم حكومة إقليم كردستان للحكومة الإتحادية ويساعد على زيادة نفوذها داخل الحكومة الاتحادية.

كيف سيمكن تحديد سلطات رئاسة إقليم كردستان حسب مسودة الدستور. ففي شكلها الحالي، تتيح مسودة دستور حكومة إقليم كردستان للرئيس حل المجلس التشريعي لحكومة الإقليم، وجعل الرئيس القائد العام لحرس إقليم كردستان (حوالي ستة وأربعين ألفاً من ميليشيات البشمركة التي تحتفظ بها حكومة إقليم كردستان، وتخول الرئيس التصديق على تشريعات واستعمال حق النقض (الفيتو) ضدها، وتمكّن الرئيس فصل وزراء وإصدار مراسيم تحمل قوة القانون. لقد باءت محاولتان لتمرير مسودة الدستور بالفشل. وسيحتاج وضع دستور جديد وجود مستوى عال جداً من التأييد له لكي يكون ذو مصداقية. هذا، وقد أوضحت قائمة "التغيير" بأنها تؤيد قيام نظام برلماني للحكم، وليس رئاسي. وسوف يستمع الأكراد في جميع الأراضي المتنازع عليها، إلى رسالة تأتي من أربيل تكون أكثر توازناً وتحث على توخي الحذر فضلاً عن الصمود، ويمكن لإدارة أوباما استخدام صوتها – الذي لا يزال الأعلى من بين جميع شركاء حكومة إقليم كردستان في الخارج – لدعم برلمان حكومة إقليم كردستان القادم ورئيس الوزراء الجديد. كما تحتاج الأحزاب السياسية في حكومة الإقليم، وكذلك السياسيين إلى دعم الولايات المتحدة الصريح إذا أُريد للديمقراطية البرلمانية أن تنمو في كردستان.

بالرغم من كل الأخطاء السياسية لحكومة إقليم كردستان، فإن البرلمانيين الأكراد المنتخبين من قبل الشعب هم الممثلين الشرعيين والمسؤولين أمام الناخبين أكثر من رئاسة حكومة الإقليم، التي هي سباق منفرد بدون منافس. يتعين على برلمان حكومة إقليم كردستان أن يعرقل أي دستور يمد أياديه بعيداً فيما يتعلق بإثارة مطالب إقليمية أو يقوض الخطوات الواقعية جداً نحو الديمقراطية الحقيقية التي أنجزتها حكومة إقليم كردستان من خلال الانتخابات.

العراق والدول الخليجية: توازن الرعب

بقلم: جون بي أولترمان

آب 2007 – معهد الولايات المتحدة للسلام

إنَّ جيران العراق، بمجموعهم، لايريدون عراقاً قوياً وديمقراطياً يبرز كمنارةٍ للحرية في المنطقة؛ إنَّ وجود عراقاً "مشعاً" يمكن أن يسبب ظهور عصياناً مسلحاً من داخل هذه البلدان. وحتى بشكلٍ أكثر شؤماً، أخفى العراق لفترةٍ طويلة طموحاته في أن يكون دولة إقليمية مسيطرة فإنَّ عراقاً معاًد بناؤه بالكامل يمكنه أن يستفيد من تعداد سكانه الكبير وثروته النفطية الهائلة للتعويض عن سلسلةٍ طويلةٍ من المظالم الإقليمية، إنَّ مصالح الحكومات الجارة يمكن خدمتها بشكل أفضل كثيراً بوجود عراقٍ ضعيفٍ نسبياً، مُنهكاً كثيراً بالحرب الداخلية وغارقاً في سياسته غير الفعالة، حيث لايستطيع أن يُهدّد جيرانه ويثير الشعوب المجاورة، علاوةً على ذلك، دعمت هذه الحكومات جهود الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على الوضع القائم – وجود عراقٍ ضعيف يستهلك نفسه بنفسه – بدلاً من فرض عراقٍ جديد. إنَّ هذه الحكومات قليلاً ما تهتم بإحتمالية حصول فشلاً كارثياً في العراق.

دعم قادة الدول المجاورة للعراق جهود الولايات المتحدة للحرب كمطلبٍ للإستقرار، وليس من أجل إحداث تغيير جذريٍ إيجابي، إنه قد يكون من المدهش بالنسبة لجيران العراق في الخليج، إذن، أن يروا نشاطات الولايات المتحدة غير قادرةً على تحقيق الإستقرار بقدر كبيرٍ وبأنها قد غيرت التحديات الأكثر خطورةً حيث تحوَّل معظمها من كونها تهديداتٍ خارجيةٍ إلى تهديداتٍ داخلية. إنَّ هذه الدول الغنية بالنفط والصغيرة في عدد سكانها، المتلهفة للأمن، تبحث عن الكثير من الأشياء المتشابهة يُطلق مشروع الكويت، كذلك، الجدل على الجانب الأخر من الحدود أي، في العراق. تبقى الحقول الكويتية الشمالية – خصوصاً الرتقة والعبدلي – التي تتاخم أو تقع داخل الحدود العراقية، موضوعاً مثيراً للنزاع: على الرغم من الإعتراف الرسمي العراقي بالحدود التي رسمتها الأمم المتحدة بين العراق والكويت بعد حرب الخليج الأولى، فإنَّ محاولات الكويت لبناء سياجٍ حدوديٍ دائمي تسببت مؤخراً في وقوع صِدامين على الأقل بين العمال الكويتيين والمعترضين العراقيين في ميناء مدينة أم قصر، يتوقع بعض المراقبين

بأنَّ محاولة الحكومة الكويتية لإشراك شركات نفطٍ عالمية في عملية تطوير حقول النفط الشمالية للبلد يضيف معنىً جديداً لمصطلح "الأمن النفطي". يصوَّر مسؤولون كويتيون كبار "مشروع الكويت" بأنَّه محاولة من البلد لتحقيق الإعتراف الدولي – وخصوصاً، الأميركي – بحقوقه في حقول النفط المتنازع عليها وكطريقةٍ لإنشاء "منطقة أمنية" فعلية مع جاره الشمالي مهما تكن الدوافع وراء خطة الكويت المقترحة لتطوير الحقول المتقاطعة مع الحدود، فإنَّ هذا الموضوع بالتأكيد سوف يشكل ديناميكية العلاقات العراقية – الكويتية، وخصوصاً في ما يتعلق منها بقيام الكويت بإعفاء العراق من الديون وإستيراد الغاز الطبيعي من العراق مستقبلاً، من بين دول الخليج، تكون الكويت هي الداعم غير الخجل الأكبر لسياسات الولايات المتحدة في العراق. إنَّ الخوف من نزاعٍ طائفيٍ محتمل يلقي الضوء على مدى القلق الذي يعاني منه الكويتيون اليوم والذي هو قليلٌ حيال مسألة عبور الجيوش لحدودهم وكبيرٌ حيال إرتفاع وتيرة الصراع داخل حدودهم في الوقت الذي تواجه فيه الكويت المخاطر بسبب النزاع الطائفي في جاره المضطرب العراق، ونمو النفوذ الإيراني في الجوار، والخطر الكامن في إحتمال حدوث "إنتشار" أكبر من العراق، تقدم الكويت دعماً مهماً لنشاط الولايات المتحدة العسكري في العراق ولجهود إعادة إعمار البلد ولهذا، فإنَّ الكويت كانت، ومن غير دهشة، أقل تعبيراً عن مخاوفها حول الإستراتيجية الأميركية في العراق مقارنة مع زميلاتها الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. إنَّ الموقف الكويتي من سياسات الولايات المتحدة في العراق هو إيجابياً، نتيجة للشعور بالخيانة من قِبل بعض الدول العربية عندما إحتل صدام حسين الكويت عام ١٩٩٠ إنَّ مشاعر الكويتيين الراسخة من تخلّي إخوانهم العرب عنهم في حرب الخليج الأولى قد دفعتهم، أكثر من مواطني أي دولةٍ عربيةٍ أخرى (بإستثناء ليبيا)، للتساؤل بشكلٍ علنيٍ عن معنى أو فائدة الهوية العربية، وهكذا عبرَّت الكويت عن لهفتها بوضوحٍ للتعاون مع الولايات المتحدة في عملية خلع صدام حسين حتى قبل الحرب، وقد كان الدعم الكويتي ثابتاً على الدوام، تتصرف الكويت كما لو كانت قارباً صغيراً يتمايل في الخليج، من الواضح أنَّ الكويتيين هم أقل تأثيراً في سياسة الولايات المتحدة من السعوديين الذين هم أكثر ثراءاً وعدداً إلى الجنوب من الكويت؛ لذلك، يشعر الكويتيون بأنهم أكثر تعرُّضاً للضغط. لقد جعلت المصاعب التي واجهتها الولايات المتحدة في العراق الكثير من الكويتيين يشككون في حكمة وقدرة حليفهم الأكثر أهمية، وتأتي هذه الشكوك تحدبداً في وقتٍ أصبح فيه الكويتيون مشغولين بتهديداتٍ محتملةٍ من قِبل إيران بالمقارنة مع الكويت، تتبنى قطر موقفاً أكثر تناقضاً في مجال تعاونها مع العمليات العسكرية للولايات المتحدة في العراق، فهي من جانبٍ كثيراً ماتسعى للتعاون في هذا المجال، بينما تؤكد في الجانب الآخر على إحتفاظها بحالةٍ من عدم الإنحياز ولكن إكتشاف كمياتٍ كبيرةٍ من الغاز الطبيعي في قطر في نفس السنة تلك، هو الذي غيَّر مكانة قطر الإستراتيجية في الخليج في العقد الماضي، رأى البلد أن يقوي وضعه الداخلي ويضع العربية السعودية في وضع حرجٍ عن طريق إقامته علاقاتٍ وثيقةٍ جداً مع الولايات المتحدة. وفي نهاية التسعينيات من القرن الماضي، عندما أصبحت قواعد الولايات المتحدة في السعودية مثيرةً للجدل بشكلٍ متزايد، بدأت الحكومة القطرية تضع الأساس لإقامة قواعد دائمية للولايات المتحدة لديها حيث جاءت في نفس تلك السنة عملية إنشاء قاعدةً للولايات المتحدة في جنوب الدوحة للتعويض عن منعها من إستخدام قاعدة الأمير سلطان الجوية في العربية السعودية ولنقل مركز العمليات الجوية المشتركة لقوات الولايات المتحدة إلى قطر (مع المسؤولية عن العمليات الجوية المضادة للإرهاب على أفغانستان والقرن الإفريقي، وقيادة الحملة الجوية على العراق في شهر نيسان عام ٢٠٠٣) من الواضح أنَّ دور قناة الجزيرة هنا هو دورٌ بارع. تتظاهر الحكومة القطرية بعدم قدرتها على السيطرة على ماتبثه المحطة، مع أنَّ دعم الحكومة الواضح لها (بعشرات ملايين الدولارات من الإعانات المالية الحكومية السنوية)، ممزوجاً مع تقارير مستمرةً عن إشتراكٍ واسعٍ في المسائل الإستراتيجية معها يكشف عن وجود نفوذاً حكومياً جديراً بالذكر على عملية وضع برامج المحطة توحي قناة الجزيرة بأنَّ قطر مستقلة، بينما تواصل الحكومة القطرية سعيها وراء علاقةٍ دفاعيةٍ أعمق من أي وقتٍ مضى مع الولايات المتحدة، إنَّ المحطة تسمح للحكومة القطرية أن تصبح لاعباً إقليمياً مهماً وفي نفس الوقت تهيئ لها فرصة لإقامة علاقةٍ أوثق مع جيش الولايات المتحدة (مع تعزيز سلطة قطر). وفي الأشهر التي تلت سقوط صدام، أكدت تقارير عُثِر عليها إرتباط فيصل القاسم مع جهاز مخابرات صدام حسين. وحتى بعد سقوط صدام، لم تُقطَع علاقات الدوحة مع عناصرٍ من النظام السابق بالكامل أبداً. في الواقع، كان نجيب النعيمي، العضو في هيئة الدفاع عن صدام حسين، وزيراً سابقاً

للعدل في قطر، وفي مناسبةٍ في عام ٢٠٠٥، صرَّح وزير خارجية قطر بأنَّ سياسة الولايات المتحدة لإجتثاث البعث في العراق كانت ضارة لقد كان القطريون مدافعين رئيسيين عن مصالح السنَّة في عراق ما بعد صدام وتُعرف كذلك قطر بأنها توفّرُ ملاذاً آمناً للبعثيين العراقيين بعد سقوط صدام حسين. إنَّ عدد العراقيين هناك يُقدَّر بحوالي ٩٠٠ شخص، من أبرزهم أرملة الرئيس السابق، ساجدة؛ وإبنته حلا؛ وحفيده، إنَّ موقع القوة متعددة الجنسيات في العراق على شبكة الإنترنيت يدعي بأنَّ ساجدة "هي مصدراً رئيسياً للتوجيه والدعم اللوجستي والتمويل لقيادة التمرد في العراق. ولقد أقامت علاقاتٍ مهمةٍ مع الأشخاص الذين يُديرون التمرد في العراق وإنها تستطيع أن تصل بسهولةٍ إلى الأموال والموجودات التي سرقها صدام حسين"، إنَّ وزير الخارجية العراقي السابق، ناجي صبري الحديثي، يُدرِّس حالياً علم الصحافة في إحدى جامعات قطر. وفي مؤتمر القمة السنوي لمجلس التعاون الخليجي الذي إنعقد في شهر كانون الأول عام ٢٠٠٥، شارك رياض القيسي، وهو مسؤولٌ بعثيٌ سابقٌ في وزارة الخارجية، مع وفد قطر الرسمي في المؤتمر. ونقلت وسائل الإعلام في حينه بأنَّ القيسي يعمل حالياً مستشاراً في وزارة الخارجية القطرية يؤكد وزير الخارجية القطري إنَّ البعثيين الذين تستضيفهم بلاده لم يتم إتهامهم بأية جرائم. إنَّ قاعدة الولايات المتحدة في قطر هي بعيدةٌ بما يكفي عن الدوحة حيث أنها تبتعد عن نشاطات معظم القطريين اليومية، وهي تسمح للحكومة بتعميق روابطها مع البلد الوحيد، الولايات المتحدة، الذي يمكن أن يوفّر لها العمق الإستراتيجي حيال أي شيء تخطط له السعودية ضدها.

لا توجد في الإمارات العربية المتحدة تهديداتٍ سياسيةٍ داخليةٍ جدية. وإنَّ الحكومة هي حكومة شورى إن لم تكن ديمقراطية، وتبقى سياستها تكتمية إلى حدٍ كبير، إنَّ خلافها غير المحلول مع إيران حول الجزر يُزيدُ مخاوفها من النفوذ المتزايد للإسلاميين الشيعة في العراق الذين تؤيدهم إيران، إنَّ سبب الهدوء في علاقات الإمارات العربية المتحدة الإقليمية، هو لأنها تتبع إستراتيجية مختلفة وتُقيم مشاركاتٍ هادئةٍ معززةٍ بكمياتٍ كبيرةٍ من الأموال، إنها كانت داعماً رئيسياً للمجاهدين ضد السوفيات (وبعد ذلك طالبان) في أفغانستان، ونصيراً قوياً للسياسيين السُنَّة الكبار من أمثال الباججي، ولعبت الإمارات العربية المتحدة كذلك بشكلٍ ما دورالملاذ الإقليمي، حيث إستضافت، محمد سعيد الصحاف، وزيرالإعلام العراقي قبل الحرب.

يبدو أنَّ الولايات المتحدة يمكنها أن تحصل على كل ما تريد من الإمارات العربية المتحدة؛ وفي نفس الوقت، تكون الولايات المتحدة مستعدةً أكثر للمساعدة في تجهيز معداتٍ عسكريةٍ متطورةٍ إلى الإمارات العربية المتحدة من أي بلدٍ آخر تقريباً لقد تجنبت الإمارات العربية المتحدة أن تتقولب كمدافعٍ عن مصالح السُنَّة في العراق بنفس الطريقة التي تتقولب فيها العربية السعودية وبشكلٍ متزايد، وبدلاً من ذلك كسبت الإمارات بجهدها المستمر صفة البيئة الملائمة فيالخليج التي يستطيع الناس فيها أن يجتمعوا ويحلّوا الصراعات بمساعدة الحكومة لهم إنَّ الوجود الكبير لقوات الولايات المتحدة في العراق سيوفّر موقفاً قوياً للولايات المتحدة على مائدة المفاوضات، يساعدها تماماً في تجنب تحديد دورٍ للولايات المتحدة – أي الشرطي الفعلي للمنطقة. إنَّ فكرة وجود عراقٍ كقوةٍ مستقرةٍ آمنةٍ في الخليج تبدو بعيدة. إنَّ إنزلاق البلد نحو حرب العصابات والنزاع السياسي والإنقسام الطائفي يجعل جيرانه يتسألون عما إذا كان العراق سوف يدوم بأية حال، بدلًا من السؤال عن شكل الدولة التي سوف يؤول إليها بالمقابل، تشكو دول الخليج من أنَّ الحرب ضد العراق قد أضعفت البلد كثيراً وقوَّت إيران، حيث لاتوجد اليوم دولة عربية توازنها. لاحظ ستيفن والت، وهو يكتب قبل عشرين عاماً تقريباً، بأنَّ التهديدات هي أفضل مُحفِزٍ يدفع نحو تشكيل حلفٍ من القوة، الإيديولوجية، من أي محفزٍ آخر بالتأكيد، إنَّ إحدى المفاجآت الرئيسية لفترة ما بعد الحرب الباردة في الشرق الأوسط، هي أنَّ زوال الإتحاد السوفيتي قد دفع بشكلٍ فعليٍ كل الحكومات في المنطقة إلى أحضان الولايات المتحدة من أجل حمايتها من المعارضة الداخلية أو من الدول الإقليمية التي تحاول أن تسيطر عليها في حين تملك دول الخليج العربية بدائل داخلية قليلة بعيداً عن البحث عن ضامنين خارجيين للأمن الإقليمي – ليس هناك بلداً أو مجموعة من البلدان تستطيع أن توفر قسطاً من درجة الأمن التي تستطيع أن توفرها الولايات المتحدة – تبقى كيفية قيام الولايات المتحدة بنشر قواتها في المنطقة، وأنواع الضمانات التي تسعى إليها، ونوعية التهديدات التي تقدم الحماية ضدها، كلها تشكل زخماً كبيراً في مجال صناعتها للقرار الخاص بها.

مختارات من تقرير بيكر – هاملتون

6 / 11 / 2006 واشنطن

اعتبرت المجموعة الأميركية للدراسات حول العراق الوضع خطيراً ومتدهوراً (...) ولا سبيل يمكن أن يضمن النجاح، ولكن يمكن تحسين الفرص، وأوصت المجموعة في تقريرها الذي أصدرته أمس بخفض دعم الولايات المتحدة السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية إذا لم تحرز تقدماً جوهرياً على صعيدي الامن والمصالحة الوطنية. وأقرت اللجنة بقدرة سورية وإيران على التأثير في أحداث العراق، وأوصت بمحاولة إشراكهما بصورة بناءة. وفيما يلي مختارات من التوصيات الـ 79:

2. ينبغي أن تكون أهداف هذه الحملة الديبلوماسية الإقليمية: دعم وحدة العراق وسلامة أراضيه، ووقف التدخلات وأعمال زعزعة الاستقرار من جانب جيران العراق، وتأمين الحدود، بما فى ذلك تسيير دوريات مشتركة مع دول الجوار، ومنع امتداد النزاعات وتعزيز المساعدات الاقتصادية والتجارية والدعم السياسي والمساعدات العسكرية، إن أمكن، للحكومة العراقية من الدول الإسلامية غير المجاورة، وتحفيز الدول على دعم المصالحة الوطنية في العراق، وتفعيل الشرعية العراقية عبر استئناف العلاقات الديبلوماسية، متى كان ذلك مناسباً، وإعادة فتح السفارات في بغداد، ومساعدة العراق في تأسيس سفارات نشطة في العواصم الرئيسية في المنطقة (الرياض مثلاً)، ومساعدته على التوصل إلى اتفاق مقبول في شأن كركوك، ومساعدة الحكومة العراقية في وضع بنية صلبة في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك تحسين أدائها في قضايا مثل المصالحة الوطنية والتوزيع العادل لعائدات النفط وتفكيك الميليشيات.

4. يجب تشكيل ?المجموعة الدولية لدعم العراق? فور بدء هذه الهجمة الديبلوماسية الجديدة، باعتبارها إحدى أدواتها.

5. ينبغي أن تتشكل هذه المجموعة من العراق وكل دول جواره، بما فيها إيران وسورية، إضافة إلى الدول الرئيسية في المنطقة، ومنها مصر ودول الخليج، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي.

7. يجب أن تطلب المجموعة الدولية مشاركة مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في عملها. وينبغي أن يسمي الأمين العام مبعوثا خاصاً له في المجموعة.

8. ينبغي أن تطور المجموعة نهجاً محدداً للتعاطي مع دول الجوار، يأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الدول واتجاهاتها ومساهماتها المحتملة. إن التعامل مع إيران وسورية مثار خلاف. ومع ذلك، نرى أن أي أمة، من وجهة نظر ديبلوماسية، يمكنها وينبغي عليها أن تشرك خصومها وأعداءها في محاولة لتسوية النزاعات والخلافات تماشياً مع مصالحها. وعليه، فإن على المجموعة الدولية إشراك إيران وسورية في حوارها الديبلوماسي من دون شروط مسبقة. وترى مجموعة الدراسات حول العراق أن العلاقات الأميركية مع سورية وإيران تشمل قضايا صعبة يجب أن تحل. لكن ينبغي إجراء محادثات ديبلوماسية مكثفة وموضوعية، تتضمن قدراً من توازن المصالح. ويجب أن تضع واشنطن في اعتبارها نظام الحوافز لإشراك سورية وإيران، كما حدث بنجاح مع ليبيا.

11. يجب أن تسعى المجموعة الدولية إلى إقناع إيران، عبر الجهود الديبلوماسية، بأن عليها اتخاذ خطوات محددة لتحسين الوضع في العراق.

19. على الرئيس وفريق الأمن القومي التابع له أن يظلا على اتصال قريب ومستمر مع القيادة العراقية. وهذه الاتصالات يجب أن تبعث برسالة واضحة: يجب أن تتحرك الحكومة العراقية لتحقيق تقدم ملموس.

20. على الولايات المتحدة أن توضح استعدادها لمواصلة تدريب قوات الأمن العراقية ومساعدتها ودعمها، والاستمرار في تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية. فكلما أصبح العراق أكثر قدرة على ممارسة مهمات الدفاع والحكم، كان خفض الوجود العسكري والمدني الأميركي في العراق ممكناً.

21. وفي حال لم تحقق الحكومة العراقية تقدماً ملموساً على طريق المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن وتثبيت الحكم، ينبغي على الولايات المتحدة أن تخفض الدعم السياسي أو العسكري أو الاقتصادي لها.

22. ينبغي أن يعلن الرئيس الأميركي أن بلاده لا تسعى إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق. وإذا طلبت الحكومة العراقية إقامة قاعدة مؤقتة أو قواعد، فعلى الولايات المتحدة أن تنظر في هذا الطلب كأي طلب من حكومة دولة أخرى.

23. يجب أن يؤكد الرئيس الأميركي مجدداً أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى السيطرة على نفط العراق.

24. الجدول الزمني الذي وضعته حكومة نوري المالكي لبعض المهمات في نهاية 2006 أو مطلع 2007، قد لا يكون واقعياً. وينبغي أن يكتمل بحلول الربع الأول من العام 2007.

25. يجب أن تتشاور الولايات المتحدة عن كثب مع الحكومة العراقية لوضع أهداف إضافية في ثلاثة مجالات: المصالحة الوطنية، والأمن، وتحسين الخدمات التي تمس الحياة اليومية للعراقيين. وينبغي أن توضع جداول زمنية لتنفيذ هذه الأهداف.

26. مراجعة الدستور العراقي أمر اساسي لتحقيق المصالحة الوطنية ويجب ان يتم ذلك في شكل عاجل. والأمم المتحدة لديها خبرة فى هذا المجال، ويجب أن تلعب دوراً في هذه العملية.

27. تتطلب المصالحة الوطنية إعادة البعثيين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية، مع رموز نظام صدام حسين. على الولايات المتحدة أن تشجع عودة العراقيين المؤهلين من السنة أو الشيعة أو القوميين أو البعثيين السابقين أو الأكراد إلى الحكومة.

28. تقاسم العائدات النفطية. يجب أن تعود عائدات النفط إلى الحكومة المركزية ويتم اقتسامها على أساس عدد السكان.

29. يجب أن تجري انتخابات المحافظات في أقرب وقت ممكن. وبموجب الدستور الجديد، يجب أن تكون هذه الانتخابات أجريت بالفعل، وهي ضرورية لاستعادة حكومة تمثيلية.

30. في ضوء الوضع الخطير في كركوك، هناك ضرورة للتحكيم الدولي لتجنب العنف الطائفي. كركوك يمكن ان تكون برميل بارود. وإجراء استفتاء حول مصير كركوك قبل نهاية عام 2007، كما يقضي الدستور العراقي، سيكون انفجاراً، لذا يجب تأخيره. وهذه مسألة يجب أن تدرج على جدول أعمال المجموعة الدولية لدعم العراق في إطار عملها الديبلوماسي.

31. يجب أن تكون مبادرات العفو متاحة. ونجاح أي جهد في المصالحة الوطنية يجب أن يشمل إيجاد سبل للتوفيق بين ألد الأعداء السابقين.

32. يجب حماية حقوق المرأة وجميع الأقليات في العراق، بما في ذلك التركمان والآشوريين والكلدانيين والأيزيديين والصابئة والأرمن.

33. على الحكومة العراقية الكف عن تسييس المنظمات غير الحكومية أو وقف نشاطها. يجب أن يكون التسجيل إجراء إداريا فقط وليس مناسبة للرقابة وتدخل الحكومة.

34. يجب أن يكون مستقبل وجود القوات الأميركية على بساط البحث في جهود المصالحة الوطنية، وزيادة إمكان مشاركة قادة التمرد والميليشيات، وبالتالي زيادة احتمالات نجاح هذه الجهود. العنف لن ينتهي ما لم يبدأ الحوار، والحوار يجب أن يشمل من يسيطرون على السلطة. وعلى الولايات المتحدة أن تحاول التحدث مباشرة مع آية الله العظمى علي السيستاني، والتحدث مباشرة مع مقتدي الصدر وقادة الميليشيات وزعماء المتمردين. الأمم المتحدة يمكن أن تساعد في تسهيل الاتصالات.

35. الولايات المتحدة يجب أن تبذل جهوداً نشطة لإشراك جميع الأطراف في العراق، باستثناء تنظيم القاعدة. لكن التركيز الشديد على الهوية الطائفية يهدد فرصاً أوسع للحصول على دعم وطني للمصالحة.

36. على الولايات المتحدة أن تشجع الحوار بين الجماعات الطائفية. ويجب أن تكون الحكومة العراقية أكثر سخاء فيما يتعلق بموضوع العفو عن المسلحين.

37. يجب أن لا تعوق الولايات المتحدة مشاريع العفو العراقية، سواء عبر السلطة التنفيذية أو التشريعية.

38. على الولايات المتحدة تأييد وجود خبراء دوليين محايديين كمستشارين للحكومة العراقية في عمليات نزع السلاح وإعادة الاندماج وإنهاء التعبئة.

39. على الولايات المتحدة تقديم دعم مالي وتقني وإنشاء مكتب واحد في العراق لتنسيق المساعدة للحكومة العراقية ومستشاريها الخبراء لمساعدة برنامج لنزع سلاح أعضاء الميليشيات وإعادة دمجهم وإنهاء تعبئتهم. ومثل هذه الخطوة قد تزيد أعداد الجنود الأميركيين المنضوين في الوحدات العراقية المنتشرة من ثلاثة أو أربعة آلاف منتشرين الآن، إلى ما بين عشرة وعشرين ألفاً. كما ستكون مهمة أخرى للقوات الأميركية مساعدة الفرق العسكرية العراقية بالاستخبارات والمواصلات، والدعمين الجوي واللوجستي، وتوفير بعض المعدات. وسيكون على الجيش الأميركي الحفاظ على فرق تدخل سريع وأخرى خاصة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد تنظيم القاعدة في العراق عندما تسنح الفرصة. وسيتحسن أداء القوات العراقية في شكل كبير لو كان في حوزتها معدات أفضل. وقد يكون أحد مصادر هذه المعدات هو تلك التي تتركها الفرق العسكرية الأميركية المغادرة خلفها، فيما تكمن الطريقة الأسرع للحصول عليها عبر برنامجنا لمبيعات الأسلحة إلى الخارج.

42. علينا السعي إلى استكمال عملية التدريب والتسليح في حلول الربع الأول من عام 2008، كما أفاد الجنرال جورج كايسي في 24 تشرين الأول (اكتوبر) عام 2006.

43. الأولويات العسكرية في العراق يجب أن تتغير، مع منح الاولوية الأعلى إلى التدريب والتسليح والاستشارة وعمليات الدعم ومكافحة الإرهاب.

44. يجب إلحاق أكثر العناصر العسكرية والضباط كفاءة في القوات الأميركية، بالفرق المنضوية في الوحدات العراقية.

45. على الولايات المتحدة دعم تقديم مزيد من العتاد إلى الجيش العراقي عبر تشجيع الحكومة العراقية على تسريع عمليات الشراء الأجنبية، وترك بعض أسلحة ومعدات الفرق القتالية الأميركية لدى انسحابها من العراق.

46. سيبذل وزير الدفاع الأميركي الجديد كل جهد لبناء علاقات عسكرية مدنية سليمة عبر توفير أجواء يمكن خلالها الضابط العسكري الرفيع تقديم المشورة المستقلة ليس إلى القيادة المدنية في البنتاغون فحسب، بل إلى الرئيس ومجلس الأمن القومي.

47. فيما تتواصل عملية إعادة الانتشار، على قيادة البنتاغون التشديد على برامج التدريب والتثقيف للقوات العائدة إلى الولايات المتحدة لإعادة تنضيدها لتستعيد درجة عالية من الجهوزية لعمليات انتشار عالمية.

50. يجب نقل الشرطة الوطنية العراقية إلى وزارة الدفاع حيث ستصبح الوحدات الخاصة جزءاً من الجيش العراقي الجديد.

51. يجب نقل شرطة الحدود العراقية بأكملها إلى وزارة الدفاع التي ستتولى المسؤولية الكاملة عن السيطرة على الحدود والأمن الخارجي.

52. يجب منح جهاز الشرطة العراقية مسؤوليات أكبر لإجراء تحقيقات جنائية، فيما عليها تعزيز تعاونها مع عناصر أخرى في الجهاز القضائي العراقي، لتحسين السيطرة على الجريمة وحماية المدنيين العراقيين.

53. يجب إخضاع وزارة الداخلية العراقية إلى عملية تحويل تنظيمية تتضمن جهوداً لتوسيع قدرات الوحدة الرئيسية لمكافحة الجريمة وفرض مزيد من السيطرة على قوات الشرطة المحلية. ويجب نقل السلطة الوحيدة لدفع مرتبات الشرطة المحلية إلى وزارة الداخلية.

54. على وزارة الداخلية العراقية المضي قدما في الجهود الحالية لتحديد وتسجيل والسيطرة على جهاز حماية المنشآت.

55. على وزارة الدفاع الأميركية مواصلة مهمتها تدريب الشرطة الوطنية العراقية وشرطة الحدود العراقية التي يجب نقلها إلى وزارة الدفاع.

56. على وزارة العدل الأميركية توجيه مهمة تدريب قوات الشرطة الباقية ضمن سلطة وزارة الداخلية.

59. على الحكومة العراقية توفير الأموال لزيادة عدد السيارات وأجهزة الاتصالات وتطويرها لدى جهاز الشرطة.

60. يجب تولي وزارة العدل الأميركي قيادة عمل التحول التنظيمي في وزارة الداخلية.

61. يجب دعم وتمويل البرامج التي تقودها وزارة العدل لإنشاء المحاكم وتدريب القضاة وإيجاد المؤسسات والممارسات لمكافحة الفساد.

62. يجب على الحكومة الأميركية، وفي أقرب وقت، توفير المساعدة التقنية إلى الحكومة العراقية، للتحضير لقانون نفط عراقي يحدد حقوق الحكومات الإقليمية والمحلية.

63. على الولايات المتحدة تشجيع الاستثمار في القطاع النفطي العراقي عبر المجتمع الدولي وشركات الطاقة الدولية.

64. يجب زيادة المساعدة الاقتصادية الأميركية لتصل إلى درجة خمسة بلايين دولار سنوياً.

65. يجب أن تكون المشاركة الأوسع للشركاء الدوليين، الذين عليهم أن يفعلوا أكثر من مجرد تقديم الأموال، جزءاً أساسياً من جهود إعادة الإعمار في العراق.

66. يجب أن تقود الولايات المتحدة تمويل طلبات المفوض الأعلى لشؤون اللاجئين ووكالات إنسانية أخرى.

67. على الرئيس الأميركي إيجاد منصب مستشار لإعادة الإعمار الاقتصادي في العراق.

68. على رئيس المهمة في العراق، أن تكون لديه السلطة لإنفاق مبالغ مهمة عبر برنامج القائد للرد الطارئ.

69. يجب تجديد سلطة المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال فترة برامج المساعدة في العراق.

73. على وزيرة الخارجية ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات الوطنية منح الأولوية القصوى للتدريب اللغوي والثقافي في شكل عام، وخصوصاً للضباط والعسكريين المكلفين مهمات في العراق.

76. على وزارة الخارجية تدريب موظفيها لتولي مهمات مدنية مرتبطة بعملية استقرار معقدة خارج السفارة التقليدية.

77. على مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع تخصيص موارد تحليلية أكبر لمهمة فهم التهديدات ومصادر العنف في العراق.

78. وعلى مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع أيضاً إجراء تغييرات فورية على عملية جمع المعطيات عن العنف ومصادره في العراق، لتوفير صورة أكثر دقة عن الأحداث على الأرض.

79. على وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إي) توفير جنود أكثر في العراق لتطوير وكالة استخبارات فاعلة وتدريبها وبناء مركز لمكافحة الإرهاب يمكنه تسهيل جهود مكافحة الإرهاب بقيادة الاستخبارات. **والمشاركة في خيراته والتمتع بحقوق المواطنة فيه وتشجيع البعثي**

نصوص يُمكن أعتمادها معياراً

الفصول السابقة التي كتبناها تُعبّرعن قناعات ورؤى ومواقف شخصية، وهي بالتأكيد مثل أية رؤية تتبنّاها الشخصيات السياسية، ناتجة عن تجارب الكاتب ومتابعته لتجارب الآخرين (حركات ومجتمعات وأنظمة حُكم ودول) ومطالعات وحوارات كثيرة وأستقراء الوقائع ...، تلك التجربة الشخصية التي بدأت منذ 1965 وهو عام الأنتماء للحركة الأسلامية العراقية المعارضة، وأستمرت طيلة عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وضمن تشكيلات وفعاليات المعارضة الوطنية العراقية، من أبرزها المشاركة في مئات الأجتماعات القيادية لتنظيمات وأُطر المعارضة العراقية عامة والمجلس الأسلامي العراقي خاصة ...، وآخر فصول تلك التجارب كان داخل النظام السياسي الجديد الذي أنبثق في العراق بعد سقوط النظام البعثي في عام 2003 سواء على مستوى السلطة التشريعية (الجمعية الوطنية الأنتقالية 2005) أو ضمن السلطة التنفيذية (أدارة وزارة الدولة للحوار الوطني ووزارة الزراعة وعضوية مجلس الوزراء وعضوية المجلس الزراعي الأعلى / اللجنة العليا للمبادرة الزراعية / ورئاسة اللجنة الوطنية العليا للمصالحة الوطنية في الحكومة الدستورية الأولى مايس 2006 وحتى نهاية عام 2010)، ومع أهمية كل تلك التجارب الكثيرة والفرص الثمينة والزمن الطويل (حوالي نصف قرن) تبقى الرؤى شخصية ويبقى المرء وخاصة السياسي بحاجة الى معايير سليمة وواضحة وقاطعة لمعرفة وتمييز الحق عن الباطل ... وليس هناك أصحّ وأفضل وأوضح من المعايير التي تعتمد قيم السماء ومباديء الأديان الألهية السالمة من التحريف.

أن واحدة من أهم وأخطر الأسباب التي تقف وراء الصراع بين الشخصيات والقوى السياسية الوطنية العراقية، هو أدّعاء كل طرف بصحة رؤيته وموقفه حتى يصل الأمر الى حد أدّعاء البعض بأحتكاره الحق والحقيقة وبطلان وخطأ كل الآراء المخالفة! وهي بداية التفرعن والطغيان ... وحتى دعوة البعض للجلوس حول طاولة واحدة للحوار والتفاهم وحل المشكلات، تبقى دعوة ناقصة مالم يتم الأتفاق على المعايير الصحيحة الواضحة لتكون الميزان المتفق عليه لتمييز الخطأ من الصواب والحق من الباطل، خاصة بعد أن أصبح الدستور والمواثيق عرضة لأختلاف تفاسير نصوصه ومقاصده وأصبحت الهيئات القضائية هدفا للتشكيك والطعن بالنزاهة ومدى الأخلاص للنظام الجديد وهي أمور لها مبرّراتها!

بالطبع بعد ذلك كله يجب معرفة رأي الشعب فرأي الأمة هو الميزان في نهاية المطاف. لذا وجدنا من المفيد أدراج واحدة من النصوص القيّمة التي يمكن أن يعتمدها الحكام والمسؤولين كمعيار في تقييم أداء الحاكم والدولة، وهو نص رسالة الأمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الى الصحابي الجليل مالك بن الأشتر (رضوان الله عليه) عندما عيّنه حاكما لمصر، وهي الرسالة التي يمكن أعتبارها واحدة من أروع النصوص القديمة الحكيمة الخاصة بضبط سلوك الحكام تجاه شعوبهم ... ووصلت أهمية النص الذي سنذكره الى مستوى أعتماده من قبل الأمم المتحدة كوثيقة أنسانية راقية، لا تضاهيها أية وثيقة أنسانية أُخرى بلحاظ عمرها الزمني الذي يمتد الى أكثر من ثلاثة عشر قرناً من الزمن.

كتاب الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر لما ولاه مصر

كتب الإمام علي (عليه السلام) كتاباً إلى الصحابي الجليل مالك الأشتر (رضوان الله عليه) لمّا ولاّه مصر، جاء فيه:

(بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين، مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه، حين ولاّه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوّها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها.

أمره بتقوى الله، وإيثار طاعته، واتباع ما أمر به في كتابه، من فرائضه وسننه، التي لا يسعد أحد إلاّ باتباعها، ولا يشقى إلاّ مع جحودها وإضاعتها، وأن ينصر الله سبحانه بقلبه ويده ولسانه، فإنّه جلّ اسمه، قد تكفّل بنصر من نصره، وإعزاز من أعزه. وأمره أن يكسر نفسه من الشهوات، ويزعها عند الجمحات، فإنّ النفس أمارة بالسوء، إلاّ ما رحم الله.

ثمّ اعلم يا مالك، إنّي قد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك من عدل وجور، وأن الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم، وإنّما يستدل على الصالحين بما يجري الله لهم على ألسن عباده، فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح، فاملك هواك، وشح بنفسك عمّا لا يحل لك، فإنّ الشح بالنفس الإنصاف منها فيما أحببت أو كرهت.

وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبّة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنّهم صنفان: إمّا أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق، يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطإ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب وترضى أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنّك فوقهم، ووالي الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولاك، وقد استكفاك أمرهم، وابتلاك بهم.

ولا تنصبن نفسك لحرب الله، فإنّه لا يد لك بنقمته، ولا غنى بك عن عفوه ورحمته، ولا تندمن على عفو، ولا تبجحن بعقوبة، ولا تسرعن إلى بادرة وجدت منها مندوحة، ولا تقولن: إنّي مؤمر آمر فأطاع، فإنّ ذلك ادغال في القلب، ومنهكة للدين، وتقرّب من الغير، وإذا أحدث لك ما أنت فيه من سلطانك أبهة أو مخيلة، فانظر إلى عظم ملك الله فوقك، وقدرته منك على ما لا تقدر عليه من نفسك، فإنّ ذلك يطامن إليك من طماحك، ويكف عنك من غربك، ويفيء إليك بما عزب عنك من عقلك.

إيّاك ومساماة الله في عظمته، والتشبه به في جبروته، فإنّ الله يذل كل جبّار، ويهين كل مختال. أنصف الله وأنصف الناس من نفسك، ومن خاصّة أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنّك إلا تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خاصمه الله أدحض حجّته، وكان لله حرباً حتّى ينزع أويتوب، وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من إقامة على ظلم، فإنّ الله سميع دعوة المضطهدين، وهو للظالمين بالمرصاد.

وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في العدل، وأجمعها لرضى الرعية، فإنّ سخط العامّة يجحف برضى الخاصّة، وإنّ سخط الخاصّة يغتفر مع رضى العامّة. وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء، وأقل معونة له في البلاء، وأكره للإنصاف، وأسأل بالإلحاف، وأقل شكراً عند الإعطاء، وأبطأ عذراً عند

المنع، وأضعف صبراً عند ملمات الدهر من أهل الخاصّة. وإنّما عماد الدين، وجماع المسلمين، والعدّة للأعداء، العامّة من الأمّة، فليكن صغوك لهم، وميلك معهم.

وليكن أبعد رعيتك منك، وأشنأهم عندك، أطلبهم لمعائب الناس، فإنّ في الناس عيوباً، الوالي أحق من سترها، فلا تكشفن عمّا غاب عنك منها، فإنّما عليك تطهير ما ظهر لك، والله يحكم على ما غاب عنك، فاستر العورة ما استطعت يستر الله منك ما تحب ستره من رعيتك. أطلق عن الناس عقدة كل حقد، واقطع عنك سبب كل وتر، وتغاب عن كل ما لا يضح لك، ولا تعجلن إلى تصديق ساع، فإنّ الساعي غاش، وإن تشبه بالناصحين.

ولا تدخلن في مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل، ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الأمور، ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور، فإنّ البخل والجبن والحرص غرائز شتّى يجمعها سوء الظن بالله.

إنّ شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً، ومن شركهم في الآثام، فلا يكونن لك بطانة، فإنّهم أعوان الأثمة، وإخوان الظلمة، وأنت واجد منهم خير الخلف ممن له مثل آرائهم ونفاذهم، وليس عليه مثل آصارهم وأوزارهم وآثامهم، ممّن لم يعاون ظالماً على ظلمه، ولا آثماً على إثمه، أولئك أخف عليك مؤونة، وأحسن لك معونة، وأحنى عليك عطفاً، وأقل لغيرك إلفاً.

فاتخذ أولئك خاصّة لخلواتك وحفلاتك، ثمّ ليكن آثرهم عندك أقولهم بمر الحق لك، وأقلّهم مساعدة فيما يكون منك ممّا كره الله لأوليائه، واقعاً ذلك من هواك حيث وقع.

والصق بأهل الورع والصدق، ثمّ رضهم على ألا يطروك ولا يبجحوك بباطل لم تفعله، فإنّ كثرة الإطراء تحدث الزهو، وتدني من العزة.

ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء، فإنّ في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان في الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة، وألزم كلاّ منهم ما ألزم نفسه.

واعلم أنّه ليس شيء بأدعى إلى حسن ظن راع برعيته من إحسانه إليهم، وتخفيفه المؤونات عليهم، وترك استكراهه إيّاهم على ما ليس له قبله.

فليكن منك في ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن برعيتك، فإنّ حسن الظن يقطع عنك نصباً طويلاً، وإن أحق من حسن ظنّك به لمن حسن بلاؤك عنده، وإن أحق من ساء ظنّك به لمن ساء بلاؤك عنده.

ولا تنقض سنّة صالحة عمل بها صدور هذه الأمّة، واجتمعت بها الألفة، وصلحت عليها الرعية، ولا تحدثن سنّة تضر بشيء من ماضي تلك السنن، فيكون الأجر لمن سنّها، والوزر عليك بما نقضت منها.

وأكثر مدارسة العلماء، ومناقشة الحكماء، في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك، وإقامة ما استقام به الناس قبلك.

واعلم أنّ الرعية طبقات، لا يصلح بعضها إلاّ ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض: فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامّة والخاصّة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمّال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمّة ومسلمة الناس، ومنها التجّار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة، وكل قد سمى الله له سهمه، ووضع على حدّه فريضة في كتابه أو سنّة نبيه (صلى الله عليه و آله) عهداً منه عندنا محفوظاً.

فالجنود، بإذن الله، حصون الرعية، وزين الولاة، وعز الدين، وسبل الأمن، وليس تقوم الرعية إلاّ بهم، ثم لا قوام للجنود إلاّ بما يخرج الله لهم من الخراج الذي يقوون به على جهاد عدّوهم، ويعتمدون عليه فيما يصلحهم، ويكون من وراء حاجتهم.

ثمّ لا قوام لهذين الصنفين إلاّ بالصنف الثالث من القضاة والعمّال والكتّاب، لما يحكمون من المعاقد، ويجمعون من المنافع، ويؤتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها.

ولا قوام لهم جميعاً إلاّ بالتجّار وذوي الصناعات، فيما يجتمعون عليه من مرافقهم، ويقيمونه من أسواقهم، ويكفونهم من الترفق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم.

ثمّ الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحق رفدهم ومعونتهم، وفي الله لكل سعة، ولكل على الوالي حق بقدر ما يصلحه، وليس يخرج الوالي من حقيقة ما ألزمه الله من ذلك إلاّ بالاهتمام والاستعانة بالله، وتوطين نفسه على لزوم الحق، والصبر عليه فيما خف عليه أو ثقل، فوّل من جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك، وأنقاهم جيباً، وأفضلهم حلماً، ممّن يبطئ عن الغضب، ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء، وينبو على الأقوياء، وممّن لا يثيره العنف، ولا يقعد به الضعف.

ثمّ الصق بذوي المروءات والأحساب، وأهل البيوتات الصالحة، والسوابق الحسنة، ثمّ أهل النجدة والشجاعة، والسخاء والسماحة، فإنّهم جماع من الكرم، وشعب من العرف.

ثمّ تفقّد من أمورهم ما يتفقّد الوالدان من ولدهما، ولا يتفاقمن في نفسك شيء قويتهم به، ولا تحقرن لطفاً تعاهدتهم به وإن قل، فإنّه داعية لهم إلى بذل النصيحة لك، وحسن الظن بك، ولا تدع تفقد لطيف أمورهم اتكالاً على جسيمها، فإنّ لليسير من لطفك موضعاً ينتفعون به، وللجسيم موقعاً لا يستغنون عنه.

وليكن آثر رؤوس جندك من واساهم في معونته، وأفضل عليهم من جدته، بما يسعهم ويسع من وراءهم من خلوف أهليهم، حتّى يكون همّهم همّاً واحداً في جهاد العدو، فإنّ عطفك عليهم يعطف قلوبهم عليك، وإن أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور مودّة الرعية. وإنّه لا تظهر مودّتهم إلاّ بسلامة صدورهم، ولا تصح نصيحتهم إلاّ بحيطتهم على ولاة الأمور، وقلّة استثقال دولهم، وترك استبطاء انقطاع مدّتهم، فافسح في آمالهم، وواصل في حسن الثناء عليهم، وتعديد ما أبلى ذوو البلاء منهم، فإنّ كثرة الذكر لحسن أفعالهم تهز الشجاع، وتحرض الناكل، إن شاء الله ...، مع حسن الثناء في العباد، وجميل الأثر في البلاد، وتمام النعمة، وتضعيف الكرامة، وأن يختم لي ولك بالسعادة والشهادة، (إنا إليه راجعون)، والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله الطيبين الطاهرين، وسلّم تسليماً كثيراً، والسلام).

أنتهى النص ... ونسأل الله تعالى السداد والتوفيق وقبول العمل وحُسن العاقبة.